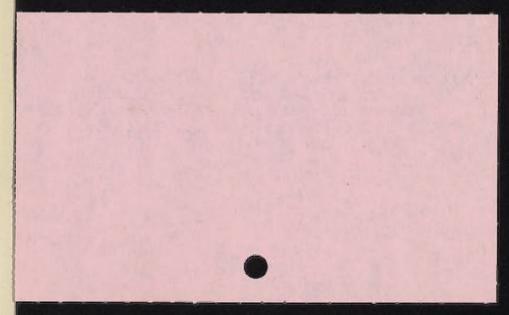


محمت على علوبه بابثا

من المناسمة المؤرية

المستياجة مطبّعة دارالكثبا لمضرّدة 1921 – 1971 DT 150 • A 48 DT 150 -

Alubah, Muhammad Ali Mabadi fi al-siyasah al-Misriyah eta life Muhammad Ali Alubah. al-Qahirah, Matbasat Dar al-Mutub al-Misriyah, 1361 sh.s, 1942 sm.s 518 p. 24cm.



# فَكُرُسُ الْكِيَالِيْكَا لِمِنْكُ

ania		مقدمة
٧		، طــه مــهم
	وَلَ – ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنهاضها	الباب الأ
۱۷	ـل الأول – ثروتنـا القوميــة	القص
۲۷	الثاني – مجالنا لحيوى الشرعي، الهجرة والجنسية المصرية	n
٣٧	الشالث ــ العسناعة والتجارة	2)
٣٧	(١) أزمة المتعطلين في مصر	
44	(٢) تطوّر الصناعة في مصر	
٤.	(٣) الشركات في مصر	
٤٢	( ؛ ) تقسقم اليابان الصناعي والتجاري	
20	( ه ) صلاحية مصر للجال الصناعي والتجاري	4
٤٨	(٦) خطوات المجال الصناعي والتجاري في مصر	
٥.	(٧) ديون الأفراد	
٥١	( ٨ ) تحديد الملكية العقارية	
04	(أولا) الـــاحة	
74	مداليات السكاك الحديدية والتليفونات	
77	(نانیا) فوائد الفروض	
14	(ثالث) اللغة الفومة والوظائف في الشركات	
٨٦	(رابعــا) شركات الاحتكار	
۹.	ل الرابع – الزراعية	القص_

8-5-12 MB

صفحة	
1.1	الباب الثانى – النظام النيابى
1.7	(١) عدد أعضاء البرلمان
114	(٢) الأجزاب السياسية
117	(٣) عضوية البرامان وعضوية الشركات والحراسة على أموال الأعداء
	Listing to the street of the
	الباب الثالث - النطام الإدارى
171	الفصل الأول – تنظيم الإدارة
100	(١) الوزراء
147	(۲) وکلاء الوزارات
140	(٣) وزرا، الدولة والوكلاء البرلمــانيون
١٣٨	( ع ) وكيل وزارة في رياسة مجلس الوزراء
144	(ه) المراقبة الادارية
12.	( ٦ ) تعيين الموظفين ونقلهم وترقيتهم وتأديبهم
188	( ٧ ) عدد الموظفين والمستخدمين
189	الفصل الشاني - ديوان المحاسبة
101	« الشالث – مجلس الدولة
109	الباب الرابع – التعسليم الباب الرابع – التعسليم
178	(أولا) الناحية الجسمية
177	(ثانيا) الناحية اغلقية الناحية اعلقية
140	(ناك) الناحة العقلية الناحة العقلية
١٧٨	(١) التعليم الإلزامي
110	(٢) التعليم الابتداقي والشانوي
194	(٣) التعليم الجامعي
147	الفتاة
7.7	( ه ) توحید الفاقة
۲.۳	(١) في الأزهـــر

r.V							544			( ٧ ) دروس اللغة المربيَّة
							544			
Y . V			- " "	11.1			4 - 4			( ٨ ) توسير الكَانة
411							٠	1 4 4	6.1.1	( ٩ ) المعجم اللفـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
415					4 6 6			2 5 5		(۱۰) الموسسوعات
417					4 6 8	644		***	444	(١١) الفنون الجيلة
777		n 1 a			-11				ā,c	الياب الخامس حالتنا الاجتما
		n 1 a			-11					
444	1	L		1.4.1			17.5			(۱) مستوى المعيشسة
44.							3.00			(٢) الحف – النسؤل – ا
747						212		***		(٢) الأسراض
۲۲۸						4	641			( ٤ ) ميأه الشرب
449	4 81 6	E 11 1		124	-16	4.6.5				(ه) انتار الأنهة
722									-41	(٦) اضطراب انشر يع
727	,	ar i				4.5-	,			(٧) السزواج
401						.,.				( ٨ ) الطـــلاق
707								346		day a se
	4.6			441		1.4.5				
777				b = 1	2 6 8	171				(١٠) الأوصة وألقباب الشرف
444				,	1.44			-1-	1 - 4	(۱۱) البسيخ
	, - 4	1 - 4			F 7 1		n Fh	+++	127	(۱) الـــزاد
	2 8 8			ent	- 1 1	411			- 1 -	(ت) أرباب الطرق
					411		111	-	الآتر	(ج) مظاهر الأفراح و
777										(۱۲) الأغاني والموسيق
779				***	11.		641			.1 .11 . 1 . 1
	1 6 0		817	1177	7 7 7					
404		•••	7.00	1 2 3	F = 1	- + +				الباب السادس ــ الدفاع الوطني ـ
7.74	644		4.11		•••	4 * *	7			الخدمة العكرية
YAY	715									
۲۸۳							T + 1			وأحــة جغبــــوب
ተለተ	7.7	111	p = 4	644	4.1.1				r 4 h	استقلال الحبشة
۲۸٤	4 11 1			444						فلسطين وسلامة الوطن

inio	
YAY	الباب السابع - الـوقف
<b>የ</b> አለ	(١) أصل الوقف بند بيد بيد بيد سه سه سه
797	(٣) أمثلة من شروط بعض الواقفين عنه منه منه منه منه منه
498	(٣) الأرقاف في غهد الجائيك وعمد على الكبير
797	(ع) الوقيق قيال الإسلام
٣٠.	( ه ) الرقف والمفلحة السامة ند ند دد
4.4	(أَ وَلَا) تَنْظُمُ الرَقْفُ الأَمْلِي الجِمَانِينَ من من من من الله من الم
7:2	(نائيا) تظليم الوقف الخميري الجمعية ب
4-0	(الله ) تظهر الأرفاف التعددة
۳٠.٥	(رابع)) الشروط المخالفة للأهاب أو للتظام العبام
4.0	(خامما) تنظيم الوقف الأهلى الفديم
711	الباب الشامر مصر والبلاد العربية

#### مق م

حب الحترية من طبيعة الإنسان ، ينساق اليها بدافع من فطرته ، ويشوقه الاستماع بها بوازع من إبائه وعزته وكرامته .

وكذلك الأمم الحية لتعشق الحزية ، وتشدو بها في محادثاتها ، وكتاباتها ، وأشحارها ؛ بل في نجواها وأحلامها ، لا ينتنى عن إدراك هذا الأمل المنشود الا أولئك الذين انحدرت نفوسهم إلى مستوى سحيق ، وانتهت آفاقهم إلى إشباع بطونهم ، يتناسلون و يتكاثرون كالديدان ، و ينعمون بالعيش المرير بين أغلال الظلم وقيود الاستعباد ،

إن الأمم الكريمة لا ترضى بهدا العيش الذليل ، بل تصدو إلى الحترية ، تجاهد في سبيلها بكل مرتخص وغال ، تستعذب العداب ، وترضى بالحرمان ، ولشخدنى بالأمل ، حتى تفوز بهده الحياة العزيزة ، حياة الحترية والمجدد المؤثل والشرف الرفيع .

ولا شك أن أمتنا تطلب هذه الحرية ، تطلب الاستقلال الصحيح ، تطلب تحرير البلد من كل احتلال، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا ، أم فكريا . تطلب أن يكون للفرد حرية موفورة ، وكرامة مرموقة ، ومستوى في العيش جدير بإنسان حر كريم .

لكن هـذه الحزية – سواء أكانت الأعم أم للا فراد – لا تُنال دون بذل وتضحية وجهاد ، إن للحزية مهرها ، فلا تزف إلا لمن كان كُفوًا لها ، جديرا بها ، ولقد علمنا منذ القدم أن السهاء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، وأن الأجر للعاملين .

حرية الأمم ترتكزعلى نهوض شامل ، ووسائل هبـذا النهوض ليست سراً من أسرار الكون ، أو معجزة من معجزاته ، فهى تكاد تنحصر فى عاملين أساسيين : هما العدل، والعلم .

فالعدل ــ وهو وليد الفضيلة ــ يخلق حرية الفرد، ويصونها ، يوجد الحب والتضامن بين أفراد الشعب، و يدفع المواطن الى أن يسعى قُدُما الى رزقه، ورق نفسه، آمنا مطمئنا ، حتى يجنى ثمار جهوده، ويفكر هادئا فى ابتكار وسائل هذا الرق، فى جميع مناحى النشاط العقلى والجسمى، غير هياب ولا وجل .

و إنى أقصد العدل بمعناه الواسع الشامل ، العدل الذي يوحى إلى المرء أن يكون منصفا نحبو الناس ونحو نفسه ، ونحبو وظيفته ، أقصد بالعبدل النزاهة في جميع وجوهها ، فكما أن ظلم الضعيف لمصلحة القوى خروج على العدل، كذلك إهمال الموظف واجبه خروج على العدل، وكذلك استغلال الحاكم سلطته لمصلحته الذائية خروج على العدل. ولا يكفى في وصف المبرء بالعدل أن يقيم الوزن بين خصمين بالقسط ، إنها العادل حقا من إذا خلا الى وظيفته أدى واجباته نحوها على الوجه الأكل في السر والعلن ، هو الذي لا يستغل سلطته في كسب مصالح ذائية باقتناء عقار أو أطيان، أو شق طريق أو ترعة، أو فتح مصرف تحت ستار المصلحة العامة، هو الذي لا يستثمر ما بين يديه من معلومات أو قرارات رسمية، و يبادر تحت جنح طو الذي لا يستثمر ما بين يديه من معلومات أو قرارات رسمية، و يبادر تحت جنح الظلام الى المتاجرة بالسلع، وأسهم الشركات، فيجني من وراء فعلته الربح الوافر.

واعتقادى أن هؤلاء الذين يستسغلون وظائفهم ، و يسخرونها في مصالحهـــم الخاصة، أو يندقون أموال الأمة ووظائف الدولة وأوسمتها على الأفارب والأصهار، هؤلاء في نظرى هم والسارقون سواء .

إن ولاة الأمور في كل أمة وأصحاب الهيمنة على مقاليد الحكم، هم اليد العاملة في أسباب رقيها وتقدّمها، وهم القدوة لأفراد الشعب فان كانوا ذوى كفاية وعدل

و إخلاص ارتفعت بهسم الأمة الى ماتصبو إليه من مجد وسؤدد ، وكانوا جديرين بنقة الشعب وحدبه وتأييده ، و إلا كانوا نكبة و بلاء على الوطن يلتى منهم صنوف العنت والأذى، و ينخدر بهم في مهاوى المهانة والازدراء .

\* \*

والعلم ينير للفرد الطريق، وينزع عن بصيرته تلك الغشاوة الكشفة ، غشاوة الحهل بالانسان وما فيه من الجهل والغفلة ، الجهل بطبيعة هذا الكون وقواعده ، الجهل بالانسان وما فيه من خير وشرة و بما تحتاج البه طبيعته من قوة وعزم وكال ، الجهل بشؤون الحياة في هذا المعترك الإنساني وما فيه من مزالق ومخاطر ، الجهل بمركز أمنه بين الأمم، وما تحتاج إليه من وسائل الرقعة والمناءة .

فالعدل والعلم - مجتمعين - هما أساس كل حرية، ومنبع كل قوّة وعظمة، ومنهما وبهما نستوحى عوامل النهوض والإصلاح في كل بلد .

إن لكل بلد أمراضه وخصائصه، ووسائل إصلاحه، كما لكل مريض دواؤه الحاص تبعا لنوع الداء، ودرجة تأصله وقوته، وتبعا لبيئة المريض وطبيعته، ولايظنن ظان أن إصلاح الأمم بالأمرالهين، بل هوجهاد شاق عنيف ايتطلب درسا و بحثا، ثم قوة وعزما و إخلاصا، وقد سماه نبينا الكريم جهادا أكبر، حيث قال بعد أن نصره الله على أعدائه ، وعكف على إدارة جزيرة العرب ، وما يستتبع ذلك من جهاد النفس في السياسة والإدارة والحكم : " رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر".

إن على أمتنا أن تفكر جدّيا في وسائل إصلاحها إذا أرادت الحياة حرة كريمة. وعلى أبنائها — حكومة وشعبا — أن يتضامنوا و يتعاونوا في تحقيق هـذه الغاية المنشودة في قوة وعزم و إيمان، أما إذا آبتليت بتخاذل أبنائها، وتطاحن أحزامها — إن كان لها أحزاب — فقـد قُضى عليها بالذلة والفناء، ولن يجـدى في نهضتها ووثبتها إجراء وقتى، أو إصلاح مرتجل .

\* \*

قلت : إن العدل والعلم هما أساس كل حرية، ومنبع أسباب الإصلاح، واهم ما يجب أن تفكر فيه بلادنا حياة نيابية سليمة، وإدارة حكيمة، وتعليم وتهذيب، وإنتاج، وقوة في البدن، ودفاع عن الوطن.

تلك هي الأسس العامة لكل إصلاح ، وهي أوّل ما يفكر فيه المصلحون . هي مبادئ أساسية يجب أن يعني بوضع تفاصيلها وفروعها بما يلائم حال كل أمة . إنما يجب أن تسبركلها معا جنها إلى جنب ، متسائدة متضافرة ، أما إذا عني ببعضها وأهمل البعض الآخر تداعى البناء، واختل التوازن ، وأصبحت جهود الإصلاح هباء لا فائدة منها ولا غناء .

ألم تر أن البناء الذي تأوى إليه يجب أن يكون كله قائما على تماسك أجرائه، فإذا اختل ركن من أركانه، ولم تبادر إلى إصلاحه خيف على أمنك، وعلى صحتك، وقد ينهار البناء كله على أهله وذو يه!

والا تعلم أن المرء — مهما يكن له من عنفوان شباب وقوة جسد — إذا مرض عضو من أعضائه، ولم يؤدّ وظيفته، هاك بعد قليل !

كذلك الأمم يجب أن تسير في إصلاح نفسها بوسائل متناسفة متكاتفة متوازنة تسدّ الثغرات من جميع نواحيها، وتقتلع عوامل الضعف والهلاك من منابتها .

وقل لى بربك أى أمل لأمة فى الحياة ، وأى وزن لهـــا فى هذا الوجود مهما يكن لها من ثروة إذا كانت جاهلة !

وأية قيمة لشعب في هذه الدنيا مهما ارتفع في العلم والفن إذا فقد النزاهة ولم يستسخ معنى الفضيلة والعدل !

وأى حظ لشعب مهما كثر عدده ، اذا افتقد أسباب الميش، وانحط الى مستوى الفاقة، ولم يسع في دفع هذا الأذى بالنشاط والعمل في مسالك الحياة الكريمة!

وأى أمل لشعب فى الكرامة والحدرية مهماكان ذكاؤه واستعداده إذا ترك أبناءه طعمـة للأمراض الفتاكة، والضعف المزرى، ولم يفكر فى النهوض بهـذه المخلوقات لبناء شعب سليم، وجيش يتمى الذمار!!

كل هذا يشعرك بتضامن أسباب النهوض، وضرورة وضع مبادئ ثابتة ناضجة. نسعى ويسعى خلفاؤنا من بعدنا إلى تحقيقها وجنى ثمارها .



بلادنا فى وسط العالم القديم، و بها قناة السويس، فهى ملتق الشرق والغرب وهى بمناخها، وحسن موقعها، وخصوبة أرضها، مطمع الطامعين، وقد تلاشت فى هذا العالم مع الأسف قوة الحق أمام حق القؤة ، ولم يصبح للضعفاء محل فوق الأرض ، فى الذى يجب علينا أن نفكر فيه حتى يصبح هذا الوطن العزيز قوى الحانب، كامل الحرية، موفور الكرامة، وهو جدير بهذا كله.

فى بلادنا وعنصرنا مؤهلات لأن نكون فى مصاف الأمم الراقية المحترمة. وأمتنا فوق ذلك كثيرة النسل، لكنها ضعيفة فى كل شيء. وكاما كثر نسلها ازداد ضعفها، واشتذت حاجتها الى أسباب الحياة ، هىضعيفة فى مواد الغذاء، ضعيفة فى الثروة، ضعيفة فى العلم والابتكار ، ضعيفة فى صحة أبنائها، ضعيفة فى الدفاع عن نفسها، ضعيفة فى إدارتها، ضعيفة فى سياستها .

وثما يزيد الأمر خطورة أن تحوّلت الحروب في أجيالنا الحاضرة من صراع بين جيوش الى صراع بين الأمم، وإلى اجتياح خاطف، وأصبح لكل فرد في الأمم المتحاربة، ذكراكان أو أنتى، شابا أو شبخا – نصيب في هذا الكفاح. تعم ويلات الحروب جميع الساكنين حتى الشيب والأطفال والمرضى، فأصبح واجبا تنظيم الأمة بأسرها، بتنظيم العلم والعمل ووسائل الإنتاج والثروة فيها، وتنظيم وسائل الدفاع عنها، حتى لا تكون عرضة للعبودية أو الزوال.

\*

على هـنده الأسس فكرت كما فكرغيرى من قبل فى وضع المبادئ التى أراها تكفل لهذا الوطن خيره، وترقى به إلى مدارج الرفعة والعظمة، وهى خلاصة مشاهدات ودراسات وتفكير، اجتهدت أن تكون موجزة قدر الضرورة؛ فإن كل فصل فى هـندا الكتاب اذا أريد التبسط فيـه يحتاج إلى بحوث ومجلدات ملهندا ترت أن أقرر الموضوع مهاعيا جانب الإيجاز والسهولة ، متوخيا أن يكون توجيها فى حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، و إنخى قوى الرجاء فى أن يتدبر هـنده المبادئ كل مصرى ، و يعـنى بدراستها ونقـندها ، فاذا الرجاء فى أن يتدبر هـنده المبادئ كل مصرى ، و يعـنى بدراستها ونقـندها ، فاذا والإخاء فى أن يتدبرها ، وأصبح من دعاتها ، و جذا نكون أهلا الدعوة والبناء والإضـالاح .

وفي يقيني أن أمتنا إذ تجد الكلمة الطيبة، والدعوة الصالحة لا نتوانى في سبيل تأبيدها ، والتمسك بأهدابها ، حتى تؤتى ثمرتها المرجوة . وتلك لعمرى بادرة طيبة تبشر ونحن في إبّان النهضة بالخير والفلاح .

إننى أومن من أعماق قلبي بما يحوى هذا الكتاب من مبادئ وآراه ونظم واذا كان في بعضما - كفوائد الفروض، وإصلاح الوقف - ما ينبو عن بعض الأفهام، فلا ذنب على هده المبادئ التي أعتقد سلامتها وفائدتها، وأرى أنها خير دواء لما ينتابنا من علل وأدواء وأصراض، وإنما الذنب ذنب هذه الأفهام والتقاليد، وسيأتي يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو إلا غاية في الاعتدال، وسيأتي بعدنا من ذرارينا من يتسامل: كيف صبر أخطاء وتواكل وتهاون أدت الى نتائج سيئة، وأودت مها الأجال التالية!

\* \*

ومن الناس من يقول إن الأنظمة مهما يكن وضعها ، والنشريعات مهما تكن دفتها ، تصبح ضئيلة الجدوى اذاكانت النفوس مريضة، والذمم فاسدة ، والظلم شائعا بين الناس ، وأملى في هؤلاء أن يتريثوا فيا يقولون؛ فإنا نرى الأمم مهما تداعت أركانها، وهبض جناحها، وضاعت أخلاقها ، اذا هبت في أرجائها نسمة الإصلاح والدعوة الى الخير ، وحث الهمم ، و بعث العنزائم ، ونشر لواء العندل ، وفتح أبواب العمل ، كتب الله لها أسباب النجح والتوفيق ، فإن العندل خليق بأن يرفع النفوس ، والعنم كفيل بتهيئة العقول ، فإذا أخذ الحاكون المحكومين بأسباب العدل والعلم، وراضوا الأمة عليهما نبتت فيهم فكرة الكرامة والصدق وعزة النفس ، وأبي الناس بعد ذلك إلا أن بساسوا بمنا الكرامة والصدق وعزة النفس ، وأبي الناس بعد ذلك إلا أن بساسوا بمنا أو كرها ، وتصبح رقابة هدذا العدل مصونة بيقظة الأمة، وما تبذل من جهود وتضحية ودماء .

إنى قوى الأمل فى أرب أمتنا، وهى ترنو إلى الحياة وتصبو إلى المجد ، لا تقنع فى هـذا المضهار بحظ قليل ضئيل ، بل ترجو أن تتبوأ مقعد صدق بين الأمم، وتستعيد هذا الماضى المجيد، وما فيه من عزة، ورفعة ، وسؤدد ومناعة ، ومن يدرى ؟! لعـل مصر بنهضتها ونهضـة أخواتها المجاورات ، وبعـد تلك الحروب التي أنهكت قوى الأمم الأخرى ، تصبح من الأمم القوية لتأبيد السلم في هـذا العالم ، فيعود للإنسانية بهاؤها ، وللعاهـدات احترامها ، وللفضيلة قدسما .

لم لا تطمع مصر بعد أن تنهض وتقوى أن تعاون فى منع هــذا الختل والغدر والاعتداء والتقتيل بين الشعوب ، وأن تنشر فى هذا العالم لواء المحبة والتعاوين والإخاء، حتى بعيش الناس فى أمن ورخاء وسلام!!

إنى أعتقد أن لا سلامة لهذا العالم إلا بتعاون صادق فى ظل معاهدات عادلة واتفاقات شريفة لا لبس فيها ولا إكراه ، حتى تقوم الطمأنينة بين الأمم، ويسود السلام بين الشعوب .

أَمَام الناس شرقٌ، ومصرقلبه، فما الذي يمنع الأقوياء من كسب هـــذا القلب فنزدادوا قوّة على قوّة، و يأمنوا به غوائل الدهن ومصائبه ؟!.



وقبل أن أختم هذه المقدّمة أرى من واجبى أن أنوه بالجهود القيمة التى قام بها من سبقونى فى بحث كثير من المسائل التى أعالجها فى هـ ذا الكتاب كحضرات الدكتور حافظ عقيفى باشا فى مؤلف و على هامش السياسة "، وحريت غالى بك فى كتابه " سياسة الغد "، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك فى محاضراته الصحية والاجتاعية ، والدكتور محمد عبد الله العربى بك فى بحوثه فى الإدارة المصرية . أولئك وغيرهم ممن ساهموا فى بحث وسائل الإصلاح فى هذا البلد، لهم فضل السبق فيا بذلوا فى سبيله من جهد وأسدوا اليه من خير .

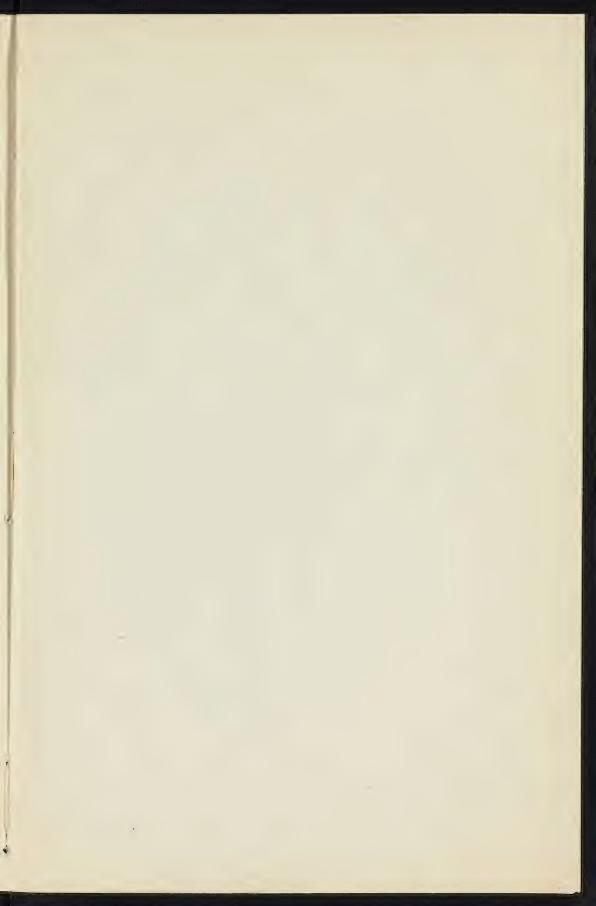
ولقد أمليت كتابي هذا على الشاب النابه الأستاذ حسان أبو رحاب، فكان لى نعم العون، بمــا أوتى من فطنة وتشاط و إخلاص .

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل، وأن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير الوطن العزيز، في ظل راعى النهضة الوطنية حضرة صاحب الحلالة مليكا المعظم'' فاروق الأوّل'' أيده الله بروح من عنده ما

الفاهرة في جادي الأولى ١٣٦١ - يونيه ١٩٤٢ ميل علوبه

## البائ إلا وَل ثروتنا القومية: أسباب ضعفها ووسائل إنهاضها

رُونَـــا القوميـــــة — هجالشا الحبـــوى الشرعى — الهجرة والجنسية المضرية — الصناعة والنجارة — الزراعة



### الفصل *لأول* ثــروت<sup>ن</sup> القوميـــة

من يود أن يقف على أساس ثروتنا القومية فعليه أن يقابل بين عدد السكان و بين مساحة أراضينا الزراعية . فان هـذه المقابلة تلق ضــوءا صادقا على مركزنا الحقيق وعلى ما يجب علينا أن نقوم به لتوفير الغذاء لشعبنا المصرى .

أولا - عدد السكان:

بلغ عدد سكان مصر في السنوات المتعاقبة كما ترى :

ž.

١٨٠٠ : ٢٤٦٠٢٠٠ عدد السكان المقدّر في عهد الجملة الفرنسية .

١٨٤٦ : ١٨٤٠ عدد السكان حسب تعداد المساكن .

070 .... : 147

74.5.41 : 1447

9715040: 1747

117AVT09: 19.V

(11/4/1-3-13-1

١٢٧٥٠٩١٨ : ١٩٦٧ حسب التعسداد .

VERIVATE : 19TV

10947798: 1944

(تقسديرأؤلي)

177. .... : 198.

<sup>(</sup>١) ابتداء من سنة ١٩٣٧ تقرعه د السكان في أوّل يوليه من كل سنة ٠

فن هذا الاحصاء الرسمي يتضح أن عدد سكان مصر يتضاعف كل حمسين سنة على أقل تقدير .

وثما يوجه النظر أن تسبة المواليد في مصر سنو يا أعلى من أية نسبة في العالم، لا تزاحمها فيها إلا فلسطين في بعض السنين .

فنى نهاية سنة ١٩٣٧ مثلا كانت نسبة المواليد من السكان في البلدان الآتية كما ياتى :

عَى الأَلْتَ		في الألف	
	المانيا	صو ٥٠٣٤	1
۱۷٫٤	أسترالي	السطين ٢٠,٦٤	
14,4	البول بلشاء	لمنا الما الما الما الما الما الما الما	1
۴٫۷۲	تشيكوسلوفاكيا	ومانیا ۱۱۰ ۸۰۰۳	>
- '	الولايات المتحدة	ليابات ترجع	
٣٫٥١	بلعجيكا يا	بوغوسلافيا ٢٧٫٧	
14,4	انجلترا وويلز	ليونان \$ر٢٩	
٧٤٥٧	فــرنسا	الطالب ۲۲۶۹	
		6	

وأريد أن أفترم للقارئ مقارنة بين عدد السكان وعدد المواليد في بعض البلدان في نهاية سنة ١٩٣٧، فهي كما ترى طبق الإحصاءات الرسمية :

عدد المواليد في سنة ١٩٣٧	عدد السكان الى آخرسنة ١٩٣٧
71.007	انجلترا وويلز ٤١١٢٣٠٠٠
717/77	فــرنسا ١٩٧٠٠٠٠
777077	تشيكوسلوفا كا ٢٥٢٧٠٠٠
7-171-	رومانيا ١٩٩٤٦٠٠٠
£4464£	يوغوسلافيا ١٥٤٠٠٠٠

ولقد كان عدد سكان مصر فى سنة ١٩٣٧ أقل من ستة عشرمليوناكما رأيت، وكان عدد مواليــدها فى الســنة نفسها ٦٩٤٠٨٦ ، ثم صعدوا فى ســنة ١٩٣٨ إلى ٧٠٤٣٧٦

فأنت ترى من هده المفارنة أن مواليد مصر أكبر عددا من مواليد انجلترا ومعها و يلز، ومن مواليدكل من فرنسا و رومانيا، وهى كلها تزيد فى عدد سكانها عن مصر زيادة كبيرة ، بل أصبحت مواليد مصر أكثر مر. مجموع مواليد تشيكو سلوفاكيا و يوغوسلافيا مجتمعين ، مع أن عدد سكان كل قطر منهما يقرب من عدد سكان مصر .

وضح إذن بما لاشك فيه أن مصر أكثر بلاد الأرض إنتاجا في المواليد . ومع أنها ابتليت بكثرة وفياتها كما ترى في غير هذا الباب ، فانها رغم ذلك قد تضاعفت في السكان في نحو خمسين عاما .

فاذا كانت نسبة المواليد في مصركما ذكرنا من الكثرة ، وعنينا بالأطفال عناية جدّية ، أفلا يجوز لنا أن نتوقع استمرار الزيادة الحالية في السكان ، فتصل مصر بعد خمسين سنة على الأكثر إلى ثلاثين مليونا، ثم إلى أضعاف ذلك بعد مائة سنة، فتصبح أمتنا من الأمم الكبيرة ؟ .

ألا يجب علينا أمام هذه الزيادة الهــــائلة أن نفكر في مصــــيرنا ، ومصير أبنائنا من بعـــــدنا ؟

#### ثانيا – الأراضي المزروعة :

أما الأراضى المزروعة فى القطر المصرى فانها تكاد تكون كما هى من سنوات طويلة لم تزد إن لم تكن قسد نقصت . وعدد السكان آخذ فى الزيادة بطريقة مطردة موجبة للقلق . فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى سنة . ١٩٣١ — ١٩٣١ مطردة موجبة للقلق . فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى سنة . ١٩٣١ — ١٩٣١ مصاحت عمومية ، ثم أصبحت

في سنة ١٩٣٩ – ١٩٤٠ : ٣٣١٩٩٥ فدانا للأفراد و ٣٣٤٨٧ فدانا منافع عمومية، وبذا صارت مصر أكثر بلاد العالم اكتظاظا بسكانها . ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة، والمسكونة بما فيها من الطرق وغيرها من المنافع العامة ٣٥١٦٨ كيلو مترا مربعا فقط ، و بما أن عدد السكان قد وصل في سنة ١٩٤٠ الى ١٦٨٠٠٠٠ فأصبح ما يخص الكيلو متر المربع الواحد نحو ٤٨٠ شخصا ، فنصر أكثر بلاد العالم ازد حاما وتكانفا، بما في ذلك انجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، و بلجيكا، والصين، واليابان.

و إنى أذهب بعيدا وأدخل فى أمانى المصريين أن جميع أراضي مصر الداخلة فى الزمام ستصبح يوما ما مزروعة، فماذا تكون النتيجة ؟

إن الأراضي الداخسلة في الزمام وفق الإحصاء الرسمي هيكما ترى في سسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ :

مزروعة	أراض غير	أراض مزروعة		
منافع عمومية	أملاك خاصة	منافع عموءية	أملاك خاصة	
فتات	قدات.	فدات	فدان	
1.7001	710.977	TTEAV	VPP1770	

فتكون الجملة ٨٣٦٢٠٣١ فدانا ، وعليه فيصيب الفرد من الأراضي المزروعة الآن أقل من ثلث فدان ، واذا افترضنا إمكان الانتفاع بهذا المجموع كله بما يحوى من المساكن والطرق وكافة المنافع العمومية، وافترضنا إمكان وصول مياه النيل إلى هذه الأراضي كلها وريها واستغلالها، وافترضنا إمكان تنفيذ مشاريع الرى بما يتطلبه من وقت ومال ، وافترضنا إمكان إصلاح سريع لتلك الأراضي البور ، إذا افترضنا ذلك كله ممكنا فلن يصيب الفرد الواحد منا، بعددنا الحاضر نصف فدان .

بلادنا واسعة الأرجاء، مساحتها مليون كاو متر مربع ، لكنها صحارى من الشرق والغرب ، فالأراضى بين الاسكندرية وحدود مصر الغربية صحراء ، ومن القاهمة إلى حدود فلسطين صحراء ، القاهمة إلى حدود فلسطين صحراء ، وعزب مجرى النيل الضيق وشرقيه في الوجه القبلي صحارى ، فالصحراء الغربية كا ترى ، والشرقية كما علمت ، وهناك جبال ورمال ، ومن فوق طاقة البشر أن تصل مياه النيل الى هذه الفيافي والقفار، ومن فوق طاقة النيل أن يروى منها شيئا يذكر ، والأم الزراعية البحتة مهما تكن مساحة أراضيها المنتجة أصبحت لا تجارى غيرها في الثراء والمنعة ،

و بلاد غيرنا على ضعف خصو به الكثير من أراضيها، تكاد تكون كلها خضراء: سهولها، وأنجادها، ووديانها، وجبالها، في لا يروى بمياه الأنهار والترع ترويه الأمطار، فأراضيها جميعا تدرالغلال والمحاصيل الغذائية، والكروم، والأشجار المثمرة، والغايات، والمراعى،

إذن تحن الآن على أبواب خطر داهم ، فالمصريون يتكاثرون ، وأراضينا الزراعية ضافت بنا، ومستوى المعيشة يهبط من سنة الى أخرى ، وقد فدّر بعضهم دخل الفرد من سكان مصر فى سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ عبلغ ٢٦ جنيها فى السنة ، أما فى سنة ١٩٤١ – ١٩٤١ عبلغ ٢٦ جنيها فى السنة ، أما فى سنة ١٩٤٠ – ١٩٤١ فقد نقص دخل الفرد الى أن صار ٩ جنيهات فى العام – كما جاء فى تقرير لحنة المالية بجلس النواب ، عن مشروع الميزانية لسنة ، ١٩٤١ – ١٩٤١ فلا بد لنا من العمل على تلافى هذا الفقر والبؤس، واتقاء الاضطرابات الاجتماعية فلا بد لنا من العمل على تلافى هذا الفقر والبؤس، واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة ، التي قد يدفع اليها هذا الواقع المروع ، والذى يزداد شدة سنة بعد أخرى .

\*

قد يظن بعضهم أن من المكن اتفاء الكارثة أو بعضها بتحديد النسل ، أو باهمال الطفل ، وهدذا شر مستطير ، وإنا نرى البلدان كثيرة النسل ، الآهلة بالسكان ، والتي تشكو ضيق أرضها كايطاليا وألمانيا - نراها تكثر من الدعاية تشجيعا للزواج ، وكثرة النسل القوى الصالح ، فهناك للتزوجين امتيازات خاصة ، ولمن يلدون عددا من الأطفال جوائز متعددة .

ذلك أن هـذه الأمم قد أدركت حقيقة النازع في الحياة، وأيقنت أمام هذا الصراع الدائم أن البقاء للأقوى ، ولا قوة إلا بكثرة السواعد الوطنية ، تنهض بالشعب ، وتدفع عنه غائلة المعتدين ، وأن الاستقلال أصبح جدارة واستحقاقا قبل أن يكون حقا مقدّسا، وأن الأمة التي يقل عددها تنكش وتضمر، فتزول كما يزول العضو الذي لا عمل له ولا نفع فيه ،

وهـل ينكر أحد أنه إذا تساوى فى العراك جيشان فى العدّة والشجاعة وفنون الحرب، كانت الغلبة لكثرة العـدد؟ تلك الكثرة التى ترمى فى الحروب بأفواجها الكثيفة، فاذا فنى بعضها دفعت بآخرين، يسدّون الثغرات، ويواصلون الهجات، وأن منعة البلاد وسؤددها بكثرة أبنائها، وغزارة علومها، وقوة خلفها.

وهل ينكر أحد ما أثبت التاريخ منذ القدم أن أثما قد بلغت من العلم غايته، ومن الحجد ذروته؟ . فاذا قل نسلها وساء سلوكها، ضعف حماتها، وهيض جناحها، وأصبحت بين يوم وليالة مستباحة للطامعين، وطعمة للآكلين، لم ينفعها علم ولا مال .

فأمننا المصرية إذا أرادت لنفسها البقاء وجب عليها فيما يجب أن تشجع الزواج، وأن تكثر من النسل الصالح عقلا، وجسدا ، فابناء الشعب هم مادته الأولى ، وأن تعنى حكوماتنا وأمننا كما يعنى غيرها بصحة الأطفال ، أولئك الأبرياء ، الذين قضى عليهم سوء طالعهم فى مصر بأن جنى عليهم الاهمال جناية بالغة، فيموت العدد الوافر بينهم بنسبة لم تبلغها أمة أخرى ، متمدّئة ، أو نصف متمدّئة ، كما سيجىء فى هذا الكتاب .

李李

إذا كان هــذا كله صحيحاً ، وأننا مهدّدون بنتائج مفزعة افتصادية واجتماعية ، فما السبيل إلى اتقاء هذه الأخطار ؟

لا يجوز لمن يكتب في الموضوع الخطير أن يخفى شيئا من الحقيقة ، بل عليه أن ينادى بوجوب الاسراع بوضع نظام جديد في مناحى الحياة المصرية المختلفة ، نظام أساسى شامل، له أثره العملى الفعال في إنقاذ هذا الشعب ، ولا يجدى شيئا أن نستمر فيا نحن فيه من ترقيع أنظمتنا القديمة البالية ، أو وضع حلول ليس فيها غناء كثير ،

فهل ينقذ مصر مثلا إصلاح بضع مئات، أو بضعة آلاف من الأفدنة، بينها نرى أن أرض مصركلها لن تقوم بتغذية هذا الشعب المستمر في الزيادة ؟ أو هل ينقدنها نقص مرتبات الموظفين مثلا للحصول على بضعة دنانير لا تسمن ولا تغنى من جوع، وقد تفسد نزاهة الحكم نفسه ؟ ! .

يجب علينا أن نسبي إلى تحقيق غرضين أساسين :

غماء ثروة البلاد نماء مطردا ، ثم منع هذه الثروة من أن تفلت من أيدينا . نتم هكذا يجب أن يكون هدف المصلح المنقذ ، فطالما شكا الناس من الفقر، وقلة الانتاج، وإستمرار ضعف خصو بة الأرض ، وطالما شكا الناس فوق ذلك من التبذير المخجل من الحكومات والأفواد ، حتى لقد أصبحنا نرى بحق سراة هذه الأمة وحكومتها قلقين ، معتمدين على دخلهم المضطرب ، يعيشون كما يعيش العامل البسيط على دخل يومه ، فالجميع لا يدخرون ، والثروة آخذة فى البضوب ، والمصريون يتكاثرون ،

وهم جميعا والحكومات معهم يكدون طول حياتهم : هؤلاء لدفع النفقات اليومية ، وأولئك لدفع فوائد الديون ، والمطالب العامة ، والجميع لا عمل لهم في الحقيقة إلا خدمة الدائنين أو المرابين ، ولا فضل بعد ذلك ، فاذا أتت سنون عجاف كانت الاستدانة ، وكان الضيق الحائق والبلاء الأعظم .

الفقر في بلادنا هو أساس ما نقاسيه من عناء . فالفقر يؤدي إلى قلة الغذاء ، وقلة الخذاء ، وقلة الخذاء ، وقلة الخذاء ، وقلة الخذاء تؤدي إلى ضعف الإنساج القومي من جميع نواحيه الفكرية والعملية ، كما يؤدي إلى ضعف المناعة فيعرض صاحبه ثلاً مراض . وكثير من أمراضنا نتيجة لهذا الهزال الذي نشاهده في كثير من المواطنين ، ولقد وصلت نسبة الأمراض في بلادنا — كما سيجيء — إلى درجة شنيعة كان لها أثرها البالغ في دفاعنا الوطني ، حتى لم نحصل ممن تقدموا للتجنيد في سنة ١٩٣٨ إلا على عشرة في المائة منهم ، وهم الذين اعتبروا لائفين نوعا للخدمة المسكرية ، لأنهم كانوا أقل إصابة بالأمراض من غيرهم .

ناهيك بأن الفقر يؤدّى إلى الجهل، فيصبح الفقير غير قادر على نفقات العلم، بل غير قادر على تفهمه، والسير فيه بهمة ونشاط، هذا إلى الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدّامة، التي قد تدفع إليها الحاجة والياس.

ومن غرائب المشاهدات ظاهرة جديدة في بلادنا ، هي تزايد المتعطفين بين المتعامين، حتى أصبحوا علة اجتماعية بين ظهرانينا ، مع أن سبة المتعامين بين السكان في مصر ضئيلة مخجلة ، فبينا تشكو من ضآلة عدد المتعامين نشكو في الوقت نفسه من عدم وجود عمل لمن أتموا دراساتهم المتوسطة والعالية .

البلاد مصابة بضيق أرضها عن إطعام ساكنيها ، مصابة بأمراض اقتصادية واجتماعية ، كما هي مصابة بأمراض جسدية مفزعة ، وهذه نتيجة تلك ، ولا سبيل للنجاة إلا بايجاد أسس عامة صالحة ، تسير مجتمعة ، وإذا لم نتعاون هذه الأسس وتسير معا جنبا إلى جنب ، فلا يرجى للبلاد نجاح ،

أثبت الواقع أن لافائدة ترجى من الاصلاحات الوقتية المسكنة، التي لا تقتلع الداء من أصوله، ولا من الاصلاحات المرتجلة التي هي وليدة وقتها، وطالما قاست البلاد من هذا النوع من الاصلاحات بتغيير الحكومات، ومهما بذل النصح للوزراء في أن يجعلوا لسياستهم أسسا ثابتة دائمة، ولمن يخلفهم في أن يُولوا برائج من سبقوهم شيئا من التقدير والاحترام، فانك لن تجد لهذا النداء أذنا صاغية، والعيب من هذه الناحية لا يرتكز على تعدد الوزارات أو الخلافات الحزبية فحسب، وانما يستمد شيئا كثيرا في أسبابه من تقلقل البرائج نفسها، وعدم نضجها قبل تنفيذها، فالعيب آت من مجموع ذلك كله: عدم استقرار في الحكومات، مبادئ مرتجلة، تنازع بين الأحزاب، شهوة البقاء في المناصب، إرضاء الناخبين وغيرهم على حساب مصلحة البلد،

وعندى أننا ، وقد أصبحنا بحالة تنذر بشر وبيل، يمكننا بعد تعزف الداء أن نفكر فى الدواء ، إن داءنا —كما عامت — أصببح متشعبا ، يمكن حصر عناصره الأساسية فيما يلى :

- (١) كتافة السكان إلى درجة تضيق بها أرض مصر، وزيادة المواليد بأعلى تسبة فى العالم، وضرورة الاحتفاظ بأبناء البلاد، والعناية بصحتهم، حتى لاتصبح أمتنا من الأمم القليلة العدد، فينحط شأنها، ويتضاءل، فتضعف، فتضيع .
- (٢) ضآلة دخل الفرد بحـالة مقلقة أضعفت فى الأمة إنتاجهـا ومناعتها البدنية ، وجعلتها عـرضة لأمراض كثيرة ، وقــد تدفعها إلى ارتباكات اجتماعية خطيرة ، ولا تساعدها فى الدفاع عن نفسها بالوسائل التى يتطلبها الوقت الحاضر .
- (٣) عدم استقوار الإدارة الصالحة فى البلاد، واستمرار المنازعات الحزبية بمسأ لا يرضى أى محب لهسذا الوطن العزيز، يدين بأن أمثل نظم الحكم هو نظام الحياة الدستورية، الرشيدة، القائمة على العدل، والتقدّم، وإنكار الذات.

أمام هـــذه الأخطار المدلهمة يجب أن نتجه سياستنا العامة اتجاها جديدا بعد أن ثبت أن لا فائدة ترجى من الاعتماد على الزراعة وحدها ، ولا أمل فى تنـــذية أبنائنا إذا تُركوا يتكاثرون ضمن هذه الدائرة الضيقة من أرض مصر .

أمام هــذه الحال المحزنة لا بدّ لنــا مر\_\_ وسائل مجــدية ، وهي تنحصر في أمـــور ثلاثة :

( أَ وَلا ) مجالنا الحيوى الشرعى الذي يجب أن نتفق عليه، وأن نتضافر جميعا على تحقيقه .

(ثاني) الصناعة والتجارة، فانهما مع الزراعة كفيلتان بتغذية هذا الشعب، ورفع مستواه، وجعله في مصاف الشعوب القوية المحترمة .

(ثالث) أنظمة ثابتسة فى الحكم والإدارة لتدعيم سلطة العسدل، والنظام، والمساعدة على زيادة دخل الدولة ومصروفاتها، وغير ذلك مما يدخل فى الأمور الاجتماعية والإدارية، وإنصاف الفرد.

وهـذه المسائل كلها تحتاج إلى شيء كشير من الشرح ، فهي وحدها أساس عمران هـذا البلد و إنقاذه . وسنتناول الكثير منها بشيء من البحث في هـذا الحكتاب .

#### لفصل الشائی مجالسا الحیسوی الشسرعی

قلنا إن أمم الأرض تحرص على ازدياد عدد سكانها ، لما تعلمه ويؤيده التاريخ من أن الكثرة من عناصر القوة والمنعة متى حسن استغلالها ، ولقد نجم عن زيادة سكان بعض البلاد ضيق حل بها ، وجعلها تخشى القاقة والهجرة ، وكلاهما من ، فالفاقة تضعف الأمة شيبها وشبابها ، وتجعلها عاجزة عن أن تسد نفقات الصحة ، والتعليم ، والإدارة ، والدفاع ، وما الى ذلك من وسائل حياة الأمم حياة عزيزة كريمة ، والهجرة تضيع على الأمة كثيرا من أبنائها يعيشون في بلاد غريبة يندمجون فيها ، فيعترضون لفقدان لغتهم وجنسيتهم ، والأمم حريصة على استبقاء سلالاتها ، فهي قوتها ، وهي درعها عند الشدائد ، وكم من أمة درست وضاعت بكثرة هجرة أبنائها ،

عابلت الأمم البصيرة وضعها ، وساعدت على آزدهار الصناعة والتجارة فيها ، فأنقذت نفسها إلى أجل معلوم، ثم عاودها الضيق بكثرة نسلها ، فماذا عملت ؟ وفيم فكرت ؟

هنا ظهرت فكرة " الحبال الاقتصادى " ثم فكرة " المجال الحيوى " . وهى و إن لم تعلن لللا من زمن طويل إلا أنها كانت موجودة بالفعل، مختمرة، ونافذة من قبل هذا الحيل الذي نعيش فيه .

ومجال الأمم الاقتصادى أو الحيوى قد أصبح لديها الآن بنوع خاص ضرورة من ضرورات الحياة . أساسه استبقاء زيادة النسل، والحض عليها مع الاحتفاظ بالعنصر سلياكاملا، ثم البحث عن مجال يتسع له ، و بضمن الحصول على المواد الأقليمة ، وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى . فايطاليا وألمانيا مثلا تناديان الآن بضرورة حفظ عنصرهما أينما وجد وحيثًا حلى، و بايجاد "مجال" له للا غراض السالف ذكرها . وهما في الوقت ذاته تسميان الى زيادة سكانهما بالحض على الزواج، وكثرة المواليد، استبقاء للقوّة والعظمة .

ولقد سبقتهما اليابان في ذلك . ضاقت أرضها بأبنائها، وخشيت هجرة كثير منهم هجرة فد تضعف من شأنها، فسعت حتى أخذت بعض الجسور المحيطة بها، ثم بسطت سلطانها بجهود جبارة على "كوريا" و "منشوريا". وهي الآن في حرب طاحنة مع الصين وأمريكا و بريطانيا العظمي وغيرها .

أما انجلزا وفرنسا وهولنده وغيرها ، فقد سبقت في ذلك أمة اليابان ، ويهمنا أن نذكر شيئا عن انجلترا بنوع خاص ، فإنها كانت في طريقتها لحفظ كانها على غاية من الحيطة واليقظة ، ذلك أنها وقد رأت أن الولايات المتحدة بأمريكا قد أفلتت من يدها جعلت همها في أن يشخص أبناؤها المهاجرون إلى بفاع واسعة قليسلة السكان، كثيرة الخيرات، يقرب مناخها من مناخ أرض الوطن ، فاحتضفت أبناءها في تلك البقاع يستقبلون المهاجرين من بني وطنهم ، والجميع يعملون في اقتناء الثروة، يداسلون و يكثرون، محتفظين بعنصرهم، وارتباطهم بأمهم الرءوم ارتباطا في العنصرية ، واللغة والعادات، والتقاليد، والآمال، والآلام ، فنها الأنجلوسكسون وترعرعوا ، وكونوا بذلك أسرة الأمم البريطانية : من بريطانيا العظمي ، وكندا، وأستراليا ، ونيو زيلنده ، وجنوب أفريقية ، الكل محتفظون بسلالة واحدة ، وأستراليا ، ونيو زيلنده ، وجنوب أفريقية ، الكل محتفظون بسلالة واحدة ، أو سلالات صارف واحدة ، وبعنو أو بلغة واحدة ، ومصالح مشتركة .

اختارت انجلزا هذه السياسة، فلم تفقد من أبنائها من يهجرونها، وقد استمروا أبنائها من يهجرونها، وقد استمروا أبناء للوطن بعد هجرتهم ، لهذا لا تجد الانجليز في البسلاد الانحرى كالهند وغيرها إلا حكاما فيها، يديرونها بما يطابق استعداد أهليها، ويقيمون فيها للاتجار واستغلال مواردها ، وقد يقيمون في بعضها كالطة ، وجبل طارق، نحرّد المحافظة على طرق مواصلاتهم الأمبراطو رية، محتملين ما لتطلبه هذه المحافظة من مناعب وتكاليف،

و إذا كان شأن الانجليز هكذا في حرصهم على استبقاء أبناء جنسهم إذا ضافت أرضهم بمن فيها ، أفلا يكون من حقنا أن نطالب ونسعى الى أن تكون مصر والسودان قطمة واحدة، ليس لنا في هذا الوجود مجال حيوى سواه منذ القدم؟ .

ليست المسألة رغبة منا فى الفتح ، أو تطوّفا فى الوطنية ، أو مجاراة لعواطف شاردة ، أو محاكاة لأساليب الأمم الغالبة ، و إنما هى ضرورة من ضرورات حياتنا .

وإذا كانت مصر - كما رأيت - قد ضافت بساكنها حتى انحط فيها مستوى المعيشة انحطاطا شنيعا ، وأن مواليدها قد أصبحوا أكثر من مواليد انجلترا و وبلز مجتمعين و إذا كانت انجلترا قد سعت الى الاحتفاظ بالمهاجرين من أبنائها في انهتهم وجنسيتهم ، أفلا يحق لنا أمام هذه الضرو رة القاسية ، بله الحقوق المقدسة ، أن نطالب بوحدة مصر والسودان ، حتى يرجع إلين " مجالنا الحبوى " الذي لا غنى عنه ولا مفر منه ؟ .

قد وجد غيرنا لنفسه مجالا حيويا في بقاع غريبة نائية، أفلا يحق لنا أن نطاب ألا نختنق في بقعــة من الأرض تضيق بنــا الآن ؟ وكيف بنــا إذا طال العهد ، وكثر العدد ؟ ! سمى غيرنا فى أن يأوى مر... فضل من السكان إلى بلاد افتتحها ، وهى الاتحت إليه بسبب من جنس أو لغة أو دين ، ونحن لا نطلب ألا أن نحيا ، فنرجع إلى ما كنا فيه مع من نحت اليهم بالجنس واللغة والدين ، ومن يربطنا بهم جوار لا ينقطع ، وعنصر واحد ، وماء واحد ، هو النيل الذى وحد بين قلوبنا ومشاعرنا وآمالنا ، فأى حق أقدس من هذا الحق ؟!

نحن لا نريد أن نتحدث عن الماضى ومساوئه، ولا عن علافتنا بالسودان ، من أيام الفراعنة الى الآن، ولا عما بذلنا فيه من دماء وأموال؛ فكل هذا معروف، لكا أمام حاضر له واجباته ومطالبه . كا لا نريد أن نسبح في عالم العواطف والخيال وأن نورث أبناءنا شعورا لا نبتغيه ، إنما نحن أمام حقيقة ملموسة، هي أننا لا نحيا بغير أن تكون مصر والسودان – كا كانتا – مملكة مستقلة واحدة، وأمة واحدة، يتسع فيها لساكنيها مجال العمل في الزراعة والصناعة والتجارة، يرويهم ماء واحد، وتحويهم بقعة واحدة، وتعاونهم لغة واحدة، ويربطهم شعور واحد، ودين واحد،

فى مصر الآن أكثر من سبعة عشر مليونا من النفوس . وفى السودان أكثر من ستة ملايين، وفيه أراض واسعة مترامية الأطراف، تطلب العون والأيدى العاملة، وفيه من الحيرات زراعة ، وماشية، وأخشاب ، وحيوانات، ومعادن ظاهرة وباطنة، تفسح المجال لعمل العاملين من أبناء أمة النيل. فيأى حق، وعلى أية مصلحة يحول الزمن دون التقاء الأخوين؟ وكلاهما في حاجة الى الآخر، في جميع مناحى الحياة، من علم، وعمل، ودين، واتقافة .

ليس من الإنصاف ولا من الوفاء لأنفسنا ولحليفتنا أن نخفي عنها حقيقة شعورنا ولو سعى البعض في إخفائه ، فإنك لو ناجيت المصر بين جميعا شببا وشبانا التكشف لك الواقع عن شعور واحد بتلك المرارة القاسية الناجمة عن الفصل بين مصر والسودان ، ولعلمت أنهم مجمعون على أن مصر والسودان قطعة واحدة ،

وعلى أن ترك السودان، ثم فتحه، واتفاقية سنة ١٨٩٩، ومعاهدة ٣٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، كل هذا كان عملا سياسيا، أملته الفؤة، وقبلته الضرورة، أو رضى به الضعف، بل لعامت أنه كان أيضا وليد أغلاط سابقة لا أبرئ منها بعض المصريين من ولاة الأمور.

لكنا ونحن أمام حقيقة الواقع، ومقتضيات العصر الحاضر، وما يحيق بنا و بحليفتنا من مخاوف وأخطار ومفاجآت ، يجب علينا أن الشعر أنفسنا وحليفتنا بحقيقة آلامنا، وأننا أمة لا تبغى إلا أن تعيش آمنة مطمئنة على حياتها ومستقبلها وكرامتها، وتبغى أن تساير الزمن ، فترقى وتقوى حتى تكون لنفسها ، ولحلفائها ركتا ركينا وحصنا منيعا .

هل من مصلحة انجلترا أن تكون مصر الصديقة – ولاغرض لها خارج حدود نيلها – ضعيفة هزيلة، فتحتاج الى المعونة كلما جدّ الحدّ واضطرب حبل السلم؟ أم أن مصلحة انجلترا ظاهرة في أن تكون حليفتها قوية منيعة، تركن لها في الدفاع عن طرق مواصلاتها؟ إذا كان هذا هو الواقع الذي يحس به كل مصرى، فلم يُعال بين مصر وتطورها الطبيعي المشروع؟ ومصر بكثرة ساكنيها، وقوة نسلها ليست بلاد استعار.

أذكر أننا بعد أنكونا الوفد عقب هدنة الحرب السابقة في آخر سنة ١٩١٨ واجتمعنا في "لندن" باللجنة التي كان يرأسها اللورد "ملنر" صارحنا جنابه بأن "أنجلترا لا تبغى حكم مصر، أو استعارها، وإنما قضت الظروف أن تمرّ في أرضها قناة السويس، وهي من أهم طرق المواصلات الأمبراطورية البريطانية، فهي مضطرة للدفاع عن هذا الطريق، وهو دفاع يكلفها أعباء كثيرة، ونتني أن تحل مصر محلها يوما ما في هذا الدفاع بقواها الخاصة، ويحين هذا اليوم متى استقامت الثقة التامة بين البلدين".

إن هذا القول حق كله . ويضيف اليه المصرى أن مصر تأبى في الدفاع عن كانها وعن قناة السويس أن تكون عالة على انجلترا . فمن العار أن تبتى مصرضعيفة فقيرة المتمس الغوث من حليفتها ابدل أن لتعاون معها وقت الشدائد، ومما يتنافى مع كرامتها ووجودها أن نظل هكذا ضعيفة ، وهي تعلم حق العلم أن فيها البذرة الصالحة ، والمؤهلات العديدة لبلوغ المنزلة التي تصبو البها بحق تؤيده الضرورة . وتاريخنا من يوم وجوده ينبئ باستعداد هذه الأمة العريفة في كافة مناحى الحياة العلمية ، والفنية ، والحربية ، بما لا حاجة بنا الى الإفاضة فيه ، أو التذكير به . ولا تضيع أمة إلا اذا جهلت نفسها ، ولا يجوز لنا أن نجهل أنفسنا .

ومن الحق أيضا أن تحالفنا مع انجلترا أمر طبيعي لا صنعة فيه ولا رياء، تمليه مصلحة الطرفين .

فاذا كان الأمركذلك فكيف جاز أن تترك مصر فى هذا الضعف، وأن يحال بينها و بين تبوء مكانتها الطبيعية ، حتى عجزت عن أن يكون لها فى الوقت الحاضر العصيب جيش كامل العدد والعُدّة، كانت تصل به مع السودان إلى مليونين من أحسن جنود الأرض، تدفع بهم السوء عن مصر وعن حلفاء مصر .

كيف ساغ ذلك والانجليز أمة يشهد الناس بنبل أفرادها؟! فنحن تريد تحقيق هذا النبل كاملا في سياستها مع المصريين .

لا أرى لما وصلنا اليه من الحال الحاضرة إلا سببا واحدا هو سوء التفاهم بين الأمتين، فينادى الانجليز بأنهم لا يضمرون لمصر شرا، وربماكانوا يخشون عدم إخلاصها لحليفتها ، والمصريون مجمعون من جانبهم على أنهم لا يضمرون لانجلترا سوءا ، وإنما حوادث الماضى السيشة، والأغلاط السابقة قد جعلتهم يسيئون الظن بالانجلز .

نعم كانت أغلاط سابقة، وحوادث محزنة، وكان ظلم قديم، وكان سوء تفاهم، وقد أدى ذلك كله الى الخروج عن جادة الصواب، وعما ينبغي عمله والقيام به . لكن ما ذنب الجيل الحاضر والأجيال المقبلة فيما سبق من حوادث ؟! وهي أجيال لا تصبر على ظلم، ولا تقيم على ضيم، وتسعى بعد أن تكشفت لها الحال عن أخطار داهمة ، إلى أن تسترجع حقها، فهي تطلب الحياة، والقوة والكرامة والانصاف، ولا ترضى بحال أن تختنق في دائرة معاهدات القوة، وأنما تبغى أن تعيش راضية في دائرة التحالف القلبي، والثقة المتبادلة الشريقة، وأن تسمى إلى استرداد مكانتها فتصبح حليفة لها أثر الحليف القوى والنسد الصديق ، لا الحليف المهيض الجناح، أو الصديق المهين .

وأى مصلحة لانجلترا في محالفة ضعيف عاجز عن أداء واجبات النحالف والدفاع عن مقتضياته؟ . بل أى مصلحة لمصر أن يكون تحالفها الابقاء على ما نحن فيه من وهن وسموء مصير، خصوصا متى علمنا أن هذا الضعف عارض، والشفاء منه سهل ميسور!

إن لمصر الحيق أن تطمع فى أن تكون مملكة النسل الكبرى، وفى أن تكون من حراس شرق البحسر الأبيض المتوسط، وفى أن تكون زعيمة الأمم العربية والاسلامية ، وفى أن تكون حليفة ، قوية ، صديقة ، وفية ، وحى تعتقد بحق أن عنصرها، وقواها الكامنة فيها، تحثها على الاطمئنان إلى هذه العقيدة ، وهى أن تتوانى فى تحقيق آمالها الحقة ، فهل لنا أن نطلب الى حليفتنا كما نطلب الى مواطنينا وزعماء البلدين أن يبثوا روح التفاهم وحسن النية بين الأمتين الحليفتين ، فلوصول الى تحقيق ما لا ترضى مصر بغيره ، ولا يمكن أن تحسن الظن بدونه ، وفيه مصلحة الجميع ! ،

مصاحة مصر فى أن يعاد لهما شرفها ، وقوتها ، ومصلحة الانجليز ظاهرة فى أن توفر مصر عليهم كها قال اللورد ملغر – رجالهم ، وعنادهم ، ومناعبهم، وتحفظهم فى همذا الشرق الأدنى ، كما تحفظ نفسها من تلك المفاجآت المسلحة ، و يكون للانجليز مع مصر حقوق الصديق العظيم ، وتعاون الحليف الوفي الأمين . في ميادين السياسة والتجارة ، والافتصاد ، والدفاع .

كل هذا وغيره يعرفه المصريون، وآمل أن يعرفه حلفاؤهم . ف الذي يخشاه الانجليز اذا ما اندمل هــذا الجرح الدامي، وردت حقوق وادى النيل الى أهليه، فتجنى الأمتان من هذا الخير الكثير؟ .

هذا ما أرجوه ، ويرجوه معي كل غيور على مصلحة البلدين .

#### الحجرة والحنسية المصرية :

و يتصل بجالنا الحيوى التفكير في أمر الهجرة إلى مصر ، فقد رأيت مما سبق أن أرض مصرضاقت بأهلها ، وأنها بحالتها الحاضرة لا تكفى لتغذية أبنائها ، ولا بد لها أن تغلق أبوابها دون المهاجرين الذين يفدون إليها سنو يا .

نعم إن مصر قد وضعت النظم ضد كل من يحاول الدخول فيها خلسة ، ولكن الأخبار تترامى بأن كشيرا مر أولئك الذين لا يملكون شروى نقير يتسللون الى الأراضى المصرية بوسائل كثيرة، وهم علمة في هذه البلاد .

و يكفى أن تضم بلادنا هـ ذا العدد الهـ ائل الذى يقوم الآن بين ظهرانينا من الأجانب الذين أفادوا واستفادوا . و إن مصر الكريمة نحو الأجانب يجب أن تبق هكذا كريمة مضيافة نحو أولئك الذين سمت نفوسهم وعقولهم من الأجانب، فمنتفع بهم مصركما ينتفعون هم منها . ولكن يجب علينا أن نقف سدًا منيعا دون أولئك الأفافين الذين لا يملكون شهيئا من الثروة العلمية أو المادية أو الأخلاقية ، ولا يجيئون إلا لامتصاص أموالف ، والنهام ما نحن أحوج إليه مر القسوت والحافة .

يقيم في بلادنا الآن أكثر من ٢٠٠ ألف من الأجانب ، اتخذوا مصر موطنا لهم ، ولبعضهم أموال كثيرة اقتنوها ، و بنوا العارات الشاهقة في المدن الكبرى ، وأخصها القاهرة والاسكندرية ، وامتلكوا من أرض مصر الزراعية شيئا كثيرا ، حتى بلغ مقدار ما يملكون في سنة ١٩٣٩ : ٣٩٥٦ ، فدانا يملكها ٢٠٠٥ أجنبيا فقسط ، فبينا نرى المالكين المصريين في هده السنة نفسها ٢٤٧٦٣٨ شخصا يملكون ١٩٣٠ فدانا ، طبق إحصاء سنة ١٩٣٩ حكت بأن متوسط ما يملكه المالك الأجنبي محالك المعرى هو ٢٠١٩ من الفدان ، بنها متوسط ما يملكه المالك الأجنبي والاسكندرية وغيرهما ، وعدا الأملاك والعارات الشاهقة الكثيرة في مدينتي القاهرة والاسكندرية وغيرهما ، وعدا الأموال الكثيرة التي يستغلها الأجنبي في البدلاد ، وهي تفدّر بالملايين ! .

فن هـذا كله تعـلم أن الأجانب أصحاب الأموال الذين ملكوا هذه الأملاك الشاسعة والثروة الطائلة ، هم أولئك الذين نريد أن نكتفي بحايتهم ، وتبادل المنافع بيننا و بينهم ، وهم الذين يمكننا أن نقول إن كثيرا منهم كان عونا لنا في التجارة والصناعة ، وسائر الأعمال الحزة ، ولكن لا يغيب عن بالنا أننا لا نود المزيد ، ونتمني أن نحل محلهم فيا يملكون ، ولا يصح لنا أن نترك تيار الأجانب يتدفق على بلادنا تدفق السيل العرم ، بل يجدر بالمصريين أن يجذوا حذو هؤلاء الضيوف الأجانب ، تدفق السيل العرم ، بل يجدر بالمصريين أن يجذوا حذو هؤلاء الضيوف الأجانب ، وأن يرتفعوا بأنف من على العلم والنشاط والرجولة ، حتى يكونوا معهم على قسدم وأن يرتفعوا بأنف من آثار الأزمنة الغابرة ! .

وليعلم المصرى أن أية حكومة مصرية لا يمكنها أن تنهض بهذه الأمة النهوض الوافى إلا اذا ساعدتها الأمة نفسها ، وتدافع الشعب نحو مثله العليسا وهى عديدة متنوعة ، أساسها الرجولة الحقة، والعمل الضالح، والعدل الشامل .

و إذا كنا نرجو من ولاة أمورنا أن يمنعوا تيار الأجانب عنا، وألا يقبلوا أولئك الذين تلفظهم بلادهم وتقدّفهم الينا ، فنحن نريد الخير للصريين جميعا ، وتريد أن نتقد أمتنا مما هي فيه، وندفعها إلى العمل مما يحقق لهما آمالها التي غابت عنها زمنا طويلا .

كذلك يجب علينا ألا نقبل من الآن تجنس أجنى بالجنسية المصرية . فعددنا كثير، وأرضنا تضيق بنا، وليست بلادنا مباءة استعار، فكل أجني يأخذ الجنسية المصرية إنما يلتهم اللقمة من فم مصرى . فلا يُسمح باعطاء الجنسية المصرية الالمن حسنت سيرته، وتحقق نفعه ، وارتبط بأمننا برابطة الدين أو اللغة .

ولقد دلت الحوادث على أن كثيرا من أولئك الذين تجنسوا بالجنسية المصرية زاحسوا المصريين بهذا السلاح ، وأقصوهم عن كثير من الجمعيات ، والشركات التجارية والصناعية ، بحجة أنهم مصريون ، وتكشفت الحال في كثير منهم على أن ضمائرهم وميولهم أجنبية ، وأنهم اتخذوا الجنسية المصرية سنارا لمزاحمة المصريين الصميمين ، وأن كثيرا منهم فوق ذلك لا يضمر الحب ولا الاحترام لجنسيته المصرية ، أو لغة البلاد العربية ،

وكفي ما فات .

# الفصل لثالث

# الصاعة والتحارة

أوضحنا فيا سبق أن حالة مصر الاقتصادية تثير القلق، وأننا سائرون إلى الضيق وهبوط مستوى المعيشة بحالة تدعو الى الإشفاق، وتوجب اتف ذ الحيطة. وقد قلت : إن أراضى مصر الزراعية والقابلة للزراعة لا تكفى وإن تكفى المصريين على أن يعيشوا ولو عيش الكفاف. وأهبنا بمواطنينا ألا يعتمدوا على الزراعة وحدها، ولا سيما أن النسل آخذ في التزايد، والإنتاج الزراعي في الفذان لا يزيد إن لم يكن قد نقص ، ورأينا الذي لا نزال نجهر به هو أن لا خير يرجى من التفكير في إصلاح بعض الأراضي البور أو كلها، فإن ذلك مجرد إسعافات وقتية. لا تنقذنا مما نحن فيه ، والذي زاه علاجا ناجعا مفيدا يخلص البلد مما يرزح تحت أثقاله هو نشر الصناعة والتجارة .

# (١) أزمة المتعطلين فى مصر :

في مصرحالة توجب الأسف، وهي مسالة المنعطاين، وأخص منهم المتعلمين، إن نسبة المتعلمين في مصر في جميع درجات ثفافتهم ضئيلة جدًا؛ فهم لم يزيدوا الى الآن على ٣٠ في المسائة . فكيف مع هذا نرى ظاهرة التعطل؟ دمع أن الواجب يقضى بنشر التعلم في كافة أنحاء البلد ، وهناك أمران لا ثالث لهما وإما أن نسعى في إغلاق دور العلم، وأن تجعل بعضها لا يقبل إلا من يمكنهم أن يعيشوا بعلمهم ، وفي هذا شرو بيل على البلاد ؛ فإننا إن لم تمح الأقية منها ، وإن لم تنشر التعلم بجميع أنواعه أصبحت وبيل على البلاد ؛ فإننا إن لم تحريمة الحدوى ، وإما أن تفتح دور العلم ، وتسمى في تشر التعليم وهو الأثمية ، فينتشر عدد المتعطلين والمستائين ، وينتشر بذلك الفقر، وتشيع المناهب الاجتماعية المعطية التي قد تُودي بهذا البلد .

\*

كثيرون قد أخذوا العلم ونالوا إجازاته ، ولا يجدون الآن عملا ؛ فالتذمر موجود، وآخذ في النمق ضدّ الحالة الاجتماعية الحاضرة .

فما الذي يجب على الناس أن يفكروا فيه ؟

وما هو سبب هذه الحال التي أدّت الى أن البلد أصبح عاجزًا عن إسداء العيش إلى هذا العدد الكبير من لم يتعلموا إلى هذا العدد الكبير من لم يتعلموا إلى الآن وهم الأغلبية العظمى ؟ .

وحسبي أن أدلك من الإحصاء الرسمي على عدد المتعطلين في مصر – طبق إحصاء سنة ١٩٣٧ – تتعلم مقدار ما نحن فيه من حالة اجتماعية خطيرة .

ثبت أن الذين لا عمل لهم في مصركانوا في السنة المذكورة :

من الذكور ... ... ١٩٠٨٢٢١ « الإناث ... ١٠٩٠٢٩٥

المجمسوع ١١٥٨٥١٦

كا ثبت من الإحصاء نفسه أن الذين يعملون أعمالا غير منتجة ، وفيهم التلاميذ، كانوا في السنة نفسها :

من الذكون ... ... ١٩٠٤١٩ « الإناث ... ... ١٣٢٧٢٠٣

وعلى هذا فسكان مصر وقد كانوا فى تلك السينة أقل من سنتة عشر مليونا أصبح منهم ٩٨٢٥٧١٩ نفسا يعيشون عالة على الباقين، وليس لهؤلاء الباقين رزق إلا من ثمار الأرض؛ تلك التي وصفنا أمرها من قبل . أرأيت بعد ذلك ما نحن فيه من تعاسة ؟، وأن هذا العدد الهائل الذي يقرب من عشرة ملايين ، متعلمين وغير متعلمين ، أصبح لا عمــل له إلا أن يكون عالة على نحو سنة ملايين من سكان مصر .

إن كثرة المتعطلين في مصر مع قسلة المتعلمين ظاهرة تدل على عدم النوازن في حالتنا الإجتماعية ، وأرانى على حق إذا قلت : إن هسذا السبب راجع الى مجرّد الاعتماد على الزراعة، وهي كما تعلم ضيقة محسدودة ، دون أن يكون لن نصيب في أسباب الإنتاج الأخرى ، ومن أهمها الصناعة والتجارة .

ألم تر أن اليهود في بلادنا، بفضل الصناعة والتجارة، أصبحوا وليس فيهم متعطل واحد، متعلما كان أو غير متعلم ؟، بل أصبحوا يزهدون في وظائف الحكومة، فلا نرى منهم إلا عددا لا يؤ به له ثمن دخلوا في سلك وظائف الحكومة . وما ذلك إلا لأن الصناعة والتجارة قد أصبحتا لهم ميدانا فسيحا ، فعكفوا عليهما ، وجنوا منهما أطيب النسرات؛ دون أن يفكر واحد منهم في تقييد حريته وثروته ونشاطه بالنهافت على وظائف الحكومة .

### تطــور الصــناعة في مصــر:

وأثبت الناريخ أن كأن في مصر من الصناع الماهرين ما تشهد به آثارهم من أيام الفراعنة ، ولكن الصناعة فعد تدهورت حتى محيت معالمها في أواخر القسرن الماضي ، الى أن أتت الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ ففرت مصر إلى رعاية الصناعات المصرية التي كانت قائمة و إيجاد صناعات أخرى زراعية وميكانيكية ؛ فنمت جميعها وترعرعت ، وكانت خيرا و بركة على الأهلين ، فترى في مصر صناعات حلج القطن ، والكبس ، وزيت بذرة القطن ، والغزل ، والنسيج ، والسكر ، والصابون ، ثم صناعة الطوابيش ، والأسرة ، وأثاث المنازل ، و بعض المركات الطبية ، والروائح العطرية ، والأدوات الصحية ، وصناعة الجلود ، والأحذية ، والزجاج ، والفخار ، والورق ،

و بعض الصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وغير ذلك مما نراه الآن بين ظهرا بينا . ونجم عن ذلك أن وجد كثير من المصريين ميدانا فسيحا للعمل الصناعى والتجارى ، حتى لقد قدّر بعضهم أن عدد المصريين الذين تُعولهم الصناعة والتجارة في مصرير في على المليون .

أضف الى هــذا ما ارتانه الحكومة من تنقيح فى التعريفــة الجمركية ساعد الصناعات المصرية منذ ســـنة ١٩٣٠ الى الآن؛ وحفــظ المنتج فى مصر من تلك المنافسة غير المشروعة التي كانت موجودة من قبل .

لكنى رغم كل هذه النباشير الطيبة ، ورغم أن رموس الأموال المستشمرة الان في الصناعة بلغت نحمو ١٣٠ مليونا من الجنبهات بما فيها صناعة النقل، لا أزال أعتقد أننا لا نؤدى الحقيقة كلها إذا قلنا إن هذه الصناعات التي وجدت أو نمت وترغم عت من بدء الحرب المماضية، كانت كلها صناعات مصرية

إن الحقيقة هي أن أغلب هــذه الصناعات التي قامت في مصر هي صناعات في مصر هي صناعات في مصر لا صناعات مصرية ، بمعنى أن أغلب الذين قاموا بها في مصر هم الأجانب لا المصريون، فهل يمكنك مثلا أن تقول إن صناعة السكر في مصر صناعة مصرية ، أم أنها صناعة أوجدها في مصرغير المصريين ؟ و يقال هذا في كثير من الصناعات الميكانيكية والغذائية وغيرها .

إن المصرى ليؤمّل أن تكون هذه الصناعات وليدة تفكير مصرى ، وكفايات مصرية ، تديرها عقول مصرية ، وتؤسسها رءوس أموال مصرية .

# (٣) الشركات في مصـر:

انظر مثلا إلى الشركات القائمة فى بلادنا الآن ، وهى كثيرة متنوّعة : مصارف بأنواعها ، وشركات عقبارية ، وشركات نقــل بجرى ونهـــرى ، بزى وجوّى ، وشركات مياه و رى ، وشركات مكابس وتكرير، وشركات بناء، وشركات أغذية ، وشركات تجارية ، وشركات فنادق ومعادن ، وشركات مواصلات ونور ، لا ترى من عمــل المصريين فى ذلك كله إلا النزر الضئيل التابع لبنك مصر ، ولا ترى فيها إلا بنك مصر، و بنك النسليف الزراعى والعقارى، وما بقى بعد ذلك هو من تفكير غيرنا، و إدارة غيرنا و بأموال غيرنا .

وقد وصل نشاط الأجانب فى بلادنا وكفايتهم إلى أن شركة من شركاتهم ربحت فى سنة ١٩٤٠ ( طبق الإحصاء الرسمى ) ما مكنها من دفع ١٥٠ / ربحا للساهمين نقدا، وأعطت كلحامل حمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا ؛ فكأنها أعطته ٧٠ / / ربحا فى سنة واحدة من رأس ماله ، وذلك كله بعد خصم جميع المصروفات وما احتفظت به من الاحتياطى ! .

فلا تقل بعد ذلك : إن في مصر صناعة مصرية بالمعنى الصحيح ، بل قل : إن فيها صناعة وتجارة، رءوس أموالهما من غير المصربين .

له فولاء الأجانب أن يفخروا بإيجاد الصناعة والتجارة في بلادنا والفضل الأكبر راجع إلى العلوم والكفايات الصناعية والتجارية ، تلك التي دفعت أولئك الأجانب إلى استثار أموالهم ، واستثمار علومهم وفنونهم ، وجهودهم لخير أنفسهم ، ثم انتقع منهم المصريون ، لا باعتبارهم رموسا في الحركة الصناعية والتجارية بل أذنابا !

قلنا: إنّ المصرى بطبيعته مستعدّ للصناعة، و يمكن أن يكون مستعدّا للتجارة. ولا يكون مستعدًا في الحالتين إلا بالعلم والنشاط، ومكافحة الفقر، والضيق الذي نحن فيــه.

فهل لنا أن نيئس أم طينا أن نفكر، وأن نسعى فى أن تكون لنا صناعة مصرية حقيقية، برءوس أموال مصرية، حتى نتفادى الكارثة التى أشرفنا عليها، ولا ينقذنا منها إلا هذا التوجيه الصحيح، وإلا العمل فى هذه الناحية بأمانة و إخلاص .

## (٤) تقدّم اليابان الصناعي والتجاري:

ولكى أعطيك فكرة صحيحة تزيد هذا الأمل رسوخا يحسن أن أضرب لك الأمثال: ها هي ذي أمة اليابان؛ كانت جاهاة فقيرة ، بعيش أهلها على صيد الأسماك وزراعة الأرز، وكانت توصد أبوابها في وجه الأجانب والعلم الحديث؛ حتى وصل اليها الكوماندور الأمريكي "بيرى " في سنة ١٨٥٤ ببوارجه الحربية مهددا، فبدأت في إنشاء المدارس، وتعلم اللغات الأجنبية سنة ١٨٥٥ ، ثم ما لبئت أن ولى أمرها أمبراطورها العظيم "ماتسوهيتو" في يناير سنة ١٨٦٨ إلى أن توفى سنة ١٩١٢، وفي هذا العهد انتقلت أمة اليابان من فقر وضعف وجهل، إلى أن أصبحت اليوم من أقوى أمبراطوريات العالم وأشدها بأسا، وأرقاها صناعة وتجارة، حتى خيف جانبها ، وصارت في مقددمة أنم الأرض ،

هذا العصر ، وهو عصر الأمبراطور <sup>دو</sup> ماتسوهيتو " يسمونه عصر <sup>دو</sup> ميجي " وفيه نهضت الأمة اليابانية ، ووثبت تلك الوثبة التي تخلب الأبصار .

فهل قامت اليابان بمعجزة ؟ . أم أن في الشرق نواة نهضات يكفي لإيقاظها حسن التوجيد ومضاء العزم ؟ .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من أمة إلى أمة ، وخلقت من الضعف قوة ، ومن العسدم وجودا ، ومن الاستكانة عظمة ، ومن الخوف سلاما وأمنا ، كان علم اليابان لايخرج من أرضها ، فأصبح الآن علما خفاقا فيا وراء البحار، تحنو له الروس إجلالا و إكبارا ،

أربع وأربعون سنة نقلت البابان من جزيرتها إلى العالم كله ، ف هي أسباب تلك الوثبة التي يراها المستضعفون معجزة ؟ الأمر يسلط .

لم يكن فى اليابان شىء يذكر من المواد الأساسية للصناعات ، ليس فيها شىء يذكر من الحديد ؛ أو البترول ، أو الفحم ، أو النحاس ، وليس فيها شىء مطلقا من القطن، أو المطاط، ومع هذا نهضت، وعملت، فوصلت ، فما السر؟ عانت بلاد اليابان الشدائد ، ودفعت مع فقسرها أموالا طائلة للأجانب ، واستمرت تقاسى محنسة الأزمات كما تقاسى مصر الآن ، وهي مع شسقة احتياجها للواد الأؤلية — الخامات — لم تحجم عن الدخول في ميسدان العمل لا بالطرق الارتجالية ؛ ولكن بطريقة درس النظم الغربية من صناعية وتجارية واقتصادية ، ووضعت لنفسها برامج مدروسة معقولة مهيأة لسنوات محدودة ؛ تنفذ في خلالها مشروعاتها الوطنية العظيمة ، ثم رأت أن الشعب في أول أدوار حياته لا يطالب بالفيام بمشروعات هامة ؛ لأنه لا يعرفها ولا يدربها ، وفي الحق أن الشعب في أول نهضانه كالقاصر لا يطالب به الرجل الرشيد ، وهذا القاصر محتاج الى خيصنة و إرشاد وتشجيع ، في ذا الذي يكون مرشده ووصيه ؛ حتى يشب و يطير بأجنحته ، ويمشى على قدميه ؟ ،

لا يوجد للشعب من يرشده إرشاد الوصى الرحيم ســوى حكومتــه ، و بغــير الحكومة في الأمم القاصرة لا يقوم عمل، ولا ينجح مشروع ، ولهذا وجدنا المشاريع الفــردية في أمة كأمتنا حديثة العهد بالصناعة والتجارة يؤوب عملها غالبًا بالخيية والخسرات ،

قامت الحكومة اليابانية بعد درس النظم الغربية ، و بعد الصدمة التي أصيبت بها من فتح موانيها للتجارة الأجنبية – قامت في عصر "الميجي "كما قالما من سمنة ١٨٦٨ تشيد المعامل والمصانع في بلادها ، وترسل في الوقت نفسه شبابها الى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية في أور با ، الى أن وجد العدد الكافي من أولئك الفنيين المتازين ، فسلمت إليهم هذه المصانع ، وكونت بذلك النواة للصناعة اليابانية الحديثة ، وأعطت هذه المنشآت الحكومية إلى شركات أهلية يابانية صرفة .

دام إشراف الحكومة هكذا على بعض الأعمال الصناعية بضع سنوات، وكلما رأت نواة صالحة من شبابها ورجالها الماليين سلمت اليهم هذه المصانع، وتلك المنشآت . فكان لهذه الإصلاحات على هــذا النحو أثرها المحمود في إنقاذ اليابان من الحيبة والإفلاس .

وليس هـــذا الإشراف والإرشاد مقصورين على اليــابان. وحدها؛ فهناك حكومات أخرى قامت بشيء كثير من المشاركة والتشجيع لأثمها ، كــكومات سو يسرا و بلجيكا وألمــانيا وانجلترا .

وليت حكومتنا تقوم بنحو من هذا العمل؛ على نحو من هذه الفكرة والدراسة والتنظيم، فتدرس المشاريع واحدا بعد واحد، حتى اذا وثقت من النجاح قامت بعمل منشأة صناعية تكون لحسا خاصة، أو شركة بينها وبين الأهالي المصريين، ثم تهيى، الشباب المتعلم الى ملى الوظائف الفنية في هذه المنشأة، وتعمل على حماية جمركية مؤقتة، حتى إذا نمت المنشأة وترعرعت ووثقت من نجاحها تركت حصتها يشتريها المصريون، وبمثل هذا العمل نتقى ذلك الذي يسمونه بالمتعلمين المتعطلين، بل نصبح محتاجين الى متعلمين ليسدّوا النقص الذي يوجده اتساع العمران الصناعي والتجاري في البلاد،

لم تكتف الأمم الناهضة بهذا، بل قام بعضها بنظام تمرين العال الإجبارى بالعمل في المصانع، و بتلقى دروس ليلية للتخصص والتمرّن على دفائق الأعمال الصناعية، حتى توجد في البلاد عددا وافرا من العال المهرة ؛ و بهذا تمكنت من إيجاد الفنيين والعلماء، والعال على اختلاف طبقاتهم، فأصبح هؤلاء جميعا عماد الحركة الصناعية،

أوجدت هـذه الأمم أيضا نظاما اجتماعيا يفرى العال والعاملات بالدخسول في الصناعة ، وعملت على تنمية أسباب الرخاء فيها بينهم ، فقامت من فورها تنظم المصانع ، وتراقب نظافتها وترتيبها ، ودقعة العمل فيها ، وتنشئ نظام التعاون الاجتماعي الخاص بصحة العال والدخارهم ، ومراقبة طعامهم وشرابهم وكسائهم ، بل مراقبة مستقبلهم ، وتهيئة وما ألى الزواج للبنات في من محدودة ، و إيجاد رأس مال

للبنت بعد أن تنتهى من عملها لتنزوج ، وقامت بنظام التأمين الاجتماعى على أدق ما يكون ، تأمين ضد المرض ، والبطالة ، والشيخوخة ، والحوادث ، كما أنشات مصارف للتسليف الصناعى والتجارى ، على نحو النسليف الزراعى ، يجد فيها رجال الصناعة والتجارة ما يأخذ بإيديهم إلى ما فيه خير أعمالهم ، ونمؤها وازدهارها .

قهذه الأنظمة سعت إليها الأمم اليقظة سعيا علميا دقيقا ، واختارت ما ارتأقه أمثل لبلادها من جميع أنظمة العالم : رقى في الفن الصناعي، وفي النظام الصناعي، وفي الخياة الاجتماعية الصناعية ، رقى في الثأمين وفي وسائل الصحة ، وفي العطف على العال، وفي التعاون بين الجميع، ويسود هذا كله نظام شبه عسكرى، حتى طبعت النفوس بطابع النشاط والنظام، والطمأ يبنة على الحياة .

تلك هي الأسباب التي رفعت الأمم الصناعية والنجارية الى السماكين، وجعلت من اليابان مثلا أمة مهيبة الجانب، شــديدة البأس، وكونت بذلك جيلا جديدا قويا بدأ من سنة ١٨٩٨ الى أن أصبح الآن يمثل الأمة اليابانية الحاضرة.

# (٥) صلاحية مصر المجال الصناعي والتجاري:

فلم لا تقوم مصر بشىء من هــذا العمل ؟ لم لا تفكر – وهى أمة شرقية – فيا فكرت قيه من قبل أمة شرقية مثلها؟ ولم لا تدرس تلك الأنظمة عن قرب دراسة هادئة عميقة، تختار منها ما يتفق واستعدادنا ؛ كما اقتبست بلاد اليابان من بلاد الغرب ما كان عونا على نجاحها ونهوضها الذى نراه عجبها، وهو في متناول الأيدى؟

لم يعرقل اليابان احتياجها للواد الأولية (الخامات) وهي أسس الصناعة الحاضرة؛ فهمتها القعساء عوضت عليها هذا النقص، وجلبت من الخارج مااحتاجت اليه ، واعتقادي أن الظروف تواتى مصركا واتت اليابان ؛ فان مصر في وسط القارات الثلاث ، وما ينقصها من مواد أولية يمكنها أن تجليه من الخارج بعد ازدياد سرعة المواصلات وسمولة النقل وقوبها من آسيا وأورباو إفريقية ، كل هذه

العوامل تساعد البلاد المصرية كما ساعدت البابان، وكما ساعدت إيطاليا وسو يسرا اللتين تشبهانها في الاحتياج إلى تلك المواد، ومع ذلك تقدّمت هذه الأمم الثلاث في ميدان الصناعة تقدما يدعو إلى الإعجاب والإكبار. فليس في إيطاليا ولا في سو يسرا مواد أولية كثيرة، وهما مع ذلك قد نجحتا، وشيقنا لحما طريق النجاح، وارتقنا في نهضتهما الصناعية والتجارية بما لا تخفى آثارها على أحد.

فى مصر مواد أفراية كثيرة؛ ففيها مواد الأغذية بأنواعها العديدة، وفيها المواد العطرية، وفيها البترول، والقطن، والصوف، والبذور الزيتية، والفوسفات، والقصدير وفيها الحديد، والبلاتين، ومواد البناء والطلاء والخزف والزجاج، ومن يدرى؟! لعلنا نجد في بلادنا شيئا كثيرا من المواد الأقلية الأخرى. فما الذي يمنعنا من أن نوجه كل جهودنا الى الصناعة توجيها علميا متواصلا؟! وأن تساهم حكومتنا في ذلك كله بقسط وافر، بما لها من دربة واستعداد و وسائل، وأن تشرك معها بعض المصريين، وأن تهيئ شبابها الى العمل في هذا الميدان الواسع الفسيح، معها بعض المحريين، وأن تهيئ شبابها الى العمل في هذا الميدان الواسع الفسيح، الكثير الخيرات، فتنقذ البلاد مما نحن فيه من عوز، وتهيئ لنا عملا صالحا يجعلنا لا نفكر في الأخطار المحيقة بنا من الاعتماد على الزراعة وحدها.

فى البلاد مساقط مياه يمكننا أن نستغلها لإيجاد الكهرباء . فهمل يلبق بنا أن نبحث مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ونبق هكذا متردين خائفين وجلين عشرات السنوات؟ ، وكل حكومة وليت الحكم تضعف عن أن تقرّر فى أمره قرارا حاسما ، خيفة أن تتهم بما لا ترضاه لنفسها من تلك المطاعن والمهاترات التي خلقتها الحزازات الجزيية!

إن البلاد التي ارتقت في الصناعة لم تكتف بالاعتباد على المواد الأولية د الخامات " التي تنقصها ، ولكن وجهت همها بأساليب العلم والمهارة الى إيجاد خامات صناعية . فقد وصلت جهود تلك الأمم الناهضة الى إيجاد الحرير الصناعي ، والبترول الصناعي ، والمطاط الصناعي ، ووصل أمرها الى أن أتتجت الصوف من اللبن . ألا نخجل من أنفسنا بعد أن أصبحنا كأمم القرون الوسطى، لا نعرف من هذا التمدّن الحاضر شيئا؟! وكدنا نعيش على هامش الحياة الإنسانية!

ها هى ذى ألمانيا توجد البترول الصناعى ، وأخذت قبل الحرب تنتج من المطاط الصناعى سنويا ما بين ٢٥٢٠ ألف طن . وأنتجت منه روسيا فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠ ألف طن . وهذان البلدان لاينتجان شيئا من المطاط الطبيعى.

وقد أنتج غيرنا كثيرا من الحرير الصيناعي الذي انتشر في بلادنا وفي الشرق انتشارا كبيرا. وحتى تعرف مدى ازدهار هذه الصناعة الحديثة أعرض عليك ما أنتجته بعض البلاد من الحرير الصناعي في سنة ١٩٣٨ طبق إحصاء عصبة الأمم :

الولايات المتحدة ... ... ١١٦٩٩٠

اليابات ... ... بين المابات

ألمانيا والنمسا ... ... المعانيا والنمسا

بريطانيا ... ... ... ٥٨٢٨٥

إيطاليا ... ... ١٠٠١ ايطاليا

فرنسا ... ... ... فرنسا

وقد قام كثير من البلاد بهذه الصناعة ونحن عنها غافلون .

وقوق ذلك فإن الصوف المستخرج من اللبن قد قامت إيطاليا بصنعه، وأخمت منه فى سنة ١٩٣٨ : ١٩٨٣ طنا متريا . وهـــذه الصناعة الحديثة لا بد أن تأخذ لحــا مكانتها على مستقبل الزمن .

هذا قليل من كثير، يدلك على مبلغ العلم والهمة والنشاط، ومطاردة الفقو، والبحث عن وسائل رفع مستوى المعيشة . ونحر قابعون في دورنا لا نعرف إلا ما تنتجه أرضنا الزراعية، ولا نفكر تفكيرا علميا صحيحا يعوض علينا ذلك الألم الذي تثيره الفاقة والعوز؛ وهما من قلة الإنتاج وتكاثر السكان .

## (٦) خطوات الحجال الصناعي والتجاري في مصر:

وضح بعد ما سبق أننا محتاجون إلى تنظيم علمى دقيق، كالذى قامت به البلاد الناهضة، تلك التى بدأت محملها باحتراس وحذر ونشاط، رائدها العلم وهمة شبابها وشيوخها، تحت إشراف حكوماتها . بدأت هذه الصناعات صغيرة سهلة بسيطة . بدأت باستعال المواد الأولية الموجودة في البلاد ، وما يمكن أن تجلبه من الخارج دون إرهاق . بل قدد استعملت هذه البلاد في بدء أمرها الحديد " الخردة " وأتقنت استعالة في الضناعات الوطنية .

#### ألما الذي ينقصنا للإقدام في هذا الميدان؟

أعتقد أننا محتاجون إلى صناعات ثلاث رئيسية، هي الميكانيكا، والكهرباء، والكيمياء . و يجب عليف أن نوجه جهودنا إلى هـذه الأنواع الشلائة ، وتحقيق فروعها المختلفة، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها على وجه مضمون .

ولست من القائلين بوجوب السده بعمل ما يخلب الأبصار ، فثلا ألا يمكننا - كا فعل غيرنا - بدل أن نفكر في صناعة السيارات والطائرات أن نسدأ بصناعة أجسام هذه السيارات والطائرات ، وجلب آلاتها الدقيقة من الخارج ؟ كا أنه من السهل أن نتقن الصناعات الكيميائية ، فيخرج من بيننا من يقومون بتغذية البلاد بالأدوية الكيميائية ، والعقاقير الطبية ، وغير ذلك ، كا يفعل اليهود الآن في فلسطين ، إذ يقومون بتغذية البلاد بهذه الأنواع ، ويصدرون إلينا ما غمر أسوافنا المصرية ، إن نهضة البلاد لاتقوم على البدء بالأعمال الكبيرة ، فهناك صناعات صغيرة لا عداد لها ، وهي التي تستنزف في الحقيقة أغلب الأموال المصرية ، فهلا نفكر في إنقان هلذه الصناعات الصغيرة ، كالعقاقير والمستخرجات الطبية ، والروائح العطرية ، وغير ذلك ممنا هو سهل ميسور في هذه البلاد ؟ . وهل لنا أن نفكر في نشر الصناعات المدوية الصغيرة بين الطبقات الفقيرة في المدن والقرى ؛ حتى تجد الأولئك المعوزين من بنات و بنين شيئا من عمل أبديهم يقتاتون منه ؟

وهل لنا أن تفكر أيضا في آزدهار الصناءات الزراعية كحفظ المحصولات الغذائية والمأكولات المجففة ، و بلادنا زراعية بحتـة، حتى لا نحتـاج إلى جلب مأكولات زراعية لنا من الخارج تنتجها بلادنا على أكل وضع .

إنى اعتقد أنه لا ينقصنا إلا شيء واحد هو التفكير العلمى المنظم في إبراز هذه المشاريع إلى حيز الوجود ، وتهيئة الشباب تحت إشراف الحكومة بصفة وقتية ، و إذا بقينا على ما نحن فيـــه من جمود وقلة تفكير في مستقبلنا فلا يعـــلم إلا الله ماذا يكون مصيرنا ؟ .

إن حالتنا الحاضرة لا توجب الارتباح: زراعة لا تكفى لتغذية البـــلاد،
وصناعة تكاد تكون معدومة، وتجارة معدومة فلم هذا الإبطاء، وهذا التواكل؟.

إن وارداننا أصبحت أكثر من صادراتنا ، فيزان التجارة الحاضر في غير مصلحتنا، ويمكننا أن نعوفه من الحقيقة الحاضرة .

ذلك أن الواردات والصادرات في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ كانت بالجنبهات المصرية كاياتي :

قيمة الصادرات	قيمة الواردات	
44454540	#79#8#V#	سنة ١٩٣٨
WE-1.41W	72.9.VI7	سنة ١٩٣٩
7454444	V1.40.74	المجدوع

فالمجــز إذن في السنتين هو : ٧٦٠١٦٩١ جنيها مصريا ، وهو ما خسرته مصر ، أضف إلى هذا خسائر أخرى نتجت من خسائر النقــل البحرى ، وخسائر السياحات وغيرها ، وهــذاكله فوق ما علمت من أن المصرى لا يملك في بلاده إلا نحو ثلث قدان من الأراضي المزروعة !

فكيف إذن تدهش حيثما يقال : إن مستوى دخل المصرى في السنة لا يتجاوز الآن تسمعة جنبهات ، ومستوى معيشة غيرنا يصل في بعض البلاد الى أكثر من مائة جنمه ؟! .

# (٧) ديون الأفراد:

إن الضيق قد استحكمت حلقاته ، ولا مغيث لنا إلا عمل جدّى من صناعة وتجارة ، والأزمات في مصر أصبحت داء عضالا ، وقد عالجت الحكومة بعضها بما يسمونه <sup>دو</sup> تسوية الديورن العقارية <sup>دو</sup> وهي لا تغني ولا تسمن من جوع ، ولا تهيئ البلاد للشفاء من هذه الأمراض .

وليت ديون الأفراد كانت لأبناء البلاد؛ فان ديوننا — مع الأسف — غرم علينا، غُنُم لغيرنا بفضل تلك الشركات، والمصارف الأجنبية، ولا تدرى أين تضيع الأموال التي يأخذها المصريون من الأجانب؟ .

المصريين أطيان وأملاك يتبادلون فيها البيع والشراء بنقود أجنبية، والرهنيات لمصاحة الأجانب فيا الذي أفادته مصر من تقلب حركات البيع والشراء، والمتعاملون جميعا فقراء ، لا هم لهم إلا دفع الديوري، وقوائد الربا ؟ . تنزع ملكية أطيان وأملاك كل سنة لسداد ديون الدائنين ، وما سبب ذلك كله إلا أن المصرى فلاح لا يعرف في الصناعة والتجارة والمارسة المال شيئا، وليس له ينبوع يستغل فيه ما يقتنيه ، ففي سبيل زخرفه و جموده يضيع ما بين يديه ، لأنه لا يعرف كيف يتصرف فيه ، إلا أن يهلكه أملا في تتاج الأرض، وهي لا تغلل له إلا الياس والحسرة! .

تباع جبرا أملاك وأطيان كثيرة سنويا يملكها المصريون . وأعرض عليك مثالا عن ثلاث سنوات مضت تنبئك عن مثيلاتها :

كانت قيمة الأراضي والمنازل التي نزعت ملكيتها بسبب الديون كما ياتي :

1981	1957	
چئے۔ سے دوسر سا	المعداة	بطلب أفراد
		بطلب سوك
		بطلب الحكومة
		المحموع
		7.1911 1107.19 1107.119 27.0000 27.11 1.77

ملكيات بيعت بأبخس الأثمان ، ولا ندرى أين ضاعت أثمانها ؟

ويلاحظ في هذه البيوع أن أثمانها وصلت إلى أيد غير مصرية ، وأنها بيعت رغم ما بذلته الحكومة في إيقاف البيوع الجبرية من جهود. وأن أغلب ما بيع بطلب الحكومة كان سدادا لمسال الأطيان؛ فقد عجز بعض المصريين عن أداء الضريبة ، وما ذلك إلا للفقر، وهبوط مستوى المعيشة، وانعدام الصناعة والتجارة في البلد .

# (A) "عديد الملكية العقارية ;

إن جهودنا الضئيلة فى أمر الصناعة والتجارة وما جزنا عليه نقص مواردنا من متاعب قد دفع بعض النساس إلى الاعتقاد بأن فى البلاد أثرياء كثيرين قد وضعوا أيديهم على أراض واسعة ، وأن الفقر قد أحدق بعامة الشعب، وأن الضيق قد استحوذ على الشبان المتعلمين المتعطلين ، وقام بعضهم ينادى فى المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية ، حتى توزع الأراضي على المصريين كافة بشيء من العدالة ، و يكون لهم نصيب فى هذا الرزق الضيق ، واعتقادى أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلى فى إخراجنا مما نحن فيه ، وفى تحسين حالنا ،

ذلك أن بلادنا ديمقراطية، ويحسن بنا أن نحافظ على حرية الفرد، ومجال نشاطه وتفكيره، وثمرات جدّه، بقدر ماتسمح به هذه الحرية، فضلاعن أن توزيع الأراضي وتفكيره، وثمرات جدّه، بقدر الفائدة المرجوة، نظرا لضيت الأرض، وتزايد السكان، وإن الدواء الناجع في رأيي هوكما قدّمت، قيام الحكومة - كما عملت بلاد اليابان وغيرها - بالإشراف على الصناعة والتجارة إشرافا أبويا حكيا. يؤتى ثمراته الطبية، دون أن تقيد نشاط الأفراد في اقتناء الأطيان.

وقد يكون لفكرة تحديد الملكية العقارية بعض القوة، أو القوة كلها، إذا لم تخرجهود الحكومة في تربية الأمة، أو تربية جانب كبير منها تربية صناعية تجارية . فاذا أخفقت الحكومة بعد جهودها المتكررة في حقر الأمة على الاشتراك في شرات الصناعة والتجارة، وخاب أملها في جنوح الشعب إلى هذا العمل العظيم ، إذا يئست الحكومة من مساهمة الأفراد لها في العمل، كان من المعقول أن تفكر وقتئذ في تحديد الملكية العقارية ، حتى تدفع الناس إلى مساهمتها ومشاطرتها الإعمال الصناعية والتجارة بقسرا . أما الآن ولم تعمل الحكومات شيئا في سبيل ازدهار الصناعة والتجارة وتبيئة الأمة لها ، فلا معنى في أن نفكر في وضع نظام يختص بملكية الأطبان قبسل العمل على تشجيع الصناعة والتجارة بمساعدة الحكومة كما فعلت أمم أخرى .

\*

و يجزنا هذا البحث إلى التكلم قليلا عن بعض مسائل مرتبطة بالصناعة والتجارة لما من الأهمية في سبيل استكال ما يجب أن تقوم به الحكومة نحو أبساء البلاد . وهذه المسائل لأهميتها يصح أن نفود لها بحنا خاصا، وهي :

(أؤلا) السياحة.

(ثانيـــا) فــــوائد القــــروض .

( ثالث ) اللغة القومية والوظائف في الشركات -

(رابعاً) شركات الاحتسكار.

وسنتكام فيها يلي بايجاز عن كل موضوع .

#### أولا – الســـياحة :

لا يخفى ما للمسياحة من فوائد جمه لا يمكن إنكارها . وطالما غنم كثير من الأمم من وجود السائحين فى بلادهم و حتى أصبحت صناعة السياحة فى بعض البلاد من موارد ثروتها الأساسية ، ومن بين هذه البسلاد سو يسرا وفرنسا ، وقد عنيت إيطاليا وألمانيا قبل الحرب القائمة عناية كبرى بأمر السياحة ، وجلب السائحين ، و يمكننا أن نقول : إن السياحة قد أصبحت صناعة كبيرة ، متفرعة المسالك ، وعليها مدار ثرؤة بعض الأمم ،

و إذا نظرنا إلى أغراض السياحة نجدها قد اتسعت ، وتعدّدت ، وأصبحت في أيامنا الحالية حكم تقول مصلحة السياحة نفسها و ضرورة تمليها الرغبة في تغيير البيئة ، وتجديد القوى والرياضة والاستطلاع، والافادة مما استكرته القرائح المجدّدة من وسائل النرفيه والتمدين " .

ومصر بحد الله قد اعتبرت من أهم البلاد التي يرحل السياح اليها، فهي مشتى جميل يحفظ الناس من شدة البرد القارس في أو ربا وأمريكا، فيؤقها كثير منهم لهذه الغاية، وخاصة كبار السق، ومن يرجون الراحة بعد ما يصيبهم من عناء ونصب، ها مناظر شتو ية خلابة وقت ازدهار الأرض بالخضرة والزرع، وبها صفاء السهاء في مروجها وصحرائها الواسعة، وليس بها تلك الأمطار ولا الضباب ولا الثلوج التي تحجب أشعة الشمس وقت الشناء، وتحرمهم متعة الدف، و بها عيون المياه المعدنية يقصدها من يريدون الاستشفاء، وبها تلك الآثار التي لا تضارعها آثار في العالم، فضها الأهرامات، والهياكل المتعددة، وآثار الفراعنة بفنها وروعتها المعروفين، وفيها آثار من الرومان واليونان والقبط والعرب، لا تخفي أهميتها الفنية والتاريخيدة، فهي آثار خالدة، تمشل عصورا مختلفة من عصور التحدن الإنساني بقعة من بقاع الأرض، كان لها أكبرمدنية في العالم،

لكنا والألم يحز في نفوسنا نرى أن مصر أهمات هــذه المزايا إهمالا ظاهرا ؟ فقــد حبتها الطبيعية سماءها الصافية ، ونياها العــذب ، وشمسها المتلا لئة ، وحباها رجالها الأقدمون مدنيات، ولم يفكر إنسانها الحاضر، في أن يستغل هذه المزايا النادرة استغلالا يتفق مع جمالها وجلالها .

أنشأت مصر من بضع سنوات مصلحة للسياحة ، وكانت تنفق عليها قبل الحرب عشرة آلاف جنيه في السينة ، الغرض منها الدعاية لمصر ببعض فروع أنشأتها في أو ربا وأمريكا ، لكما نعتفد أن الاكتفاء بالدعاية بمبلغ زهيد كهذا لا يفيد شيئا ، وكان الأولى أن توصد هذه المصلحة أبوابها ، وتلني مكاتبها الضليلة إذا أرادت الحكومات المتعاقبة أن تكتفي بهذا العمل الحزيل ، ذلك أن كثيرا من الأنم الأخرى تصرف مئات الآلاف من الجنبهات على دعاياتها السياحية ، وقد قرأت تقريرا رسميا مقدما للحكومة يثبت أن أنما كثيرة قد أدركت ما ندرة السياحة قرأت تقريرا وسميا مقدما للحكومة يثبت أن أنما كثيرة قد أدركت ما ندرة السياحة للسياحة في عام واحد ما نتين وخمسين ألف جنيه ، وكان من أثر ذلك أن دخلها عقب تلك الدعاية في سينة ١٣٦ مليون ونصف مليون من السياح ، أنفقوا فيها وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الجهود المتواصلة بطلب السائحين .

ولا يكفى لحلب السائحين أن تكون هناك دعاية دون أن يصحبها ما يسمى بالدعاية الصامتة ذات الأثر؛ وهي تسهيل السفر، وترغيب السائحين في الإقامة بديارنا.

ف الذي عملته حكوماتنا لتسميل التمتع بهذا النيل العظيم ؟ هل أوجدت طرقا محمدة حوله ، يسير عليها السائح قرير العين ، هانئ البال ؟ وما الذي قامت به هذه الحكومات في تمهيد الطرق الأساسية للوصول إلى الآثار المصرية ، كالأهرامات ومدافن الملوك ، والآثار العظيمة المبعثرة في الوجهين القبل والبحرى ؟ وما الذي عملته في تجيل حلوان والأقصر وأسوان ، وهي أكبر المراكز التي يؤمها السائحون ؟

كثير منا يعرف ميناء جنوى فى إيطاليا، وهى أقل أهمية من ميناء الاسكندرية ، فان فيها محطة بحرية مستوفاة الشروط ، عند ما يضع السائح قدمه على أرض هذه المدينة يرى نفسه فى محطة بحرية رائعة ، ينزل اليها فيرى موظفيها ، ومكاتبها المختلفة الخاصة بالتفنيش الجمركي والصحيحي ، وقلم الجوازات ، ومكتب الاستعلامات ، ومكتب البريد والتغراف والتليفون ، ومقهى ومطعا ، وغير ذلك ثما يريح السائحين من عناء السفر ، وفيها يستطيع المسافر أن يستقل قطار السكة الحديدية مباشرة دون الالتجاء إلى قطع مسافات طويلة شافة ،

أما هذا في الاسكندرية مثلاً وهي أجمل مرفا في البحر الأبيض المتوسط فليس في مينائها إلا عراء ، وشمس محرقة ، أو أمطار غزيرة ، تعطى السائع فكرة سيئة عن منظر تلك المدينة الكبرى ، ناهيك باختلال النظام إلى درجة الفوضى، و بعثرة المكاتب المتعددة في نواحي الميناء، واجتماع العاطلين والفضوليين، والحمالين والمتسولين، والحمالين والمتسولين، عما يؤذي السائع ، فيأسف على تجشمه مشاق السفر دون فائدة أو جدوى ، بل ينشر في بلاده حين عودته صورة سيئة عن مصر ، تحط من قدر البلاد، وسيء إليها في كرامتها وعنتها ،

يقول بعض ذوى الرأى: إن مصر او أحسنت صناعة السياحة ، وأعطتها العناية الواجبة لها فانها قد تدرّ عليها من المكاسب أكبر إيراد قومى بعد القطن .

وقد لا يكون في هذا القول مبالغة؛ فان مصر لا ينقصها إلا عمل الحكومات في سبيل الدعوة إلى السياحة وتسميلها ، وتحبيبها إلى السائحين . لا سيما وقد حبتها الطبيعة صنوفا من الروعة والحسن والجمال . وعدد السائحين في مصر قليل جدا؛ فقد دلت الإحصاءات \_ بناء على تأشيرات القنصليات في الخارج \_ على أن عدد السائحين الواردين سنويا الى مصر من أقل أبريل الى آخر مارس من كل سنة كان كما يأتى :

24\_5

ETTV. : 1947 - 1940 Fin

6 FTATO : 1947 - 1947 3

8 7797 : 1974 - 1977 »

44V.Y : 1944 - 1944 »

وسلغ متوسط الذين يهجرون مصر وقت الصيف إلى السلاد الأوروبية ف أوقات السلم حوالى أر بعين ألف في السنة؛ عدا الذين يصطافون في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعدا ما ينفقه المصريون الجماح ، وعدا ما تصرفه البعثات الكبيرة الموجودة في الجارج ،

وقد قدّر بعضهم ما يصيب مصر سنويا من الخسائر بنحو ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون مر الجنيهات، قيمة الفرق بين ما يصرفه المصريون في الخارج، وما يدفعه السائحون في فصل الشتاء في مصر، فإن المصطافين من مصر يذهبون إلى الديار الأجنبية ولا يكتفون بنققات الإقامة والأكل والنزهة، وإنما يستشفون في تلك البلاد، ويشترون الكثير من السلع المختلفة ، يعكس الأجانب فانهم يأتون إلى بلادنا ولايشترون شيئا يذكر، إلا ما يقوم بأودهم في سياحاتهم القصيرة.

و إن أولئك الذين يقدرون أن مصر تخسر سنويا من ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف إنما راعوا الفرق بين ما يصرفه الأجانب في مصر والسائحون من مصر في الحارج، وأعتقد أن الحسارة أكثر من هذا ، ذلك أن المصرى متى وطئت أقدامه أرضا أجنبية انتفع أهل البلد الأجنبي بكل ما ينفقه المصرى، أما هنا فياتى الأجنبي على بواخر أجنبية، ويقيم في فنادق أجنبية، ويلهو في ملاه أجنبية، ويشرب مشروبات أجنبية، ولايقاسم المصريون في هذه المكاسب إلا بمقدار قليل ضئيل، هو ما يتقاضاه صغار الحدم والعال والتراجة ، وأثمان المواد الغذائية ، لكما مع ذلك لا ننكر أن لأمتنا مكسبا عظيا من السياحة ، إذا عرفنا كيف نستعملها ،

فالحكومة رسوم الجوازات والموانئ ، وللسكك الحديدية والنقل البرى مكاسبها ، وكذلك للتاحف والآثار ، وأجور البريد والنلغراف والتليفون والجمارك ، وثلاً سواق المحلية إيراداتها ، فإذا أحسنا أمر السياحة كانت لنا خيرا في تقفيل البطالة وفي شراء الحاجيات والسلع إذا أتقنت صناعتها ، وفي الضرائب المتنوعة وغير ذلك مما يصح أن يدفعنا إلى العمل على تهيئة البلاد لأن تتقبل وتجذب أولئك السائحين وتحبب لحم طول الإقامة ، وتنظيم السياحة بحفزنا إلى العناية بشيء كثير من مرافقنا الحيوية ، ويساعدنا على تنظيم داخل بلادنا بما تستغله من هذا المورد العظيم ، وإن احتكا كنا بالأمم الراقيسة واهتمامنا بأمور بلادنا بساعدان على كثرة السائحين ، وكثرة الأموال، بالأمم الراقيسة واهتمامنا بأمور بلادنا بساعدان على كثرة السائحين ، وكثرة الأموال، وهي وحدها من أهم العوامل للترفية عن ضيوفنا ، وللترفية عن أمتنا نفسها .

ولهذا لا نبالغ إذا طالبنا حكوماتنا المختلفة بجعل أمر السياحة عنصرا قويا من عناصر صناعاتنا الوطنية، وألا يكنفي فيا يسمونه مصلحة السياحة بالحالة التي هي عليها الآن ، بل إن الضرورة تقضى بأن يكون للسياحة في بلادنا شأن عظم . يجدر بنا أن نوليه عنايتنا وأهتهامنا ، ولا نعد مسرفين إذا طالبنا بأن يكون لهذه المصلحة اختصاص واسع، واعتهاد مالي كبير، يليق بهدذا العمل العظيم ، وأن يتولى ادارتها موظف كبير كوكيل وزارة ، يتبسع و زارة التجارة والصناعة ، أو رياسة الوزارة نفسها ، ور بماكان في هذا مزيد عناية ، لضرورة اتصال السياحة بوزارات كثيرة كوزارة التجارة والصناعة ، وو زارة الأشغال العمومية ، وو زارة المواصلات ، ووزارة المالية ، ويجب أن تكون هذه المصلحة العمومية ، وو زارة المواصلات ، ووزارة المالية ، ويجب أن تكون هذه المصلحة الكبرى قائمة على عملين أساسيين :

أولهما الدعاية الكبرى في الخارج . وثانيهما الإصلاح الداخلي الذي هو تعم الدعاية لجلب السائحين، والساع مجال العمل في هذه المصلحة، و بالتالي الساع مكاسب مصر من هذه الناحية ماديا وأدبيا . إنه لا يصح، ومركز مصر الهناز على نحو ما وصفنا، أن يكون ميزان السياحة فى مصر ميزان عجز ، ولا نكتفى بأن يتعادل ما تنفقه مصر فى الخارج وما تكسبه من السائحين، بل يجب أن يكون هناك فرق شاسع فى الزيادة التى تجنيها مصر من عمل هذه الصناعة ، وأن تكون هذه السياحة عملا صناعيا تجاريا اجتماعيا ، يكفل لمصر إيرادا قويا ذا أثر فى ميزانيتها .

وفوق ذلك يجب أن يكون لهـذه المصلحة اختصاص ذو أثر فعال في تحبيب المصرين أن يصطافوا في بلادهم، وأن يأووا الى أمكنة مختلفة على تباين طبقاتهم لتجديد قواهم والترفيه عن أنفسهـم؛ فان الراحة والتسليـة وقت الصيف أصبحتا في أيامنا هذه ضرورة من ضرورات الحياة .



وعلى هذا يمكننا أن نقول بوجوب إيجاد برنامج صريح لخمس سنوات أو عشر يصح بعدها أن نقول : إن مصر قد قامت بواجبها نحو جلب السائحين، وتحبيب المصريين في الاصطياف بأراضيها، كما يفعل كثير غيرنا من الأمم .

ولا يفوتن القارئ أن قد ظهر لمصر قبل الحرب الأخيرة منافسون كثيرون ، سعوا ونجحوا فى جلب السائحين، وفى تسهيل إقامتهم بين ظهرانيهم، حتى زاحمتنا الآن فى أمر المشتى مراكش، وتونس، والجدرائر، عدا المشاتى الأصلية القائمة فى جنوب قرنسا و إيطاليا وغيرهما .

وعندى أن البرنامج الذي يجدر بنا أن نعمل على تحقيقه بهمة ونشاط متواصلين يجب أن يكون على النمط الآتي :

(١) إنشاء محطة بحرية في الاسكندرية على غرار المحطات البحرية القائمة في الموانئ الكبري كمرفأ «جنوي» .

- (٣) إصلاح حلوان والعناية بمنابع مياهها المعدنية، وإصلاح وسائل النقل الموصلة البها بتوسيع الطريق الموصل إليها من القاهرة، وإصلاح سكتها الحديدية، وتنظيم شوارعها، وإيجاد الفنادق، والحدائق، وملاعب الرياضة البدنية، التي تليق بمدينة بلغت من الشهرة مالا تقل عن أى مركز من مراكز الاستشفاء العالمية، وجعل حماماتها على مستوى يناسب هذه الشهرة العالمية.
- (٣) تجيل الأقصر- وأسوان، والعناية بطرقهما ونظافتهما و إنارتهما، وتوفير الوسائل الصحية، ووسائل الترفية التي يحتاج إليها السياح.
- (٤) إصلاح الطرق المصرية بحيث يتسنى للسائح أن يخترق أرض مصر بسيارته، وأن يجد في رحلته إلى مراكز الآنار أنواع التسلية والراحة .
- ( a ) ایجاد طریق کورنیش علی جانبی النیل فی القاهرة، و إحاطته
   بمتنزهات، حتی یتسنی للسائح أن یسیر علی ضفتیه "تمتعا بمناظره الوائعة .
- (٦) العناية بالحدائق العامة، وحفلات المسابقات الرياضية وغيرها، لتسلية
   السائمين، وحضهم على إطالة الإقامة في البلاد .
- (٧) تبسيط نظام التصريح بدخول القطر المصرى ، وعدم وضع العراقيل
   في سبيل دخول السائحين حسنى السلوك ،
- ( ٨ ) إصلاح حلل التراجمة والأدلاء: ثقافة، واستقامة، وأدبا . و إن وجدت الآن مدرسة للتراجمة تابعة لوزارة المعارف، قان ما نشاهده من تأذى السائحين يجملنا نظلب عناية كبيرة بأس هؤلاء التراجمة والأدلاء، وأن يكونوا تحت رقابة شديدة، وأن تجعل لهم تعريفة خاصة، كما هو حاصل في البلاد الأخرى ، حتى نضمن عدم مضايقتهم السائحين، وأن يدلوا اليهم بالمعلومات الصحيحة عن الآثار المصرية ،
- ( ٩ ) تكوين فرق بوليس خاصة ، من رجال مهذبين ، لهم إلمــــام باللغات الأجنبية، ولهم شارات خاصة، يكونون في الجهات التي يؤتمها السائحون؛ للانصال

بهم و إرشادهم، وسماع شكاواهم، ومراقبة التراجمة، وسيارات الأجرة، والزوارق، والإشراف على حركة السياحة في الموانئ والمحطات والمناطق الأثرية .

(١٠) إشراف هــذا البوليس على المتسؤلين وغلمان الشوارع، فانه رغم قانون منع التسؤل يوجد عدد هائل من أولئك المتسولين، والباعة المتجولين الذين يضايقون المصريين والأجانب على الســواء، ويحدثون في أنفس السائحين أثرا سـيئا يخجلنا أمام أنفسنا وأمامهم، ويجعل للبلاد سمعة سيئة في الخارج.

(١١) الاقتداء بما تعمله الآن سويسرا وإبطاليا وألمانيا وفرنسا وتركيا في تخفيض أجور السكك الحديدية في أثناء موسم السياحة. فانا نرى في مصر مثلا مكاتب خاصة ببعض الأمم تحدد للسائحين قيمة مخفضة من أجور السكك الحديدية، ووسائل النقل، وقد يصل التخفيض إلى ستين في المائة أو أكثر، كما أن لديها كراسات بأسماء الفنادق ودرجاتها، وأسعار حجراتها المختلفة، وغير ذلك مما يسهل على الناس وسائل الانتقال، ويحبب إليهم السفر إلى تلك الجهات.

(١٢) وعلينا فوق ذلك أن نسعى إلى ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة ، تلك الصناعات التى كانت لها سمعة طيبة فى المساخى وكادت تندثر الآن، وهى خاصة بعمل السلع التى يود السائح شراءها ، عليها طابع مصرى ؛ فيجد من اللذة والمتعة أن يقتنيها تذكارا لهسده السياحة ، ويأخذ منها بعض الهدايا لأصدقائه ومحبيه ، في الذى يمنعنا من أن نعنى بمواكر صناعية للسلع الصغيرة المصرية، ونتقنها إتقانا يغرى السائحين " فعندنا فى بعض الجهات المصرية مثلا استعداد قديم لصناعة الأوانى بغرى السائحين " فعندنا فى بعض الجهات المصرية مثلا استعداد قديم لصناعة الأوانى النحاسية والأدوات الصغيرة التى ترتبط بها، وهى مزخرفة زخرفة خاصة مصرية ، وكذلك صناعة الفلائد ، والحلى الفضية ، والذهبية الصغيرة ، وترصيع الأخشاب بالعاج والصدف ، وصناعة الأكلمة المصرية ، والسلع المصنوعة من الحرير والصوف ، بالعاج والصدف ، وعليها كلها طابع مصرى وطنى ، وزخارف مصرية ، توجد بعض والحلد والخزف ، وعليها كلها طابع مصرى وطنى ، وزخارف مصرية ، توجد بعض آثارها الآن ، ولكنها انحطت لعدم العناية باتقانها ، ولقلة الوافدين إلى مصر .

وما الذي يمنع الحكومات المصرية من أن تعنى عناية خاصة بذكر يات مصرية قديمة وكالمحافظة على "خان الخليل" المشهور، ورفع شائه، وجعله مباءة خاصة، فيها الكثير من أنواع السلع الصغيرة المحبوبة لدى الغربيين ، وأن يكون بجانبها مبتديات صغيرة نظيفة ، تلبق بالسائح الغربي الذي يؤم هذه الجهات ، ويحتاج إلى الراحة القصييرة ، يفكر في أثنائها في شراء ما يحب من السلع ، ويجد لديه من الوقت ما يتسع لزيارة الآثار الاسلامية هناك كالمساجد والأزهر وغير ذلك ، فان الواجب علينا أن نسعى في استبقاء السائح مدة طويلة قدر الإمكان في مصر، وفي هذا من الخير الكثير ما فيه ،

(١٣) أظن بل أعتقد أننا اذا استكانا مثل هذه الأمور وغيرها وهوكثير من وأضفنا إليه دعاية فوية في البلاد الغربية كتلك الدعاية التي يقوم بها الكثير من أبناء الأحم الأحرى، كانت تلك الدعاية حافزا للأجنبي على زيارة مصر، وأن يرى فيها ما يرتاح إليه من مناظم خلابة ، ومن وسائل اللهو والسرور ما يؤكد له صدق الدعاية، ويجعله هو نفسه داعية لمصرف الخارج، ويحبب اليه العودة إليها ، اذا استكلت الوسائل التي تهيئ للسائح وسطا مناسبا لصحته وسروره و رفاهته ، أما أذا لم نستكل هذه الوسائل فان الدعاية لا تغني عن الأمر شيئا ،

(١٤) وهناك مسألة عظيمة الخطر يحسن بالقائمين بأمر مصر أن يفكروا فيها وهى أننا قد أثبتنا إلى الآن عجزا فاضحا في ادارة الفنادق والمقاهى والمطاعم ومحال البقالة ؛ فترى الأجنبي إذا زار مصر بلجأ الى فندق أجنبي ، والى مقهني أجنبي ، ومطعم أجنبي ، وليس فينا إلا صفار العال والخدم ، هم الذين يقتاتون من فئات تلك الادارات الأجنبية القوية ، وأغلب الكسب في مصر نفسها للأجانب ، فهل فكرنا في إيجاد معاهد لتدريب بعض المثقفين فينا على إنشاء هذا النوع من الفنادق والمقاهى والمطاعم بدرجاتها المختلفة ، بواسطة مصريين بأزياء مصرية ، وبتفكير مصرى ، حتى يتكننا أن ندعى استقلالنا داخل بلادنا ؟ ، وهل فكرنا في أن نوسل مصرى ، حتى يتكننا أن ندعى استقلالنا داخل بلادنا ؟ ، وهل فكرنا في أن نوسل

بعض أبنائنا إلى الفنادق الأو ربية بارشاد الحكومة ومرافبتها حتى يتمزنوا و يتثقفوا، و يكونوا جديرين بفتح فسادق، أو المساعدة على إنشاء شركات وطنيــة نفنادق متعدّدة للفقراء ، ومتوسطى الحال ، والأغنياء ؟ .

\* \*

إن كل ما ذكرناه فى أمر المشاتى يفيدنا فى أمر المصايف، وفى حمل المصريين وفت الصيف على ألا يهاجروا ، وألا يتركوا بلادهم إلى بلاد أجنبية ، وألا ينفقوا تلك الآلاف المؤلفة من أموال البلد، ولهم بعض العذر اذا هم لم يروا من مصر عناية بأمر المصطافين، عناية تليق بما لمصر من مركز ممتاز فى أمر السياحة .

ولقد حدّى بعض كبار الأوربيين المقيمين في مصر أنهم أمضوا فصل الصيف في الديار المصرية ، ولم يبرحوها نظرا لحالة الحرب، وعلى خلاف ما اعتادوا، فرأوا أنهم قد استراحوا، وأنهم كانوا مخطئين في الذهاب سنو يا إلى خارج مصر، وأنهم ما كانوا يعتقدون أرنب بمصر في أشهر الصيف أماكن تقيهم شر القيظ، ولا تجعلهم يندمون على فترة الصيف التي لم يمضوها في الخارج.

قد يكون من المستغرب أن يقال: إن مصر تصلح للصايف كما تصلح للشاتى، وليس الذى نقول بمستغرب فان البلاد الأوروبية نفسها التي هي مباءة المصايف للشرقيين هي أيضا مباءة مشات في أوقات الزمهرير، تجلب في الشتاء كما تجلب في الصيف كثيرين من السائحين. ألم تر أن سو يسرا وهي محط كثير من المصطافين هي أيضا مباءة كثير من السائحين في فصل الشتاء، عضون وقتهم في الفنادق، وفي اللعب على الثلوج، وفي تلك المباريات الكبيرة التي ابتكرها أهل سو يسرا للرياضة والتساية؟! ومثل هذا يقال عن فرنسا وعن غيرها.

إنى قوى الاعتقاد بأن مصر لو انتهجت نهجا خاصا فى أمر السياحة ، وأولتها العناية اللائقة بها، ووضعت برنامجا محكماً مفصلا، و إن كانفها غُرما فى بذل الأموال

فانه يؤتى لها أطيب الثمرات، ويرفعها أمام أعين الأوربيين ، ويساعد على رفع مستوى المعيشة والعمل لكثير من المصريين، كما يساعد على رق البلاد وتفدّمها .

هـــذا عمل وطنی جلبــل ، وعمل صناعی ونجاری وصحی واجتماعی ، لا تنکر فوائده ، فهل لنا أن نرجو فی تحقیقه همة قعساء، مستمترة ، تتفق مع خطره ، وأهمیته وما یجلبه من فوائد متنوعة ؟ .

#### مداليات السكك الحديدية - التليفونات:

فى وزارة المواصلات شىء اسمه المداليات الذهبية تسدى لرؤساء الوزارات ، ثم المذهبة تعطى لوزراء المواصلات ، ولمديرى السكة الحديدية فى أول الأمم على أن ينالوا المداليات الذهبية اذا قضوا فى الحكم مدة معينة ، ويكون فمؤلاء جميعا بمقتضاها أن يسافروا فى السكك الحديدية بالحجان طول حياتهم ، كما أن بها مداليات قضية لكجار الموظفين ،

ولقدوضهوا لهذا العمل شيئا سموه نظاما، يقضى بأن يكون لحامل المدالية الذهبية بعد تركه الحكم الحق فى تصريح آخر يبيح لزوجته السفر فى الدرجة الأولى بالمجان، ويتجدّد مدى الحياة، كما له تصريح بسفر تابع له فى الدرجة الثانية، وأن يكون له جهاز تليفونى فى منزله لا يدفع عنه أجرا، كما يكون له الحق — اذا كان رئيس وزارة — فى المخاطبات التليفونية بالمجان مدى حياته أيضا مع سائر جهات القطر، ولا أدرى ما الباعث على مثل هذا النظام فى بلد هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد، وعدم الاستهتار بأموال الأمة إلى هذا الحد ؟ !

أفهـم جيدا أن لرئيس الوزراء وللوزير ولمدير السكك الحـديدية وغيرهم من كار الموظفين الذين تقضى أعمالهم بالتنقل أن يسافروا على مصاريف الدولة متى كانوا في وظائفهم م ولكني لا أفهـم أن يطلق المنان هكذا للتصرف في أموال الأمة ، فيعطى لأولئك الذين غادروا الحكم «حق ارتفاق» على مصلحة عامة، وعلى حساب

الأمة مدى حياتهم، وقد أخذ عدد رؤساء الوزارات ووزراء المواصلات ومدسى السكاك الحديدية نزداد بسبب الحياة الحزبية، وعدم استقرار الحكم على النحسو الذي ترجوه . وثرى الآن في بعض الأسفار عربات حجزت أغلب دواو ينها بالمجان، والمسافرون الذين دفعوا أجور سفرهم فيالدرجة الأولى مكدّسون في مرّات العربات، معرّضون للرياح والأثربة . وليت الأموركانت تجسري على الإنصاف وتحقيسق الرغبة في هذه المنح على ما يرضي ؛ فإني أعلم حق العلم مع الأسف الشديد أن بعضا من هؤلاء الذين أعطوا حق السفر بالمجان بعطون تصريح السفو في الدرجة الأولى والثانية لغير زوجاتهم وأتباعهم من قريبات وغير قريبات . وأعلم أن بعض من لهم حق المخاطبات التليفونية الخارجية قد أسرفوا فيها إسرافا حتى بلغت قيمة مخاطبات أجدهم الخارجية في شهر واحد ١٣٥ جنيها مصرياً! ضاعت على الدولة، فضلا عن من احمة هذه المخاطبات \_ وقد لا تكون جدية \_ نلحطوط التليفونات ولأصحاب المصالح العامة والخاصة . وإذا كان أولئك المحظوظون قد أسرقوا في استغلال هذه الامتيازات فان الحكومة نفسها قد أسرفت إسرافا شديدا في طريقة إعطائها حتى خرجت عن الغرض الأصلى من إسدائها ، فقد يستساغ أن تعطى المدالية لموظف كبير في السكك الحديدية، تدفعه وظيفته إلى التنقل لأعمال عامة، والكن من غير المعقول أن يعطى هــذا الامتياز لموظف كل عمله في مكتبه ، فهذا موظف كتابي أو فني ، وذاك موظف قضائي في مصلحة السكاك الحديدية منسلا ، هؤلاء جميعا لايتنقلون إلا بيز\_ الأوراق والدفائر والكتب . ولا يضطرهم عملهـــم إلى ترك مكاتبهم – كيف جاز للحكومة أن تمنحهم هذه المداليات أو التصريحات، ولأى غرض يخلونها إلا إذا كان لاستعالها في مصالحهم الشخصية لهم ولذويهم؟!.

هذا تقليد ضار وغير مفهوم ، أما ضرره فانه يحل الخزانة خسائر نفن في غنى عنها ، وأما كونه غيرمفهوم فالداوزراء المواصلات الولؤساء مصلحة السكك الحديدية ، وموظفيها مرتبات يقبضونها بسخاء ، وهي أجر عملهم ، ولهسم معاشاتهم كسائر

الموظفين ، فاذا أجزنا لهؤلاء أن ينالوا هذه المزايا بحيث تتبعهم بعد ترك وظائفهم إلى نهاية أعمارهم ، ينعمون بها هم وذووهم ، اذا أجزنا هذا، فلم لا نعطى امتيازا لوزير العدل مثلا في أن يرفع فضاياه أمام المحاكم مدى حياته بلا رسوم ، أو أن يسجل عقدوده بلا رسوم ؟! ولم لا يكون لمدير مصلحة الجمارك أن يدخل مشترياته من الخارج مدى حياته بلا رسوم؟! ولم لا يكون لجباة ضرائب الأطيان والأملاك من الخارج مدى حياته بلا رسوم؟! ولم لا يكون لجباة ضرائب الأطيان والأملاك حق في أن يعفوا من دفع ضرائب على أملاكهم مدى حياتهم؟! وهكذا، وعلى هذا يجب أن تعم هدف الفوضي اذا استسغنا لموظفي السكك الحديدية أن يعفوا مما

الحقيقة أن لا سند من الحق ولا من الحلق يسمح بما هو قائم الآن بيننا، ويجب علينا أن نمنعه - وأن نبطل الموجود منه ؛ فانه هبات تمنح، وليس بحق مكتسب.

ولقد أعيني الحيل في تفهم أسباب هذه البدع، فلم أظفر إلا بأن هذا الإجراء معمول ما يماثله في البلاد الأجنبية، ولا أكثم أنى لم أقنع بهذا التشبيه وفان للسكك الحديدية في أور با ( وأغلبها بأيدى شركات ) نظاما خاصا للاستغلال ، وللرتبات والمعاشات ، أما نحن هنا بأنظمتنا الحكومية، و بمرتباتنا الخاصة فاننا بحاجة إلى أن يكون لن تقليد ونظام خاص يوافق حالنا ، ولسنا مضطرين إلى تقليد غيرنا فيا لا يوافق الحق والإنصاف .

وغاية ما يصح قبوله فى بلادنا هو عدم إعطاء مداليات أو رخص لموظفين الا عند الضرورة القصوى ماداموا موظفين ، وقد يكون من المستساغ أن يعطى رئيس الحكومة وحده – بعد أن يترك الحكم – حق السفر بالمجان فى ديوان خاص، وحق التكلم بالتليفون بالحجان فى مخاطباته الداخلية وحدها دون الخارجية ، أما ماعدا ذلك فهو ظلم و إسراف فى بلد، هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد والمثل الضالحة.

#### ثانيا - فوائد القروض:

فى بلاد المسلمين عسر مالى خانق، وأزمة اقتصادية محيفة، لا يتسنى معهما أن تنهض مما هى فيه من شقاء ومتاعب، ما لم تتخذ لأنفسنا خطة صريحة فى أمر الربا المحيط بنا من كل جانب، والذى يضيع جهودنا، و يمتص ثروتنا ودماءنا، و يضعف قوتنا، و يهدر كرامتنا، و يذهب باستقلالنا، فاحتلال الأمم بالأموال أقوى وأفتك من احتلالها بالجنود.

بحث المصريون من قديم فيا حاق بمصر من مصائب، مست ثروتها الأهلية وحالتها الاقتصادية، وسعوا إلى أن ينقذوا أنفسهم من مضار الربا ومساوئه، ومن جهودهم ما قاموا به في المؤتمر المصرى الذي انعقد في مصر الجديدة سنة ١٩١١ برئاسة المغفور له رياض باشا، شرحوا فيه مضار الربا الفاحش، وقد كنت من بين أعضائه، فالقيت محاضرة تحدثت فيها عن نتائج الربا الهذامة، وطلبت معاقبة المقرضين بفوائد فاحشة، ولم يكن في ذلك الوقت عقاب في القانون على من يقترفون هذه الاثام، فيادرت حكومة ذلك العهد بوضع العقو بة، المعمول من يقترفون هذه الاثام، فيادرت حكومة ذلك العهد بوضع العقو بة، المعمول بها الآن في قانون العقو بات، أنشئ بعد ذلك بسنوات بنك مصر، لكن هذا المصرف، والعقاب الذي قرره قانون العقو بات، لم يحققا الغرض المنشود كل التحقيق، وظل عامة الشعب يرزحون تحت أثقال الديون،

ومما يؤلم النفس أننا نشاهد فى أمر النسويات العقارية التى طلبها كثير من المدينين أن هؤلاء المدينين مثقاون بديون فادحة ، يُربى أكثرها على فيمة الممتذكات نفسها ، وأنها مطلوبة لدائنين أجانب من غير المصريين ؛ فحالتنا تعسة لا بدّ لها من علاج سريع حاسم ، وفى رأيى أن مساعدة الحكومة لا تجدى ما دمنا على وضع اجتماعى خاص ، وما دمنا نفهم الربا على المعنى القائم فيا بيننا ،

<sup>(</sup>١) القلر مجموعة أعمال المؤتمر المصرى سنة ١٩٠١ طبعة بولاق.

ذلك أن سبب البلاء الأساسي هو أن الأمم الزراعية أصبحت في وقتنا الحاضر أفقر الأمم وأقربها إلى السذاجة . وإذا كان لنا أن نرجو نصيبا في هذه الحياة فعلينا أن ننهض بالصناعة والتجارة ، وأن تتقنهما علما وعملا ، ولا يصح لنا أن نغمض أعيننا عن حقيقة ثابتة ، هي أن لا حياة للتجارة والصناعة من غير المال . ولا سبيل إلى هذا المال إلا يتداول النقد ، وإنشاء المصارف الوطنية المختلفة الأنواع ، فهي العامل الأول في حفظ ثروة البلاد ، وعليها وحدها مدار حركة الصناعة والتجارة في العالم .

ينادى طلاب الإصلاح كل آن بترقية الصناعة والتجارة إن كانتا موجودتين أو بإيجادهما إن كانتا معدومتين . و يفيني أن تلك الصيحات المتكررة تذهب هباء إذا لم ترتكز قبل كل شيء على المصارف وعلى القروض ؛ فهي وحدها التي تغذى الأعمال صغيرها وكبيرها ، وترعاها وتنظمها ، إلى أن تصل بهما إلى درجة الكال . وكل أمة فقدت مصارفها الممالية الوطنية مقضى عليها بالخيبة لا محالة .

قامت مصر بجهودها الزراعية من بدء التاريخ، وما زالت بحمد الله مجدة مثابرة، وأرضها من أخصب بلاد الدنيا ؛ فهل عليها مع ذلك مسحة من مظاهر الثروة ورغد العيش؟ .

الحقيقة المرة هي أن بلادنا رغم خصب أرضها ، واعتدال مناخها ، وصبر فلاحها ، أصبحت في الأجيال الأخيرة من أفقر بلاد الأرض؛ فتكت بها الديون الأجنبية ، ففتك بها الفقر والعوز ، فلاحها بائس، ومستوى المعيشة فيها منحط إلى درجة توجب الشفقة ، وطبقتها الوسيطي - وهي عماد الأمم وقوتها - هزيلة ، كادت تكون مقصورة على موظفي الحكومة ، وطبقتها العليا بمعناها الصحبح تكاد تكون معدومة .

لا يغزنك ما يظنه البعض من أن في البلاد أثرياء ؛ فإنك إن بحثت ودققت واستقصيت ، ظهر لك أن أولئك الأغنياء قد انحصرت ثروتهم في المظهر لا في الحقيقة، وأنهم في الواقع أتعس حالا من الظاهرين بالفقر السافر ،

قد يكون فى بلادنا بضع مئات يعرفون بالثروة والغنى، والحقيقة أن منهم كثيرين لا تقاس ثروتهم بشروة غيرهم من أغنياء البلاد الأخرى ، وأما من يتى منهم فهو مكل بالدين، مهدد كل يوم بالتجريد من ثروته، يعمل طوال السنة بقوت يومه وعباله، ليسدد أقساط ديونه إلى دائنين لا يرحمون، وهو مع هذاكله مكلف بمطالب مظهره ووجاهته، فالعامل الفقير أطيب منه حياة، وأنعم بالا .

و إنى أبحث عن الطبقة الوسطى ، طبقة المجدّين المستنيرين الإخصائيين الذين عليهم عماد العمل وثبات ثروات الأمم ، فلا أجد لهم في أمتنا – مع الأسف – أثرا يذكر ، وإذا عصم الله يعضهم من الفقر – ولو إلى حين – فإن هذه العصمة راجعة إلى جهودهم المضنية ، وحرمانهم من ملاذ الحياة الطبية ، فهم يدافعون عن أنضهم أمام المنافسين الجبارين ، أو عن ميرائهم في أرض أو عقار ، ثم لا يلبث أن يذهب مالهم تحت أثقال الحياة ومطالب العيال ،

لا جدال فى أن مرجع هذا كله إلى أن تروتنا محدودة فى الأرض، وهى لا تمو، والناس يتكاثرون و يتزاحمون، وعقارات المدن لتساقط فى أيد أجنبية ، امتلاًت ذهبا، بفضل ثمرات التجارة والصناعة وفوائد الأموال .

و إذا عالجنا هذه الحال، وأردنا أن ننهض ببلادنا في تجارة أو صناعة، فلا أمل يرجى من تكليف الحكومة بعمل مالا يستطاع، ولا أمل يرجى بغير التفكير في أمر المصارف الوطنية، وبدونها لا تقوم للصناعة والتجارة قائمة .

فى بلادنا ظاهرة توجه النظر ؛ نرى الناس يتهافتون على اقتناء الأطيان ، فهناك حركة بيع وشراء ، والأرض باقية لا تزيد، يتداولها الكثيرون، ثم ينتهى الأمر بفقر الجميع، وبنضوب ثروة البلاد ، فمن أين أتت أثنان الأراضى المشتراة؟ وكيف ضاعت من أيدى البائعين؟ حركات متعاقبة يصحبها عسر دائم، وفقر فى البلد مقيم ، ذلك لأن المشترى لابأخذ من ربع ما اقتناه أكثر من ثلاثة إلى خمسة فى المائة

إذا حسنت حاله ، بينا هو يقترض من المصارف بما لا يقل عن ٧ / من الفائدة هذا إذا كان المصرف شريفا، يضاف إليه مبلغ استهلاك الأصل، ومصار بف العقد وتسجيله والسمسرة وغير ذلك مما هو معروف للجميع، فلا يلبث المشترى أن يقع بعد قليل فيا وقع فيه البائع من قبل ، ذلك البائع الذى اضطر إلى سداد دبونه عن رغبة واختيار، أو كره و إجبار، و إذا يق له شيء ضئيل فانه لا يعرف كيف يستثمره باعتباره مالا منقولا .

لهذا كان لزاما علينا أن نفكر فى أمر أمتنا ، وأن نسعى فى أن تكون لنا أعمال جذية فى هذا الوجود ، تدر علينا ربحا يقوم بأودنا ، ولا يكون ذلك بغير الصناعة والتجارة الا بإنشاء المصارف المتنوعة الكفيلة بتمويل الأعمال الكبيرة والصغيرة ، و بنبك مصر ، و إن قام بأعمال جليلة فهو غير كاف لتحقيق عشر معشار ما نتطابه البلاد ،

البلاد فى حاجة إلى مصارف وطنية متنوّعة، حكومية وغير حكومية، تكون ملكا لشركات وطنيسة، أو لأفراد مصريين ظاهرين بأسمائهم، ففي همذا إنقاذ الوطن مما هو فيه من فقر وضعف.

ولا يليق أن نستمر هكذا مأكلة الآكلين، وهم ليسوا بارق منا ذكاء أو أكثر احمدادا . لا يصح أن نهق هكذا نزرع ليأكل غيرنا ثمرات كدنا وتعبنا .

وغير خاف أن آنتشار المصارف الوطنية في البــــلاد يفتح للصريين بابا واسعا للرزق والثروة ؛ ويقلل من كثرة المتعطلين، وينقــــــذ المحتاجين من فسوة الموابين، ويخفف قيمة الفائدة بحكم وفرة العرض أمام الطلب.

أرجو أن يقوم منا أفراد يغارون على مستقبل بلادهم، فيفكرون في إنشاء المصارف رحمة بانفسهم، ورحمة بمواطنهم، و بغير ذلك لا أمل لنا في علم أو تجارة أو صناعة أو مكانة بين الأمم، فنبق كما نحن فقراء ضعفاء، غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا، ونصبح طعمة لكل طامع،

و إنى لأعجب من أولئك الذين يفترضون بالفوائد — وهم كذيرون — يدفعونها صاغرين، و إذا ابتسم الدهر لهم ، وكان لديهم مال فإنهم لا يقرضون المحتاج من مواطنيهم ولو بفوائد، مع أن القائلين بحسرمة الربا — قل أو كثر — يحزمونه على المقرض والمقترض، فالكل لديهم آثم .

وأعجب من هذا أن بعض الأغنياء منا يودعون أموالهم فى المصارف الأجنبية دون أن يأخذوا عنها فوائد ، مع ما عليه بلادنا من رقمة الحال وكثرة المحتاجين ، وما دروا أنهم بعملهم هذا يعطون غيرهم بعضا من ثرواتهم ، يستغلها الأجنبي استغلالا ربحاكان في غير مصلحة مصر ، فرجماكان الأجنبي عدوا ، يلتهم هذه الحبات من أغنيائنا ، يغذى بها ثروته وسلاحه ضد مصر ،

إن في بلادنا فوضى فكرية شائعة من داره الناحية؛ فترى الرجل يمنع عن أخذ فوائد عن ماله ، و بهذا يمنع عن الإقراض ومساعدة العاملين ، ظنا منه أنه لا باخذ الرباء بينا همو يشترى أسهم الحكومة — كأسهم الدين الموحد، والدين المتاز، وأسهم المصارف الأخرى — و يقبض فوائدها السنوية بآسم و حكومات ، فكيف ساغ لهذا الذي يمنع عن إقراض النقود بفوائد أن يتعامل بالفوائد بشراء أسهم إيرادها فوائد صريحة ؟!

والأدهى أن بعضهم يحرّم الفوائد — مهما يكن مقدارها ضئيلا — ويحال السَّلَمَ " وغيره ، فترى الرجل يشترى المحصول الفادم بثمن بخس على أن يتسلمه وقت حصاده بعد بضعة شهور، ويربح من هذا الذى يسميه بيحا حلالا ثلاثين أو خمسين في المائة ، وحاشا لله أن يكون مثل هذا العمل الملتوى، وتلك الحيل أمرا مباحا شرعا والدين برى، مما يفترون ،

كل هذه الجرائم تقع لأن المعروض من النقد على الجمهور قليل، والحاجة ملحة على الكثيرين بالاقتراض، ولأن الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية، لا تقوم

إلا على التعاون الوطني العمام، والاستثمار المتبادل، ومتى قل العرض خلا الحمة لفريق المرابين، وهم لا يرحمون، فيزداد الفقر، ويعم الشقاء.

كان من أثر هــذه الحالة بين المسلمين ما رأيته في الهند ، رأيت فيها مصارف كثيرة للهندوس، والصينيين، واليابانيين، والفارسيين ( أنباع مذهب زرادشت) واليهود، وأهل بورما، وغيرهم من أهل الملل والنحل المتنوعة، ولم أجد في الهند على اتساعها مصرفا واحدا السلمين، رغم كثرة عددهم، حتى رقت حالهم، واضطربت أعمالهم ، وقد حدثني واحد منهم – وكان تاجرا مسلما محترما – بما يحس به المسلمون من اضطراب أمام هذا النيار الجمارف، وسألني – وهو من الأتقياء المسلمون من طريقة الإنقاذ المسلمين من هذه الحال السيئة التي تنتهى لا محالة الي فناء اقتصادياتهم، فقد تعددت حوادث الفقر والإفلاس بين وجهائهم ورجال الأعمال فيهم، وهم لا يقلون ذكاء ونشاطا عن غيرهم .

أخرهذا الوضع حال المسلمين في الهند، وضاع كثير من أراضيهم وأملاكهم، وأصبح القليسل الذي يملكونه مرهونا لرجال المسال من غير دينهم، حتى وصلت الحال إلى أن حكومة "البنجاب" أصدرت قانونا بعدم نزع ملكية الأراضى الباقية للدينين، وأن يكنفي الدائنون بأخذ ديونهم من ريعها.

وليس مركز مصر بأحسن كثيرا من هذه الحالة . والمشاهد أن بلاد المسلمين بأسرها وقعت في هذه الهاوية ؛ بفضل التضييق في فهم ديننا على غير ما يربد .

لا بدلهذه الحال بن المسلمين من علاج سريع ، ولقد أدرك هذا الخطاركثير من المسلمين قبلنا ، فأباحت الحلافة العثمانية التعامل رسميا بالفوائد ، و إنشاء المصارف المالية ، كما أباحته إمبراطورية إيران المسلمة ، وأباحته الحكومة المصرية نفسها بقوانينها الحاضرة ، وتصدر اليوم أحكام محاكها الأهلية بالفوائد ، وأنشأت الأمة المصرية "بنك مصر"، كما أنشأت الأمة الفلسطينية العربية "البنك العربي»، وفي سورية أنشئ " بنك مصر ـ سوريا " ، وهذا كله قليل ، إذ يجب إنشاء مصارف النسليف العقارى ، والصناعى ، والنجارى ، والزراعى ، وشركات التامين وما إلى ذلك في جميع بلاد المسلمين ، كما يجب أن يقوم الأفراد أنفسهم بالتعامل بالقوائد الفانونية ، درءا لخطر ، وإنقاذا لما بقى من ثروة البلاد ، ومنعا للرابين من أن يتحكوا في حالها ومآلها ، و إلا بقينا تعساء أرقاء ،

\* \*

وقيد يظن بعضهم، رغم أن كثيرا منهم قد اعتاد الاقتراض بالفوائد، وشراء الأسهم وقبض فوائدها، وعرف مسائل "السّلم" وما تجرّه من خراب، أن الاقراض بالفوائد أمن غير مباح شرعا لأنه ربا . فكأنه يريد إقفال المصارف كافة ، و إلغاء صناديق الادخار، و إلغاء ما جاء في القوانين خاصا بهذا كله ، و يترتب على هذا حتما منع الحكومة و وزاراتها ومصالحها المختلفة من الاستدانة، واستغلال نقودها، وهدم أنظمة الأسهم والسندات المختلفة ذات الفائدة ، وتأثيم الحكومة إذا هي أمدت الناس والنقابات بقروض بفوائد قليلة ، لشراء البذور والأدوات الزراعية، و بالتسايف على القطن والقمع، و بالتسويات العقارية، و بغير ذلك مما يطول شرحه ،

و إنى أطمئن أوك المتردين؛ فإن خليفة آل عثمان والحكومات الإسلامية المختلفة لم ترتكب إثما بإباحة الاقتراض والإقراض بفوائد معتدلة .

وأزيد أن أمر الفوائد في وقتنا قهد أصبح واجبا على المسلمين ؛ فإن الفقهاء وإن اختلفوا في تعريف الربا : أهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال، أم هو كل زيادة عليه قلت أوكثرت ، فهد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها ، وهي أن الضرو رات تبيح المحظورات ، فأمام الضرو رات يباح شرب الخمر ، والدم ، وأكل الميتة ، وأمام الضرورات يباح القتل للدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن ، بل يعتبر القتل في هدده الأحوال من أعمال البطولة والجهاد مع أنه في الأصل من أكبر الجوائم ،

\* \*

نحن فى زمن أصبحت فيه الفوائد إفراضا واقتراضا عنصرا من أهم عناصر التعامل، وبدونه تشل أعمال الدولة والأمة أمام هذا التنافس المادى الخطير، سواء فى التجارة أو فى الصناعة أو فى غيرهما ، فإذا رأى قبلنا خليفة المسلمين، ورأت الحكومات الإسلامية نفسها أن تساير هذا التيار، وألا تقف أمامه فيكتسحها ، واضطرت إلى التعامل بالفوائد، فإنها قد خضعت لهذا العامل القاهر، وإن هى واضطرت إلى التعامل بالفوائد، فإنها قد خضعت لهذا العامل القاهر، وإن هى وفقت أمامه جامدة قتلها السكون والجمود ، وأصبحت ضعيفة ذليلة ، ونحن نوفف أمامه جامدة قتلها السكون والجمود ، وأصبحت ضعيفة ذليلة ، ونحن نامس الآن فى بلاد المسلمين شيئا كثيرا من هذا الضعف و الذل، ضعف فى المال، ضعف فى المال، ضعف فى الدفاع عن الوطن والدين ،

وإذا كان الأمركما ذكرنا ، وأننا أمام ضرورة قاهرة لا تنفك عنا، وأن دين للقه يسر، يسايركل زمان ومكان ، وأن مروءة الأزمنة الغابرة التي يتحدّثون عنها ، وألني تحض على عمل الحير ، والقرض الحسن ، و إغاثة الملهوفين بالإقراض دون فائدة ، كل أولئك أصبح في أيامنا خيالا في خيال . فإذا كان الأمركذلك ، وأصبح المسلمون أمام حالين ؛ إما أن يتعاملوا بالفوائد ، أو يهلكوا ، كان وأجبنا الديني والوطني معا أن نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين ، وتحض عليها الوطنية الصادقة إزاء ما نحن فيه من خطر ،

إنى أعوذ بالله من أن أحلل حراما ، أو أحرم حلالا ، لكنى أشهده أن إيمانى بالله و رسوله ، وحرصى على وطنى ، وخوف على مستقبل الإسلم والمسلمين واعتقادى أن دين الله يسركله ، وأننا أدرى بأحوال زماننا — كل هذا يدفعنى الى الجهر بأن واجب المسلمين أمام الضرورات الحاضرة القاسية وهذا التزاحم الشديد — أن يدفعوا غائلة المرابين ، وأن دينهم يأمرهم الآن بالتعامل أفرادا وجماعات بالفوائد القانونية ، درءا الفاسد ، وسدا الذرائع ، قبل أن نندم حيث لا ينفع بالفوائد القانونية ، درءا الفاسد ، وسدا الذرائع ، قبل أن نندم حيث لا ينفع

الندم، وإلى بعد أن رأيت ما حل ببلادى ، وشاهدت ما شاهدت فى بلاد المسلمين التصلت ببعض علماء ديننا الواسعى الاطلاع ، المتمسكين بأوامره ونواهيه ، فلم يترقدوا في تأبيد ما رأيته ، من أن حالتنا الحاضرة تحل المسلم على التعامل بالفوائد الفانونية ، بغض النظر عما ينار من نقاش فى أمر تحريم القليل من الفوائد أو عدم تحريمه فى أوقات الرخاء ، فإنا نعيش الآن فى عهد يجب على الأمم أن تنطور فيسه طوعا أو كرها وفقا لمقتضياته ، ولا يمكن لأى ، صلح أن يتجاهل هذه المقتضيات خيفة الفناء، وكانى بالذين يقفون عشبة إمام هذه الضرورات القاسية يساعدون المرابين باستبقاء المسلمين طعمة لهم كل آن ، وكفى ما فات .



ور بمــاكان من المفيد أن أوجه النظر هنا إلى محاضرات قام بها نادى دارالعلوم في أمن الربا في سسنة ١٩٣٦ هـ ( ١٩٠٨ م ) قبل إنشاء بنك مصر ، وكان من بين المحاضرين رجل العلم والنقوى المرحوم السيد و محمد رشيد رضا "، مصاحب المنار وهاكم ما قاله بنصه :

« إن الله تعالى قد حرم ربا النسيئة الذى كانت عليه الجاهلية تحريما صريحا ونهى عنمه نهيا مؤكدا » وورد في الأحاديث الصحيحة تحريم ربا الفضل والنهى عنه ، فالبحث في هذه المسألة من وجهين :

الوجه الأوَّل : النظر فيها من الجهة النظرية المعقولة؛ فنقول :

إن كل ماجاء به الإسلام من الأحكام النابتة المحكمة هو خير و إصلاح للبشر، وموافق لمصالحهم ما تمسكوا به . ولكن من الناس من يظن اليسوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونه ؛ فالأمة التي لا نتعامل بالربا لا ترتق مدنيتها، ولا يحفظ كانها .

وهذا باطل في نفسه ، إذ لو فرضنا أن تركت جميع الأمم أكل الرباء فصار الواجدون فيها يقرضون العادمين قرضا حسنا، و يتصدّقون على البائسين والمعوزين، و يكتفون بالكسب من ، وارده الطبيعية كالزراعة والصناعة والنجارة والشركات، ومنها المضاربة لما زادت مدنيتهم إلا ارتقاء ببنائها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون، الذي يحبب الغني إلى الفقير، ولما وُجد فيها الإشتراكيون الغانون، والفوضو يون المغتالون، وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها، فكانت خير مدنية في زمنها، هما شرعه الإسلام من منع الربا هوعبارة عن الجمع بين فكانت خير مدنية في زمنها، هما شرعه الإسلام من منع الربا هوعبارة عن الجمع بين المدنية والفضيلة، وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا .

الوجه الشانى: النظر فيها من الجهدة العملية بحسب حال المسلمين الآن في مثل هذه البلاد ، فإننا نرى كثيرين يوافقوننا على أنه لو وجد للإسلام دول قو ية وأم عزيزة ، تغيم الشرع وتهددى جدى الفرآن ، لأمكنها الاستغناء عن الربا ، وأم عزيزة ، تغيم الشرع وتهددى جدى الفرآن ، لأمكنها الاستغناء عن الربا ، ولا يمكن أن يبيح الربا ، وهو دين غرضه تهذيب النفوس، و إصلاح حال المجتمع ، لا يمكن أن يبيح الربا ، وهو دين غرضه تهذيب النفوس، و إصلاح حال المجتمع ، لا توفير ثروة بعض الأفراد من أهدل الأثرة ، ولكنهم يقولون إننا نعبش في زمن لبس فيمه أنم إسلامية ذات دول قوية ، تقيم الإسلام ، وتستغنى عن يخالفها في أحكامها ، و إنما زمام العالم في أيدى أمم مادية ، قد قبضت على أزمة الثروة في العالم، حتى صارت سائر الأمم والشعوب عيالا عليها ، فن جاراها منهم في طرق في العالم، حتى صارت سائر الأمم والشعوب عيالا عليها ، فن جاراها منهم في طرق في العالم، حتى صارت سائر الأمم والشعوب المحرى أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته يجارها في ذلك انتهى أمره بأن يكون مستعبدا لها ، فهل يبيح الإسلام لشعب مسلم هده حاله مع الأوربين كالشعب المصرى أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته وسيمها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك – والحالة حالة ضرورة – مسلم هده حاله مع الأوربين كالشعب المصرى أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته ويتمها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك – والحالة حالة ضرورة – مسلم حدده حاله مع الأوربين كالشعب المصرى أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته ويتمها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك – والحالة حالة ضرورة – ويتمها ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك – والحالة حالة ضرورة –

هذا ما يقوله كثير من مسلمي مصر الآن. والحواب عنه – بعد نقر يرقاعدة: إن الإ\_\_لام يوافق مصالح الآخذين به في كل زمان ومكان – من وجهين، يوجه كل واحد منهما إلى فريق من المسلمين :

أما الأول: فيوجه إلى فريق المقلدين، وهم أكثر المسلمين في هذا العصر، فيقال لهم إن في مذاهبكم التي تقلدونها محرجا من هذه الضرورة التي تدعونها، وذلك بالحيلة التي أجازها الإمام الشافعي الذي ينتمي إلى مذهبه أكثر هذا القطر، والإمام والمام وعنيفة الذي يتحاكمون على مذهبه كافة، ومثلهم في ذلك أهل الملكة العثمانية، التي أنشئت فيها مصارف ( بنوك ) الزراعة، بأمن السلطان، وهي تقرض بالربا المعتدل، مع إجراء حيلة المبايعة التي يسمونها المبايعة الشرعية .

وأما الشانى: فيوجه إلى أهل البصيرة فى الدين الذين يتبعون الدليل ، و يتحرون مقاصد الشرع ، فلا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل، فبقال لهم: إن الإسلام كله مبنى على قاعدة اليسر، و رفع الحجر والعسر، الثابتة بنص قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُّ الْيُسْرَ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُّ الْعُسْرَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا جَعَــلَ عَليــكُمُّ في الدين مِنْ خَرَجٍ ﴾ . و إن المحرّمات في الإسلام قسمان :

(الأول) ما هو محترم لذاته ، لما فيه من الضرر، وهو لا يباح إلا لضرورة ، ومنه ربا النسيئة المتفق على تحريمه ، وهو مما لا تظهر الضرورة إلى أكله ، أى إلى أن يقرض الانسان غيره ، فيأكل ماله أضعافا مضاعفة ، كما تظهر في أكل الميتة ، وشرب الخر أحيانا .

(الشانى) ما هو محزم لغيره كربا الفضل المحزم لئلا يكون ذريعة وسببا لربا النسبئة، وهو يباح للضرورة، بل والعاجة «كما قاله الإمام <sup>90</sup>ابن القيم» وأورد له الأمثلة من الشرع، فقسم الربا إلى جلى، وخفى، وعده من الخفى،

قاما الأفراد من أهل البصيرة، فيعرف كل من نفسه هل هو مضطر أو محتاج إلى أكل هذا الربا، و إيكاله غيره ، فلاكلام لنا في الأفراد ،

و إنما المشكل تحديد ضرورة الأمهة أو حاجتها، فهو الذي فيه التنازع ، وعندى أن ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك، و إنما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة: أى أصخاب الرأى والشأن فيها، والعلم بمصالحها، عملا بقوله تعالى فى مثله من الأمور العامة : ﴿ ولو رَدُّوه إلى الرسول، و إلى أُولِي الأمر منهم لَم لَعلَم الذين يَستنبطُونه منهم ﴾ ، فالرأى عندى أن يجتمع أولو الأمر من مسلمى هدذه البلاد، وهم كبار المعلمين والمدرسين ، والقضاة ، و رجال الشورى ، والمهندسين ، والأطباء ، وكبار المزارعين والتجار، و يتشاوروا بينهم فى المسألة ، عكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة أو ألجات اليه حاجة الأمة .

وجاء في خطبة للرحوم "حفني بك ناصف " رئيس النادي ما يأتي :

« ... ... وأحسن ما سمعته في هـــذا المقام خطبة صاحب المنـــار ، فانها على إيجازها يصح أن تكون فصل الخطاب ... ... » .

ثم قال : " ينبغى لن أن نعرف مركزنا بين العالم، ولا تنسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال، وأن نحــدد ما يتيسر لن عمله ، وما يتعذر علينا محاولته ، وألا ننسى أن ديننا يسر ، وما جعــل الله علينا فيه من حرج ، وأن قواعد الشريعة العامة تجعل لكل حالة حكما، وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة، ودرء المفسدة، ولذلك كان في اختلاف الأثمة رحمة ثلاً مة ".

وقال: "لا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير؛ لأنهم إن فعلوا ذلك فحجتهم ساقطة، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة، وأنها منافية لمصلحة العمران، فليسيروا في طريقهم، ولنسر في طريقنا، حتى يحكم الله بيننا، وهو خيرالحاكين،

وقال ما ملخصه : " إنه يمكن للباحث أن يثبت حل الإقراض بقوائد قليلة من إحدى طرق ثلاث :

الطويق الأولى: إنن لا نسلم أرب الإقراض بفائدة قليلة وبا شرعى، وإن كان فيه ربا لغوى ، ذلك لأن الربا الذى ذكره الفقهاء لا يشمل الإقراض بفائدة ، ومن أراد منهم إدخاله فى الربا فقد تعسف تعسفا ظاهرا ، وأن الحديث «كل قرض جر نفعا فهو ربا» لا يجب الأخذبه ، لأن فى رجاله متروكا — كما قال أثمة التعديل والتجريح ، ولذلك قال بعضهم ؛ إنه بكلام المناطقة أشبه منه بكلام النبؤة — ولأن الربا الذى كان فى الحاهلية قبيل نزول القرآن هو أن يقرض الرجل مالا لآخر ، فإذا جاء الأجل ولم يف زاد المال ضعفا ، وأجل الدفع لعام ، فإذا لم يف خلام الترب وهلم جرا ، ولذلك نزلت الآية : لم يف ضعف المجموع وأجل الدفع لعام آخر ، وهلم جرا ، ولذلك نزلت الآية : لإ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ .

ولم يكن الاقراض بفائدة قليلة معروفا عند العرب قبسل نزول القرآن ، حتى يجيء الكتاب بمنعه .

الطويق الثانيسة : استعال الحيسل الشرعية التي ذكرها الفقهاء في كتبهسم ، ولم يعترض عليها معترض .

الطريق النالئية : البحث في كل بلاد يراد التعامل فيها ، أدار إسلام هي أم دار حرب ، فإن ظهر أنها دار حرب جاز الإقراض فيها بفائدة ولوكثيرة ؟ ... ... فانظمروا إلى مصر اليوم أدار حرب هي أم دار إسلام ، ولا تنظروا إلى القرون الخالية ، بل أممنوا النظر في حالتها الراهنة واحكوا بما تمايكم مشاهداتكم ، و يصبو إليه استطلاعكم الدقيق ، فإذا تغيرت الأحوال تغير الحكم .

... ... أما ما ذكره بعض الخطباء من أن الدين لو روعي تمام رعايته لكان للفقير غنى بالزكاة ، وكان لغير الفقير أن يفترض من أخيه أموالا يوسع بهما ثروته بدون فائدة ، أو يتربص حتى يرزقه الله مابه الغنى، فهو أمانى جميـــلة نسأل الله تحقيقها ، ولكن ما العمل قبل أن نتحقق ؟

....... ألا تألمون معى إذا تذكرتم أنه يخرج من جيوب المصريين فى كل عام أكثر من عشرة ملايين دينار فوائد ديور على الحكومة والشعب، وتدخل في جيوب الأجانب، فيغتنون ونفتقر، و يقوون ونضعف، ولوكان للصريين مصارف كافية لكان في استبقاء هذا المال ما يضمن لهم القوة والمنعة ، فلا يتخطفهم الناس من حولهم، واعلموا أن الحروب الحقيقية الآن بين الأمم بالأموال؛ فهي أكبر آلات القتال ، فأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، والله يوفق من يشاء إلى ما يشاء » .



تلك كامات صدرت من رجاين كبرين ، في أوائل سنة ١٩٠٨ م: أحدهما عالم كبر، ومجهد متشدد في دينه ، والآخر عالم وقانوني واجتماعي، كلاهما يغار على دينة ووطنه ، فلا كلام لنا بعد الذي سبق إلا أن نقول: إن الضرورة في زمننا هذا قائمة ملحة ، يراها من بيصر و يلمسها من يحس ، وإن أخوف ما أخافه إذا استمرونا على ما نحن فيه أن يقوى ما بصيب المسلمين ، ويشتد في إيذاء كبريائهم وكراماتهم وقوتهم ووجودهم ، ولا شك عندي أن من يودعون أموالهم في المصارف دون استثارها لمصاحبهم أو لعمل البر والإحسان ، ومن لا يشجعون غيرهم على تأسيس المصارف المسارف المساوف الموالم من حيث لا يشجعون غيرهم على تأسيس المصارف المساوف المرابق أمام الطلب ، ويفسح المجال للرابين الذين لا يتقون المنه ولا يخشون ضميرا ، ولا يرعون واجب الذمة والشرف .

وليذكر الناس أن المـــال أساس كل مشروع عظيم . ولولا التعامل بالفوائد ما قامت في مصر شركات مصرية ، كشركة بنك مصر، وشركة نسيج القطل بالمحلة الكبرى، وشركة النامين ، وشركات البواخر المصرية ، وشركة صـنع الزجاج ، وشركات أخرى لا زالت في المهد تحتاج إلى قوّة المــال ورعايته .

وبغـير استثمار الأموال بالفـوائد لن توجد للصريين شركات كبرى تضارع البنك العقارى، وشركات المياه ، والنور، والترام ، واستخراج المعادن ، ولا نظن أن الحكومة وحدها قادرة على النهوض بهذه الأعمال كلها، فهى مشاريع من عمل الشعوب قبل أن تكون من عمل الحكومات ، ومع ذلك فكيف يتسنى للحكومة أن تقوم بهذا كله وهى فقيرة مدينة لغير أبنائها ؟! .



بعد هذا كله أراني على حق إذا قلت: إن المباح شرعا في أمر الفوائد هو الذي يقرره ولى الأمر المسلم ، فالفوائد التي تحدّدها القوانين الصادرة من سلطة شرعية حلال لا شبهة فيه ، وسلامة الوطن تحض على التعامل بها ، أما ما زاد عنها فهذا هو الحرام الذي لا شك في حرمته ،

وها هى ذى قوانينا القائمة ، والتى أيدها نؤاب الأمة أو استنوها، قد أعلنت صحة التعامل بفوائد معلومة ؛ فاقترضت حكوستنا بفوائد، وأقرضت بفوائد ، فلا مجال بعد ذلك كله للقول بغير ماصدرت به هذه القوانين، وهى دعامة نظامنا الحالى، ولا تقوم لنا قائمة بغيرها ، أما ما زاد عن الفوائد التى حددها القانون، فهو الحرام الذى لاشك فيه، والذى يجب معاقبة مقترفيه .

و إنى أسائل الناس جميعا إذا أعلنت حكومتنا عزمها على عقد قرض بفائدة معينة لحاجة وطنية رأتهاكما فعلت أخيرا فى سنة ١٩٤١ وشرعت فى فتح الاكتتابات له : أيجوز لمسلم يتق ربه و يخشى دينه أن يقف عثرة فى سبيل هذا الاكتتاب، مدّعيا حرمته ، حتى يفشل أو يفوز به المكتتبون من غير المصريين فيملكوا من رقابنا فوق ما يملكون ؟!

وعلى هذا كيف يجوز عزل ناظر وقف، واعتباره فاسقا بحجة انه افترض من أحد المصارف مبلغا يتتى به بيع أملاكه بالمـزاد الجبرى ، أو يكل به ثمن عقار اضطر إلى شرائه لشيوعه فى ملكه ، أو ليشترى آلة زراعية أو أسمدة يحسن بها استغلال أرضه ، أو أنه أنقذ محتاجا فاقرضه مالا بفائدة ، تبررها الفوانين الحاضرة ، وتصدر بها أحكام متوجة باسم مليك البلاد؟! أيصح أن نرى في تفكيرنا وتشر يعاتنا وأحكامنا المختلفة مثل همذه المتناقضات الغريسة التى يجب أن تستقر على حال واحدة ، نتفق مع العقسل وسماحة الدين ويسره ، وقدد أصبحنا ضحايا شدائد ومهالك ، لا منقذ منها إلا يسر الدين وسماحته .

يجب على من يحترم نفسه وعقسله أن يواجه الحقائق بشجاعة ، وأن يعلن أن ديننا وهو دين يسر وعقل، يبيح فى أوقاتنا الحاضرة التعامل بالفوائد، التي تحدّدها قوانين الدولة ، بل يحض عليه ، و إرب من يقف أمام همذا الواقع الملموس والضرورات القاسية ، حتى يخرب الشرق، و يزداد ضعفا على ضعف، وذلا فوق ذل تحت ستار حرمة الفوائد، فهو إما رجل لا يفهم دينه، و إما أنه يسعى لخدمة الأجانب بالوقوف أمام أمة يجب أن تدافع عن كيانها ، وهو على كل حال \_ أراد أو لم يرد \_ يدفع الكثيرين بعمله همذا إلى الاعتقاد بجود ديننا، و بأنه لا يساير التطورات الاجتماعية التي لا مفر منها، والتي لا يمكن صدّها، فيسي، إلى دينه بأشد التطورات الاجتماعية التي لا مفر منها، والتي لا يمكن صدّها، فيسي، إلى دينه بأشد النسي، إليه جماعة المبشرين ،

قات: إنى نافشت الكثير من عامائنا الشرعيين لأقف على آرائهم، لكنى مع مزيد الأسف رأيت من بعضهم تصلبا شديدا؛ فهم لا يبيحون السلم أن يقترض بالفائدة إلا عند الضرورة، وحرموا عليه أن يقرض أخاه المسلم ولو بفوائد قليلة، بحجة أن الدائن غير مضطر للإفراض بفوائد، ولما أدليت لهم بأن الغرض لم يكن تيسير الاقتراض فهو حاصل، وأنما هو التيسير المسلمين بأن يقرضوا و يقترضوا في المعاملات اليومية بفوائد لا تخالف القوانين المعمول بها، وليس في هذا الزمن ما يسمى

بالقرض الحسن، وأن الغرض إنقاذ المسلمين مما حاق بهم من شقاء، ومنع فتك المرابين الأجانب بهم و بحكوماتهم . لمَّ صارحتهم بذلك لم يحدد بعضهم لاقناعى سوى قولهم : « ربما أراد الله الفقر بالمسلمين لحكة لا نعلمها »! . فلم يسعنى أمام هذا النوع من النفكير إلا أن أتوجه إلى الله أن يصون المسلمين والإسلام من الفناء .

4·

وأختم هذا البحث بأن واجبنا أن نعلن بصراحة أن الحيل الشرعية التي يدّعونها ويريدون الالتجاء إليها لم تشرع إلا التيسمير على عباد الله، تأسيدا لمرونة ديسه و يسره وصلاحيته لكل زمان ومكان ، لا للتحايل على تبرير الرذيلة والآثام ، فإننا براء من هذا كله ، هذانا الله إلى سواء السبيل .

## ثالثًا – اللغة القومية والوظائف في الشركات:

 من أسباب تعطل المتعامين عدم وجود شركات وطنية تجارية سوى بنك مصر وشركاته . وهي تكاد لا تكون شيئا مذكورا بإزاء تلك الشركات الهائلة التي تعيش بين ظهرانينا، وهي كثيرة العدد، كثيرة المال، كثيرة الموظفين .

وقد ضج المتعلمون من أن هذه الشركات قد أوصدت دونهم أبوابها، ولم تفكر إلا في استخدام الأجانب في الوظائف الفنية وغيرها، وكم قامت الحكومات المصرية المختلفة لدى هذه الشركات تسعى إلى توظيف المصريين فيها، كما أنها حتمت في السنوات الأخيرة عند إعطاء امتياز بتكوين شركة من الشركات المساهمة توظيف عدد من المصريين بنسبة معلومة، ولكن – مع الأسف – لم تؤد هذه المساعى إلى نتيجة يصع الاطمئنان لها ، فالحكومات المصرية معذورة إذا هي أرادت إدخال المصريين في الإعمال الفنية لهذه الشركات؛ لأنها لا تريد إلا إنهاض الفكرة الصناعية والتجارية بين المصريين، وتسعى في إيجاد أسباب الرزق الأولئك

المتعلمين الكثيرين نسسبيا ، المتخرجين في المدارس المتنسؤعة ، وليس لها مجال في وظائف الحكومة يكنى استيعاب هؤلاء المتخرجين في المدارس والمعاهد .

أما الشركات فعذرها أنها تجتهد فى إدخال الأكفاء من المصريين . ولكنها تجنح فى كثير من الأحوال إلى الاعتذار بأن الشبان المصريين لم يثبتوا أن لديهم من الكفايات ما يحمل هذه الشركات على أن تأخذ منهم عددا يذكر . ولا زلنا نرى ضآلة العدد المأخوذ من المصريين ضآلة لا تسمح بتهيئة أولئك الشبان إلى تولى أعمال ذات خطر .

وعندى أن لحذه الشركات بعض العذر فى أنها لا تقبل كثيرا من الشبان المصرين، وفى أنها تدعى ببعض الحق فى أن هؤلاء الشبان ليسوا على درجة من الكفاية وحسن الاستعداد لتولى الأعمال المطلوب توظيفهم فيها .

ولكن ما السبب الحقيق في ذلك كله ؟

لقد بحثت كثيرا لدى الشركات ، كاباحثت بعض ذوى الاطلاع في العلوم الفنية من المصريين الذين يوثق بكفايتهم واختصاصهم في أمر الصناعة والتجارة، وخاصة في التجارة التي اتسعت لدى الشركات المساهمة ، ولم نجد فيها العدد الكافى من المصريين، فانتهيت من بحثى إلى أن وجدت أن العقبة الكؤود التي تحول دون توظيف المصريين إنحامى اللغة .

فقد تأكدت أن منهاج كلية التجارة «ثلا لا يقل عن منهاج أرق الكليات التي تضارعها في الخارج ، وأن الطالب المصرى مهما أوتى من اجتهاد، ومهما دفعوه إلى تملم اللغات الأجنبية فإنه ان يصل إلى مجاراة أوائك الذين تعلموا تعليما فنيا فنيا ناقصا، ولكنهم تزودوا من اللغة الأجنبية بأوفر نصيب ،

 بحكم مصاحتها أن تأخذ كثيرا من المتمصرين الذين لم يصلوا إلى ثقافة المصرى الحائز على شهادات عالية ، ولكنهم بذوه في اللغسة الأجنبية بحكم تربيتهم و بحكم اعتيادهم التكلم بهذه اللغسة في دورهم و بين أفراد عائلاتهم ، فالمصرى يتكلم اللغة الأجنبية ، ولكن بمقدار . وهناك بيته ، وأسرته ، وبيئته ، كل هذا يتكلم باللغة العربية ، فلا يمكنه بحال أن يجارى ذلك الذي أصبح مصريا بحكم التجنس ، ولكنه أجنبي في اللغة ، وفي الميول ، وفي كل مناجى حياته ،

ومتى كان الأمر كذلك ، وأصبح من المتعذر أن يجارى المصرى الأجنبي أو المتمصر في تعزف دقائق اللغات الأجنبية ، فلن يكون لنا أمل في وصول المصرى مهما بلغت درجته في إتفان فنه إلى مجاراة الأجنبي في الأعمال التجارية ، ما دامت أعمال هذه الشركات بغير لغة البلاد .

وعلى هـذا كان من واجب الحكومات المصرية أن تسعى سعيا حازما فى أن تكون أعمال هذه الشركات التى تستغل نشاطها فى البلاد، وتقتنى ثرواتها من مصالح البلاد، كانها باللغة العربية، فخاطباتها يجب أن تكون باللغـة العربية، وحساباتها كذلك، وكل ماله ارتباط بهذه الشركات يجب أن يكون أساسه لغة البلاد.

وأصبح من واجب الحكومات المصرية ألا تسمح بتأسيس أية شركة إلا إذا كانت دفاتر حساباتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية باللغسة العربية ، ووجب على الأجنبي الذي يريد أن يستغل أمواله في هذه البلاد، والذي يؤسس شركة يقال إنها مصرية ، أن تكون هذه الشركة ، في مظهرها على الأقل، مصرية اللغة، ومصرية العال، ومصرية الموظفين، وعلى الأجنبي إذا أراد أن يستغل أمواله في مصر ألا يغفل الواجب القومى، وهو أن هذه الشركات يجب أن تكون نواة لتخذية المصريين بالاشتراك مع مؤسسي هذه الشركات ، فالشركات برءوس أموالها وضعت لاستغلال عده الأموال، لا لتكون مستعمرات أجنبية في وسط البلاد .

ولا يخفى أن هدف المصرى يجب أن يكون فى انتشار الشركات المصرية وتعدّدها، وفى إلجاد المزاحمة الشريفة فى بلاده، أملا فى أن يصل إلى أن تكون شركات بلاده كلها مصرية بحنة فى عمالها، وموظفيها، ورءوس أموالها، ومادمنا نضع أمام أنفسنا هذه العقبة، وهى اللغة، فلا أمل لنا فىأن ندخل المصريين فى الشركات، كما لا أمل لنا فى تضييق دائرة المتعطلين.

ولا أظن أن الشركات المسالية والتجارية والصناعية في مصر ترى في إيجاد اللغة العربية فيها ضررا على مصالحها . وأظن أن أول واجبات هذه الشركات أن يتعلم المشرفون عليها من الأجانب لغة البلاد .

هذا كله حق ؛ مع العلم أن بلادنا أصبحت مستقلة ذات سيادة . ولا يتم استقلالها في نظري إلا بهذا الاستقلال الاقتصادي والصناعي والتجاري ، و إلا أصبح فيها هذا الاحتلال المالي ، وهو في الحقيقة أشد وطأة من الاحتلال العسكري ، ولا يمكنك أن تصف بلادا بأنها مستقلة ما دام المال الأجنبي والصناعة الأجنبية يسيطران عليها ، ويحيطانها بالسلاسل والأغلال ، وأقل درجات الاستقلال أن تحترم لغة البلاد، وأن يهيا شبانها للا عمال الحرة ، وإذا أغفانا هذه الناحية الجوهرية فإننا لا نرجو خيرا كثيرا لأولئك الشبان المحلوثين نشاطا ورغبة و يقظة ، ولكن الأبواب موصدة في وجوههم ،

هذا الى أن من الحائز بل من الواجب أن يكون للحكومة على جميع الشركات المساهمة إشراف ومراقبة . ولا يتم هــذا الإشراف إلا بتسميل وسائله ، بأن تكون أعمالها الداخلية باللغة العربية .

و إذا كان بعضهم قد دفعته العاطفة والكرامة القومية إلى أن ينادى بأن تكون عناوين و إعلانات المحال التجارية والمخازن في الشوارع والمدن باللغة العربية، كماهو الحاصل في تركيا، وكان النداء في نظرى شريفا حقا، أساسه مجرّد العاطفة، أفلا يكون

من الأولى تقديره في العاطفة المرتبطة بمصلحة حيوية ، وهي ضرورة احترام الغة البلاد ، وجعل لغة هذه الشركات نفسها عربية في داخل أعمالها ، حتى لا يبقى الباب موصدا أمام الشبان المصر بين الأكفاء أولئك الذين زاحمهم ذو و التعليم الناقص، الذين اكتفوا بحرد الرطانة الأجنبية ، فزاحموا المتعلمين وأقصوهم وحرموهم من أرزاقهم الشرعية ، لا اسبب إلا لمجرد اللغة التي لا يساعدها في كثير من الأحوال شيء من العلم والفن ! .

## رابعاً - شركات الاحتكار:

إن لشركات الاحتكار موضوءًا غريبًا يجب أن نطرحه أمام الفارئ.

هذه الشركات قد حصلت على انفاقات مع الحكومات المختلفة وقت أن كانت تسود البلاد ألوان من الجهل والظلم، فسعت حتى أخذت احتكارات متعددة لمدة تسع وتسعين سنة في الغالب، وهي بفضل هذا الاحتكار تضمن الكسب الواسع، وتضمن عدم المزاحمة، حتى وصلت إلى حالة غريبة من الفؤة والرخاء والثراء،

و إذا كنا نرجو أن تحـل شركات مصرية محل جميع الشركات الأجنبية القائمة في مصر، فإن لشركات الاحتكار وضعا استثنائيا يجب أن نفكر فيه بنوع خاص، وأن نسمي في منع أذاه من الآن بقدر مالنا من حول وقوة .

وأضرب للقارئ عن تلك الشركات مثلا :

تأسست شركة مياه الفاهرة في سنة ١٨٦٥ باحتكار لمدّة تسع وتسعين سنة . ومن آثار هــذا الاتفاق والاتفاقات التالية له أن تمدّ المدينة بالمياه بأسعار محدّدة .

وقد حدث أن الشركة خرجت على شروط الاتفاق، وحفظت لنفسها في عقود اشتراك المستهالكين الحق في أن تحتم على المشترك أخذ المياه بالصداد في أي وقت شاءت بدل أخذه بالجملة . وقد أثبت مندوب الحكومة في محاضر جلسات القضايا التي قامت بين الشركة والمشتركين أمام الحكة المختلطة ما يأتي :

" إنه يؤخذ من الانفاقات أن للستهلك حق الاختيار بين دفع ثمن المياه بطريق الاشتراك أو بطريق العدّاد ، وأن الشركة غير محقة فيما تدّعيه من أن فرض أحد هذين الطريقين أو أى طريق آخر متروك لمحض تقديرها ".

ولكن الشركة رغم هذا كله تمادت فى إرهاق المشتركين، وكثرت القضايا أمام المحكمة المختلطة ، فلم تجد الحكومة بدًا من تحقيق هــذه الشكاوى، فكالفت لجنة وزارية باحثت الشركة في أمر هذا النزاع، وأرادت أن تصل إلى إنصاف المظلومين.

ومما يسترعى النظر أن هذه المجنة الوزارية الني شكلت بقرار مر. وزارة الأشغال في ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٥ للنظر في شكاوى الجمهور من تصرفات شركة مياه القاهرة، لقيت صعو بات كثيرة من هذه الشركة ؛ فقد أرادت اللجنة معرفة تكاليف الانتاج في لم توفق وحالت الشركة بينها وبين معرفة هيذه الحقيقة ، عما اضطر الحكومة إلى الاتفاق مع الشركة في ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ اتفاقا طرح أمره على مجلس الشيوخ، للنظر فيه أهو دستورى أم غير دستورى .

والذي يوجه النظر في تقرير لحنة الشؤون الدستورية بجلس الشيوخ عن هذا الاتفاق الذي لم يصدر فيه المجلس قراره إلى الآن أن الشركة باتفاقها مع الحكومة في لا يوليه سنة ١٩٣٨ أعطت الحكومة حق الاشتراك في أرباح الشركة فيا يزيد على ٥٠٠٠، وعنيه، بمعنى أن مازاد في أرباح هذه الشركة على هذا المبلغ تشترك فيه الحكومة بنسبة ، في / والباق للشركة ، والذي دهشت له لحنة الشؤون الدستورية في مجلس الشيوخ أنها أنبقت في تقريرها المؤرّخ في ١٦ ديسمبر سينة ، ١٩٤ أن رأس مال الشركة لا يتجاوز ، ٢٢٣٠٠ جنيها، فالحكومة إذن في رأى لجنة الشؤون الدستورية بمخلس الشيوخ، لا تشارك الشركة إلا فيا يزيد من الأرباح على ١٨٠٠/ من رأس مالها ،

وحتى تدرك مدى تعسف هذه الشركة مع الأفراد المصريين، يصبح أن تعرف أنها انفقت مع الحكومة المصرية على أن تبيع للفرد من مياهها بسعر المتر المكتب

ه و ١٤ مليا ، معلنة أنها قامت بتضمحيات كبيرة ، مع أنها تبيع المتر المكعب من هذه المياه إلى شركة مصر الحديدة بسعر ٤ مليات فقط ، وهي تكسب طبعا من هذا السعر الأخير. ولاندري كيف أنت هذه النضحيات التي تذعيها ببيعها المتر للا فراد بسعر ٥ ، ١ مليا؟ .

ألا يدهشك هذا الذي نراه! وهذا مثال من أمثلة كثيرة لهذه الشركات الفائمة بيذا ، ومكاسبها التي كادت تكون حلما من الأحلام .

وقل مثل هذا عن شركة قناة السويس ، وشركات النور والترام ، وغيرها من الشركات المنبثة في القاهرة والإسكندرية وغيرهما .

\* \*

إن هذه الأرباح الهائلة، وهذا النبن الواقع على المصريين، قد أدّى بالحكومة الى تقديم مشروع قانوب خاص بالتزامات المرافق العامة ، وحدّدت فيه أرباح الملتزم بما لا يتجاوز ١٠/١ من رأس المال . وهو مشروع جايل قدّمته الحكومة إلى مجلس النؤاب في سينة ١٩٣٩، وكان الأمر معقودا على أن نتتهى من هذه المأساة بإصدار هذا القانون ، ولكن الحكومة ، اسبب لا نعرفه ، سحبت هذا المشروع المفيد! . والأمل معقود على أن تعيد تقديمه إلى البراان ، والحكومة كل الحيق في تقديم مشروع هذا الفانون فإنه مبنى على نظرية سليمة نلخصها فيا يأتى :

إن عقود الامتياز ايست كسائر العقود الأخرى ، مدنية كانت أو تجهارية . و إنجها هي طبق المبادئ العامة الحديثة للقوانين الإدارية ، عمل إدارى مرتبط بالمرافق العامة في البلد ، وجائز شكومة التي تنظم مصالحها العامة أن تعدّل في هذا الذي صدر به قانون – وهو عقد الاحتكار – بقوانين أو لوائح تراعى فيها مصلحة الجهور أي المصلحة العامة .

ولقد اتفق الفقه والفضاء في غير بلادنا على أن من حق الدولة أن تلزم شركات الامتياز بإدخال التعديلات التي تنفق والمصاحة العامة، والتي تنفق والمناسبات الني أوجدها نمق البلاد وتقدّمها الاقتصادى ، وأن الشركة صاحبة الأمتياز لا يجوز

لها بعد أن دلت الأحوال على مكاسبها الباهظة بتوالى الزمر... ، وعدم المنافسة الملازمة لطبيعة الامتياز والاحتكار – لا يجوز لها أن تكون دولة فى دولة، وأن تستبد فى تقدير المصلحة العامة للبلد، فإن هذا من حق الدولة نفسها .

ذلك أن نظام الامتياز لا يصح أن يتعارض مع الصالح العام في أي وقت من الأوقات، وأن للدولة الحق وعليها الواجب في أن تتدخل في إدارة هذه الشركات، وأن تغير ما تغير، وتبدّل ماتبدّل طبق المصلحة العامة. ووجب على هذه الشركات أن تنفذ ما يطلب منها ، وليس لها إلا أن تطلب التعويض في حالات خاصة، كأن يختل توازنها المالي، أو تزيد تكاليفها زيادة غير منتظرة ،

هذا هو الوضع القانوني الذي ظهر في أوقاتنا الحديثة متفقا مع دساتير الأمم المستقلة، ومع المصلحة العامة في هذه البلاد، باعتبار أن شركات الامتياز والاحتكار إنما تنوب في أعمالها عن الدولة في إدارة مرافيق عامة، هي من صميم مصلحة الجمهور، فنيابتها عن الدولة لا تعطيها الحيق في أن تستبد في أمر المصلحة العامة، وأن تمنع الدولة صاحبة الإشراف الأعلى من أن تذير شروط الاتفاق بمنا تراه متفقا مع المصلحة العامة، وغير متعارض مع ما كانت ترجوه هذه الشركات من أر باح ومكاسب شرعية، لا أن تستغل الجمهور على حساب المصلحة العامة نفسها، فهذه النظرية التي اتفق عليها الفقه والقضاء في فرنسا مثلا، هي تلك النظرية التي حدت بحكومتنا إلى تقديم مشروع القانون المنظم لشركات الامتياز والاحتكار، على ملشركات التي التزمت بإدارة مرافق عامة، وزجو ألا يمضي وقت حتى تقدّم الحكومة هذا المشروع للبهان فيرى فيه رأيه، ويصدر في شأنه قراره بما يتفق الحكومة هذا المشروع للبهان فيرى فيه رأيه، ويصدر في شأنه قراره بما يتفق في العصور المظلمة بالمرافق العامة، و بمصالح الأمة بين غنها وفقيرها، استبدادا في العصور المظلمة بالمرافق العامة، و بمصالح الأمة بين غنها وفقيرها، استبدادا يجب ألا يكون في عصرنا الحاضر،

## الفصل *لرابع* الزراءـــة

سبق لنا أن قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب : إن مصر قد ضافت بأهلها بسبب تزايد سكانها تزايدا مستمرًا ، وعجزت أرضها مزروعة كانت أو قابلة للزراعة عن أن تغذى أبناءها ، وقلنا : إن الحاجة ملحة أمام هذا الخطب الحاثم بالبحث عن موارد و زق أخرى ؛ ألا وهي – فيما خلا المحيال الحيوى – الصاعة والتسجارة .

الزراعة مهنة المصرى الأساسية، وصناعته الطبيعية، وقد درج عليها من آلاف السنين يكد و يكدح ، والزراعة لا زالت وستبقى العاد الأقل لتغذية الشعب المصرى ، لكنه لا معدى لنا — وقد تحرّجت الحال وأصبحت البلاد في حالة اقتصادية هزيلة ، شأنها شأن البلاد التي اعتمدت على الزراعة دون سواها ، وقد نهضت أم كثيرة بأعمال الصناعة والتجارة المتنوعة — من تحقيق ما ننادى به من أنه لا منقذ لمصر إلا من طريق السعى في النهوض بالصناعة والتجارة، حتى يتمكن المصرى من رفع مستوى عيشه ، و يحافظ على صحته وعلى نشاطه وذكائه و تعليمه ، المصرى من رفع مستوى عيشه ، و يحافظ على صحته وعلى نشاطه وذكائه و تعليمه ، على أنه يجب ألا ينسينا هذا العناية بالمور الزراعة التي هي ثروتنا الأساسية ، وهي لتعذية المصرين ،

الزراعة المصرية في رقى لا يصح إنكاره ولو أنه بطىء . و يرجع الفضل في ذلك إلى وزارة الزراعة وما قامت به من أعمال متواصلة ، وإلى الجمعية الزراعية الملكية ، وإلى كثير من الأفراد الذين ثابروا وعملوا ، حتى وصلنا بفضل هذه الجهود إلى حالة نرجو استمرار رقبها من تقدّم في استنباط أنواع جيدة من القطن ، والحبوب والفاكهة والخضر، ومن وقاية هذا كله ، ومن تحسين أساليب الزراعة ، ومن إدخال الآلات الزراعية الحديثة ، ومن البحوث والدعايات المستمزة ، التي يقوم بها المصلحون الزراعية الحديثة ، ومن البحوث الدعايات المستمزة ، التي يقوم مما زلنا ننتظر من هذه الجهات كلها المزيد ، حتى نصل إلى أن تنبت الأرض وما زلنا ننتظر من هذه الجهات كلها المزيد ، حتى نصل إلى أن تنبت الأرض وغير ذلك مما تدره علينا أرض مصر الكريمة .

وترجو أن يعم تعليم الفلاح حتى تزول العقبة الكأداء . وهى عقبة الجهل؛ فتثمر جهود العاملين أحسن النمرات . وأما إذا بق الفلاح جادلا لا يدرك معنى الإصلاح فلن نصل إلى الغاية المرجوة على أكل وجه مهما بذل العاملون من جهود .



لسنا نود فى هذا البحث أن نشرح الخطط العملية لريادة المحصول الزراعى ، أو تسدى النصح فى مداومة البحوث الزراعية ، أو تجديد أساليب الزراعة ، أو تقليل النفقات الزراعية أو إقامة المعارض ، وغير ذلك ممى يدور بخلد كل من يطرق هذا الباب ، فإن هذا كله موكول إلى الإخصائيين الفنيين، وهم والحمدية فاتمون بأعمالهم على خير ما نرجو، ونطلب لهم استمرار مساعيهم الطيبة والنجاح فيها ، إنما الذي يهمنا فى هذا الباب مسألة فى غاية الأهمية نوجه إليها أنظار أولى الأمل فى بلادنا ، هذه المسألة التى يراها كل مصرى و يقدر خطرها، هى أن الفلاح المصرى – وهو الكثرة الساحقة بيننا جميعا – تنقصه الغلال والحم، واللبن بمنتجاته .

تلك هي المسألة الحيوية التي يجب عليها جميعا أن نفكر فيها ، وأن نجد حلا لها . أجل ، أهم مسألة في بلادنا يجب أن تكون قائمة على أن نعطى الفقير ما يحق له عدلا ووطنية أن يحصل عليه من غذاء كامل يليق بانسان يعمل ، وأن يكون همنا الوحيد البحث في الوسائل التي بها يتمكن الفلاح من الحصول على حبوب ولحم وابن ، فكف السيبل ؟

يجب علينا أن نوقن بأن مصر بأرضها الحاضرة الضيقة . و بتزايد سكانها المستمر ، لا يمكن أن تحقق بوضعها الحاضر ما نرجود من تهيئة الغذاء الكامل لجميع طبقاتها .

وفى غير هـذا الباب قـد طرفنا أموراكثيرة هي الداء الشافى لتحقيق مطالب المصريين ودفع الضرعنهم ، ففي هـذا الكتاب رأينا ضرورة تحقيق المجال الحيوى لهذا الباد ، وضرورة السعى من الآن إلى تنمية الصناعة والتجارة بكافة ما لدينا من استعداد ، وما في البلاد من وسائل لفتح أبواب هـذه الأرزاق التي بدونها لا يكون لنا أمل في هـذه الحياة أمام المعـترك الهائل القائم بين الأمم ؛ هذا المعترك الذي ما ل الظفر فيـه للعلم والنظام والفنون ، والتخصص في ضروب الصحناعة والتجارة والزراعة ،

من المؤلم حقا أن نرى بلادنا — وهي زراعية بحتة، وأرضها خصبة ، ونيلها كريم، يواصل كرمه بانتظام — نحتاج في كثير من السنين الى استيراد قمح من الخارج، وثمن القمح أعلى من متناول يد الفلاح رقيق الحال ، نرى في بلادنا الزراعية أننا نجلب كثيرا من أنواع الضأن ، ولحم البقر من الخارج ، ونستورد من الحبن في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ١٩٣٥ جنيها ، وفي سنة ١٩٣٨ ما قيمته الحبن في سنة ١٩٣٨ ما قيمته ١٩٣٥ جنيها ، هذا عدا اللبن المعتم الذي تتراوح قيمته حوالي ٢٠٠٠ جنيه في السنة ، وكنا نستورد في أيام السلم من البطاطس في بلدنا الزراعي ما قيمته نحو ١٣٠٠٠٠ جنيه ، ومن العنب الطازح

والمجفف ما قيمته حوالى ٨٠٠٠٠ من الجنبهات ، وقل مشل ذلك فى كثير من المنتجات الزراعية الغذائية التى يمكن زرعها واستغلالها فى مصر ، وهناك كثير من المزروعات الصناعية كان يمكن أن تدركثيرا من الخيرات على بلادنا فوق زراعة القطن ، هناك الحرير مثلا ؟ فقد دلت الإحصاءات على أن الوارد لمصر من الحرير الطبيعى والصناعى كان كما يأتى :

استة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٥	
T01/11	£ 4 9 7 7 7	جنيــه ۸٥٤٠٧١	أقشة من الحرير الطبيعي والصناعي
17797	17575	72.90	منسوجات أخرى حريرية
1978-4	746444	4-4414	غدار مخط جريل طبيعي
K44.4	TRAINT	11.014	غزل وخيط حرير الصناعي

وهناك الصوف مثلا ، فهو نادر في مصر لقلة الأغنام ، وقد دل الإحصاء الرسمى على أرن قيمة الصموف الوارد إلى مصر في السمنوات المذكورة كانت بالجنبهات المضرية :

۱۹۳۹ منه	سنة ١٩٣٨	سنة مروا	
111119	جنب ۱۰۷۹۳۸	٨٠٠٤٦	غزل وخبط صوف
0777	Trosy	ATEA	موف ا منسوجات ومصنوعات أخرى
1451	٥٥٧٠٢٨	102877	ا منسوجات ومصنوعات أخرى

وقد كانت صادرات مصر من الصوف الخمام تتراوح سنويا بين ٩٠ ألف و ١٥٠ ألف من الحنهات .

بلادنا زراعية يمكنها أن تنتج من المحصولات الغذائية والصناعية شيئا يستحق الذكر، و إذاكان إنتاجنا محدودا لضيق الأرض، وحاجتنا إلى الصناعة والتجارة، فهل يمكننا بوسائلنا الزراعية الضيقة أن نتوسع في هذا الانتاج ؟ وما هي الوسائل التي يجب أن نفكر فيها لسدّ ما نحس به من نقص؟ .

قلت : إن التنظيم الزراعى الفنى متروك لهيئاتنا الفنية ، وهى دائبــة على أداء أعمالهــا بحالة تستحق التقـــدير ، ولكن الذى نرجو تحقيقه هو أن تفكر حكوماتنا المتوالية في أمور رئيسية لا غنى عن المطالبة بها لتوسيع رقعة الأرض المزروعة ،

اللاث حاجات لا ننفك نطالب ولاة أمورنا للعمل على تحقيقها :

(أولا) المبادرة باصلاح الأراضي البور التي تملكها الحكومة، وهي قابلة للاصلاح من تقضيب وحرث و رى ، ثم توزيعها على صغار الفلاحين، و إعطاء بعضها الى شركات مصرية بحتة؛ وبهذا يتمكن كثير ممن لا يملكون شيئا أن يجدوا مادة لوزقهم، ونشاطهم وكفاجهم.

تلحكومة اطيان كثيرة غير مزروعة . وأقرل واجب على ولاة أمورنا أن يتكانفوا، وينهضوا في إصلاح همذه الأراضي البور المترامية الأطراف، وهي ضيئة رغم اتساعها، نظرا لكثرة السكان وتوالى زيادتهم سنة بعد أخرى .

الأمر جدّ لا هزل ؛ فبلادنا قادمة على مجاعات ، أو على فقر أشدّ مما نحن فيه ؛ فيجبعلينا أن نتخذ للامر عدّته ؛ وألا ندع هذه السنينالعجاف المقبلة تهدّد كان المصريين ووجودهم ،

لا تخسر الحكومة شيئا إذا هي أصلحت هذه الأراضي ووزعتها بطريقة حكيمة على رقبق الحال، وعلى الشركات المصرية الصميمة تسعى في تكوينها، وتشجيعها، ورعايتها، بل تزداد البلاد رخاء، وتكسب الحكومات الضرائب، وتكسب صحة الأفراد، والطمأنينة في البلاد.

(ثانيا) السعى فى تجفيف ما يمكن تجفيفه من البحيرات الشهالية . فمساحة هذه البحيرات تزيد على ستمائة ألف فدان ؛ فهلا يمكن للحكومة أن تستبق الضرورى منها لتربية الأسماك ، وأن تجتهد فى تجفيف الباقى ليكون أرضا زراعية ، تدر الخير على هذا الباد ؟ ، ولتتخذ مما عملته هولندا فى هذا الباب مثالا يحتذى ؛ فقد بذلت جهودا جبارة فى تجفيف البحر نفسه ، وتجفيف البحيرات فى بلادنا لا يتطلب هذه الجهود ، وخاصة اذا صح لدى حكوماتنا العزم والنشاط ،

(ثالث) أطالب رجال الفن في بلادنا القائمين بأمورنا، والمهيمنين على مصالحنا، أن يفكروا تفكيرا علميا متواصلا في الطرق التي يمكن بها رى حزء من الرمال الغربية، وهي أراض صالحة للزراعات الشتوية، إما بوسائل النيل، أو بآبار تسعى الحكومة في عملها، أسوة بما تم في أيام الرومان، و بما قامت وتقوم به الولايات المتحدة في صحاريها الواقعية في جهاتها الجنوبية الغربية، ومثل حدا العمل يستحق من الحكومة والأفراد العاملين همة جبارة، و بذلا عظيا، ولا شك أن البلاد ستجنى من وراء هذا المشروع أطيب الثمرات.



قلنا: إن بلادنا فقيرة في الغلال، والخوم، واللبن ومنتجاته، فهل ينفع أن نسدى النصح الزارعين والفلاحين بالاكار من هذه الأنواع الثلاثة في أراضيهم الموجودة تحت أيديهم الآن؟ إلى أعتقد أن النصح لا يجدى شيئا، ذلك لأن الفلاحين في مجموعهم لم يصلوا بعد إلى درجة من المعرفة تمكنهم من تنفيذ هذه النصائح، وأن أراضينا المزروعة الآن مرتفعة الثمن ، ويكاد الفلاح من ضيقها وانقسامها لا يحصل على القوت الضروري من المحصولات الغذائية والصناعية . ومن الصعب أن يلزم الفلاح بتضييق مساحة ما اعتاد أن يزرعه منها، فهو يعلم أن زراعة أجدى عليه من الزراعات الأخرى ، فاقتصاديات الفلاح هي التي تسيره زراعته أجدى عليه من الزراعات الأخرى ، فاقتصاديات الفلاح هي التي تسيره

فى نوع ما يزرعه . ومن المصلحة أن تترك له الحترية فيما يعود عليه بالكسب ، وأن نكتفى بالنصح فى وقتنا الحاضر .

إن من أنجع الوسائل فى زيادة الغلال والماشية والألبان أن نهي الأراضى التي تساعد فى طبيعتها على زراعة الغلال وتربية الماشية ؛ وذلك يكون باصلاح الأراضى البور الشهالية، وأراضى البحيرات، والأراضى الرملية .

هـذه الأنواع الثلاثة من الأراضى التى نطلب تهيئتها للصرى هى التى تحفره إلى تربية المـاشية وزراعة البرسيم وزراعة الغلال . وهى لوجود أكثرها فى الشمال تدر لبنا غزيرا، وقمحا وافرا، وأغناماكثيرة، وتساعد على إيجاد صناعات فى بلادنا، صناعات غذائية وغير غذائية، وتسدّكثيرا من النقص الذى نراه الآن .

وهناك أراضى "مربوط" ، كم يكون محصولها او عنى بها عناية علمية واسعة النطاق! ليست هذه المشاريع تضيعية من الحكومة، وإنما هي مشاريع إصلاح واقتصاد وإنتاج تدركثيرا من الخير والثروة ، أضف الى ذلك أن في مصر أراضي كأراضي "مربوط" وغيرها؛ تصلح لأن توجد فيها غابات تمد البلاد بالأخشاب التي تحن في أمس الحاجة اليها، وننفق أموالا طائلة في سبيل استيرادها من الحارج، وخاصة وقت الحروب، كما أنها تساعد على ايواء الماشية والأغنام.

ولا بد الما فى هــذا المقام تكملة للاصلاح الزراعى أن نلح فيما تنطلبه الحاجة من الاصلاح ، وذلك بالعمل على كثرة الانتساج ، وعلى تسميل الوسائل فى تصريف هذا الانتاج . فن زيادة الانتاج أن يكون صاحب الأرض فى من رعته ، يواليها بعنايته وتفكيره، وأن نمنع تلك الهجرة التى تؤذينا من كثرة المهاجرين من الأوياف إلى المدن .

و إنى أكره الالتجاء الى القوانين، وأعتقد أن أفضيل الوسائل لحمل النياس على ما فيه مصلحتهم، أن يكون ذلك بالاقتناع، وتهيئة الوسائل النافعة، وأرى من الضرورى تكلة لوسائل الانتاج والزراعة وحضا للناس على الإقامة فى أريافهم ومباشرة شؤونهم بأنفسهم، ومنعا لتلك الهجرة المتدفقة، أرى من الضرورى والمفيد أن نعمل على تحقيق الوسائل الآتية :

(١) ايجاد الطرق المهادة في الريف؛ بحيث يتمكن الناس من الغدو والرواح بين بلاد الأرياف والمراكز الصامة، دون أن تقف في سبيلهم تلك الصعاب التي نشاهدها الآن ، فاذا تمكنا من أن يذهب الرجل بسيارته أودابته الى منزله في الريف، دون عناء أومشقة أمكننا أن نهيي الناس كثرة لزيارتهم للريف، وتصريف منتجاتهم ومحاصيلهم بسهولة ؛ فان الغسرض من الانتاج لم يكن تخزين المنتجات في قسرية الفلاح، وأنما الغرض تشجيعه على الإكثار من الإنتاج، أذا سملناله تصريف هذه المنتجات من غلال وخضر وفاكهة و بيض، وغير ذلك في الأسواق العمومية، دون المشتجات من غلال وخضر وفاكهة و بيض، وغير ذلك في الأسواق العمومية، دون المشتجات من غلال وخضر وفاكهة و بيض، وغير ذلك في الأسواق العمومية، دون الله المشقة التي يراها الفلاحون والفلاحات في هذه الأيام ،

(٢) تهيئة وسائل الشرب الصالح، والنور بقدر الطاقة في بيت الفلاح، فائنا إن وصلنا الى هذه النقطة ظفرنا بأغلب ما نبتغيه .

قد يكون في تبيئة الماء الصالح تكليف مرهق للحكومة في هذه الأيام ، خصوصا اذا أردنا تعميمه في أنحاء القطر، ولكن ألا يكون من المستحسن، بل من الواجب، أن نعجل بعمل المضخات الرخيصة الثمن ؟ و يمكن بهذه المضخات إيجاد ماء صالح المشرب الى أن يسود الرخاء في البلاد ، فتعمم مياه الشرب الصالحة بطريقة أكثر دقة، وأعم نفعا، وأعظم فائدة ، بواسطة المجموعات الكبرى، هذا هو الذي ترجوه ولو على سبيل التجربة الواسعة في بعض قرى الوجه القبلي ، و بعض قرى الوجه البحرى، وخاصة في القرى المنعزلة البعيدة عن النيل والترع .

(٣) أوجه نظر الحكومة الى أن الأرياف فى حاجة ماسة إلى كثرة الأطباء
 والطبيبات والمترضات؛ فالمراكز تكاد تكون خاليـــة إلا من طبيب واحد، والعناية

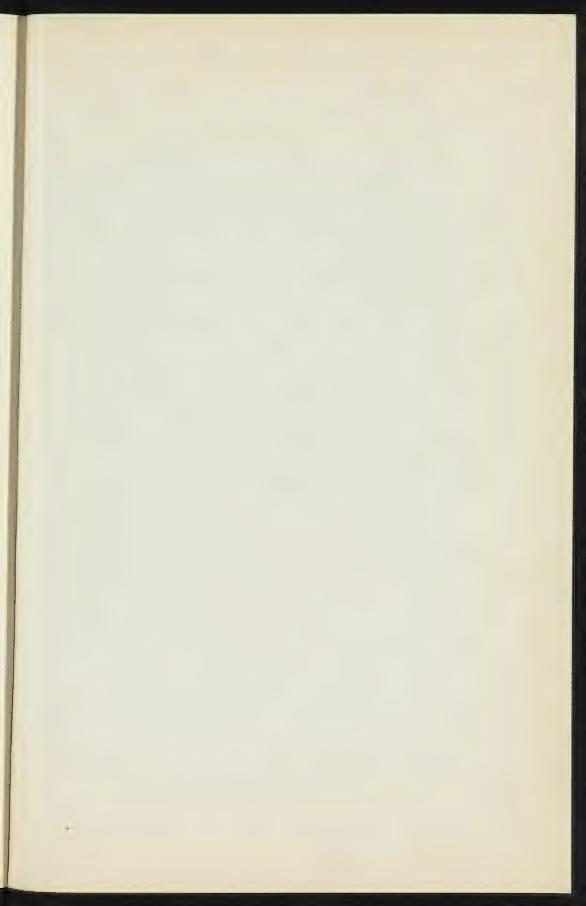
بالطب في القرى معدومة ، والفلاح المسكين مرهق فقير، لا يعرف كيف يدعو الطبيب، وهو يغالط نفسه، فيلجأ الى الوصفات القديمة، خوفا من الإرهاق بأجرة الطبيب وثمن الأدوية .

هـذا الى أن الغنى نفسه فى الأرياف ربحا لا يجـد الطبيب فى كثير من الأحوال، فيعتقد أن الأولى به والأكثر حيطة أن ججر الريف إلى المـدن، حيث يجـد راحته وطمأنينته ، ومن هـذه الطمأنينة أن يكون هو وأولاده قريبين من الأطباء ومن الصـيدليات ، فإن شئت أن تبقى الغنى فى بلده ، وتطمئن الفقير فى قريته ، فهاك الوسائل الأساسية التى يجب على حكوماتنا أن تقوم بها ، ووقتئذ لا نحتاج إلى نصـح كثير، ولا الى قوانين أو لوائح يازم بها سكان الريف أن يبقوا فى بلادهم، وبغير هذا يصعب أن تحقق أمنية المصرى لأخيه المصرى ،

وسنتكلم في شيء من التفصيل في هــذا الموضوع الأخير في البــاب الخاص بحالتنا الاجتماعية .



عدد أعضاء البرلمان — الأحزاب السباسية — عقسوية البرلمان وعضوية الشركات — الحرامة على أموال الأعداء



## اليائياتي النطام النيابي

إن الحياة النبابية هي أرقى ما وصل إليه الانسان إلى الآن في كيفية إدارة حكم البلاد على أحسن وضع وأدقه ، ولقد وصل الانسان إلى هذه الحياة النبابية بعسد أجيال طويلة ، وجهود شاقة ، و بعد ما بذل من دماء عزيزة في سبيل حرية الانسان والدفاع عن كرامته .

ذلك أن أساس الحياة النبابية هو أن الأمة التي تجود بأموالها، وتضحى بدمائها لها الحق الكامل في أن تكون مصدر السلطات، وأن تدير شؤونها بنفسها كاملة غير منقوصة، وأن تصدر التشريع، وتراقب أعمال التنقيذ، وتسهر على رفاهتها، وأمنها وشرفها ومالها . يضاف الى هذا أن الأمة ترى في الحكم بواسطتها فائدة الشسورى . ولا يمكن لشخص واحد مهما أوتى من قؤة البصيرة، وسداد الرأى أن يحيط بالأعمال كلها ؛ فرأت الأمم التي جنيجت إلى الحياة النبابية أن تطالب بحياة ديمقراطية فيها حرية الفرد كاملة، لا تحدة اللا المصلحة العامة، والآداب العامة .

من هذا وجدت الحياة النبابية البرلمانية، وفيها فؤضت الأمة من ينو بون عنها ليكونوا لهما لسان صدق؛ يسعون في خيرها، و يتكلمون باسمهما، و يصدرون من القوانين والنظم ما يجب أن يكون من وكيل أمين لموكل وضع في عنقه تلك الأمائة المقدسة؛ إذ لا يمكن للأمة أن تدير شؤونها بأفرادها مجتمعين، فأصبح من الواجب أن تنبب عنها أولئك النؤاب، الذين يتناونها في بهلمانها، سواء كان هـذا البهلمان

من مجلس أو مجلسين، لتحقيق مصلحة الأمة، وايجاد رقابة فعالة لا تشو بها شائبة، بقدر ما وصل إليه الانسان من رقى وكال .

لهذا جاهدت الأمة المصرية من زمن طويل في أن يكون لها نظام نيا في برك في محتى وصلت بفضل جهود أبنائها الى تحقيق آمالها، فأوجدت دستورا على أحدث النظم الدستورية، وابتدأت في دستورها حيث انتهى غيرها من الرقى والدقة، ومطابقة العصر الحاضر .

ولما كانت الحقيقة لا تظهر إلا بالنقاش، وكانت الأعمال العامة والتشريعات المتنوعة تعتاج إلى بحث وتحيص، وكانت نظرات الانسان إلى هذا الوجود، ورغبة النفع العام في سبيل الوطن تختلف باختلاف العقول، والاستعداد والأمزجة، كان من المعقول أن يسعى كل فرد من نواب الأمة إلى خدمة بلاده على الطريقة الناجعة التي يراها ، فينتج من هدذا النقاش – وهو من طبيعة الحياة النيابية – كفاح في سبيل تأييد كل فريق رأيه، كفاح يدعو إلى دعاية، والدعاية تدعو إلى أنصار داخل البرلمان وخارجه، والحاجة إلى أنصار تدعو إلى وجود الأحزاب، كل يؤيد وجهته، ويجهته، ويجهته الموطن دون غيره وجهته، ويجهته العطن دون غيره في مصاحة الوطن دون غيره و

هذه الأحزاب إذن ضرورة من ضرورات الحياة النيابية البرلمانية، بشرط أن تكون بريئة، لتحقيق أعمال بريئة .

فاذا ابتلى بلد تما بنواب أو أحراب لا تناضل ولا لنطاحن في سبيل مصلحة عامة، وإنما تحصر كفاحها في سبيل المصلحة الحاصة أو الفوز الحزبي لذاته ، خرجت هذه الأحراب عن طبيعة وجودها إلى غير الوكالة التي آؤتمن النواب عليها ، والقلبت الحال من استبداد الفود الى ما هو شر منه ، وهو استبداد الطوائف والحماعات ،

قد وضح من هذا أن الحياة البرلمانية وسيلة لا غاية، فلا تؤتى تمراتها، ولا تحقق الغرض منها، إلا إذا حقق نواب الأمة الغرض من نيابتهم . وتحقيق هدذا الغرض يتطلب أن يكون للناخبين و إرادة سليمة " وللنواب المناعة خلقية". تلك المناعة التي يجب أن تقف سدا منيعا أمام المفاسد والمغريات، وتقضى أن يكون النائب في نيابته قوة قدسية، كما يكون القاضى في قضائه ، تلك القوة القدسية ، التي تجعل الناس يركنون إلى عدله ؛ وجداً يقوم الملك ويستقيم العمران ، أما اذا خرج النواب عن مأمور يتهم، واستغلوا نيابتهم لمصالحهم فانهم يصبحون أداة شروفساد، و يكون إثمهم أكبر من نفعهم .

إنى أعتقد أن العدل أبو الوطنية وحارسها . فلا وطنية في أمة فشا فيها الظلم وعمّ الفساد .

ألق نظرة على أم الأرض تعلم أن مقياس الوطنية في كل أمة منها متناسب مع مقياس العدل فيها . فاذا علمت أن أمة من هدد الأمم تحترم العدل وتقدسه، وتطبقه بين الأفراد لا فرق بين وضيع و رفيع ، كبير وصفير ، قوى وضعيف ، فاعلم أن هذه الأمة قد وصلت في الوطنية إلى قمتها ، واذا علمت أن أمة من الأمم ضعف فيها العدل فاعلم أن وطنيتها ضعفت بمقدار ضعف العدل فيها ، واذا رأيت أن أمة تساس بالظلم ورضيت به واستكانت اليه ، فاعلم أنها فقدت أسباب الحياة الكريمة .

ما هي الوطنية ؟

الوطنية ليست شيئا سـوى تضامن أفراد الأمة في الدفاع عن كيان المجموع وشرفه ، يضـحى كل فرد براحته وماله ودمه في سبيل مصلحة وطنه ، فاذاكان ولاة أموره فَسَقة ظالمين، واستكان المحكومون لهذا الظلم واستساغوه، فكيف نظن أن فردا من الأفراد يضحى بشيء في سبيل مصلحة هذا المجموع الفاسد؟! .

专令

اذا انصل الفساد بنواب الأمة و ولاة أمورها ، فايس الذنب ذنب ألحياة النياسة نفسها؛ فهي أرق نظام يجب أن يتمسك به الناس إلى الآن، و إنما الذنب ذنب وكلاء الأمة نوابا وحاكين، أولئك الذبن أهانوا الوكالة نفسها ، تلك الوكالة

الشريفة التي تؤدى إلى أسمى الغايات، ولكن الوكلاء إذا خانوا الأمانة، نزلوا بالبلاد إلى الحضيض والهوان .

إذا رأيت ما يسوءك من حياة نيابية فى بلد ما فلا تيئس من صلاحها . واعلم أن بعض الأم التى جاهدت حتى وصلت إلى الحياة النيابية السليمة لم تكن فى بدء جهادها مثالا يحتــذى فى العفة والكفاية ، و إنمــا بدأت متعثرة ، نتخبط بين العلم والحهل ، بين النفع والضر ، بين الذمة وفسادها ، حتى وصل بعضها بفضــل العبر وعظات الدهر، والمرانة إلى درجات رفيعة من النزاهة والعظمة والسؤدد .

كانت الحياة الديابية في أغلب بلاد العالم — إن لم تكن فيها جيعا — وفي بدايتها ع حياة استغلال ، وتجارب قاسية ، فكان النواب يسعون في إرهاق حكوماتهم لمصالحهم الشخصية ، في المحاباة والمحسو بية ، والمنافع الخاصة ، وكان الناخبون بدو رهم يدفعون النواب إلى السمى و راء مصالحهم الإقليمية أو الشخصية ، وكان الوزراء يخشون النواب وأحرابهم ، و يضعفون أمامهم ، قصد استالتهم وضمان النقة بهم ، وكان النواب من جهتهم يخشون الناخبين و يعملون على رضاهم ، حتى يفوز وا بتأييدهم ، حين تجديد الانتخاب ، وكان النائب يجعل ذمته تحت إرادة الوزير حتى يفوز بخنم من المغانم المتواصلة ، وكان النواب والناخبون يرهقون الوزراء بالطلبات المنكرة في مكانهم ودورهم ، وأندية أحرابهم ، وكانت النفوس الطاهرة بين أولئك جميعا لناذي ولتألم ، ولا قدرة لها على دفع هذا البغى والعدوان .

تعترت أم كثيرة في هذه الحال المحزنة ، واستمرت شوطا طويلا، ثم سقطت بعض الأمم بحكم فشل الحياة النيابية فيها لعدم كفاية النؤاب ، أو عدم كفاية الناحبين ، أو عدم رقابة أفراد الأمة أنفسهم رقابة رشيدة طاهرة ، وخرج بعض الأمم من هذا الكفاح فائزا بانتصار العدل ، وانتصار الوطنية ، وانتصار الحياء والشهامة ، وإن شدت فقل بالشفاء من أمراض طارئة كانت مناعة الأمة خير وسيلة لدفعها ،

专步

أريد أن أعطيك مشارحا يريك أن الانسان لا ييئس في أمة من الأمم من الصطراب الحياة النيابية في البداية، ولا يصح له بأى وجه من الوجوه أن يسيء الظن بالحياة النيابية نفسها ؛ فانها أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة، فإن انجلنزا نفسها، وهي صاحبة الفضل في إيجاد الحياة النيابية الصيحيحة من مئات السنين، لم تنج مما يشكو منه الناس في بعض الأمم الأخرى في بداية حياتها النيابية، وبعد ظهورها بزمن طويل، لم تنج من المحسو بيات واختلال النظام ومجافاة العدل؛ حتى وصلت بفضل جهود أبنائها واستعداد أمتها إلى مانراه الآن من متافة في الخلق، وقوة في الوطنية، ورغبة صادفة في التضحية الحسيمة لمصلحة المجموع، والفضل في ذلك كله إلى الرغبة في العدل الشامل، والرجولة الحقة ؛ فأشرق جلال البرلمان في ذلك كله إلى الرغبة في العدل الشامل، والرجولة الحقة ؛ فأشرق جلال البرلمان في ذلك كله إلى الرغبة في العدل الشامل، والرجولة وأهلين .

أما فى بلادنا فيجب علينا أن نرجو الخيركله من حياتنا النيابية، وأن نعتقد أن الزمن يبتسم لنا ، وأننا جديرون بهاكل الجدارة ، وما علينا إلا تنظيم أنفسنا في الادارة تنظيما علميا ، يتفق مع حالنا وميولنا واستعدادنا ، واعتقادى أنن اذا استمرزنا على تنظيم إدارات بلادنا، وعلى نشر العلم والتهذيب، فانت لا بد واصلون الى ما نبغيه من نظام دقيق، وعدل شامل، ورقى سريع ،

ما الذي ينقضنا ؟ .

لا زلت أعتقد أن بذرتنا صالحة ، وأننا جديرون بكل خير ، وأننا مستعدون لكل رقى ، وكان يجب أن تكون إدارة أعمال حكومتنا على أحسن النظم الادارية .

نظامنا الآن أعرج. فدستورنا لاغبار عليه، واكن نظامنا الادارى عتيق بال، لم يتغير منذ دخل الانجليز مصر، بل قبل أن يدخلوها! الادارة فى بلادنا مركزة فى أشخاص ينتهون إلى الوزير، وهو يجمع بين يديه كل سلطة إدارية . وهدفه السلطة مقلقلة غير ثابتة ، فالوزراء يتغيرون فى كل آن ، وتتنوع السلطات بتنوع هؤلاء الوزراء فى كفاياتهم وميولهم واستعدادهم الشخصى، فاذا نحن أوجدنا نظاما إداريا يناسب نظامنا الدستورى الحاضر الحديث كان لنا الأمل العظيم فى أن يتعاون هذا النظام الادارى مع نظامنا الدستورى، فيؤتى تمراته التى نرجوها، والتى وصل إليها غيرنا ، ولا بد لهذا النظام الادارى من أسس تحتاج إلى تشريعات، سنتحدث عن أهمها فى هذا الكتاب ،

و يجدر بنا قبل أن ترك هذا الباب أن نجحت فى أمور لتصل بنظامنا النيب بى اتصالا وثيقا أملا فى تنظيمه، تنظيما يتفق وحالنا الحاضرة . ونبدى هنا بعض الملاحظات فى إصلاح وسائل تطبيق دستورنا على وجه يوافق بيئتنا .

### ١ \_ عدد أعضاء البرلمان

يلاحظ فى حياتنا النيابية الحاضرة — فى نظامنا الدستورى، وقانون الانتخاب — أن فى مجلس النواب نائبا لمدد معين من الأهلين، وفى مجلس الشيوخ شيخا ينتخب على الطريقة التي ارتآها قانون الانتخاب ، ويعين فى مجلس الشيوخ نُحسا جميع أعضاء مجلسه ،

وأرى بادئ الرأى أن تعبين بعض أعضاء مجلس الشبيوخ بمعرفة ولى الأمر أمر لا بد منه لاستكال ما قد ينقص البرلمان من المؤهلات والكفايات الضرورية ؛ لحسن سير أعمال النشريع والمراقبة التي قد لا لتمكن الانتخابات العاتمة من الوصول إليها على الوجه الأكمل ،

هذا نظام لا شائبة فيــه ، بل هو ضرورة جرى عليها العمل فى كثير من الأمم الراقية ، والتي قد سبقتنا في النظم الدستورية، وفي العلم، والحضارة ، فنظام كهذا أقره ، وأرجو دوام التسك به، والتسك ببقاء مجلسين للتشريع ( مجلس الشــيوخ ومجلس النواب ) ما دمنا نريد حسن المراقبة، القائمة على العلم والعرفان .

ام . أفر نظام وجود مجاسين للبرلمان، يعيد كل منهما النظر فيها قرره الآخر . و في هددا ضمان الإتفان النشر يع والبعد عن الزلل الذي قد يقع فيه مجلس واحد، و إذ ذاك لايمكن تداركه . وقد يكون هذا الخطأ نتيجة لانفعالات وقتية يظهرالنا في في البحث بعدها عن الصواب . وإذا كانت الأمم الشالية المعروفة بضبط النفس نمشك بوجود مجلسين فأولى بذلك الأمم الحنوبية، السريعة التأثر والانفعال .

إنما الذى لا أقره أن يكون عدد نواب الأمة فى البرلمان متناسبا مع عدد السكان ، فيتزايد طبعا على ممتز السنين، تبعا لزيادة السكان ، وأرجو النظر في هذا النظام، حتى نصل إلى منع هذا التزايد غير الضرورى، والذي تشو به الشوائب الآتية:

( ) إن حالتنا الاقتصادية لا تدعو إلى هـذه الزيادة المطردة، والتي تطرد بسرعة نظرا إلى سرعة ازدياد المصريين، فلا نلبث اذا جارينا هذا النظام أن نرى عدداكبيرا من النؤاب والشيوخ لا يناسب حالة البلاد الاقتصادية. كما لا يخفى أن الكثرة في ذاتها قد تكون غير ضرو رية، بل قد تكون معطلة للحياة النيابية نفسها.

#### (ب) ما الذي يتطلبه الناس من الشيوخ والنؤاب ؟

وظيفة البرلمان تشريع، ورقابة للسلطة التنفيذية؛ فالتشريع لأمة تما لايتطلب سوى كفايات تخرج هذا التشريع، سواء كان عدد الأمة صغيرا أوكييرا. والمراقبة كذلك تدعو الى إيجاد نواب يكون عددهم كافيا لمراقبة الأعمال التنفيذية، والسهر على تحقيق العدل بين النماس. فالنائب بحكم الدستور وكيل الأمة جمعاء لا نائب دائرة بذاتها.

فهذه الأعمال لا ارتباط لها في الواقع بكثرة عدد النواب؛ فهي أعمال عامة، لا تحساج في رقابتها إلا إلى عدد كاف، ليست كثرة النواب بضرورة في تحقيقه. والذى نشاهده أن أعمال التشريع والمراقبة العامة في البرلمان إنما يقوم بها عدد محصور يؤدّيها على الوجه الأكل، دون حاجة إلى من كان همه مجرّد الحضور في البرلمان م

وليست هـذه الفكرة بدعا ؛ فان كثيرا غيرنا قد اتخذ هـذه الخطة الحكيمة ، فلك أن الولايات المتحدة بأمريكا مثلا قد حدّدت أعضاء مجلس شيوخها ، فهم الآن ٩٠ شيخا على اعتبار أن لكل ولاية من ولاياتها شيخين ، دون نظر الى تعداد سكان كل منها ، وعدد الولايات ٨٤ ولاية ، ولا يفوتنك أن هؤلاء الأعضاء السنة والتسعين الذين يؤلفون مجلس شيوخ الولايات المتحدة إنما يمثلون أمة يبلغ تعدادها ١٣٥ مليونا من النفوس ، ويقومون بأعمالهم خير قيام ، ولم يشك أحد من ههذه القلة ، ولم يقل إحد إن مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم يؤد مهمته الخطيرة على الوجه الأكل ،

وثملكمًا السويد والنرويج — وهما من أرق بلاد الأرض علما ومدنية — قد حدّدتاكذلك عدد أعضاء مجالستها النيابية بنوعيها .

فاذا أخذنا بنظام كهذا، وحددنا عدد أعضاء مجلس شيوخنا ونؤابنا بالقدر الكافى، فانى أعتقد أننا بذلك نكون قد أدينا خدمة جليلة للوطن.

أضف الى ذلك ما عليه نظامنا الحالى من اضطراب . ذلك أنه يقضى بأن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلاثة أخماس أعضاء المجلس، وخمساه من المعينين، وأن مدة العضدوية بمجلس الشيوخ عشر سنوات على أن تنتهى عضوية نصف الأعضاء المعيندين والمنتخبين كل خمس سنوات . فاذا استمرزنا على نظامنا الحالى كان لا بد من إسقاط النصف بالافتراع كل خمس سنوات ، فاذا كان عدد الأعضاء أن اخذا في الزيادة تبعا لزيادة السكان كان لا بد عند انتهاء مدة نصف الأعضاء أن يزداد من يحل محلهم من المنتخبين عن النصف، تبعا لنتيجة تعداد السكان الرسمية، يزداد من يحل محلهم من المنتخبين عن النصف، تبعا لنتيجة تعداد السكان الرسمية، كل عشر سنوات ، وهذا يدء و بالضرورة الى ايجاد عدد من المعينين حتى يتكون من هذين النوعين وحدة، ثلاثة أخماسها من المنتخبين، وخمساها من المعينين .

ثم إن جميع الأعضاء الذين كانوا نتيجة التجديد يصبحون بالضرورة أكثر عددا من الأعضاء الذين لم تنته مدة نيا بيتهم، فلا يصبح مجلس الشميوخ مكونا من نصفين متساويين، تنتهى مدة كل نصف منهما كل خمس سمنوات ، كما يقضى بذلك الدستور .

ولقد وصل الأمر باحدى الحكومات إثر ولايتها الحكم، و بعد ظهور نتيجة تعداد السكان، أن أضافت عددا من الشيوخ متخبين ومعينين إلى أعضاء مجلس الشيوخ، في أثناء دورة انعقاده وقبل انتهاء، مدة السنوات الخمس، التي كان محددا لها سنة 1941، وقامت بالفعل في شهر أبريل من سنة ١٩٣٨ باجراء انتخاب جزئي لتسعة أعضاء في بعض المديريات، ثم صدر بعد ذلك مرسوم في ١٨ من ما يو سنة ١٩٣٨ بتعيين سنة أعضاء، وذلك كله في أثناء انعقاد البرلمان، فلها حل بعد ذلك ميعاد إسقاط نصف الأعضاء جميعا بالاقتراع، كان من الطبيعي أن تسفر النتيجة ميعاد إسقاط نصف الأعضاء جميعا بالاقتراع، كان من الطبيعي أن تسفر النتيجة عن بقاء بعض هؤلاء الشيوخ الجدد أقل من عشر سنوات، و بقاء البعض الآخر عن بقاء من حس سنوات، و هذا كله مخالف للدستور،

إن دذه التصرفات وغيرها دات على ضرورة إجراء تعديل في حكم الدستور . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتحديد عدد معقول لكلا المجلسين لا يزيد ولا ينقص .

فذا ولفيره من الاعتبارات، سواء من الوجهة الدستورية أو الاقتصادية أو العملية، لابد لنا من أن نخطو هذه الخطوة، وأن نحد عدد أعضاء كل مجلس. في الذي يمنعا من أن بكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ مثلا مائة وعشرين؟ للائة أخاسهم من المنتخبين وخمساهم من المعينين . وما الذي يمنع من أن نحد عدد أعضاء مجلس النواب بمائتين وأربعين؟ تحديدا ثابتا لا يتغير على من الزمن، وهو فوق الكفاية . ومتى تم هذا التحديد تكون الطريقة العملية لتطبيقه أن يوزع عدد النواب أو الشيوخ المراد انتخابهم على سكان البلاد وقت كل انتخاب عام، وأن تكون الدوائر على هذا العدد النابت مهما تكن الزيادة في عدد هؤلاء السكان، وأن تكون الدوائر على هذا العدد النابت مهما تكن الزيادة في عدد هؤلاء السكان،

و إذا أتى دور الانتخاب اللاحق وتغيرت نسبة بعض الدوائر أو المديريات أو المحافظات، زيادة أو نقصا، بنسبة عدد سكان القطر، أمكن تصحيح الدوائر على هذه النسبة، وتحديدها بقانون، دون أن يتغير عدد النواب والشيوخ، ودون النفات الى النقسيم الإدارى لمراكز البلاد في داخل كل مديرية.



وثما يسهل الاعتقاد بصحة هذه النظرية وفوائدها فوق ما ذكرنا من أسباب، أنسا نرى ضرورة إيجاد نظام يقضى بتوسيع التمثيل النيابي، واختصاصه في المدن والقرى، فيما يختص عجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية، حتى تعم البلاد قدر الامكان، ونفوز بغرضين أساسيين من هذا التنظيم :

(أولم) تعويد الأهلين في المدن والقرى على حياة نيابية المناسب والبيئة التي يقيمون فيها ؛ وبهذا الانتركز الحياة النيابية في البرلمان وحده ؛ وإنما تعم هذه الهيئات ؛ إلى درجة ما ، فيعنادون السمير على الوضع النيابي ، والمسرانة الفنيلية ، ونهي الناس بهذه الصفة الى أن يتشربوا صفة الحياة النيابية ، فتنفرس في نفوسهم ، ويقدروا فوائدها ، ويجنوا ثمراتها في إقايمهم ، وتكون هذه الهيئات الصغيرة أو الكبيرة معاهد تشرب الناس حب الحياة النيابية ، وتشعرهم بمزاياها ، وربما يتذرج كثير من أعضاء هذه الهيئات الى أن يتطلعوا يوما الى أن يكونوا أعضاء في البرلمان نفسه ، فنغترف من هذه الميئات المائد عناصر تكون صالحة ، بعمد أن تعودوا النظر في أحوال بلادهم ، من هذه المعاهد عناصر تكون صالحة ، بعمد أن تعودوا النظر في أحوال بلادهم ، باعتبارهم فوالم في دوائرهم ، بمثاون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه في بعض باعتبارهم فوالم في دوائرهم ، بمثاون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه في بعض باعتبارهم فوالم في دوائرهم ، بمثاون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه في بعض

صوره، ويحسون بأنهسم رجال يتحدّثون عن مواطنيهم والاشتراك في العمل العام، وتحل مسئولياته ، فتناصل الحياة النيابية في هيئاتنا الصغيرة والكبيرة، وتوجد فيهم تقديرا لأنفسهم، باعتبارهم شركاء في النفع العام .

(وثانيهما) إن هذه الهيئات في المدن أو القرى يجب أن تكون محتفظة بالأعمال الخاصة ببيئتها. فاذا حصل عدم التركيز هذا ، وأخذت هذه الهيئات شيئا من الهيمنة على مصالحها الخاصة ، كان ذلك أجدى وأنفع ؛ فانها أدرى بحالها وشؤونها وما يتصل بمنافعها ، فيخف بذلك عبء البرلمان في الرغبات والأسئلة والاستجوابات ، يخمل هذه الهيئات قسطا منها ، وهي تفصل في ظلامات كثيرة ، ماكان يصح أن تصل إلى الهيئات العامة الكبرى ، من تشريعية وتنفيذية ، وتساعد على رقي البلاد رقيا نرى آثاره عند غيرنا ، فتنهض المدن والأرياف نهوضا يسيرمع نهوض القاهرة والاسكندرية على وجه ما ، عوضا عما نراه الآن من إهمال شديد في الحياة الريفية ، في هذه القرى التي لا نصير لها، والتي هي باقية كماكانت في العصور الأولى .

واعتقادى أن إنشاء مجالس المديريات قد أدى إلى الآن بعض الحدمات الى لا يمكن إنكارها . وحبدًا لو توسعت سلطة هذه المجالس على وجه يكفل لها أداء مهمتها أكبر مما أدّته الى الآن ، و يكفل لها شسيئا من استقلالها . فاذا عملت هذه المجالس وأحسن تكوينها ، وتسميير أعمالها ، وإذا قامت معها بلديات ، ومجالس محلية ، ومجالس قروية ، بتكوين صحيح ، وتشجيع دامٌ ، و إرشاد مستمر ، فاننا عمل تكون قد أدّينا لبلادنا خدمة لا تقدّر .

أضف إلى ذلك أن هناك مشاريع سناتى على ذكر بعضها فى هذا الكتاب لابد لتحقيقها و إيجاد النفع منها أن تكون قائمة مع المجالس البلدية والقروية منساندة ومتعاونة معها، حتى يمكن أن نجنى منها أطيب القرات . فثلا نرى من الواجب لهذا البلد انتشار جمعيات التعاون . ولا ننكر أن إنشاء هذه الجمعيات يسير سيرا بطيئا كاد يُدخِل اليأس على النفوس من نجاحه، ولم تنفع صحيحات الإرشاد وأعمال الدعاية في تحقيق النجاح الذي كنا نرتقبه . وما ذلك إلا لأن هذه الدعايات والإرشادات كانت منقطعة، وفي أوقات متباعدة، يضيع أثرها كاما زايلت مدينة أو قرية ، فاذا ثبتنا في البلاد مجالس بلدية ، ومجالس قروية ، كان لنا منها في نشر الجمعيات التعاونية نعم العون، ونعم الفائدة .

ومثلا قام الناس من كل فج، ينادون بحفظ صحة الناس في المدن والقرى، وفكر كثير من ذوى الرأى في ضرورة إيجاد بجموعات صحيـة أو مراكز اجتماعية بأنظمة خاصة . فهل ترى تجاح هذه المقاصد دون أن تهيئ للبلاد بيئات ومجالس قروية، تشرف \_ إلى درجة تما \_ على هذه المجموعات والمراكز إشرافا دائما مستمرا، أو أن تساعد مساعدة فعالة، أو أن تحض الناس على تذوق هذه المشروعات النافعة؟ .

إنى أعتقد أن الأمل في نجاح هذه الأعمال وغيرها لا يكون تاما إلا إذا رفعنا من مستوى الإدارة في المدن والقرى، وهيأنا لها هيئات تعمل معها بجد وانتظام، وتكون هذه الهيئات نواة للنفع، الذي ترتجيه الحكومة المركزية، إذا هي أسدت إلى هذه الهيئات بعض السلطة التي تمكنها من أن تقوم بعب، العمل في نواحي القطر المتنوعة، والمشاركة إلى درجة ما في الخدمة العامة، التي احتكرتها السلطة المركزية إلى الآن.

ولقد أتى الوقت بعد صدور الدستور واعتناق الحياة النيابية، والاعتراف بفوائدها — أنى الوقت الذى لا يجوز فيه للسلطة المركزية أن تقوم بأعباء الإدارة كلها في البلاد . ولا نجاح لصيانة الدستور، وتثبيت دعائمه ، واجتناء الحير الذى قصده واضعوه، إلا باشراك الأمة في الأعمال العامة إشراكا تدريجيا، يؤهل كثيرا من أفرادها لتحمل المسئولية، وتذوق نعم الحياة الدستورية، وإقامة الدليل للناس أجمعين على أن بجوارهم وفي بيئة مهم هيئات تمثلهم وتقوم بين ظهرانيهم، وتسمى

لراحتهم، وتحقيق رغباتهم الحقة . و بذلك يتصل الحاكم بالمحكوم . وتقوم المودة بين الناس أجمعين، وتستقر الحالة على وجه يوجب الرضا، ويحض على النقدم والرق. وهذا هو الذي نرجود .

#### ٢ - الأحزاب السياسية

قلنا فيا سبق : إن الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية الصحيحة ، وتمرة من تمارها ؛ ذلك أن الأحزاب وليسدة فكرة ، ونتيجة مبادئ ، يتفق عليها واضعوها ، ومن يرتضونها بعد درس وتحيص ، ويسعون إلى تنفيذها سواء أكانوا في الحكم أم بعيدين عنه ، كل حزب يسعى إلى إفناع الرأى العام والناخبين بمبادئ ظاهرة صريحة ، أملا في أن يفوز بثقة الأغلبية ، فيجيء إلى البرلمان ، ومن بين أنصاره لتألف الحكومة ، التي تهيمن على تنفيذ هذه المبادئ .

ومحال أن يرجى فلاح لأحزاب لا برامج لها ، تكتفى بأن ترتكز على أشخاص أو جماعات، بدل أن تركن إلى مبادئ مفهومة المرامى، مرسومة الحدود، يتعرّفها الناخبون، وتفهمها الأحزاب، بل يفهمها الزعماء أنفسهم! .

إن نتيجة الغموض أو القـوضى فى مراى الأحزاب وأهدافها تجملها تعمل ليومها لا لغدها، لذاتها لا لمستقبل أمتها ، وتبعد بذلك الكثيرين عن الحزبية ، فيكثر عدد المستقلين ، و يحـرم البلد جهود كفايات كثيرة ، قد تكون له عونا وسندا؛ كما يحرم المستقلون أنفسهم أن يسموا بكفاياتهم إلى المستوى اللائق ،

و إذا كانت الأحراب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية، فهل من المفيد أن لتعدّد ؟ أم أن الضرركل الضرر في كثرتها؟

إنى أقول بضرركثرة الأحزاب، وخاصة فى بلدكمرهو فى بدء حياته السياسية والبرلمانية والاجتماعية ، والحاجة فيه ماسة إلى وضع الأسس والبناء، قبل التفكير في الزخرف والطلاء . نحن في حاجة إلى تنظيم أداة العمل على أسس ثابت من النشاط والإنتاج ، والعدل والرحمة ، والسير بها قدما في سبيل الرق ، مستوحين ما تملى به الأفهام السليمة من توازن تحتمه الحكمة في إدارة هذا الشعب ، فلا نقع فيا يئن تحت أثقاله غيرنا من شيطر الأمة شطرين : فريق من الشعب يُعني تحت أرزاء الفاقة والجهل والمرض ، وفريق يرفل في ثياب الترف والحاه والنعيم ، وتلك تفرقة لا نعرف لها أسبابا من العدل ، أو مسؤعًا من الإنسانية الكريمة .

بلادنا حديثة العهد بالسياسة العالمية، وهي في أولى خطواتها في الأمور المالية والاقتصادية والعلمية والصناعية والفنية والحربية . هي في أقل أدوار بعثها بعد أن رانت عليها ظلمات كثيفة من عصور الظلم والعسف والتخريب . فبادئها الأساسية يجب أن تتجه إلى النهوض العام والإصلاح القوى ، دون أن نفكر في إيجاد مبادئ أو تشجيع نظريات خلفت في غيرنا نزاع الطبقات وعداواتها المستعرة ، فخلفت بذلك شرورا آذت أمما قبلنا، ونرجو ألا يتطار شررها إلينا ، نحن في حاجة إلى توجيه الأمة توجيها صالحا نأمن به عاقبة هذه الآفات الاجتاعية ، التي تنذر بالويل والنبور .

لهذا لايصح أن يكون فى بلادنا غير حزبين كبرين، متفقين على مبادئ قومية عامة، لا مناص من إفرارها، ولا يجوز لمواطن أن ينكرها ، ومختلفين فى مبادئ أو وسائل ثانوية يجوز لنكل فريق أن يرى فيها وجهة تخالف وجهة الفريق الاخر، وتكون هذه المبادئ أو الوسائل الثانوية موضع نقاش وتزاحم فى الحباة النيابية .

أما أن نترك الأمر فيما بيننا فوضى، فتتعدّد أحزابنا، و يصبح مرجع الانتخابات في بلادنا قائما على أشخاص دون مبادئ، وهذا يجز بطبيعته إلى التراشق والمطاعن المريرة، فذلك أمر لا يليق بأناس يحترمون أنفسهم، و يغارون على صالح بلادهم.

أمامك الولايات المتحدة بأمريكا تعتمد على حزبين لا ثالث لها ، هما حزب الجمهور بين وحزب الديمقراطيين، يتماو بان الحكم على مبادئ معروفة، والرأى المام

بين الاثنين كالمدّ والجزر، يولى ثقته من يسدى الخير لأمنه ، مع انفاق الحزبين فى كثير من المبادئ الأساسية الهامة، التي لا يصبح الاختلاف فيها .

وهناك انجاترا ، سارت أجيالا عدة بحزبيها من المحافظين والأحرار ، ثم ظهر حزب ثالث للعالى، فما لبثت أن ضغطت عليها الأحداث العالمية ، وضرورات النظم الاجتماعية ، فتقارب المحافظون والعالى ، وضاقت مسافة الحُلف بين مبادئهم ، ووضع حزب المحافظين كثيرا من أنظمة تشريعات تُعالية أو اشتراكية ، وفام حزب العالى في سياسته بكثير من مبادئ المحافظين التي تمس كان البلد ووجوده وحريته و بجانب هذا النشاط الذي بدا من حزبي المحافظين والعال وتقارب بينهما في المبادئ والعال وتقارب بينهما في المبادئ والعال وتقارب بينهما



وهناك ملاحظة لا تخفى أهميتها، وهى أن افتصار الأمة على حزبين بمبادئ محدودة، يدفع المواطنين إلى الانضام إلى أيهما ؟ فينمو الحزبان، و بصبح بذلك لكل منهما عدد كبير من الأنصار ذوى المكافة والكفاية والتجاريب، حتى إذا ولى أحدهما الحكم وجد من أعضائه من يقوم باعباء المسئولية فى الحكومة وفى البرلمان. وإذا ظهر من بينهسم من لم يصلح للاضطلاع بواجبه أمكن من بين أفراد الحزب نفسه اختيار من يحل محله، فيتحقق الرضا عن إدارة الحكم، ومبادئ الحزب نفسه ، أما إذا تعدّدت الأحزاب، وأصبحت جماعات، افتقركل واحد منها إلى الرجال الذين يصح أن يمهد إليهم فى إدارة الحكم، والذين يمكن أن يحلوا محل من الرجال الذين يصح أن يمهد إليهم فى إدارة الحكم، والذين يمكن أن يحلوا محل من عبد عنها من خيره وقد تكون غير متجانسة ولا "مماسكة فى المبادئ والأشخاص، بل رعما من منها من خيره فتضعف فتزول، كانت متغاضبة متنافرة، فتقصر عن أداء ما يرجى منها من خيره فتضعف فتزول، مهما تكن كفاية أشخاصها الذائية، وقد دلت التجارب على أن كثرة الأحزاب فى أمة دليل على عدم استقرار الحكم، بل على فساده،

عضوية البرلمان، وعضوية الشركات: هلي يجوز الجمع بينهما؟
 الحراسة على أماوال الأعداء

إن وظيفة البرلمان – وهى التشريع ومراقبة أعمال الحكومة – أصر له خطره؛ فوجب على القائمين بهما أن يكونوا بعيدين كل البعد عما يمس كرامتهم وجلال مركزهم، بعيدين عن كل إغراء، بعيدين عن مظان التهم مهما أوتوا من كفاية ونزاهة .

و إذا كانت الأمة قـد اختارت أعضاء البرلمان للهيمنة على أعمال السلطة التنفيذية، ومراقبة نزاهة الحكم وسداده، كان من الطبيعي أن يبتعد هؤلاء عما يشين، وأن يتجافوا عما يثير حولهم الظنون والشبهات.

لهذا عنيت دساتير الأمم وقوا بينها بأمر علاقة أعضاء مجالسها النيابية بالشركات، وقورت في شأنهم ما ارتأته سياجا لحمايتهم من أنفسهم، ومن قالة السوء .

أما دستورنا المصرى فإنه وجُّه عنايته إلى الوزراء وقور في أمرهم أن :

" لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ، واوكان ذلك بالمزاد العمام ، كما لا يجهوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية تجلس إدارة أية شركة ، ولا أن يشترك اشتراكا فعليا ف عمل تجارى أو مالى " (الممادة ٦٤) .

فظاهر هذه المادة لا يمنع الوزير من الاحتفاظ بعضوية الشركات التي كانت له قبل ولايته الحكم .

وفيا يختص بأعضاء البراان قد اقتصر على النص بأن:

د لا يجوز الجمــع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفيا عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى " ( المـــأدة ٩٢ )

ثم جاء قانون الانتخاب ولم يقرر إلا عدم الجمع بين عضوية أى المجلسين، وتولى الوظائف المامة، عدا الوزراء ووكلاء الوزارات البركمانيين، وعدم الجمع بين

عضوية أحد المجلسين، وعضوية مجالس المديريات، والمجالس البلدية، والمحلية، و لجان الشياخات. (المادة ٩٠).

هذا كل ما ارتآه الدستور المصرى، وقانون الانتخاب، فقد عنى الدستور بشأن الوزراء فى الشركات وغيرها ، ولم يشر إلى أعضاء البرلمان بشيء ، على عكس ما قامت به الدسائير الأخرى؛ فإنها عنيت بأمر أعضاء البرلمان أكثر مما عنيت بأمر الوزراء فى هذا الشأن ،

نعم إن الوزراء في البلاد الأجنبية يختارون — عادة — من أعضاء البرلمان، و إن دستورنا لا يحتم ذلك، لكن العرف جرى في مصر على أن يسمى الوزير في أن يكون عضوا بالانتخاب أو بالتعيين. فالحاجة إذن لوضع نظام يشمل أعضاء البرلمان أمس وأولى من وضع نص مبتور لا يتناول إلا قسما ضئيلا من هؤلاء وهم الوزراء.

أضف إلى ذلك أن تضامن الوزيرمع زملائه ، وتعرّضه للأسئلة والاستجوابات أمام البرلمان ، وسهولة تركه الحكم، كل ذلك يجعل الحاجة إلى وضع نص يتناول النائب أقوى منها في شأن الوزير.

قلت : إن دستورنا المصرى في هدا الشأن ناقص ، فسلم بضع نصا يهتدى أعضاء البرلمان بهديه ، وكان من آثار هذا الترك أن أبهم الأمر، ووضع الأعضاء في هذا الغموض، فترى بعضهم لا يرى غضاضة في الجمع بين عضو يته في البرلمان، وعضوية الشركات، والبعض يدفعه تحرجه إلى الرفض، وفريقا حائرا بين الرأيين، فلا بد لهذه الحال من حل شاف تطمئن إليه النفوس .

أما الذين يرون الإباحة فهم بعنمدون على الحترية الشخصية، و إطلاق النشاط للنائب، حيث وجد لهذا النشاط سبيلا، ويرون أن لاشيء يمنعه من أن يستغل كفايته لمصلحة نفسه، ومصلحة بلده، وأرب الحدد من حريته قد يجعمله يؤثر استغلال مواهبه لشخصه، فيحرم البرلمان من خدماته الصامة، وبخاصة في بلد

فقير فى الكفايات، أو يرى الاكتفاء بعضوية البركان، وقد يكون رقيق الحال، فتسوء حاله، وقد يُساء إلى البلد بضياع نشاطه الشخصي فى أعماله الحرّة، التي قذ تعود على كثير من مواطنيه بخير وافر.

لكن إجماع الأمم الدستورية قائم على أن البرلمان و إن كان بطبيعته يمثل الأمة، ويقبل بين جدرانه جميع طبقاتها من زارع ، وصانع، وتاجر، وعالم ، وأديب ، إلا أن في يد النائب سلطة خطيرة ، هي رقابة الأعمال العامة ، فالخطر يجب أن يتناول أمرين : (أحدهما) أن يستغل النائب نفوذه لمصلحتة الشخصية ، (والآخر) أن يرضى بأن تستغل جماعات قوية هذا النفوذ، فتسخره لمصلحتها على حساب المصلحة العامة، وقد يحصل هذا التسخير في داخل البرلمان في أثناء التسريع .

فلننظر – بعد أن وضحت الفكرة – فيما عليه بعض الدساتير الأجنبية، مبتدئين بأغمال لجنة دستورنا المصرى، لعلنا نهتدى إلى حل سليم .

لم تغب الاعتبارات السابقة عن لحنسة وضع الدستو ر المصرى – وقد كنت من أعضائها – فبذلت من وقتها طويلا، ومن عنايتها كثيرا، و راجعت دساتير أم أخرى، سعيا وراء ما يجب وضعه في بلادنا من نصوص، تحدّد بعض الأعمال الحرة التي تتعارض ونيابة النائب، ومهمة الوزير .

بدأت لحنة وضع الدستور عملها بأن انتخبت من بين أعضائها لحنة فرعية لوضع المبادئ العامة للدستور، وقد انتهت اللجنة من عملها، وقدمت ضمن ما قدمت مبدأ خاصا بأعضاء البرلمان ، اختارته صورة صادقة من المادة (٥٩) من القانون البولندي الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٣١، ونضه :

ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشترى أو يستأجر شديئا من أراضى الحكومة بغدير المزاد العمومى ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات أو أشخال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية ، .

عرض هذا النص على اللجنة العامة ، ونوقش مناقشة طويلة انتهت بقبوله ، بأغلبية الآراء ، في جلسة ، ١ من أغسطس سسنة ١٩٢٢ ، وكان المفهوم أن هذا النص بعد تقريره سيتناول الوزراء حتما .

الكن اللجنة العامة رجعت إلى المناقشة فى كثير من المبادئ التى قورتها بالأغلبية ومنها هذا المبدأ ، وانتهى الأمر بأن كالهتنى يوضع مبدأ خاص بالوزراء ، فقدمت نصا نوقش فى جلسة ٣ من أكتو برسنة ١٩٢٧ ، وأورد هنا ما دار فى هذه الجلسة بحروفه :

معالى الرئيس ( المرحوم أحمد حشمت باشا ) :

كانت اللجنة كلفت حضرة <sup>رومج</sup>د على بك" بأن يضع نصا بما لا يجو ز للوزراء من وجوه المعاملات .

حضرة محمد على بك :

إن النص الذي وضعته لبيان المحظور على الوزراء في هذا الباب هو :

لا يحوز للوزير أن يشدرى أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزاد العمومى ، ولا أن يكون رئيسا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة مساهمة ، ولا أن يكون فى غير أحوال القرابة وصيا ، أو قياً ، أو ناظرا على وقف ، ويستنبى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

عرضت هدذا النص، فطُلب التأجيل قولا بأن « المسألة في ذاتها شديدة » وطلب بعض حضرات الأعضاء حذفه ، لأنه ماس بكرامة الوزراء ، وبعد مناقشة حامية الوطيس طلب الرئيس أخذ الرأى، على إثبات هذا المبدأ أو حذفه، فيا يتعلق بالوزراء والنواب، فتقرر حذفه بأغلبية الآراء ، وأخيرا أعيد النظر في المبدأ مرة أخرى ، وانتهى الأمر في جلسة ١٧ من أكتو بر سنة ١٩٢٢، بترك أمر النائب والنص في شأن الوزير بالصيغة الآتية :

لا يجوز للوزير أن يشترى ، أو يستاجر أطيان الحكومة بغير المؤاد العام ، ولا أن يقبل أثناء و زارته العضوية بجلس إدارة شركة لهما مع الحكومة عقود، أو تكون الحكومة ضامنة لفوائدها أو أر باحها، أو شركة تستولى على أعانات من الخزانة الأميرية، إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء، بمقتضى قانون عام ،

وهذا النص الأخيرهو الذي قدمته لحنة وضع الدستور للحكومة ضمن مشروعها، فعلمت هذه منه المادة (٩٤) الحالية من الدستور السالف ذكرها؛ وهي كما ترى أعم، وأصلح من نص اللجنة، ولو أنهما لا تفي بكل الأغراض المطلوبة، إذ هي لم لتعرّض لمنع الوزير مثلا من أن يعين في أثناء وزارته وصيا، أو قيا، أو فاظرا على وقف ، كما لم تمنع الوزير من أن يستمر رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة كأن فيها قبل تولى الحكم، والدستور لم يذكر شيئا عرب أعضاء البرلمان مع أهميته العظمي، وتركه لقانون الانتخاب، وهدذا القانون لم يأت إلى الآن بشيء يمكن الاطمئنان إليه .



و يحسن بنا قبل أن نبدى رأيا في هـــذا الموضوع أن نعرض طائفة قليلة مـــا قرره غيرنا في هذا الشأن .

قلنا : إن دستور و يؤلندا " الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ قد نص في المادة (٩٥) على أن :

الحكومة بغير المزاد العمونى ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات ، أو أشغال عمومية ، ولا أن يقدم على العربية ، أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية ،

لكن هــذه المــادة قد عدّلت بنص آخر في ٢٣ من أبريل ســنة ١٩٣٥، أي بعد وضع دستورنا بسنوات، وجاء هذا النص بمــا ياتي :

« ليس للنؤاب — أو الشيوخ — أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أراضي الحكومة ، ولا أن يحصلوا الحكومة ، ولا أن يحصلوا من الحكومة ، ولا أن يحصلوا من الحكومة على امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية ، سواء كان ذلك بأسمائهم ، أو باسم الغير، أو بأسماء دور أعمال ، أو شركات ، أو جميات أغراضها الربح » .

وأتى الدستور اليولندى يعد هـبـذا النص يعقاب المخالف، بإسقاط عضويته من البرلــــان، و إبطال ما حصل عليه من الدولة من فوائد .

أما فرنسا فقد تعدّدت فيها القوانين الخاصة بهذا الموضوع، إلى أن أتى قانون وسم من ديسمبر سنة ١٩٢٨ – وزارة المسيو بوانكاريه – بحرمان الجمع بين عضوية البرلان و جميع وظائف الشركات التى تساعدها الحكومة، أولتدخل فى شووثها ، باى نوع من أنواع المساعدة أو التدخل ، كبعض شركات النقسل البحرى والبرى ، فلا يمكن لموظف فى شركات كهذه تساعدها الحكومة بإعانات ، أو تضمن لها أرباحا معينة ، أو تدخل فى تعيين أعضاء مجلس إدارتها أو موظفيها – أن يكون عضوا فى البرلمان ، كا لا يجوز الحكومة أن تعين فى مجلس إدارتها أو موظفيها أو موظفيها أد يكون عضوا فى البرلمان ، كا لا يجوز الحكومة أن تعين فى مجلس إدارتها أو موظفيها أحدا من أعضاء البرلمان .

وقرر هذا القانون حرمانا خاصا في الشركات المالية المساهمة - كالمصارف مثلا - التي لا شأن للحكومة معها، فأجاز انتخاب عضو من مجلس إدارتها للبرلمان. أما إذا أنت إليه عضوية مجلس الادارة - وهو عضو في البرلمان - فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يستقيل من البرلمان، وأن يعرض نفسه على الناخبين من جديد، فإذا انتخب بعد ذلك جاز بقاؤه في البرلمان وفي مجلس إدارة الشركة المالية المساهمة، تنفيذا لإرادة الناخبين م

وأتت الحكومة الفرنسية الحاضرة – حكومة المارشال بيتان – بقوانين خاصة اتحد من تعدد العضوية في شركات كثيرة ، حتى لا يطغى نفوذ هذه الشركات على الأداة الحكومية ، كما وضعت قيودا أخرى لا محل هنا لتفصيلها .

وفى بلجيكا لا يسمح دستورها بالجمع بين عضوية البرلمان ، وأية وظيفة عامة ذات راتب عدا الوزراء ، ولهمذا لا يجوز لنائب أن يكون مندو با عن الحكومة لدى الشركات المساهمة ، كما لا يجوز له أن يدافع بالجر عن الحكومة في أى نزاع ، أو يقدم لها رأيا فيه ، وقضت القوانين الخاصة بالبنك الأهلى البلجيكي بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ، و بين وظيفة محافظ ، أو مدير أو مندوب ، أو مهاقب في هذا البنك .

ومر أحدث ما ورد في هــذا الشان ما جاء به دستور رومانيــا الصادر في ٢٠ من فبرايرسنة ١٩٣٨، فقد قرر أنه :

« لا يجوز لأعضاء المجالس النيابية أن يدافعوا عن المصالح الخصوصية ضدّ الدولة ، ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء مجالس إدارة دور أشغال متعاقدة مع الحكومة ، أو المديريات أو المجالس القروية » .

وكذلك الولايات المتحدة بأمريكا فإنها — كباقى الدساتير — تمنع الجمع بين عضوية مجالس تشريعها، والوظائف ذات الراتب ، وفوق ذلك تمنع العضوية عن أى شخص له ارتباط بتعاقد مع الحكومة، أو بمطالبة حقوق ضدها لم تتم تصفيتها، وتمنع الولايات المتحدة العضو في مجالسها النيابية في المدّة التي انتخب لها، وفي السنة النالية لانتهائها — من أن يكون موظفا عموميا في وظيفة خلقت أو زيد راتبها في تلك المدّة، ولا يسمح له بعد خروجه مباشرة من العضوية إلا بالنوظف في الوظائف التي تكون وليدة الانتخابات العمومية .

وفى الولايات المتحدة ولايات كثيرة، لكل واحدة منها مجالس نيابية خاصة، لها قيود لتفق في جلتها مع هذه القيود العامة التي أسلفناها، ويقضى بعضها بحرمان العضو من التعاقد مع الحكومة مباشرة أو بالواسطة، في أثناء المدّة التي انتخب لها، ولمدّة سنتين بعد انتهائها ، متى كان التعاقد مصرحا به بقانون أقره البرلمان في أثناء المدّة التي انتخب لها العضو.

أما عن أمر الجمسع بين العضوية النيابية ، وعضوية الشركات، أو رياسة مجالس إدارتها، فلم توجد بالولايات المتحدة نصوص صريحة تمنع هذا الجمع؛ والواقع أيضا يؤيد ذلك .

وكذلك الحمال في انجلترا؛ فإنه لا يوجد فيهما نصوص صريحة تمنع الجمع بين عضوية الشركات؛ أو زياسة مجالس إدارتها وعضوية العلمان .



نستخلص مما سبق أن الدسانير في جملتها ترمى إلى غاية واحدة ؟ هي التوفيق بين حرية الانتخابات لجميع طبقات الشعب ، و بين المصلحة العامة ، وإن شئت فهي ترمى إلى النوفيق بين هذه الحرية ، يفتح أبواب البرلمان للناس كافة ، وكرامة الحياة النيابية نفسها ؛ بل وكرامة النائب بإبعاده عن الشهات والمفريات ، ومنعه من استفلال نفوذه لمصلحته الخاصة ،

إذا تقور هذا كان لنا أن نقول ؛ إن الدساتير المختلفة قد عنيت بعلاقة عضو البركان، أو الوزير بما يأتى :

( أَوْلا ) الوظائف العامة ذات الراتب ؛ ويدخل فيها التوظف في الشركات التي تعاونها الحكومة، أو لتدخل في تعيين مديريها، أو أعضاء مجالس إدارتها .

(ثانيا) عضوية إدارات الشركات المالية المساهمة ؛ وأهمها البنوك أو الشركات الأخرى ، كالشركات الصناعية ، والتجارية ، إذا كانت متعافدة مع الحكومة . (ثالث) شراء أو استئجار شيء من أراضي الحكومة ، أو الاتفاق معها على توريدات أو أشغال عمومية ، أو امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية .

ور بماكان من المفيد أن تلاحظ فيا يختص بالأمر الأخير أن الدستور البولندى الصادر في سنة ١٩٣٥ قد يسر الأمر على أعضاء البرلمان ، فأباح لهم أن يتعاملوا مع الحكومة بتصريح من رئيس المجلس، بمد قرار يصدر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضاء لجنة لائتناف مع حسن الحلق ،

كما نلاحظ أن الدساتير في مجموعها لم تمنع المحسامي من أن يكون من أعضاء البراسان، كما لم تمنع حق الحكومة في تعيين وزيركان عضوا في شركات .

ولقد بدا لبعض المفكرين أن يمنعوا النائب من مزاولة مهنة المحاماة، ويمنعوا الوزير مرس الدخول في الوزارة ، إذا لم تكن قد مضت على عضو يته في إدارة الشركات مدة معينة .

ولحؤلاء المفكرين عذوهم فيما يكونون قد رأوه من أن المحمامي النائب لا يتمكن من وقف جهوده على مصلحة الأمة، إذا استمر يزاول مهنته . ور بما خشوا فوق ذلك من مزاحة المحامي، الذي يستغل نفوذه كنائب في أعمال مكتبه، كما خشوا أن الوزير يدخل الوزارة، فيترك مكانه في الشركات شاغرا، حتى يعود إليه، ثم يخرج منه إلى الوزارة، ثم يعود اليه . وهكذا دواليك . فلا يعتبر في الحقيقة خارجا عن الشركة ، أو بعيدا عن خدمتها . وقد أخذ بعضهم يتساءلون : هل يرجع اختيار الشركات الكبرى أعضاء لمجالس ادارتها إلى كفاية هؤلاء الأعضاء ؟ ، أم أنها الشركات الكبرى أعضاء لمجالس ادارتها إلى كفاية هؤلاء الأعضاء ؟ ، أم أنها تختصنهم لنفوذهم الشخصي، يبذلونه لمصلحتها حين الحاجة، ولو على حساب الأمة .

هذا كله حق ، ولكن من الحق أيضا أن كثيرا من المحامين لا تمكنهم حالتهم من أن يعيشوا من المكافأة البرلمانية . ولا يجموز حرمان البرلمان من كفاياتهمم وخدماتهم ، فهم يستغلون مهنتهم كما يستغل الزارع أو الصانع مهنته، وهما غير محرومين من عضوية البرلمان . أما الوزير فتعيينه متروك لرئيس الوزراء وحكمته . ومن العسير أرن تلم الدساتير بالمحظورات جميعها ، فهى مضطرة إلى ترك بعض التصرفات والواجبات للإحساس والضمير والحياء .

فيها لا مراء فيه أنه كاما سمت أخلاق أمة قل احتياجها للقوانين، وأوجدت لها تقاليد تنزلها من نفسها منزلة التقديس . وهذا ما نرجوه فى بلادنا، و يجب أن ناخذ أنفسنا مه .

وليست القوانين بجدية إذا كانت النفوس صغيرة ، إنما على الشارع أن يضع قواعد عامة لتناسب وأخلاق البيئة، يحافظ بهما على مصلحة الأمة، وكرامة النائب أو الوزير .

وعلى هــذا الأساس ارانى على حق إذا قلت : إن الحاجة ماسة إلى وضمع تشريع خاص بالوزراء وأعضاء البرلمــان يحوى المبادئ الآتية :

- (١) لا يجوز للوزير أو عضو البرلمان أن يشترى أو يستأجر أطيان الحكومة، أو يتفق معها على توريدات، أو أشغال عمومية، أو استيازات خاصة، إلا بتصريح من البرلمان .
- (٣) لا يجوز أن يمين النائب مدة نيابت. ، أو الوزير أثناء وزارته في غير
  أحوال القرابة حارسا، أو وصيا، أو قيا، أو ناظرا على وقف ، ويستثنى الأوصياء
  المختارون، والنظار المعينون بشرط الواقف .
- (٣) لا يجوز للوزير أن يكون رئيسا، أو عضوا في مجلس إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى -كا لا يجوز للنائب أن يكون رئيسا، أو عضوا في مجلس إدارة شركة مالية أوتجارية تكون صاحبة امتياز أواحتكار، أو تستولى مرب الحكومة على إعانات ، أو تكون الحكومة ضامنة لأرباحها أو فوائدها .

هذا ؛ ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن حوادث التاريخ قد دلت على أن بلادا كبيرة قد أوذيت في صميمها بسبب رجال قد احترفوا السياسة ، فاتخذوها لهم مهنة رابحة ، وأثروا بفضل احتكار مجالس إدارة شركات مالية كبيرة ، فوجهوا كثيرا من أعضاء البرلمان ، و بالتالى أعمال الحكومة ، الى مصالحهم الخاصة ، لا لمصلحة الوطن الحكبرى .

中中

# الحراسة على أموال الأعداء:

بقيت مسألة تعرض في هـذا الباب ، وهي : هل يجوز الجمـع بين عضوية البرلمان والحراسة على أموال الأعداء، بعد قطع العلاقات السياسية ، أو في زمن الحـــرب؟ .

لا يخفى أن الدستور قد منع عضو البرلمان من أن ينال من الحكومة وساما أو رتبة مدة نيابته ، كما حرم عليه أن يجمع بين عضو يته في البرلمان و تولى الوظائف الغامة ذات الراتب ، فما الغرض من هذا كله ؟ .

لاريب أن روح الدستور يرمى إلى غاية واحدة، هى استقلال عضو البرلمان استقلالا تاما، في تأدية مهمته، دون أن يكون للحكومة عليه سلطان أو يد يُغضى لها في الأعمال العمومية .

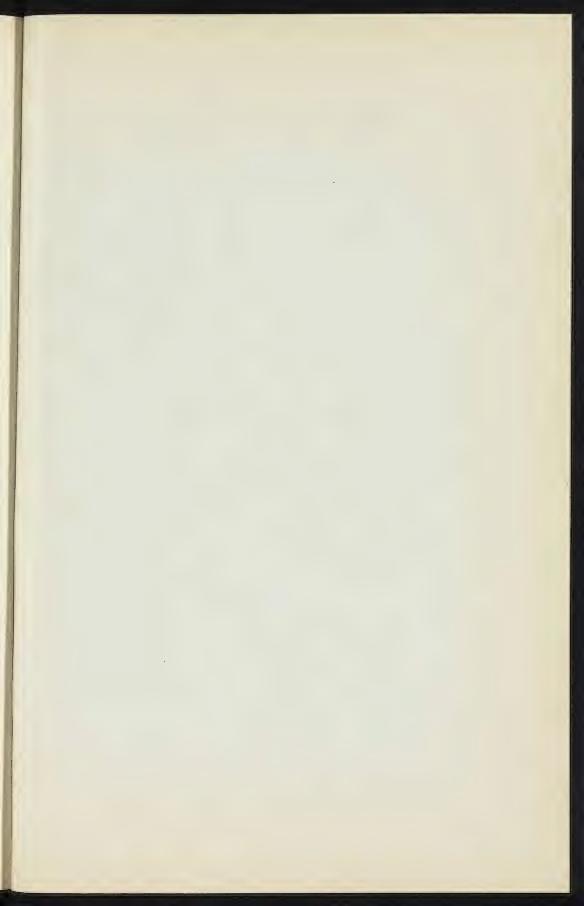
ولا شك أن تعيين عضو البرلمان بمعرفة الحكومة حارسا على أموال الأعداء مقابل أجرهى تقدره، وهى التى تعطيه ، وهى التى تراقب أعمال الحارس ، وتؤاخذه وتأمره، ولها أن تقيله ، بينها هو فى الوقت نفسه يراقب فى البرلمان أعمال الحكومة، ويسالها، ويستجوبها، ويوليها ثقته أو يمنعها عنها ، كل أولئك يتنافى تنافيا تاما مع فكرة الشارع، التى أرادها فى حرية النائب وكرامته ،

وأضيف أن مركز الحارس أقل حرية من مركز الموظف نفسه ؛ فلهذا الأخير ضمانات فى تأديبه وعزله ، أما الحارس فيجوز عزله بكامة من الوزير ، لا معقب لها ولا رقيب عليها .

والمسألة من الوضوح بحيث لا تحتمل بيانا أكثر من هذا .

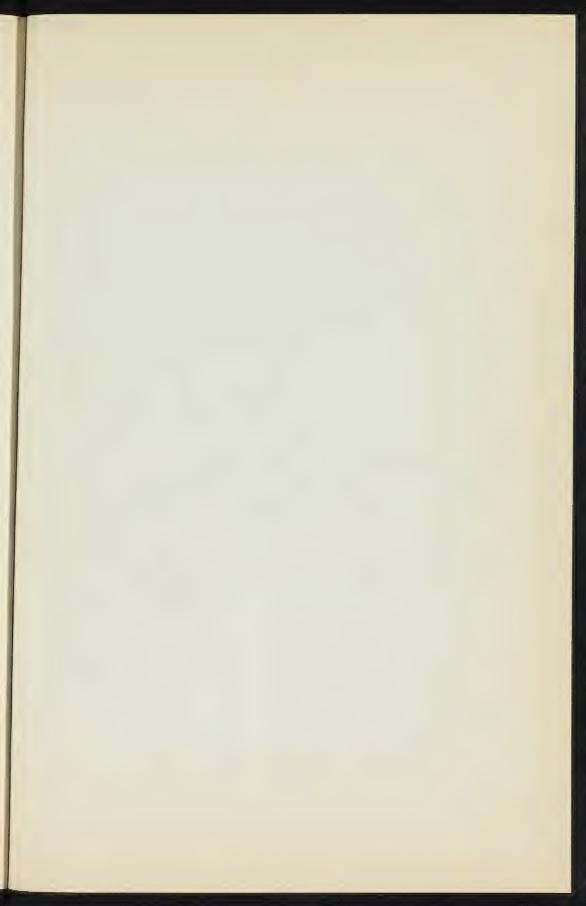
وعندى أن الحكومة تحسن صنعا إذا هى اختارت الحسراس من موظفيها ، فتوفر على الخسزانة العامة رواتبهم، وثمن تراهم من غير أعضاء البرلمان أهل كفاية ومقددة، وهم كشير ، فإن قبة البرلمان لم تحتكر كفايات الأمة بأسرها لإدارة الحسراسات ،

وعدم الأخذ بما قدمنا من اعتبارات ينتهى حتما إلى حالة مريبة ، ويفضى إلى نوع من المحاباة لايصح السكوت عليه ، وربما يضعف في الناس آمالهم في الحياة النيابية نفسها ، كما أنه قد ينجم عنه أن يصبح الشخص نائبا ، وبفضل نيابته أو حزبيته يصبح أيضا عضوا بجلس إدارة شركة أو شركات ، ويكون مع هذا كله حارسا، ووصيا، وناظرا على وقف ، ويوجد كثير غيره من ذوى الخيمة والدراية لا يجدون قوت يومهم، حيث لا نصير لهم أمام هذا الاحتكار الشائن؛ فقل لى بربك بعد هذا : إن كانت هذه النتيجة تحقق غرض الدستور، وترضى الضائر الحية، والنفوس الطاهرة، وتكفل مانرجوه من الحياة النيابية السايمة ؟ .



البالياتالث النظام الإداري

خليم الإدارة — ديوان المحاسبة — مجلس الدولة .



# الفصل لأول تنظيم الإدارة

قلنا: إن النظام النيابي هو نظام قائم على عهد مقدّس اسمه الدستور، وهو قانون القوانين العامة في بلد تما، ومن شأنه أن يقسم حياة نيابيسة ترتكز على إدارة حسنة نزيهة ، ومن الطبيعي أن الأمة ، وهي التي تدفع الضرائب، وتقوم بكامل الأعمال والنضحيات؛ لاتبغي إلا ما فيسه رفعتها ، وأمنها، ورفاهتها ، ومن المعقول أن هذه الأمة يجب أن تشرف على إدارة نفسها بنفسها ، حتى تحس بأنها حرة كريمة، وأن تعرف وجه العدل فيا تنفق من أموال ، وأن تكون مطمئنة إلى سير الإنصاف، واختيار أقوم الطوق لأمنها، وقوتها، ورقيها .

إن إيجاد البرلمان بأعضائه وموظفيه ، وبالنفقات الباهظة التي تنفق عليه ، لم يكن مقصودا لذاته ، و إنما المقصود هو الغاية من إيجاد هذا النظام ، والغاية هي منع الاستبداد ، ومنع الظلم ، ومنع الإسراف في أموال الأسة ، والعمل على إيجاد التشر يعات القويمة ، واختيار أقوم الطرق في إدارة أمور البلاد ، واختيار الأكفاء من بين العال والموظفين ، الذين يقومون يخدمة هذا البلد ، ويستحقون ما يعطونه من رواتب عن جدارة وأهلية ،

ظفرت مصر بعدعناه شاق أجيالا طوالا بحياتها النيابية الكاملة ، وظهر دستورها على أحدث النظم الدستورية ، ولكن هــل أحست الأمة كما ينبغى بفائدة هــذا الدستور، وفائدة الحياة النيابية ، تلك الفائدة التي نطمئن اليها ، ونطلب المزيد منها ؟ .

وجدت دساتير كثيرة فى أمم متعدّدة، ولم تخل هــذه الأمم من الفوضى وسوء الحــكم ، ذلك لأن العيب لم يكن من الدستور، و إنمــا كان من عدم تنفيذه على الوجه المرجق .

ولم ذلك ؟

ذلك لأن هذه الأم كانت معتلة الإدارة مختلة التنظيم، ومن فوق طاقة البشر أن يكلف البرلمان بمراقبة الإدارات الحكومية مراقبة دقيقة، بل من فوق طاقة البشر أن يكلف الوزراء أنفسهم – وهم في الحقيقة نواب البرلمان في الإدارة التنفيذية – أن يراقبوا إدارات حكهم الواسعة المتشعبة، وهم عرضة للتغيير والتبديل تبعا للانتخاب والنقة بالوزارة، بل ربما لا يتمكن بعض الوزراء من إدارة وزارته على الوجه المرضى .

كانت الإدارة في انجلترا معتلة مختلة ، وكان الوزير يتصرف في وزارته كما يتصرف الحاكم بأمره، ولكن سرعان ما اضطرب أمره، وساعت حال إدارته، وسادت الفوضي والمحسوبية ، والمحاباة ، هذا تائب يرجوه و يلح في الرجاء ، وذلك ناخب يتصل به، وهو بين عامل ضميره ، وعامل الخوف على مركزه من النواب أو الناخبين والنائب نفسه إما أن يريد هذه المحاباة والمحسوبية ، أو يكون مدفوعا من ناخبيه، فتصبح حاله كمال الوزير ولا يمكن الجميع أن يتفادوا هذا الأذى ، وأن يتمدوا عن هذه الفوضي ، سارت انجلترا على هذه الحال، حتى قامت بتنظيم نفسها في الإدارة والقضاء، وأمور المال إلى أن انتهت في القرن الناسع عشر إلى الحال التي تراها الآن .

الاينكر أحد أن بعض الأمم الحديثة العهد بالدستور، والتي لم تنظم إدارتها طبق ما يرتضيه الدستور، قد أصيبت بشر مستطير: أصيبت بنواب جل عنايتهم أن يسعوا في مصالحهم الشخصية، وفي مصالح ناخبيهم لغاياتهم الشخصية، وفي مصالح دائرتهم لغاياتهم الشخصية، وقد يكون بعضهم من أعف الناس نفسا وأطهرهم يدا، ولكن ما الحيلة؟ وقد ضغط عليهم أهاوهم وأصدقاؤهم وناخبوهم، كما ضغط عليهم خوف الهزيمة في الانتخابات المقبلة .

أصيبت هذه الأمم بناخبين لا يرون في أمر البرلمان والانتخاب إلا مصالحهم الخماصة ، وهم يضغطون على النوّاب تارة ، وعلى الوزراء والموظفين تارة أخرى، و يملئون حجـرات الوزير ومكاتب الوزارات ، و يملئون بيــوت النوّاب والوزراء أنفسهم ، بل يقطعون على هؤلاء وهؤلاء طرقاتهم إذا مشـــوا فيها على أقدامهــم ، فيضيق هؤلاء وأولئك بهم ذرعا، ولكنهم لا يقوون على ردّ طغيانهم .

والأنكى من هذا أن ترى بعض الوزراء والحكام لا يقوون على صدّ هذا التيار الجارف، وهم يتضجرون؛ بل قد يصل الأمر ببعضهم الى أن يجارى بعض النؤاب و بعض الناخبين ، و يختطف ما يمكن اختطافه لنفسه أو لأقاربه من مناع هــذا البلد، الذي ينتمون إليه، والذي أصبح نهبا مقسما، لا يردعه ضمير أو صروءة، أو دين.

أضف إلى هـذاكله أن الأحزاب التى تكوّنت فى أم هـذا شأنها لم تصبح أحزاب مبادئ للخدمة العامة، وإنما صارت مباءات هى أشبه بالشركات ، لاترنو إلا الى المنافع الحربية ، والمنافع الشخصية المتعدّدة ، واطرحت المبادئ نفسها ظهريا ، لا تعرف من أمرها شيئا ؛ فبادئها هى المصلحة الخاصة دون غيرها ، ولو استخدمت في سبيل ذلك ألفاظ الوطن والوطنية والمصلحة العامة . فكل هذا هراء في هراء .

فهل للبلاد التي أصبح هذا شأنها أن تيئس ؟ أم هي محتاجة الى إنقاذ عنيف بوسائل عنيفة، من جانب الأمة والحاكين، يردعها عن غيها، و يوجد فيها سبيل الاصلاح والنزاهة ؟ أم أن الدستور قد أصبح في مثل هذه البلاد لايفيد، واستحال تنفيذه على الوجه الأكل ؟ .

لا أظن هـذا ولا ذاك . و إنما الأمر يحتاج إلى تنظيم في الإدارة ، تنظيم في تنظيم في تنظيم في تنظيم في تنظيم في تنفيذ الأعمال، ومراقبتها في التنفيذ . وقد تصبح هذه الوسائل خير كفيل بحسن الإدارة ، و راحة الأمة و رقيها . وانجلترا خير منال يؤيد ذلك ، فبعد أن كانت على حال من الفوضي وسوء الحكم والمحاباة ، أصبحت على ما نراد اليوم من نظام وعدل وقؤة . يستقيم الظل إذا اعتدل العود . وآعتدال العود في نظري أمر ميسور ، فالذنب

ليس ذنب الدستور ، ولا ذنب عدم استعداد الأمة الناهضة إلى العدل، والدقة، والنزاهة، وإلى العدل، والدقة، والنزاهة، وإناه أن الذنب راجع أكثره، إن لم يكن كلم، الى فساد الأعمال الادارية، وعدم تنظيمها راجع الى أن السلطة قد تركزت في الوزراء والرؤساء، لا في القانون وأنظمة الحكم الصالح.

# الحاجة الى التنظيم الاداري:

إذا نظرنا إلى بلادنا نجــد أن الدستوركما قلناكاد يبلغ حدّ الكال، ولكن هل عملنا شيئا في تنظيم إداراتنا ؟كلا! .

لا تزال أوضاعنا الإدارية القديمة كاكانت منذ خمسين سنة أو تزيد، لم يطرأ عليها تغيير جوهرى . ولا يزال الوزير في زمن الدستور هو الوزير قبل الدستور ، ولا يزال الوزير في زمن الدستور هو الوزير القديم ، ولا يزال الوزير الوزارة كاكان الوزير القديم من قبل ، وهو الذي يأمر و ينهى ، وهو الذي يهيمن على أعمال و زارته دقيقها وكبيرها ، وهو الذي يعين ، ويرق ، ويعاقب ، والمرجع إليه في كل الأمور ، فلا يزال تركيز الأعمال في يده كاكان الأمر من قبل .

ونقد أحست أم كثيرة بأن مثل هذا النظام الإدارى الأعرج لا يتناسب مع الحالات الدستورية الحديثة والعقدت وتمرات دولية كثيرة رأت ضرورة تنظيم الإدارات الحكومية وتنظيما يتفق وما ترجوه الدساتير وترجوه الأمم الفتية الناهضة وهذا النظيم الذي يحدّد لكل جهة اختصاصها ، و يمنع هدذا التركيز الذي لا يغنى ولا يسمن من جوع ، ويخفف عن الوزير هذه الأعباء الثقال التي يقومهما الآن و فإن الأعمال قد تكدست بين يديه ، وصار غير قادر على أن يلم بأطرافها جميعا ، وأصبح لاعمل له إلا أن يمضى أوراقا، ربما لم يقوأ كثيرا منها ، لوفرتها الطائلة ، يتدخل في تعين الموظفين ، وترقيتهم ، ونقلهم ، وعزلهم ، ويتدخل في صغرى الأعمال الإدارية في و زارته وفروعها ، تعطل أعماله يوميا بهذه الوفود من تواب ، وناخبن ،

وغير ناخبين . يقرأ الرسائل المتعدّدة التي تعج بالظلامات الحقة وغير الحقة . كيف يمكن أن يتحمل هــــذا الوزير المسئولية الوزارية ؟ وكيف يمكن أن يكون مسئولا عن هذه الأعمال دقيقها وكبيرها أمام البرلمــان ؟

إن هسذه الحال لايقبلها العقل ولا المنطق السليم، فوجب أس يعرف كل حدّه، وأن يعرف مدى مسئوليته، وأن تحدّد الأعمال في كل وزارة، حتى تحدّد المسئولية بقدرها.

لهذا كله ، و بعد اطلاعى على أعمال المؤتمرات الإدارية ، أرى أن نبادر الى تنظيم إدارتنا على وجه مرضى، نلخصه في المبادئ الآتية :

## (١) السوزراء :

أيس الوزراء في البسلاد الدستورية ذات النظم البرائية وزراء إدارة، و إنها هم في الحقيقة مندو بو البرائ لمباشرة السلطة التنفيذية، ومراقبة أعمالها على أكل وجه ، طبق ما تريده أغلبية البرائان تلك انتي رضيت بهده الوزارة، ووثقت ببرنامجها .

وقد سادت الأغلبية في البرلمانات، وفازت في الانتخاب، اعتمادا على برنامجها السياسي والإداري الذي تعسير عن رأى السياسي والإداري الذي تقدمه للناخبين وارتضوه . فالوزارة التي تعسير عن رأى الأغلبية ، والتي نالت تقدّها، هي في الحقيقة موجودة لتنفيذ برنامج الأغلبية السياسي والإداري، ومراقبة صحة هذا التنفيذ .

نجم عن هـذا أن للوزراء مهمتين : تنفيذ برنامج سـياسي و إداري محدود، كانت الأغلبية وليدته في الانتخابات، ثم مراقبة تنفيذ هذا البرنامج على الوجه الآكل تحت إشراف البرلمان ، وتحت المسئولية الوزارية ، وإذا كانت مهمة البرلمان الأساسية هي النشريع ، فإن له مهمة أخرى هي رقابة تنفيذ هذا التشريع بمعرفة السلطة التنفيذية، وتنفيذ حسن الإدارة على وجه يرتضيه البرلمان ، وعلى هذا فمن

الخطأ أن يظن ظان أن وظيفة الوزير نتعدى هاتين الناحيتين . فليس عمل الوزير في الحياة الدستورية البرلمانية أن يكدس بين يديه أو راق الإدارة ، وأن يعين الموظفين، ويرقيهم، وينقلهم، ويعاقبهم كما يشاء ويهوى . وإنما يجب أن يكون بمنأى عن هدف الأعمال ، فيخف عنه عبء المضايفات التي تحوم حوله من كل حدب في التعيينات والمحسو بيات، والنقل والعزل، والترقية دون رقيب أو حسيب.

وعلى هذا فقد آتفقت المبادئ الحديثة التي أقرتها المؤتمرات الدولية الإدارية ، والتي عملت بها الأمم الديمقراطية المتحضرة ، على أن ليس للوزير أن يتدخل في أمور ليست من اختصاصه ولو أنه الرأس المفكر، والمهيمن المشرف، لا المنفذ المباشر ، أعمال الإدارة يجب أن تكون في أيد أمينة أخرى لا شأن لها إلا التنفيذ الفني، والمفروض أن الوزير ليس بالرجل الإخصائي المباشر لأمور وزارته ، و إنما هو مهيمن أعلى ، يرشد ويراقب تنفيذ ما ارتأته أغلبية البهلان ، وما حدده بالتالي برنامج الوزارة .

إن الأعمال الفنية والإدارية الصرفة هي في الواقع من أعمال وكيل الوزارة الدائم، وتحت مسئوليته . ويجب أن تكون له اختصاصاته هذه المحددة ؛ فهو يشرف على أعمال الادارة كافة . ويجب أن يكون هناك تنظيم في توزيع المسئولية الادارية، لا على وكيل الوزارة وحده ، بل على رؤساء المصالح المختلفة ، كل بحسب أهميته ودرجته .

إن هذا التنظيم لم يوجد إلى الآن بكل أسف فى بلادنا على طريقة متقنة حديثة، و إنها هو خليط من النظام القديم الذي أكل الدهر عليه وشرب، مع بعض اصلاحات طفيفة تأتى الفيئة بعد الفيئة في مناسبات مرتجلة ، لا تؤتى الثمرة المطلماوية .

ليس هذا بالإصلاح الحقيق ، إنما هو ترقيع لا فائدة منه ولا غناء فيه ، ولهذا يجب أن تقوم لحنة من إخصائيين بوضع نظام يكفل توزيع المسئولية، وعدم تركيز السلطة فى يد الوزير، وتخفيف هذا العب الإدارى عنه، هذا العب الذى ليس من اختصاصه فى أمة ذات نظام نيابى برائى، تقوم فيها مسئولية الوزير على تنفيذ برنامج الأغلبية فى البرائان، وهو برنامج سياسى و إدارى ، كما تقوم على مراقبة تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا يرضى أغلبية البرائان.

### (٢) وكلاء الوزارات:

وكيل الوزارة هــو أكبر موظف في و زارته؛ فالوزير في الحقيقة ليس موظفا، و إنما هو مندوب البرلمــان في السلطة التنفيذية ، يقــوم بتنفيذ البرنامج الوزارى ، وصراقبة هذا التنفيذ. و بما أن هذا الوكيل هو الدائم والمفروض أنه هو الفني في إدارة الأعمال في و زارته ، فعليه يقع أكبر عب- في المسئولية الإدارية .

ومن الواجب أن يرفع عن كاهل هذا الوكل شيء كثير من المسئوليات المتشعبة ، وأن تخصص أعمال كثيرة لرؤساء الإدارات المختلفة ، يتصرفون فيها على مسئولياتهم ، حتى تكون هناك البقظة من هؤلاء الرؤساء ، وحتى يتعودوا حمل المسئولية ، وحتى لايستتر في مسئولياته تحت إمضاء لايستتر في مسئولياته تحت إمضاء الوزير ، وإمضاء الوزير في كثير من الأحيان صورى ، لكثرة أنحاله ، التي ألقيت على عاتقه بلا حق ، كما أن إمضاء الوكيل قد يكون صوريا إذا ناء بأعمال مرهقة في فروع و زارته ، ولهذا يجب ألا تركن الأعمال الإدارية كلها في يد الوزير أو الوكيل في فروع و زارته ، ولهذا يجب ألا تركن الأعمال الإدارية كلها في يد الوزير أو الوكيل وأن توزع المسئوليات على رؤساء الإدارات المختلفة ، كل بحسب مركزه ؛ وبهذا وأن توزع المسئوليات على رؤساء الإدارات المختلفة ، كل بحسب مركزه ؛ وبهذا ويتحقق حسن الإدارة ، ولا يبقى للوزير البرلماني إلا اختصاصة الحقيق .

## (٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون:

ليس من رأيي في حكوماتنا تعيين وزراء دولة ، أو وكلاء برلمانيين ، بجانب الوكلاء الدائمين ، يتركون الحكم إذا تركته الوزارة ؛ فإن التجربة لم تسفر عن ضرورة ماسة خذا النوع من التعيين في بلادنا ، ولم يثبت المماضي أي نفع لوزراء الدولة أو الوكلاء البرك نيين؛ بل قد يطغى الوكيل البرك في وهو حزبى على الإدارات فيفسدها . و يكفى أن يكون بجانب كل وزير وزارة مكتب خاص من ذوى الخبرة والكفاية ، ومن رجال ذوى مراكز ممتازة ، يساعدون الوزير على تنفيذ برنامجه الوزارى ، وهو برنامج سياسى و إدارى معا ، واعتقادى أن مكتبا كهذا فيه كل الكفاية ليحل محل إدارات الوكلاء البرك نيين ، بشرط ألا يتدخلوا في أعمال الوزارة الإدارية ، وألا يكون لهم شأن إلا مجرد المرافبة ، وأن يكونوا هم عيون الوزير وسنده في تنفيذ برنامجه ، الذي دخل الوزارة على أساسه .

# (٤) وكيل وزارة في رئاسة مجلس الوزراء :

ومن المفيد في بلادنا، نظرا لتراكم أعمال رئيس الوزارة ، ومستوليته الخاصة ، أن يكون بجانبه وكيل وزارة برلماني في مجلس الوزراء ، يتبعه المكتب الفني للرياسة ، ويتلني التفارير المتنوعة من حراقبي الوزارات ، كما يتلقي الشكايات والظلامات التي ترفع إلى رئيس الوزراء من الأفراد أو الموظفين ، يفحص هذا كله ويدقق في أمره ، ويرفع رأيه الى الرئيس نفسه ، فإن الأس جدّ ، وإن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا النوع من الرقابة الدقيقة ، حتى تسود الطمأ نينة ، ويشع العدل بين الناس ، في بلاد نريد جميعا أن ننهض بها إلى مصاف البلاد المحترمة .

و يلاحظ أن لوكل الوزارة البرلماني في مجلس الوزراء اهمية عظمية فإن رئيس الوزراء متعدد الأعمال، متنوع الاختصاص، يشرف كرئيس الدولة على توجيه السياسة العامة الوزارات، ويشرف على تنفيذها، ويتلق التقارير من مفتشي الوزارات ومراقبها، ويستمع الى الشكايات والظلامات من الأفراد، والجماعات، والموظفين، ويشرف على ما تدعو إليه المسئولية الوزارية، أمام البرلمان، من أسئلة واستجوابات، ومناقشات، واجتماع لجان، كل ذلك، وهو شاق عسير، يتطلب أن يكون بجوار الرئيس وكيل وزارة، يتمنع بكفاية واستقلال، حتى يملا هذا الفراغ

و يكون سند رئيس الحكومة وساعده فى تقرير ما يراه للصلحة العامة ، و يكون رابطة اتصال بين رياسة الوزارة والوزارات انختلفة ، وفى وجوده ما يغنى عن تعبين وزراء دولة ، ووكلاء برلمانيين ، بل ما يخفف العبء عن سكرتيرية مجلس الوزراء ، وهى مزهقة بأعمال كثيرة .

## (٥) المراقبة الإدارية:

لكى يكون الوزير مطمئنا إلى تنفيذ برنامج الوزارة بهجب أن يكون له في وزارته هيئة تجوب أطراف البلاد ، فنعرف مدى ما للبرنامج الوزارى ، والتوجيهات ، والمنشورات من نفع واحترام ، يجب أن تكون هناك مراقبة من مفتشين ذوى خبرة ، للإشراف على تحقيق هذه الأغراض التي يبتغيها البرنامج الوزارى ، وبهدا يعاقب المسيء ، ويكافأ المحسن ، وتتحقق المسئوليات الموزعة على كبار الموظفين ، وتعرف مواطن الضعف أوالقوة في إدارتهم وأعمالهم المستمزة ، و يلاحظ معالاً سف الشديد أن بعض الوزارات جعلت في مكاتب التفتيش مستودعا لموظفين عطوظين ، أو موظفين عدي الأهلية ، و بهذا لم يكونوا أداة نفع أو موظفين معضوب عليهم ، أو موظفين عدي الأهلية ، و بهذا لم يكونوا أداة نفع اللائمة ، ولم يؤدوا الرسالة التي يتطلبها وجودهم ،

وقد كانت لجنة المراقبة القضائية عندنا تقوم بالنظر في أعمال القضاء بجدّو نشاط، وجهد متواصل ، فاذا تم هذا في كل وزارة استقامت الأحوال، وعمت الفائدة ، ومن الخدير، بل من الواجب، أن يرفع هؤلاء المراقبون تفارير دورية الى الوزير مباشرة بما يرون أن من الضرورى تنفيذه، ضمانا لحسن سير الأعمال ، ومن الخير أيضا أن يرفعوا صورة من هذه التقارير الى رئيس الوزراء؛ فإن أمر تنفيذ البرنامج الوزارى ليس مقصورا على الوزير وحده، وإنما هو متضامن مع الوزراء جميعا ، فاذا رأى الرقباء في أية وزارة نقصا أو افتراحا يرجع الى تنفيذ البرنامج الوزارى كان من المفيد أن ترفع إلى رئيس الوزراء تقاريرهم، التي تمت بصلة إلى العمل العام ، من المفيد أن ترفع إلى رئيس الوزراء تقاريرهم، التي تمت بصلة إلى العمل العام ،

## (٦) تعيين الموظفين، ونقلهم، وترقيتهم، وتأديبهم :

قلنا: إن مكاتب الوزراء مرهقة بأعمال لا لتصل بوظائفهم ، وإن وظيفة الوزير تنحصر فى تنفيذ برنامج الحكومة، ومراقبة هذا التنفيذ مراقبة دقيقة ، وهذا التنفيذ، وتلك المراقبة يحتاجان إلى التنظيم الذى سبق أن قررناه .

وهناك مسألة لها خطرها، وهي كيف يمكن تعيين الموظفين ونقلهم، وترقيتهم وتأديبهم؟ . هل يكون ذلك على الطريقة المتبعة الآن؟ ، وهي ليست إلا مظهرا من مظاهر الإدارة القديمة ، لا نتفق وروح الحياة النبابية ، ولا يزال الوزير في ظل الدستور، كاكان من قبسل، موظفا إداريا، تركزت في يده الأعمال والمسئوليات، وأصبح مكتبه و بيته مثابة للزائرين من الأفراد والتؤاب ، يلاحقونه برغبات كثيرة، وطلبات متعددة ، لا يقوى على النظر فيها ، ولا يختص مركزه بتحقيقها ، والنائب قد يجوب مكانب الوزراء ، ومكاتب كار الموظفين وهو كاره ، يحل رغبات الناخبين ، وما أكثرها ! و يعمل على كسب رضاهم ، مهما يكن في ذلك الرضا من مخالفة المصلحة وما أكثرها ! و يعمل على كسب رضاهم ، مهما يكن في ذلك الرضا من مخالفة المصلحة متلاحقة متفاوتة ، و يرجون نفاذها ، وإلا لم يكن النائب أو الوزير أهلا لثقتهم وتأييدهم ، كأن الثقة لا تمنح للكفاية والجدارة ، بل لإرضاء الشهوات الشخصية والمصالح الفردية ! .

فلا بد إذن من تبديل هذه الحال إلى ما هو خير وأجدى .

## (١) تعيين الموظفين:

سادت الفوضى بانجلترا فى أمر تعيين الموظفين ورزحت تحت أعباء ثقال من المحسوبية، واستخلال النيابة والوظيفة، إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن الناسع عشر، ولكنها عملت حتى نجا نظامها النيابى، وسلمت إدارتها من هوى المطامع، ونزوات الهوى، وابتعدت بالموظفين عن أن يكونوا هدف الناخبين، وغير

الناخبين ، وجعلت امتحان المسابقة شرطا للدخول في وظائف الحكومة المختلفة ، وعبدت لجنة دائمية اسمها « لجنة رقباء الخدمة المدنيية » وهي مكتونة من ثلاثة أعضاء ، لهم مكانتهم ، وسمعتهم وكفايتهم الهنازة . فاذا احتاجت إحدى الوزارات إلى عدد من الموظفين توجهت بهذه الرغبة إلى النجنة ، وهذه تقوم بإجراء الامتحان للدخول في الوظائف المطلوبة ، بالمؤهلات المطلوبة ، وأسئلة هذا الامتحان يقوم بعملها إخصائيون ماهرون ، يعقد امتحان المسابقة ، وترشح المجندة على ترتيب الفائزين في النجاح من تحتاج إليه الوزارات المختلفة ، بهذه الطريقة الشريفة الحكيمة نامن العشار في أمر تعيين الموظفين ، وعلى هذا النهج السليم لا تقدوم في وجود المحكومات أعاصير المحسوبية والمحاباة ، وهما أشد نكالا بالأمة انفئية الناهضة ، وتتحقق هذه الفائدة المرجوة على الوجه الأكل اذا كان أعضاء لحنة الرقباء غير قابلين للعزل .

وقد استثنى من أمر المسابقات في التعين بعض الوظائف: فالتعيين فيها بكون من اختصاص التاج ، كوكلاء الوزارات ، والسفراء ، وحكام المستعمرات ، والمناصب التي لتطلب خبرة فنية استثنائية ، والوظائف الصغرى كالخدم والسعاة ، وما عدا هذه الأنواع فالوظائف موكول أمرها الى المسابقة بمعرفة هذه الهيئة التي تحدثنا عنها .

## (ب) نقــــل الموظفين :

قد يكون نقل الموظفين لمصلحة العمل ، وقد يخفي تحته في بعض الأحابين غرض المحاباة أو الانتقام والعقاب ، ولهذا كان من الواجب لننظيم الأعمال ، في عدل و إنصاف أن تكون في كل وزارة لجنة فنية يشرف عليها وكيل الوزارة ، مكوّنة من كار الرؤساء ، تكون مهمتها البحث في أمرنقل موظف من جهة الى جهة ، وأن يعطى أولئك الرؤساء الضانات ، التي تبعدهم عن أن يكونوا هدفا للانتقام .

و بذلك نُنجو الإدارة من تهمة التعسف ، كما ينجوالوزير نفسه من تراكم الأعمال ، ويبتعد عن شبهات الأغرباض الحزبية أو المحاباة ، ولا يلتف حوله كما هو حاصل الآن – الجمهور الغفير من أصحاب الحاجات من ذوى النفوذ الحزبى، فيضيعون وقته في غير طائل . ومتى علم الناس أن الأمور تسير على نظام داخلى متين نزيه لا شأن للوزراء السياسيين فيه ، وأنه قائم على أعمال إدارية داخلية بحتة ليست من عمل الأحزاب، ولا من ضغط السياسة، أمنوا شر الظلم والعبث ، كما لا يلام الوزير اذا عرف أن لا شأن لسلطته السياسية في الأعمال الإدارية البحتة ،

ولا بد لنا بهذه المناسبة أن نذكر الأذى الذى لحق المصلحة العامة من كثرة نقل الموظفين؛ فإن هذا النوع من النقل يحمل الخزانة العامة نفقات لاضرورة لها، و يربك الأعمال الإدارية، و يضعف الإنتاج فى فروع الإدارات المصرية، فما الذى يمنع مثلا فى غير الأحوال الاستثنائية والطارئة كالموت أو المرض من أن يكون نقل الموظفين، أو القضاة، أو المدرسين، أو غيرهم فى أوقات العطلة، وهى أوقات الصيف، حتى لا تفوت مصلحة العمل فى أوقات الشناه، والربيع، والخريف، الصيف، حتى لا تفوت مصلحة العمل فى أوقات الشناه، والربيع، والخريف، وأن يعرف كل موظف شحله الذى ينتظره فى وقت مناسب، حتى اذا دخل موسم العمل الجذى كانت الأمور منظمة، هادئة، ولم يعطل على الأمة شىء من إنتاج الموظف، بل لم نكن سببا فى إقلاق راحته، واضطراب حاله، فى مسكنه، أو تربية أولاده، أو تنظيم معيشته،

ومما نراه غريبا أن استقر في بعض أذهان الحكام أنه يوجد اختلاف بين مناطق القطر، يجعلون بعضها منفي للانتقامات الشخصية، و بعضها محاباة، وحراعاة لبعض المحظوظين من الأقارب وغيرهم، والواجب أن تعد بقاع الوطن متساوية، وأن يعتبر الموظفون جميعا متساوين، والمواطنون جميعا من الاسكندرية الى السودان على قدم المساواة، فهم إخوان لا فرق بين واحد منهم والآخر،

ولازلت أكرر أن ترك هذا النقل إلى لحان مستقلة خير ضمان لتعقيق هذا العدل الذي ننشده جميعا .

## (ج) ترقيــة الموظفين:

وتوجد الترقيمة الموظفين ضمانات فوية تحول دون الحيف والمحاباة؛ فهى ترقيات يقتضيها النجاح في المسابقات العامة، أو ترقيات طبيعية تقتضيها الأقدمية، وطول المرانة، تحت إشراف وكيل الوزارة الموكول اليه – مع كبار موظفى الوزارة الموكول اليه – مع كبار موظفى الوزارة أمر تقدير هذه الترقيات ، ولا شأن الوزير في ذلك كله إذ أن مركزه يرتفع به إلى غير هذه الأعمال الإدارية البحتة ،

## (c) تأديب الموظفين :

كذلك تأديب الموظفين يجب أن يوكل أمره إلى لحان محترمة ابتدائية، واستثنافية ، مكوّنة من أناس لهم مراكرهم المتازة ، ولهم ضانات في استقلالهم في الرأى؛ فلا يخضع عضمو في مجلس التأديب إلا لرأيه ووجدانه، ولا يكون آلة صماء يديره رئيسه كيف شاء، تلك الضمانات التي تصون الموظف، ولا تجعل المتهم هدفا للانتقام والمطاردة .

إن الذي نرجوه لبلادنا في أمر تأديب الموظفين هـ و إيجاد لجان مستقاة لهـ كامتها وكفايتها، وأن يجد المتهم بين يديها مجالًا للدفاع عن نفسه بحرية واطمئنان، وأن تضم لجنة التأديب بين أعضائها أحد كبار الموظفين الذين ينتمى اليهم الموظف ليكون مرجع إرشاد نزيه، وألا يكون لمضطهدي الموظف أكثرية في هذه الجنة، كالا يصح أن يكون لارئيس الذي اتهم الموظف السلطة العليا في الجنة.



هـذا هو الذي يجب أن يكون : تعيين نزيه في الوظائف قائم على الجـدارة والاستحقاق ، وترقية نزيهـة لا تدخّل فيها ولا محاباة ، ونقل برىء لوحظت فيــه المصلحة العامة لا المحاباة ، أو الانتقام، والتشفى ، وتأديب عادل، في أيد أمينة، لا تحدّد اليها الشهات . بهدا كله وبهذا وحده ندخل فى رُوع الناس تلك الحقيقة الثابتة التى جرى عليها العمل فى الأمم الراقية ، وهى أن مستقبل الموظف منوط بعمله لا بحظه ، وننقذ الوزير من الأعمال المرهقة التى ينوء بها الآن ، ونبعد عنه ذلك الضغط الذى يشل الحركة الحكومية العادلة ، ونضع الوزير فى مركزه اللائق به ، ونفهم أن الأحزاب والحكومات فى ظل الدستور والحياة البرلمانية إنما هى أحزاب مبادئ، وحكومات مبادئ، لا شأن لها بالمنافع الخاصة ، فتنجه الانتخابات العامة إلى الموازنة بين المبادئ والأعمال ، لا بين المحسو بيات والاستثناءات ، ويرقى الشعب صعيره وكبيره إلى تذرق هذا المثل الأعلى ، الذى وجدت الحياة البرلمانية لنحقيقه .

إنى من أولئك الذين يعتقدون أن أكبر آفة للإدارة فى البلاد تاتى من عدم قيام العدل بين الموظفين، وعدم اقتناعهم بأن الأمور تسير على الإنصاف المطلق . و إذا تفشى الظلم بينهم أصبحوا كسالى، لا يفكرون فى الخدمة العامة ولا فى الصالح العام، ولا ينتجون شيئا محترما ، يقتلون ارناتهم إما فى التأوه من ظلم واقع ، أو من الألم فى محاباة من لا يستحق ، أو فى العبث واللهو واللعب؛ و بذلك يسود الركود جميع الأعمال، ولتعطل مضالح الدولة، وتضطرب مرافق الشعب .

## (٧) عدد الموظفين والمستخدمين :

إذا بحثت أمركل و زارة أو مصلحة هالك لأول نظرة ما عليه الإدارة من كثرة الموظفين كثرة هائلة ، حتى إنك لتجديعضهم يعترف لك اعترافا صريحا بأن كثرة هؤلاء الموظفين عديمة الحدوى ، وأنها في أحابين كثيرة تعرفل العمل عرفلة من ولطالما لوحظ من بعض الموظفين أنهسم لا يأتون إلا عملا تافها ، و يقتلون أوقات علهم في قراءة الصحف ، أو في الحديث مع زملائهم ، أو مع زائريهم مع استمرار الشكوى من عدم ترفيتهم ، أو رفع علاواتهم ، وهذا هو أهم مظهر يلاحظه الناس في كثير من هؤلاء الموظفين دون احتياج إلى كثرة البحث ، أو التعمق في التقصى .

و بينها ترى الكثير من أقلام المصالح قد اكتظ بالموظفين على غير جدوى، ترى بعضهم صرحقا بالأعمال لما ألتى عليه من تبعات لا يشاركه فيها غيره. و يرجع ذلك إما الى قلة العدد، وكثرة المسل المطلوب، و إما إلى إهمال بعض الرؤساء والمحظوظين، الذين لا يودون أن يعملوا، والذين يتركون الأعباء كلها على عاتق من لا نصير له من ذوى النفوذ، وأولى الأمر والنهى .

كذلك ترى في أمر الخدم ما يدحشك ، فها هي ذي وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح؛ على أبواب أفلامهما وفي طرقاتها ومنافذها فرّاشون وسماة وجنود لا تعرف ماذا يعملون؟ - فهم لا يعملون شيئا ، وإنما عملهم تقديم القهوة والمرطبات وحمل بعض أوراق من حجرة إلى أخرى قد لا تكون في الغالب أية ضرورة لا يجاد هذا الجيش العامل الفاطل القيام بها .

ولف عمت الفوضى وساد النواكل والتكاسل من هذا النظام الذي يجب أن يزول؛ إذ هو أثر من آثار الماضي يجب أن نتحرر من مساوئه، ولا يمكن أن نصف به مصر فى وقتنا الحاضر إلا بأنها بلد الموظفين، وملجأ النوظف! .

ولهذا المرض أسبابه ؛ فصر فقيرة ، إما أن يكون المرء فيها زارتا أو موظفا ، وهي بحكم ضعفها الصناعي والتجاري كما أسلفنا ، أصبحت مضطرة الى أن تعول الكثير من المتعطين ، والمتوسلين ، والغاضبين ، والصارخين الذين يريدون القوت ، ولا أمل لهم في الحياة إلا من خزانة الحكومة ، والأرض أضعف من أن تمدهم بالكفاف ، هذا الى أن للتوظف في الحكومة شرفا وسلطة ، قد غرسهما العهد الغابر في نقوس الأبناء ، ثم انتقات منهم إلى ذراريهم ،

لهذا كان الأمر يحتاج إلى علاج . ومن أسبابه : تنظيم الإدارة، وفتح أبواب الخير من غير وجهة الحكومة . و يمنينا هن التنظيم ؛ فمن الواجب أن نقتفى أثر الأم الناهضة التى تدعى بحق أمم الرجال والأعمال ، فنقلل من عدد الموظفين

والمستخدمين إلى الحد ، الذى تدعو إليه الضرورة ، وأن يكون ذلك إلا بتعيين الأكفاء، والإبقاء على الأكفاء، ومحو هذا العار الذى يسمونه المحاباة والمحسو بية، فقد ابتلعت نفقات الموظفين والمستخدمين ما يقرب من نصف ميزانية الدولة .

إنى لست من الذين يرون إخراج بعض الموظفين الحاليين ، أو تقص شيء من رواتبهم ، فلهؤلاء حقوق ثابتة يجب احترامها وصيانتها ، ولم يقترفوا ذنبا ، إذا هم قد سعوا في اللحاق بالحكومة ، كما أن نظامهم المعاشي قد قام وثبت على الطريقة التي الفوها ، إنما الذي ينبغي أن يقوم به أولياء أمورنا هو أن يمائوا كل وظيفة تخلو بموظفيهم الأصليين ، وألا يقبلوا جديدا في الوظائف الحاليسة إلا من تقضي ضرورة العمل بتعيينه فيها ، وأن يضعوا أمام أعينهم أن لا حاجة بنا إلى هذا الزخرف وتلك الأبهة في السحاة والحدم ، فلا يملئون محلات تخلو بخروج من يشخلونها الآن ولطالما رأى الكثير منا وزراء المماك والامبراطوريات الأجنبية يحلون محافظهم وأوراقهم ، كا لم تمنع سلطة وزراء الدول الكبرى من أن يكونوا من حمل محافظهم وأوراقهم ، كا لم تمنع سلطة وزراء الدول الكبرى من أن يكونوا كسائر الناس في بساطة العمل ، والتباعد عن مظاهر الأبهة التي دالت دولتها ، ووتى زمانها ، فالمجد عجد الكفايات لا مجد الزحرف والحدم والحشم .



ومن حسن التنظيم للإفلال من عدد الموظفين في المستقبل أن نسعى في ضم الإدارات المتفقة في العمل، والمبعثرة بين الوزارات المختلفة فنجعلها إدارة واحدة، وأن نسعى بفضل انتقاء الأكفاء في تركيز المسئوليات، والإفلال من الإمضاءات الكثيرة على و رفة واحدة، وأن نراعى القصد في المكاتبات الصادرة والواردة، وبعضما كثير تخجل كثرته، وهي موضع نقد عام، وقد تكون تلك الأوراق عن أشياء تافهة، يمكن البت في أمرها بخاطبات تليفونية، أو مناقشة شخصية بين

موظف وآخر في حجرة مجاورة، لا ضرورة معها لهــذه المكاتبات الرسمية العديدة ، والسعاة الرائحين والغادين .

الحاجة ماسة إلى اختيار الموظفين الأكفاء ، والإبقاء عليهم ، وسرعة العمل ونزاهت رهن أمثال هؤلاء ، لا بالمحسو بيات والشفاعات، وأمتنا في حاجة ماسة ، إلى تدبير المال لأعمال أخرى ، لا زالت تتطلب العون والتنفيذ، وهي أكبر خطرا وأمس ضرورة من كثرة الموظفين ، الذين لا فائدة منهم ولا غناء عندهم ، و إن مصالح الحكومة ليست مغها للحظوظين أو ملجا للعجزة والمعوزين ، نريد موظفين جديرين بالعمل النافع ، جديرين بالمسئولية ، ولا تكون المسئولية إلا حيث يكون الموظف الكفء الجدير برائب يليق بكفايته ، و إنتاجه وكرامته .

4 4

هذا ، ولا يفوتنا أن نقرر أن التنظيات مهما يكن نوعها، وتكن دفتها في أمة من الأمم فإنها لا تؤتى ثمراتها إلا اذا كانت الأمة نفسها قابلة للتنظيم ، مشوقة إليه ، وأن الذى يعوقها عن بلوغ الكال ، أو مايشبه الكال ، يرجع الى الفوضى في الادارة ، وعدم الدقة في أمور التنظيم على أحسن وجه ، أما اذا كانت الأمة بطبيعتها غير قابلة للنظام والعدل ، وكانت محرومة — والعياذ بالله — من الضمير ، والمناعة الخلقية ، والوجدان الحلى قلا أمل في النظام .

نحن نعتقد، ولا نزال نعتقد، أن أمتنا قابلة - بعون الله - تحقيق العدل والإنصاف، مستعدة للعمل تحت لوائه، تؤاقة الى تعديل أداة الحكم؛ لنسير دفة الأمور العامة على ما يرضى الوقت الحاضر. وعصرنا هذا يتطلب للنهوض والرقى أن توضع الأمور في نصابها، وأن يحدد لكل جهة اختصاصها.

وق يقينى أنه متى تحققت هذه النظم وعرف كل إنسان حقه وواجبه ، أمكننا أن نسير أُدُمّا في سبيل الرقى والعدل، ونحظى بما أمكن غيرنا أن يناله من هذه النظم، بعد أن أثبت أنه أهل لكل خير، وماكان ينقصه سوى نظام العمل فدفعته حميته، و رغبته الطاهرة الى ما أدى بالموظف إلى الاطمئنان على شخصه ، وحقه، وكرامته ، وشرفه ، وحقوقه كإنسان يحس بحقوق الإنسان ، و بهذا يمكن أن يرقى ويقوى إحساسه لتقديس الواجب، وحب الوطن، والنضامن القومى، وهي عوامل قؤة الأمم، و بغيرها لا تكون الأمة جديرة بهذا الاسم.

## لفصل الثاني ديوان الحاسية

أموال الأمة في مصر تحتاج إلى رقابة ماسسة ، وما كان يصح أن تبتى هكذا في حياتنا الدستورية ؛ إذ أن أهم ما ترمى إليه الحياة النيابية في البلاد هو الدقة في تحصيل الضرائب، وكافة ما يجب أن يكون من إيراد الدولة ، بعد أن يقرر أمرها بطريقة عادلة ، قاذا تقرّرت من الهيئة النشريعية ، وهي البرلمان ، كان ذلك إعلانا بأنه قد روعي فيها العمل والإنصاف ؛ وعلى هذا وجب أن تنفذ تلك القوانين تنفيذا دقيقا ، و بفير هذه الدقة لا نضمن تنفيذ العدل الذي اقتضته القوانين ، كا أن النفقات والمصروفات يجب أن تكون تحت رقابة شديدة ، لمعرفة مدى ما روعي في أمرها مما تقضى به اللوائح والقوانين ، وحتى يطمئن دافعو الضرائب على أن ما يجبي إنما يضرف في أبوابه ، خلير المصلحة العامة ،

و إذا لاحظنا أن للشركات النجارية والصناعية والجماعات المسألية رقابة يتولى أمرها إخصائيون، يراجعون حساباتها الشهرية والسنوية، كانت الدولة أولى بمثل هذا النظام الدقيق من مراجعة ومراقبة .

لهذا عنيت الأمم الدستورية بتحقيق تلك الرغبة في الإشراف على تصرف السلطة النفيذية في الأموال العامة من إيراد ومصروف ، وقد نادى البرلان بهذا الإشراف، في سنوات كثيرة، وأظهو رغبته المتكررة في إنشاء "ديوان المحاسبة" ليحل محل "مراقبة مراجعة الإيرادات والمصروفات"، وهذه المراقبة لا تؤدى المهمة التي يؤديها ديوان المحاسبة ، وأملي عظيم في أن يتحقق إنشاء هذا الديوان في أقرب وقت، وأن يختار موظفوه من موظفي الحكومة الأكفاء، وأن يضاف إليهم عدد

قليل يكون بمنزلة الرأس من الجسد . و إنشاء هذا الديوان و إن كلف خزانة الدولة نفقات جديدة يساعد كثيراعلى توفير المسال من وجود مختلفة .

ولقد الاحظنا - مع الأسف - حالات كثيرة الا ترضى أحدا ؟ فإن ميزانية الله يعتمدها البرلمان كل سنة تكاد الا تكون ميزانية حقيقية ، فالبرلمان على أن تنفذها السلطة التنفيذية ، ثم الا نلبث بعد بضعة أيام حتى نرى اعتمادات كثيرة خارجة عن الميزانية ، وهي التي تسمى بالاعتمادات الإضافية ، وهذه الاعتمادات تزاحم الميزانية في أهميتها ، وليس لدى البرلمان من الوقت ما يسمح له بأن يطمئن اطمئنانا صحيحا إلى مثل هذه الاعتمادات ، بل رأينا ماهو أدهى وأنكى ، رأينا اعتمادات إضافية يطلب إلى البرلمان إقرارها على أنها صرفت فعلا ، ونفذت قبل عرضها على البرلمان ، وفي هذا من الخلط والأذى بالمصاحة العامة ما فيه ، قبل عرضها على البرلمان ، وفي هذا من الخلط والأذى بالمصاحة العامة ما فيه ،

إذن ديوان المحاسبة ضرورى لهذا البلد ، ولقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون إتشائله فى سنة ١٩٣٧ ، وأقره مجلس النؤاب فى سنة ١٩٣٠ ، ثم أرسل الى مجلس الشيوخ ، وبق فيه طويلا ، وأخيرا صدو فى سنة ١٩٤٢ مرسوم بمشروع قانون بإنشائه ، وسيعرض أمره على البرلمان ،

ونحن نرجو مخلصين أن تسارع الحكومة والبراان الى إظهار هـذا المشروع الحيوى ، وأن يحقق إنشاؤه الأمور الأساسية الآتية :

(أولا) مراجعة الإيرادات بصفة دقيقة .

(ثانيا) مراجعة المصروفات.

وقد اختلفت النشر بعات في شأن مراجعة المصروفات . فبعض الأمم ترى مراجعة المصروفات ، فبعض الأمم ترى مراجعة المصروفات بعد حصولها كفرنسا وابطاليا ، و بعضها ترى المراجعة قبل الصرف لإقراره كما هو الحال في انجدلنرا و بلجيكا والولايات المتحدة ، وتوجد في فرنسا " محكمة الحسابات " تراجع المصروفات بعد الصرف ، وأرى أن تكون المراجعة قبل الصرف، ولو بطريق الندرج ، ولقد أحست فرنسا بأن المحاسبة بعد

الصرف لا تؤدى الغرض المنشود؛ إذكيف يمكن أن تتم مراقبة مجدية بعد الصرف، وخاصة فى بلد برلمانى لتغير فيه الوزارات بسرعة ؟ . ولوحظ فى فرنسا أن تقارير "عكمة الحسابات" تصدر بعد السنة المالية بسنة ، أو سنتين ، أو أكثر، وقد تكون الوزارة التى توات الصرف تخلت عن كراسى الحكم ، وتولئها وزارات أخرى . لهذا تطورت الرقابة فى فرنسا تطورا محسوسا أدى إلى شىء من المراقبة قبل الصرف .

(ثالث) وضع تقرير سنوى عن الميزانية ، يعرض على البرلمان، و يكون مشتملا على ملاحظات عن الحساب الختامي من إيرادات ومصروفات ، وملاحظات على النظام المالى العام، وافتراحات في المبادئ، والنظم التي يراها ،

(رابعـــا) أن يستشار في كل ما يرتبط بمــالية البلاد من مشاريع قوانين ، ولوائح ومنشورات .

(خامسا) أن يراجع الحساب الختامي، ويصدق عليه .

(سادسا) أن يراقب ميزانية و زارة الأوقاف والمعاهد الدينية ، والمصالح العامة الخارجة عن الميزانية كالمجالس البلدية والمحلية ؛ فإن هذه الأموال من دافعي الضرائب ، وهي من أموال الأسة ، فيجب أن تشرف عليها الأمة ممثلة في ديوان المحاسبة ، الذي يشرف عليه البران ، ويطمئن إلى عمله .

ولماكان ديوان المحاسبة على هـذا الوضع من الأهمية ، و إليه يركن البرلمان وتركن الحكومة فى أعن شيء لديها، وهو عصب الأمـة، كان من الضرورى إذن أن يكون على رأس هذا الديوان رجل له مكانته ، واستقلاله ، يتصرف فى ديوانه تصرف الوزير فى وزارته ، كما قضى بذلك المشروع المقدم الى البرلمان، وأن يكون غير قابل للعزل إلا بقرار من البرلمان .

وأرجو أن يحقق الله هذا العمل الجليل .

## ل*فصل لثالث* مجلس الـــدولة

## هناك حكومة، ووزراء، وبرلمان :

الحكومة تسير في أعمالها الإدارية ، وعلى رأسها الوزراء يشرفون على أعمالها كايشرفون على أعمالها كايشرفون على تنفيذ برامجهم السياسية، التي أعلنوها وأقرها البرلمان . أما البرلمان فإنه يقوم بتشريع القوانين ، والإشراف السام على إدارة الحكم ، أى على أعمال السلطة التنفيذية .

لكن هــذا الاشراف في جميع نواحيــه المتحددة لا يمكن أن يكون كاملا؟ فقــد تحدث أخطاء ، وقــد تحدث غالفات في إدارة الحكم ، مخالفات للقوانين أو للوائح، أو للا نظمة المختلفة، وقد يقع ظلم لا يصل المشرفون أنفسهم الى تعرفه، وتحقيقا للصلحة العامة رُقى في كثير من الأمم أن تكون هناك سلطة تتمكن من سماع شكاية الأفراد، والجماعات والموظفين اذا حاق بهم ظلم من الحكومة، سواء أكان ذلك بالاعتداء على القوانين والأنظمة ، أم بالاعتداء على الحقوق المكتسبة للا فواد أو الموظفين ، وأن يكون لهذه السلطة حق إلغاء الأوامى والقرارات المنافية لقوانين البلاد ولوائحها، كما يكون لهذه السلطة حق إلغاء الأوامى والقرارات المنافية لقوانين

ونظامنا المصري لا يزال كماكان قبل الدستور، نظاما ناقصا لا يتفقى ورق البلاد فى ظل الحياة النباسية . يقضى نظامنا بأن يتولى الهيمنة على شؤون الموظفين مجلس الوزراء ، ومجالس التأديب . وفى هذه انجالس التأديبية نقص من حيث تشكيلها ، وتكوين أعضائها وصفائهم وحرياتهم ، ومن ناحية أخرى فإن إحدى فقرات المادة (١٥) من لامحة ترتيب انحاكم الأهلية تقضى بعدم تأويل أى عمل

إدارى، أو وقف تنفيذه، وليس لصاحب الحق إلا أن يطالب الحكومة بتدويض بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائع، يضاف إلى هذا أن لمجلس الوزراء — طبق النظام القائم — الحق فى أن يعيزل الموظفين دون أن يهيئ لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، ودون بيان الأسسباب التي بني عليها هذا العزل ، وقد يكون العزل نتيجة لشهوات حزبية ، أو تعسفية لا يعرفها الناس ، ولا تعرفها الحاكم، ولا يعرفها صاحب الشأن نفسه ، بل لو ثبت أن عزل الموظف كان نتيجة لتعسف ملموس ، وعنت ظاهر ، فليس لأية جهمة أن تمنع هذا العزل ، بل يمق قاعها نافذا إلى ما شاء الله ! .

لهذا قامت فرنسا منذ زمن بعيد بإنشاء ما يسمى و مجلس الدولة " لمراقبة أعمال الحكومة في إجراءاتها مع الموظفين أو مع غير الموظفين ، ومن أعمال هذا المجلس واختصاصاته البحث في إجراءات الحكومة، ومدى قيامها على سنن الدستور، والقوانين والحقوق المكتسبة ، ولهذا المجلس الحق في إلغاء الأوامر والإجراءات واللوائح، التي يظهر أنها مخالفة للدستور والقوانين والحقوق المكتسبة ،

ونحن إلى الآن باقون تحت حكم إحدى فقرات المادة (١٥) من لائحة ترتيب الحاكم الأهلية . تلك الفقرة التي وجدت في ظل النظام القديم قبل ظهور الدستور ، والحياة النيابية ، التي تسعى دابما إلى تحقيق العدل ، وطمآ بينة الناس على تنفيذ القوانين واحترامها ، وصيانة الحريات ، والحقوق المكتسبة ، فهل لنا أن ترجو نظاما يراقب الأعمال الإدارية ، ويبطل ما خالف منها روح الدستور ، والقوانين المتبعة ، والحقوق المكتسبة ؟ . هل لنا أن ترجو نظاما يطمئن إليه الفرد ، والموظف في حربته وحقوقه ، وأنه قد أصبح في مأمن من كل عسف وظلم ؟ تريد نظاما كهذا ، وقد نادى كثير من الناس بايجاد مجلس الدولة على غرار ما قام في فرنسا .

و إنى مع رغبتي الأكيدة في إيجاد نظام يؤدى ما يبتغيه الناس من مجلس الدولة لا أراني مفتبطا بإيجاد مثل هــذا المجلس بالذات، بل إنى أعتقــد اعتقادا صريحا أننا نفوز بما نرغبه من مجلس الدولة، بإيجاد نظام كنظام بلجيكا، وانجلترا، بعد أن تكون قد أتممنا تنظيم الإدارة على النحو الذي بسطناه .

مجلس الدولة في فرنسا قد أنشئ في الواقع بمعرفة السلطة التنفيذية، حتى تحتمى وراءه . ولم يثبت في عصور إنشائه الأولى أنه كان المثل الأعلى في صيانة حقوق الأفراد ، ولم ترتكز قوائمه إلا في الأزمنة الأخيرة ، بعد أطوار مختلفة، وتنظيات متنوعة، وقوانين متعددة .

ومجلس الدولة في فرنسا عبارة عن محاكم إدارية تضم عددا من المستشارين ، يعينون و يعزلون بمرسوم من رئيس الجمهورية ، ومن مستشارين بحكم وظائفهم ، وهم رؤساء المصالح ، ومديرو الإدارات ، ومن قضاة مساعدين ، إلى غيرهؤلاء ، كا يتبع مجلس الدولة هذا مجالس محلية في الأقاليم لها اختصاصات محددة ، حتى أصبح محلس الدولة "عبارة عن محاكم إدارية ، بها عدد كبير من الموظفين .

ونحن في حالتنا الحاضرة في عنى عن وجود هذا النظام في بلادنا ؟ إذ هو يتطلب موظفين كثيرين في القاهرة ، والمراكز الكبرى في القطر المصرى ، و يتطلب بالتالى نفقات باهظة ، تزيد الميزانية أحمالا وأعباء . على أن هذا النظام نفسه لم يؤت ثمراته الطيبة في فرنسا ، إلا بعد جهود شافة وآماد بعيدة .

طدا أرجو أن يكون نظامنا كنظام بلجيكا وانجلترا، وأن نكل الأمر في مراقبة حسن تطبيق الفوانين الإدارية وغيرها إلى المحاكم. ففي بلجيكا تشولي المحاكم القضائية الاختصاصات التي يقوم بهما القضاء الإداري في فرنسا، وهو مجلس الدولة، وفي انجلترا نتولي المحاكم الفضائية تطبيق القوانين العامة والخاصة بما فيها الدستور نفسه.

ولا يتم هذا الاختصاص إلا بإلغاء مانصت عليه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وتفويض المحاكم حق النظر في الأعمال الإدارية، وسماع شكاوي

الموظفين في شؤون تعيينهم، وترقيتهم، وعزلهم، إذا وقعت مخالفة للقوانين واللواخ، وكذلك شكاوى الأفراد في أى شأن له مساس بالمصالح، أو الحقوق المكتسبة، أو مخالفة للدستور وقوانين البلاد، على أن يكون حق إلغاء الأوامر، والقرارات الإدارية من اختصاص المحاكم الابتدائية، ومحكمتي الاستئناف، ثم محكمة النقض والإبرام،

بهذا يمكننا أن نحقق الغاية المرجوة التي يؤديها ("مجلس الدولة"، وإنا مجمد الله من محاكمنا القضائية نظام قد استقر، وحاز الثقة النامة بالمرافة، والتجارب الطويلة، في الذي يحوجنا إلى خلق نظام جديد كثير النفقات كمجلس الدولة ، وهو نظام مجلس إدارى متشعب باهظ التكاليف، وإيراد الدولة في حالتها الحاضرة لا يسمح أن ندخل في مغامرة كهذه المغامرة، تعود على البلاد بشر و بيل .

ايس الغرض أن نتباهى بإنشاء "مجلس الدولة"، وإنما الغرض هوأن نضمن حقوق الأهلين والموظفين، بنظام ثابت لا يكلفنا كثيرا، ويؤدى إلى ما نرجوه دون أن نضيع الكثير من الموظفين في غير دون أن نزج بكثير من الموظفين في غير جدوى ، وليس الغرض أن يقال إننا قلدنا فرنسا ؛ فإن النظم البلجيكية والانجليزية في هذا الباب لم تكن أقل نقعا من مجلس الدولة في فرنسا، ولم تكن الإدارة الفرنسية في وقت مرب الأوقات – على ما نعتقد – أكثر دقية ونظاما من الإدارة البلجيكية أو الانجليزية ،

و إذا ظننت أن قابلية قضاة محاكمنا الابتدائية للعزل تحول دون اطمئنانك الى العدل في هذه القضايا الإدارية على الحكومة، فاعلم أن جميع مستشارى مجلس الدولة بفرنسا قابلون أيضا للعزل، وأن القضايا ستكون عندنا موضع بحث محاكم الاستئناف والنقض، ومستشاروها غير قابلين للعزل، وقد اتت التجارب، والحمد لله، بما يجعلنا نظمئن إلى قضاتنا اطمئنانا كثيرا، وكان يمكن أن ترجو قيام مجلس الدولة في بلادنا لوقام بخاطرك لحظة إمكان اختيار قضاة لهدذا المجلس - بواسطة الإدارة - تبذ مكانتهم ما عليه قضاة محاكمنا من كفاية واستقلال ،

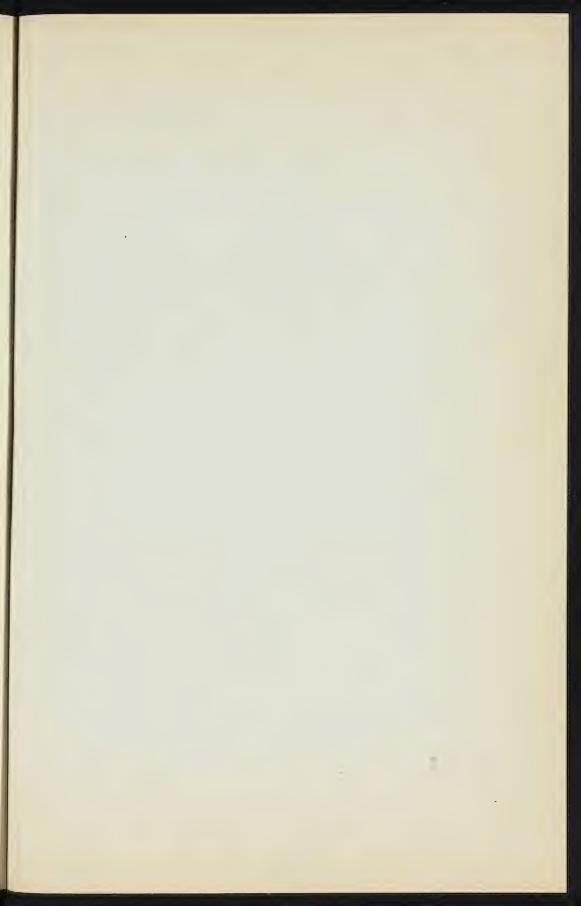
لهذا لاأرى أى مسوّع لحلق ما يسمى بجلس الدولة مع ما يتبعه من طائفة من المستشارين والنواب، وجيش من الموظفين والمستخدمين، ومن نفقات الأماكن المتعددة في جهات القطر بلا ضرورة ، وأمامنا من الواجبات الملحة لرفع مستوى المعيشة، وتنظيم حالتنا الاجتاعية والدفاعية شيء كثير .

وعلى هـذا وجب أن يكون التنظيم في هذا الباب بالاكتفاء بأقلام قضايا الحكومة، ومجالسها الاستشارية في تحضير مشاريع القوانين، و إبداء الرأى فيا يعرض عليما من مشورات ، أما حق الفصل في التعويضات وحق إلفاء الأوامر المخالفة للقوانين واللوائح والدستور، فيجب أن يكون ذلك من اختصاص المحاكم بعد إلغاء قيود المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، ويحسن تخصيص دائرة في كل محكمة ابتدائية لحذه المنازعات الإدارية ، كا خصصنا للا مور المستعجلة قاضيا في القاهرة ، وآخر في الاسكندرية ، ثم ينظر بعد ذلك في إضافة دائرة أخرى ، قوا كثر في جهة ، أو جهات معينة في القطر، سعا للتطور الطبيعي، وحاجة العمل ، وهذا كله لا يحتاج إلا إلى تنظيم بسيط، ونفغات محتملة .

أما العمل على تقليد فرنسا نجرد التقليد، فهو تما يأباه العقل، ويضر بمصلحة البلاد. ولم يثبت لللا كا قلنا أن الادارة الفرنسية كانت \_ بفضل مجلس الدولة \_ المثل الأعلى بين إدارات العالم في النظام، والعدل .

البائر على إلى

الناحيسة الحسمية - الناحيسة الخلقيسة - الناحيسة العقليسة



# الباب الرابع

يروى عن بسمارك أنه عند ما سئل عن سبب انتصارات دولته فى سنة .١٨٧ على فرنسا أجاب : إن الفضل فى ذلك للدرسة .

و إذا سئل الناس جميعا فى أوقاتنا الحاضرة عن فؤة أية أمة من الأمم ، سواء فى الصناعة أو النجارة أو الزراعة أو الاختراعات جميعا ، وعن أهم سبب فى استقلال كل أمة ، وتبؤئها منزلة سامية لما تردد واحد ممن يفقهون و يدركون الأمور على حقيقتها فى أن يقول : إن السبب فى ذلك كله راجع إلى المدرسة .

فالمدرسة هي التي ترفع الأمة ، وهي التي تصونها وتقسويها ، وهي التي تخلق فيها أسباب الرفعة والعظمة ، وهي التي توجد في الشعب تلك الشعلة المقدسة ، التي تسميها الكرامة الوطنية ، والكرامة الشخصية ، المدرسة هي التي ترفع الشعب ماديا وأدبيا . هي التي تصفل عقله ، وتقوى جسمه ، وتهذب خلقه ، وترفعه الى أسمى الدرجات .

والمدرسة الأولى هى البيت، و بعبارة أخرى هى الأم — وأسميها بحق و المعلم الأولى " ؛ فهى التي تغذى طفلها بلبان التربيسة الصحيحة، وتروضه الى أن يصير يافعا ، ثم يتدرّج فى البيئة المدرسية ، وهى المرحلة الثانية فى التعليم ،

وهناك مدرسة ثالثة ، هي مدرسة الكون، تحتضن الشاب بعد أن يحصل على شهاداته المدرسية وتغذيه بالتجاريب . تدفعه تعاليمه الأولى الى الاستزادة من علوم الكون ، فينمو علمه ، وثنسع تجاربه ، وينصقل منطقه ؛ وهكذا يسير في الاستزادة من العلم والمعرفة والتجارب إلى أن يصبح رجلاحتي يموت ، وهذا كله مصداق

لقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلذَّينِ يَعْلَمُونَ وَٱلذِّينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . ولقول النبي الكريم : « اطلبوا العلم من المهد الى اللحد » . ولقوله عليه السلام: " من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم " .

و إذا نظرنا إلى نوع المدرسة بوجه عام فى صراحلها الثلاث: البيت ، والمعاهد التعليمية ، وتجارب الكون — إذا نظرنا إلى هذه الأنواع الشلائة وجدنا أقواها أثرا، وأعمها نفعا المدرسة الوسطى ، وهى معاهد العلم ، سواء أكانت هذه المعاهد فى بد الحكومة أم فى يد هيئات شعبية ، أم فى يد الأفراد ، ذلك لأن المدارس هى التي تكون الأم نفسها ، بتعليمها الصحيح وتهذيبها السليم ، فتهيئها لأن تكون المعلم الأول ، تضع فى الطفل أول بذور المعرفة ، وتبث فيه روح الكرامة الشخصية والقومية ، كما أن هذه المدارس هى التي تهيئ الرجل بعد أن ينال شهاداته إلى أن يصبح عضوا نافعا ، تدفعه تعاليمها الى الاستزادة من العلم والتجاريب ، فيكون أهلا بضبح عضوا نافعا ، تدفعه تعاليمها الى الاستزادة من العلم والتجاريب ، فيكون أهلا بطدمة بلاده ، وتحقيق ما تصبو إليه من رفعة ومجد .

هناك إذن في معاهد التعليم الأساس الصالح لتكوين الطبقة الأولى من المعلمين والمعلمات ، وهم الآباء والأمهات، ثم لتكوين أولئك الرجال العاملين ، الذين يقومون بحدمة بلادهم وصيانتها، على أقوم سبيل .

فسئولية المدارس، أو معاهد العلم مسئولية خطيرة، يجب علينا أن نحيطها بعناية كبيرة، وأن نفكر في أن تكون المثل الصالح، والمنبع الطاهر، خلفق الأجيال كلها . و إن أمة فسدت وسائل التعليم فيها أو انعدمت، طي أمة مقضى عليها بالفناء . فلا صناعة في أمة جاهلة ، ولا تجارة في أمة جاهلة ، ولا زراعة في أمة جاهلة ، ولا آداب في أمة جاهلة ، ولا اختراعات في أمة جاهلة ، ولا ثروة لأمة جاهلة ، ولا استقلال لأمة جاهلة ، ولا كرامة لأمة جاهلة .

يجب أن يعرف الناس جيعا أن لحرية الأم، وكرامتها، وثروتها، ومناعتها، واستقلالها أسبابا مقررة، ووسائل معروفة، فلا يجدى صياح، ولا مجرد آمال، ولطالما قلت إن استقلال الأمم وحريتها جدارة واستحقاق، قبل أن يكونا حقا طبيعيا ؛ فإن الحق مرتبط بالقدرة ، ويأنف الحق أن يأتى لمن لا يستحقه ، ولا يستحقه إلا القوى : القوى في العوامل القوى : القوى في العوامل القوى : القوى في العوامل الثلاثة التي بها تنهض الأمم ، وتنال حقوقها كاملة ؛ و بغيرها لا يكون لأمة مستخرية ، وشعب مترهل نصيب في الحياة ، وإن شئت لا يكون له نصيب في حرية واستقلال ، والناريخ شاهد عدل على ما أقول .

alpo albo

إذا تقرر هــذا فماذا يجب أن تكون عليه المدرســـة، وأن يكون عليه التعليم ؟ سار التعليم بين الأمم في أدوار ثلاثة :

الدور الأقل – ما قامت به الحكومات المستبدة، مستقلة كانت أو غير مستقلة ، من جعل التعليم وسيلة لإحراج موظفين آليين، واجبهم تنفيذ ما أرادته الحكومة من أعمال إدارية، وصيانة سلطتها في الشعب، واتجهت المناهج الى تحقيق هذه الغاية ، فكانت المعلومات التي تعطى آلية جافة ، لا رابطة بينها و بين الكرامة الشخصية، أو الاستقلال الشخصية .

وهناك دور ثان أرقى نوعا من هـذا الدور الأقل ، وهو أن يكون للطالب حظ من الاستقلال في التفكير، ومن التوسع في العـلم قدر الطاقة، حتى يتسنى له فيا بعـد أن يكافح في الحيـاة لنيل رزقه في هـذا الكفاح العالمي، ولوكان بعيدا عن وظائف الحكومة .

أما الدور التالث، وهو آخر ما وصلت إليه فنون التربية الحديثة ، فهو نشر التعليم القومى، وتهيئة الطالب لأن يكون مواطنا نافعا، متضامنا مع أمته فيها ترنو اليه من عن و رفعة، وأن يعتبر نفسه لقومه قبل أن يكون لشخصه، وأن يكون فوق كونه مؤاطنا كريما، وجلا قادرا على أن ينهض بقومه نهوضا كريما، في مدارج الرق الإنساني .

و بعبارة أخرى كان الدور الأول إيجاد أدوات للحكومة تنفذ بها مشاريعها ولو على حساب الشعب، والدور الثانى تعليم الشخص، وتمكينه من حربته الفردية، للحصول على رزقه الشخصى من أية ناحية كانت، دون تضامن مع الجماعة التي يعيش بين ظهرانيها، حاكمين ومحكومين ، والدور الثالث هو كال شخصية الرجل، واتصاله يقومه اتصالا وثيقا، منضامنا معه في خيره وشره، على أن يكون جزءا من شعبه، قبل أن يكون لنفسه وأسرته .

فهل تعليمنا المدرسي الحاضر يهيئ لتحقيق هذه الغاية النبيلة، بعد أن أصبحنا مستقلين، و بعد أن أغلن دستو رنا أن الأمة مصدر السلطات ؟ .

إنى أعتقد أن مدارسنا لايزال فيها أثر ظاهر من آثار الدور الأقل، ذلك الذي كان ينادى به الاورد كروم في تقاريره من أن واجب المدارس هو إخراج موظفين نفكومة . و إذا كما قد دخلنا في المرحلة الثانية فإن خريجي مدارسنا لايزالون يتجهون إلى وظائف الحكومة ، ولا يجدون من وسائل الكفاح ما يدفعهم إلى كسب العيش، من طريق العمل الجز .

إذن نحن متأخرون، ووجب علينا أن نتهض نهوضا إجماعيا شاملا فيا يحيى هذه الأمة ويرفعها إلى الدرجات التي يصبو إليها كل مواطن كريم، وكل غيور يتحرق ألما من حاجة هذه الأمة الكريمة إلى أن تكون في مصاف الأمم الناهضة القوية .

لا أنكر أن و زارة المعارف عندنا قد بذلت جهودا كثيرة ، وتوعت برامجها في فترات متعددة ، كما أنى أتوقع أن تكون و زارة المعارف قد اطلعت على برامج النعليم في البلاد الأخرى، وسعت في تطبيق ما يلائم حالنا وقدرتنا المالية ، ولكني إزاء ذلك لا يمكنني أن أنسى هذا التبليل في وضع البرامج، وكثير منها ارتجالي لا يوافق العقلية المصرية ، ولا الحاجات المصرية ، وإن القلب ليتفطر عند ما أرى أمة كأمة اليابان بعد أن كانت منعزلة عن التمدن الحديث، والحضارة العالمية ، عتهسة في رفعتها

النائية ، نهضت نهضتها في القرن المساضى ، فبهرت العالم كله ، وشادت مصافعها الجبارة ، وأقامت تجارتها الواسعة ، التي زاحمت بها أقوى أمم الأرض وأغناها ، ونشرت العلم بين طبقات الأمة ، علما مزجته بروخ الأمة وتفاليدها واستعدادها ، حتى صارت مضرب الأمشال . كما لا ننسى ما قامت به تركيا في القرن الحاضر ، وهي أقل ثروة من مصر ، فشقت طريقها في سبيل العلم والتعليم ، وسعت في محو الأمية من بلادها ، وهاهي ذي الآن في فترة قصيرة من الزمن بعثت نفسها بعث جديدا ، وأصبحت تلك الأمة القوية الناهضة ، التي يسعى غيرها في طلب ودها ، لما لها من كرامة وقوة و وجود ،

لا بد أن تكون حكوماتنا المتعددة قد بحثت في أسباب نهوض مثل ها تين الأمتين، ولا يمكن أن أفكر أن فاتها هذا الواجب بعد أن رأيت بنفسي أن سلطنة وحيدر أباد الدكن " بالهند لم تتوان في إيفاد بعثة من كبار رجال التعليم إلى بلاد البان للبحث في طرائق تعليمها، و رجعت هذه البعثة مزودة بتقرير ضاف عن حالة التعليم في اليابان ، وكيف أن هذه البلاد قد اقتسبت من النظم الأجنبية ما ساعدها على خلق أجيال جديدة فتبة ، جمعت بين العلم والخلق والوطنية ما لامزيد بعده لمستزيد .

دعنا من هذا كله ، وسائل نفسك بعد ذلك: ما الذي تطلبه مصر في أمور التعليم ؟
إن الذي تطلبه — ولا يصح أن يكون موضع نقاش بعد الذي نسمعه عن حالة التعليم في غير مصر — هو ما أجمع عليه رجال الأمم الأخرى ، وأولو الأمر فيها ، وهو أن يكون التعليم قائما على أسس ثلاتة : قزة الحسم ، وقزة الخلق ، وقزة العقل .

تلك هي الأسس الثلاثة التي لامعدى عنها ؛ وهي ؛ كما يقول المناطقة ، جامعة مانعة .

نشَّــئوا الأمة على أن تكون صحيحة الجسم ، قوية الخاق، كاملة النعقــل من طريق المعرفة النظرية، والمعرفة العملية، نصل بها إلى طريق النجاح والتقدّم . و يترتب على ذلك أن تكون الرياضة البدنية في المدارس في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن، وأن تكون تقوية الخلق في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن.

وليعلم أولو الأمر فينا أن تقوية فرع من هــذه الفروع على حساب فرع آخر يؤدّى إلى نتيجة من التعليم عرجاء، لا فائدة فيها ولا غناء .

الرجل المكافح في هذه الحياة، والمواطن في هذا البلد - يجب أن يكون صحيح الجلسم، سامى الحُداق، كامل المعرفة ، ولا أخفى عليك أن بعض الأمم التي سارت على هذا النهيج قد أوجدت في شعبها الاعتماد على النفس، وروح النشاط والاقدام، والصبر على الشدائد، وحفظ الكرامة، والتمسك بأهداب الحرية، والتضامن القومى، فسارت في مضار الحضارة والمدنية شوطا بعيدا، وساهم كل فرد من أفرادها ذكورا و إنامًا في بناء هذا المجد القومى ، الذي صاغوه وصائوه ، بماكسبوا من طرائق العلم والتربية والتهذيب ،

## أوّلا - في الناحية الجسمية

ما الذي نراه في مدارسنا من الناحية الحسمية ؟

زى بعض ألعاب وقتية لبعض التلامية، وبعض مظاهرات في حفلات وسمية، فنيحن على ما يظهر مغرمون بالاستعراض والمهرجانات، دون العناية بما هو نافع مفيد. إن الرياضة البدنية في مدارسنا هزيلة مهجورة، مع السلم بأن لها فوائد جمة؛ فهي تقوى الجسم، وتهدئ الطبع، وتخلق في الشباب خصلة الاعتباد على النفس وتجدل المسئولية، وروح المفاحرة والمثابرة، والإقدام، والشجاعة المقرونة بالاتزان والحياء، والتباعد عن المهلكات كالخمر والميسر و إضاعة الوقت سدى والرياضة تصون صاحبها من الأمراض، وتوجد المناعة في جسمه ضد العدوى ، ولهذا كان لا بد لنا من نشر الرياضة البدنية ، حتى يصبح الشعب كله العدوى ، ولهذا كان لا بد لنا من نشر الرياضة البدنية ، حتى يصبح الشعب كله

رياضيا، ويكون هذا العلم — أو الفن إن شئت — فرعا أساسيا من أنواع التعليم، لا يقل شأنه عن سائر ضروب العلوم والفنون .

ريد رياضة بدنية عامة لجميع شبان المدارس وأطفافا، باعتبارها علما أساسيا، يختار لكل شاب ما هو أهل له من أنواع الرياضة، ومتى شبت الطبقات المتنوعة من شباب هده الأمة على تذوق الرياضة البدنية وتعشقها، وجعلها جزءا أساسيا من حياتها العامة والخاصة، قويت صحة الأمة، وارتفعت أخلاقها، وهبأنا من هذه الشبية تتلة صالحة للدفاع القومى، مزودة بأوفى نصيب من تعالم الرياضة العلمية، الشبية تتلة صالحة للدفاع القومى، مزودة بأوفى نصيب من تعالم الرياضة وحياته الشبية عيت لا يجد الشاب – وقد دخل الجندية – فرقابين حياته الرياضية، وحياته العسكرية ، بل ربحا أمكن تقصير مدة الجندية – وهو الأصح – لأولئك الشبان الغين مارسوا الرياضة في المدارس ،

و إذا عممنا الرياضة البدنية تعميا إجباريا، فلبس معنى ذلك أن نكتفى من التلاميذ برياضة عادية، بل يجب أن نندرج بها في المدارس، حتى تصل إلى تدريس التعاليم العسكرية القاسية في المدارس العالية .

نحن فى زمن لا يصح فيه أن يكون الجيش جزءا مغايرا لكتلة الأمة، بل يجب أن يكون الجيش جزءا مغايرا لكتلة الأمة، بل يجب أن يكون الجيش في هذا الزمن فرعا من أمة رياضية قوية ، عسكرية . ذلك لأن الحروب، كما قلنا فيها سبق، لم تعد في هذه الأيام حروب جيوش أمام جيوش، ولكنها أصبحت حروب شعوب أمام شعوب ، فإذا لم يصل الشعب كله الى درجة من الرياضة البدنية، والفنون العسكرية ، تسمح له بالدفاع عن كيانه بكافة أنواع الدفاع الوقائية وغيرها ، وشطرنا الأمة شطرين : أحدهما جندى ، والآخر لا يعرف من أحوال الجندية شيئا ، فقد قضينا على هذه الأمة بالويل والخسران .

ها هي ذي الحروب قائمة أمام أعيننا . وان تفف الحروب ما دام الإنسان على هذه الأرض. وليس في هذا العالم حق إلا إذا صانته القوّة، فهل لنا أن نرجو أن تنشئ أمننا وهذا الشعب الكريم ، الذي يصبو الى الحقية والاستقلال ، تنشئة تجعله بمأمن من غوائل المفاجآت والفتك والعدوان ، وقد رأينا أن صيانة البلد لابد لهما من مساهمة أفراد الشعب – فتيان وفتيات – في الذود عن حياضها ، والدفاع عن كرامتها وحريتها .

إنى إذ أتكلم عن هــذا المنهاج؛ منهاج الرياضة البدنيــة والفنون العسكرية؛ لا أرافى فى حاجة الى تفصيل،فإن التفصيل مرجعه أهل الفن، والإخصائيون، إنمــا هو منهاج توجيهى، وجب تنفيذه على هــذا النحو، وهو الذى تطلبــه أمة تريد الحياة،

و إن أردت بعض التفصيل فقد كان هناك مشروع في و زارة المعارف قد سعيت في تحقيقه وقت أن كنت و زيرا لها ، ولم تسعفه الظروف اللاحقة بتنفيذه . فلك هو إيجاد أندية رياضية متعددة ، في مدينة القاهرة ، والاسكندرية ، والمدن الأخرى ، على أن يكون لكل مدرستين ثانو يتين مثلا ناد شامل يلجأ اليه الطالب، نتوافر فيه فنون السباحة ، وأنواع الرياضة المختلفة ، ككرة القدم ، والنفس ، والأسلحة البيضاء ، وغير ذلك من ألوان التسلية البريئة ، كما يلجأ اليه الطالب بعد خروجه من المدرسة للذاكرة ، والمطالعة ، و يجد فيه ملجأ يحتضنه ، بدل هذه البيئات المو بوءة ، من أماكن اللهو ، والعبث ، والمجون ،

فاذا أمكننا تنفيذ مشروع كهذا، أو ما يشابهه، أو ما هو أفضل منه ، تحت مراقبة إدارات المدارس والجامعة ، ووزارة المعارف، وإيجاد الألفة الصحيحة بين التلاميد، ومدرسيهم ، أمكننا أن نوع المستوى الجثماني ، والخلق ، والعلمي بين التلاميذ ، وأمكننا أن نصون التلاميذ والطنبة من تلك الحال المريرة التي يتنون تحت أنقالها ، وأن نوجد لهم حياة جدية يغذون فيها عقولهم ، ووجدانهسم ، ونشاطهم ، وشبابهم للير الأمة والوطن .

هذا هو الذي أخذت به الأمم الناهضة ، وهذا هو الذي تحرص عليه وتسعى في إتفائه ، للوصول به إلى درجة الكال - وقل في بربك ما هو عدد الرياضيين الآن بين النلاميذ والطلاب، أولئك الذين يصح أن يطلق عليهم هذا الاسم؟ . كم عدد المتازين في كرة المتازين في المتازين في كرة المتازين في السباحة من الآلاف المؤلفة من التلاميذ؟ . وكم عدد المتازين في كرة القدم والنس ؟ . وكذلك في لعبة " الشيش " والسيف ، والمصارعة ، والملاكمة ، وضرب النار ؟ . كم عدد المتازين من هؤلاء ؟ وكم عدد الضعفاء والمرضى منهم ؟ وضرب النار ؟ . كم عدد المتازين من هؤلاء ؟ وكم عدد الضعفاء والمرضى منهم ؟ حتى يصح أن نوازن بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى .

إلى أخشى أن يكون الحواب قائما أسود! .

#### ئانياً \_ في الناحيــة الخلقيــة

دلت حوادث التاريخ دلالة واضحة على أن الأمم لا تقوم بعلمها الآلى الحاف، وإنحا تقوم بروحها، وتعيش بحيويتها و بتضحياتها، و برغبتها في البقاء حرة كريمة. ولا تموت أمة أرادت الحياة، وعملت لحيا، نعم قد تمرّ عليها عصور شدة وفقر، وانحطاط سياسي ، ولكنها اذا ارتفعت خلقيا ترنو دائما إلى النهوض من كبوتها، وإعادة مجدها، وتسمى إلى اقتناص هدذا الحجد، مهما طال أمد السعى ، ومهما قامت أمامها الضعوبات .

وقد لوحظ في بعض الأمم التي قصرت همها على العمم الآلي فقدان الهمة والنشاط، والمغامرة والإباء . ولا تحصل أمة على هذه الصفات الحيوية إلا اذا جعلت من عناصر التعليم الأساسية تكوين خلقها وصيانة مجدها، وأهليتها للقيام

بنصيبها في الهيئــة الاجتماعية، وتقوية عنصرها تقوية جسمية، حتى تفوز بمكانتها باجتماع عناصر التعليم الثلاثة .

ألم تركيف وصلت أمة اليونان القديمة إلى هذا المجد المؤثل؟ ، وكيف وصلت أمة الرومان القديمة إلى سطوتها وعظمتها ، وانتشار ملكها في بقاع الأرض؟ . ان هاتين الأمنين وغيرهما لم تصل إلى ما وصلت إليه من عز ومجد وسؤدد إلا بتوافر أسياب الحياة لديها من رياضية وعلم وخلق . ولم يذع الانجليزكا لم يذع الألمان أنفسهم بلسان زعيمهم "هتار" في كتاب " كفاحي" . أن أثمهم أرق الأمم ذكاء وفطنة ، وإنما قامت مفاحرتهم على أن عنصرهم قد امناز بشيء واحد هو أن الفود منهم يعتقد أنه جزء من مجموع أمنة ، وأنه يعمل مثابرا للجموع ، وأن ليس فيه تلك الأثرة والأنانية ، اللتان كانت سببا في انحطاط بعض الأمم الأخرى ، وأنه يعتقد كما قال الدفاع إلى أن يدافع عن زوجه وبنيه ، و بعيارة أخرى عن عشه الذي درج فيه ، شم اتسع هذا الدفاع إلى أن يدافع عن زوجه وبنيه ، و بعيارة أخرى عن عشه الذي درج فيه ، شم اتسع هذا الدفاع إلى أن يدافع عن النفس بطريق التضامن عند ما تكونت القبيلة ، فكل شخص من هذه القبيلة بعتبر نفسه جزءا منها عاملا فيها ، متضامنا معها في الخير والشر ، ولما اتسمت القبيطة وأصبحت وطنا ، لم لتغير حالة الإنسان في الدفاع عن وطنا هذا المواطن .

تلك فكرة صحيحة لمن يريد الدفاع عن بلده ؛ فالوطن ليس شيئا سوى الأسرة الكبرى . ولم يخلق الشخص إذن ليكون أنانيا يدافع عن نفسه لفائدة نفسه، ويسمعي إلى خير ذاته دون خير أمته ، بل الشخص في هـذا الوجود جزء من كل لا تنفصم عراد، إذا شكا منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

تلك هي النظرية السليمة التي يجب أن ترسخ في أذهان الناس، ونحن كسامين قد اتسم تفكيرنا إلى تضامينا مع من شاركونا في الدين « إنما المؤمنون إخوة » كا أتسع تفكير كثير من الحكاء و رجال الأخلاق الى اعتبار الانسان جزءا من الانسانية جمعاء، يسمى إلى تحقيق الخير لها، ومساهمتها آمالها وآلامها .

ونحن إذا نظرنا إلى الوافع الماموس، قلنا ؛ إنه لا يرجى لأمة فلاح ما لم يعتقد أفرادها أنهم خلقوا متضامنين متكانفين للدفاع عن وطنهم ، وأن المواطن جن من انجموع ، وأن همذا المجموع لا يرقى ولا يحافظ على كانه ما لم يحقستى لأفواد الشعب تلك النظريات الأساسية الثلاث، التي تكرر المناداة جها، وهي تقوية الشعب من الوجهة البدنية، والوجهة الخلقية، والوجهة العقلية .

\* \*

وعلى هذا فما الذى قامت به وزارات الممارف المختلفة فى بلادنا فى أمر هذه الناحية الخلقية؟ .

إنا نرى أيضا برامج متعدّدة، نتغير بتغير الوزراء، يهدم كل منهم ما بناه غيره، ولم نسستقر إلى الآن على حال ، يحسن الاطمئنان إليها ، والركون إلى قواعدها الأساسية ، ولو إلى زمن .

خذ لذلك مثلا في مناهج دراساتنا، ترى أننا ما زلنا على حالنا الأولى لم نبتعد عنها كثيراً فهل قامت وزارة المعارف في علم الناريخ مثلا بأن صبغته صبغة وطنية قومية صحيحة ، فحلت مشلا لتاريخ مصر القديم والحديث المكان الأؤل في تاريخ العالم؟ وهل قامت وزارة المعارف بابرازه صورة تمثل مجد المصريين، ومجد أبطال العرب والاسلام ؟ ، بطريقة يعتز بها العربي والمسلم، ويحس في نفسه وشعوره وتفكيره بأنه من سلالة تلك الأمة العربقة التي كان يرهب جانبها ، والتي شادت لحا مكانا عليا في ميادين القوة، والعظمة، والثقافة، وسمو الحلق .

قد دل تاریخنا القدیم علی تفانی أسلافنا فی رفعة أوطائهم، واعتبار فنائهـــم فی خدمة أوطانهم حیـــاة للجموع، فهؤلاء الذین كانوا لا يهابون الموت هم أولئك الذين أوجدوا لهم ولخلف مر بعدهم هذه الحياة، وهذا المجد الذي نعتز به، ونباهى الأجيال بتراثه .

يلوح لى أن الطالب المصرى يعلم من تاريخ البلاد الغربية أكثر مما يعلم من تاريخ بلاده ، كما يعلم في التاريخ أسماء ملوك ووقائع وتواريخ لا فائدة منها ولا غناء والواجب في أمر تدريس التاريخ أن نستخلص منه العبر والعظات، وأن يكون لنا نبراسا نهندى بهديه ، لا أن تكتفى بذكر الوقائع الصامنة الصاء، فما الذي يهم الطالب أن يعرف اسم ملك، أو حالة الغالب والمغلوب في واقعة من وقائع التاريخ؟ وليس التاريخ إلا عبرا وعظات ، نستخلص بها النتائج من حالات الانسانية السابقة ، فنصل بها إلى دروس أخلاقية ووطنية ، يجب أن تكون نبراسا لن في أعمالنا كواطنين ، وإذا الغدم هذا الأثر من التاريخ فقد انعدمت الفائدة كلها منه .

وهل يليق في دروس الجغرافية أن يعلم الطالب عن غير مصر من الأقطار أكثر من يعلم عن مصر والسودان و بلاد العرب؟! نعم إن لوزارة المعارف فضلا في سياحة بعض الطلاب إلى البلاد العربية والأوربية، والى بعض المناطق ف مصر ولكن دل يكفى هذا المشروع الضئيل؟ . ألم يكن الأجدر بوزارة المعارف أن تكثر من زيارة عدد كبير من الطلاب للا ماكن التاريخية في مصرحتي يكون التلاميذ على علم نام بحالة بلادهم و بسالف مجدها وعظمتها ؟! أليس من المفيد أن نشجع نظام الكشافة والرواد؟ وأن يكون هذا النظام واسعا والطريقة نافعة مجدية ، وأن نرتفع بتلك البعوث العلمية في الخارج حتى تكون جديرة بتشيل مصر الفتية ، وأن نحكم الرقابة على البعوث العلمية في الخارج حتى تكون جديرة بتشيل مصر الفتية ، فقد وصل إلى علم البعوث العالمية في الخارج الطلاب حاد عن جادة الحق والصواب ، فتركوا جانب العلم والاستفادة ، وو خوا أبواب الخر والميس ، ومناءة العبث والمجون ، فكانوا عنوانا سيئا لأمتهم ، التي كانت ترجو منهم الخير والعون .

\* \*

ومن النواحى الأخلاقية التعليم القومى، وحب الوطن، وتقوية الارادة، وحض الشبان على تحل المسئولية، والاعتراف بالاخطاء، فاذا اجتمعت لدى الشبان وسائل تعليمهم الأخلاق، وكان المدرسون قدوة حسنة لهم، وصلنا إلى ما نبتفيه من تهيئة شباب ناجح، قادر على أن يسدى إلى هذه البلاد خدمة كبرى، ويهبي لها مستقبلا سعيدا، جديرا بأمة تريد أن تحيا حياة طيبة .

ومن النواحى الأخلاقية أيضا ضرورة إحاطة الطلبة بسياج من الرقابة الأبوية الرشيدة داخل المعهد وخارجه، حتى نكتون منهذه العجينة البريئة رجلا للستقبل، يصبح مواطناكر يما، تنغرس في نفسه المروءة والإباء والققة، ويمثل الفضيلة في أقوى مظاهرها وأجملها، ويخلق قيمه عقيدة راسخة بأنه من أولئمك الأماجد الأبطال، لا ينقصه إلا أن يقتفى آثارهم، ويعمل على هدى ذكاهم.

هل عملنا كما يعمل غيرنا في إيجاد الله الصلة الرحيمة بين المعلم والطالب ؟ . هل عملنا على إفناع الطلبة بالاعتكاف على الاغتراف من مناهل العلم والفضيلة ، أملا في أن يكونوا لمواطنيهم سندا وملاذا؟ . هل سعينا في أن نوجد مثلا في القاهرة مدينة للطلبة يؤمها طلاب العلم ؟ ، حتى تكون هذه المدينة مسكنا لهم قابل النفقات ، كامل العدة من الوجهة الصحية ، ومن الوجهة الأخلاقيسة ، يعيشون في ظلالها عيشة راضية ، و ينعمون بإرشاد أساتذتهم و رتايتهم .

تلك أمثلة قليلة مما نحن في حاجة إليه . ويحزننا أنا تركنا الأمر فوضى بين الطلاب ، كلّ يعيش بطريق المصادفة . فلا غرابة اذا رأينا الضالين منهم – وهم كثيرون – يؤمون دور اللهو واللعب ، التي لا تليق بطلبة العلم ، والتي تقطع جزءا كبيرا من أوقاتهم ، وصحتهم ، وسمعتهم ، فاذا لم نحتفظ بهذه الكنوز ، وتلك الأكباد ، ونهيئها الى المنزلة السامية ، التي يجب أن يرقى إليها الشعب ، فاننا نكون قد أضعنا وقتا ثمينا ،

وأموالا طائلة على غيرهدى . وتلك فوضى لا يصبح للقائمين بالأمر فينا أن يتركوها تمتد ولنتشر؛ فهى أمراض فناكة معدية، يسال عنها أطباء النفس، وهم القائمون بأمر التعليم والتربية في هذا البلد .

> 4 4 4

تجافظ الأمم التي تريد الحياة والعظمة على تلك النفوس الصغيرة البريشة ، وتضونها من الوجهة الصحية، والخلفية، والعقلية .

تراقب حكومة اليابان مثلا أبناءها الذين ترسلهم إلى الخارج مراقبة دقيقة . فلست ترى بين هؤلاء الطلاب من يؤم دور اللهو والفجور، بل يعكف كل منهم على درسه، بوازع من نفسه، أو في حراسة الرقباء الذين ينظرون الى أعماله بعين فاحصة دقيقة ، فاذا وجدوا فيها ما يخدش كرامة العلم والتحصيل، أو سمعة بلادهم بادروا بإرجاعه ، حتى لا يبقى منهم في تلك البلاد الا من يكون مشلا صالحا لنفسه ووطنه .

لا فائدة من علم بلا أخلاق . ولا فائدة من علم بلا قوّة بدنية صحيحة ، تظهر بلادنا بمظهر الحياة والعظمة ، وتهيئها إلى استدراك ما فات . فاننا نسير ببطء رغم تأخرنا، والعالم يجرى بخطا واسعة رغم نقدّمه ، ولا يمكن أن نستدرك ما فقدنا إلا بالجد والعمل المتواصل، حتى لا يعز الدواء، بعد أن يتأصل الداء .

كل منا يرى كثيرين، أو يسمع عن كثيرين بلغوا في العلم غايته، ولكن هزالهم الجسمى حال دون أن يقوموا بعمل نافع ، والأمم محتاجة إلى النشاط، والهمة، والاقدام قبل أن تحتاج الى العلم ، فقد يكون من هؤلاء النفع العظيم لابداء مشورة في أمور علمية أو فنية أو سياسية، ولكنهم عاجزون عن أن ينفذوا في الادارة والسياسة العملية ما يتنفون ، كما أن كثيرين قد تشربوا العلم، ولم يتذوّقوا معنى الفضيلة ، فكانوا على البلاد و بالا ، وكان علمهم عونا لهم على الإيغال في الشر والأذى .

من هـذا كله نرى أن صحـة الأمم وقوة خلفها عنصران مساويان على الاقل عنصر التعليم . ووجب على القائم بأمر التعليم أن يجعل مكانتهما فى المدارس كمكانة العلم نفسه .

إن هنك ضرورة قصوى فى أن يكون للعملم غاية من الأخلاق والتربيمة والتهذيب، وأن تتجه هذه الغاية إلى رفع مستوى الشباب، وأن تخلق فيهم عوامل الرجولة، والحيوية والكرامة والعزة، والنزوع الى المثل العليا فى هذه الحياة .

ولا أغانى إذا قلت : إن حرية الأم منوطة قبل كل شيء بأخلاقها .
فلا يظن ظان أن حرية الأم منحة من السياء ؛ فان السياء لا تمطر ذهبا ولا فضة ،
وانما الحرية والاستقلال هبة من الله ، جزاء وفاقا على ما تبذله الأمة من جهود
وتضحيات ، تجعل الأمة جديرة بنعمة الحرية ، ونعمة الكرامة والاستقلال .

أفهم أن للاعم آمالا شريفة ، ولكن يجب أن يفهم الناس أن هناك فرقا بين الآمال ، و بين الوسائل الصحيحة لبلوغ هــذه الآمال، وأنه بغير هــذه الوسائل الصحيحة والكفاح الدائب لا يرجى تحقيق لهذه الآمال .



إذا فهمت ما سبق عامت أن الذي نقصده من الأخلاق و تعليمها في المدارس أن يجع الشاب بين الحلق الشيخصي، والحلق الوطني، وأن تسعى معاهد التعليم إلى رفع مستوى هذين النوعين الأساسيين من الخلق، فهل ترى وزارة المعارف عندنا في أمر الخلق الوطني أن برامجها قد عنيت عناية خاصة بالبحث بطريقة جدية – مثلا عند إلقاء دروس الناريخ ( وأكر ذلك مرة أخرى ) – في شرح أسباب ارتفاع الأمم وضعفها وفهوضها ، وقوتها وعظمتها ، وفي الأسباب التي أدّت إلى انحلال الأمم وضعفها وانحطاطها ؟ . أعتقد أن هذا النوع من البحث يجب أن يكون أهم باب من أبواب التاريخ، فلا يجدينا أن يعرف الشاب منا أن حاكما كسب واقعة حربية ، أو أنه ولى

الحدكم فى سنة كذا أو مات فى سنة كذا، إنما الذى يجب علينا أن نوليه أهمية كيرة هو ذلك العلم الذى يبقى له الأثر الخالد فى نفوس الطلاب، هو فلسفة التاريخ. والغرض من التاريخ والغاية منسه ، هو معرفة الأسباب الحقيقية والعناصر الفعالة فى ارتقاء الأمم، وفى أسباب قوتها وعظمتها، لتتخذها مثلا يحتذى، ولمعرفة أسباب انحطاط الأمم وضياعها، حتى تكون هذه الأمثلة مائلة أمام أعيننا، وفى أذهان المطلاب، ونجنى من ذلك أطيب الثرات. فإن للتاريخ عظات ثابتة، وأمثلة حية، الطلاب، ونجنى من ذلك أطيب الثرات. فإن للعاهد العلمية أن تشيع التربية الوطنية على المغتمودة من دراسة علم التاريخ. و يمكن المعاهد العلمية أن تشيع التربية الوطنية بأمثلة بارزة فى جميع العلوم والفنون، كما فعلت الأمم الأخرى من قبل .

وهل سعت دور معارفنا فى أمر الخلق الشخصى ، أن تعلم الشبان تعليما كافيا آداب السلوك، وآداب المعاملات، وقيمة الشرف الشخصى؟ . إنى أعتقد أن هذه النواحى \_ مع أهميتها \_ لم تأخذ حظها من العناية ، ولا يمكن أن ننكر أن ليس للا بناء نظام ثابت يهيئ الشباب لتعلم آداب المحاورة ، وآداب المجتمعات، وآداب التعارف، وآداب الأكل، وآداب الملبس، وما إلى ذلك من أنواع الآداب المختلفة.

إن في تاريخنا القديم والحديث، وفيا نشاهده حولنا من أساليب التربية الحديثة في المحالك الأجنبية ، وفي العناية التي بذلت هناك لتربية الطفل إلى أن يكون رجلا بالمعنى الصحيح ، لا أن يكون متعلما تعليا آليا - ينبوعا لا ينضب معينه لمن يريد أن يخدم بلاده خدمة صالحة ، تؤتى ثمراتها الطيبة في تكوين أجيال صالحة ، وإن في ديننا الحنيف ، وعظاته الحقة ، ورجاله الذين أقاموه على قلوبهم ، وأكنفافهم وأرواحهم ، وفي تلك الشعلة المفدسة التي دفعت آباءنا الأقدمين إلى حب الكرامة ، والاستقلال والحزية ، والتضحية في سبيل المجموع ، وحسن الذكرى ، والحد والمثابرة - لآيات بينات ، كل ذلك نرجو ألا يغيب عن أذهان المربين فينا ، حتى يكونوا هذه العناصر الصحيحة ، التي بها نقود شباننا إلى خدمة الدين وخدمة الفضيلة ، وخدمة الوطن ،

#### الث \_ في الناحية العقلية

أقصد بالناحية العقلية ناحية النعليم ، وتخينه على قواعد ثابت. ، وأسائل كل منصف : هل التعليم في بلادنا سياسة مستقرة ، نظمئن إليها في تكوين الأجيال السليمة النافغة؟ إنى أصارح الجميع بأن ليس للتعليم في بلادنا إلى الآن سياسة ثابتة ، حتى بعد أن صارت البلاد حرة ، ذات استقلال في أمورها الداخلية ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ ، و بعد معاهدة الصداقة والاستقلال ، التي صدرت في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٣ .

أقول ليس في بلادنا سياسة للتعليم مستقرّة، بعد أن نزع الانجليز أيديهم من السيطرة على التعليم . ولا أنكر أن للوزارات المتعاقبة جهودا تشكر عليها في سمبيل التعليم؛ ولكنها لم تصل إلى محو تلك الطرق العقيمة محوا تاما .

إننا أحوج ما نكون إلى استقرار سياسة التعليم فى بلادنا ، وتلك أمنية يصبو إلى تحقيقها كل غيور على مستقبل هذا التعليم ، وقد أعلن وزير المعارف فى إحدى خطبه فى سماة ١٩٤١ أنه يسعى فى إيجاد وسميلة تمكنه من توجيه التعليم توجيها تطمئن إليه نفوس المواطنين .

وأقول ما تجب العناية به فى أمر استقرار مناهج التعليم الاعتماد على آراء كبار رجال العلم والتربية . ولهذا كان من أوجب الواجبات أن يكون لوزارة المعارف مجلس تعليم أعلى، يتكوّن من فطاحل رجال التعليم والتربية ، سواء كان أعضاؤه قائمين بالتعليم فعلا ، أو كان لهم قسط وافر سابق فيه ،

ولقد ساعدتنى الظروف فأعدت تكوين مجلس التعليم الأعلى مناذكنت وزيرا المعارف سنة ١٩٣٩، ثم تراخت الجهود في أمر الحفاظ عليه أو تقويته حتى أتيجت الفرصة السائحة، فعاد هذا المجلس بتكوين جديد، وتوافرت في أعضائه عناصر الخبرة والكفاية والإخلاص. وتؤمل البلاد في هؤلاء الرجال خيرا وفلاحا، وأن يتهيجوا المناهج الصحيحة النابئة، بفضل تجاريهم وكفاياتهم، وأن تكون متفقة مع

مقتضيات البيئة المصرية. والنقاليد المصرية ، وقدرة البلاد على النهوض بالتعلم في جميع درجاته، نهوضا متصلا ثابتا قو يا، يصح أن نطمئن إليه في جيلنا الحاضر.

واذا كانت مهمة مجلس التعليم شاقة معقدة فان للبلاد فيما أعلم غرضا واحدا، وغاية واحدة، هي التي يجب علينا جميعا أن نوجه إليها أنظار مجلس التعليم .

إننا نطلب من مجلس التعليم كما نطلب من الجامعة المصرية أن ترمى مناهجها إلى تحقيق ما سبق أن قلناه ، وهو تهيئة الطالب لأن يكون صحيح الجسم ، قوى الخلق ، قوى العقل ، نطلب من مجلس النعليم الأعلى ومن المجالس التي تهيمن على التعليم في هذا البلد، أن تجعل للقوة الجسمانية ، وللقوة الخلقية نصيبا من العناية لا يقل عن نصيب القوة العلمية .

نطلب أن يكون التعليم غير مقصور على أن يكون تعليا آليا، وإنما الذى نعرفه و يعرفه الناس كافة أن التعليم يجب أن يلقى على الطالب بوسيلة تجعله يهضم ما فهم، لا أن يخزن فى رأسه معلومات يؤول أمرها إلى التبخر فيا بعد . فالذى نطلبه من هذه الناحية هو أن تكون المعلومات التى تلقى إلى التلميذ وخاصة بعد سن الطفولة بحيث تناسب إدراكه وتلائم بيثنه، وأن يكون مشوقا إليها، راغبا فيها، وبهذا تصبح المعلومات بعد سن الطفولة مزيجا من كانه ومن نفسه ، لا تنفك عنه ولا ينساها يجرد الفسراغ من الامتحانات ، فالتعليم الصحيح ليس حشو معلومات في أدمغة الطلاب، وإنما هو تهيئة الفكر لأن يتقبل هذه المعلومات بطريقة تعليمية في أدمغة الطلاب، ويأنس إليها، ويغرم بها ،

و يلوح لى أن أمثل طريقة، عرفها الناس فى التعليم، هو أن يكون لدى المعلم القدرة الكافية على أن يُجعل الطالب يفهم العلم، لا من طريق الإدراك فحسب، بل كأنه يرأه بعينيه، ويحسه بيديه، وبسائر حواسه، حتى يصبح جزءا منه ولهذا قام التعليم الحديث على أساس تطبيق العلم على العمل ، وقد أثبتت لذا الحوادث أن التعليم المقترن بالندريب والتطبيق العملي هو خير تعليم، أنتج خير الرجال .

ويترتب على هــذا التفرقة بين أنواع التعليم اللسلانة : التعليم النظرى البحت وحشو أذهان الطلاب بما لا فائدة فيه ولا غناء، والتعليم المقصور على العمل المادى والنجر بة المادية مع قليل من العـلم ، والنعليم الفـائم على التوسط بين النظريات والعمليات، و إيجاد النوازن بين هاتين الصفتين ، وهــذا النوع الأنخير من التعليم هو الذي ثبت أنه أسدى المتعلمين التمرات الطيبة والخير الوافر .

ولا يفوتن مجلس النعليم الأعلى التفكير في وضع المناهج السليمة في درجات التعليم المختلفة، فهناك التعليم الأولى والإلزامي، وهناك التعليم الابتدائى، ثم النعليم الثانوى، ثم التعليم العالى والحامعي .

وأكتفى هنا بإجمال ما يجب أن يكون عليه النعليم فى هذه المراحل المختلفة، حتى تؤدّى ثمراتها المرجؤة .

### التعلميم الإلىزامى

فشت الأمية في البلاد وكان لابد من محوها . وتعليم سواد الأمة هو حجر الزاوية في كانها . وقد فكرت الحكومة في سنة ١٩١٧ أيام أن كان المرحوم "عدلي يكن باشا" وزيرا للعارف في توسيع نطاقة ، ثم أنشئ التعليم الإلزامي فعلا في نوفير سنة ١٩٢٥ ثم صدر قانون التعليم الإلزامي في سسنة ١٩٣٣ ، ثم صدرت اللائعة التنفيذية لحسذا التعليم في نوفير سنة ١٩٤٠ ، وأغدقت الحكومة من أموالها على هذا التعليم شيئا كثيرا ، حتى أصبع عدد التلاميذ والتلميذات في سنة ١٩٤١ نحو مليون نفس ، منها ١٣٨٤٢١ تلميذا وتلميذة بمدارس وزارة المعارف ، والباقي وهو ١٩٤٤ تلميذا وتلميذة بمدارس غالس المديريات ، ويقول وزير المعارف في خطابه الذي افتتح به مجلس بمدارس عائم أكثر من مليون ونصف مليون من التعليم من وزارة المعارف في السنة الماضية كان أكثر من مليون ونصف مليون من الخنيهات " .

فوزارة المعارف من يوم أن أنشأت هذا التعليم الإنزامي تغدق عليه كل سنة أموالا ضخمة، كما تغدق عليه أيضا مجالس المديريات من أموالها شيئاكثيرا .

و يؤلمنى أن يؤول أمر هذا التعليم إلى تلك النتيجة الخاسرة والاخفاق الذريع ، رغم التضحيات الكثيرة، و إنف ق ملايين الجنيمات على غير جدوى ، وذلك لأن هذا النوع من التعليم قد قام على غير هدى ؛ فأخفق لعدم وجود برنامج سليم ،

والواقع ــ مع الأسف الشديد ــ أن الحكومات المتعاقبة بعد أن نالت الأمة استقلالها أرادت لفكرة سياسية أو حزبية أن تقدم فى عجلة ، و بطريقة ارتجالية، على نشر هذا التعليم الإلزامى قبل أن تعدّ له عدّته الأساسية .

فاذا عملت ؟

فتحت المدارس واستأجرت أماكنها ، ولكنها أخطأت في نواح كشيرة ، فلم تعـــ تراجج صحيحة لتفق ومدارك الأطفال - ولم تعـــ تلك المناهج لمحو الأميــة محوا صحيحاً ، بعد أن يتم الطفل دراسته . ولم تعن المناية الكافية في اختيار المدرسين الأكفاء ، الذين يُجِب أن يوكل اليهم أمر هذا التعليم ، ثم أشركت معها في ادارة هذا التعليم مجالس المديريات .

إن الغرض من هذا التعليم الإلزاى هو محو الأمية، بحيث لا تعود إلى الطفل، وقد فارق الدراسة إلى الحقل أو المصنع أو المتجر . هو أن نهبي الطفل تهيئة صالحة حتى ينمو جسمه، ويتفتح إدراكه، وأن يفهم ما حوله من البيئة، وأسباب الوقاية صحيا واجتماعيا، وأن يحاول أن يشق لنفسه سبيلا في هذه الحياة، ويصبح عاملا مفيدا في بيئته، أو أن يكون مستعدًا لأن يرقى في سلم الحياة، فيصبح رجلا بالمعنى الصحيح، ساعيا وراء رزقه وصالح وطنه.

كل هذا لم تفكر فيه الحكومات المتعاقبة ، واكتفت بفتح المدارس، وتعيين مدرسين، و بذل الأموال .

ولكى أعطى القارئ صورة صحيحة مما وصل إليه أمر التعليم الإلزامي إلى يومنا هــذا يكفى أن أسجل ما جاء في تقرير حديث لوزارة المعارف؛ فقد قالت :

" لا يمكن لغير شاهد عيان أن يصف حالة التلاميذ المؤلمة في معظم المكاتب العامة بالفرى في مختلف الجهات ، نعم ، حالة مؤلمة ، ومثيرة للنفس ، لما يبدو على هؤلاء الأطفال من بؤس يبعثه الفقر والحدوع والحرمان ، و يزيده ضعف البنية ، و نفاغل الأمراض الفتاكة " .

"و يضاعف بؤسهم ما تراه فى أبدانهم وفى ملابسهم من القذارة، التي تشمئر منها النفس، وما تشاهده على وجوههم من دلائل النفور من الدراسة، والرغبة عن العمل . بجانب ذلك كله تبرز فيهم روح معنوية لا تبشر بخيركثير. وليت الأمر كأن مقصورا على ذلك ، فهناك حالة المواظبة وهى لا تقل إيلاما للنفس عما ذكرنا ".

" فقد يتخلف نصف أطفال المكتب في يوم ما ، وقد يزيد عدد المتخلفين على النصف ، ولا يقف الأمر عند هذا الحدة ، فان كثيرا ممن يحضرون يردون إلى المكتب واحدا أثر آخر ، متلاحقين غير متسابقين ، فلا عجب إذا مضى وقت طويل قبل أن ينتظم الدرس ، يحدث ذلك يوميا ، والمعلم في حيرة لا يدرى ماذا يفعل ؟ أيستمتر في درسه ، ويحرم المتأخرين ، أم ينتظر فيحرم المواظبين المجتمدين ".

هذا ماتقوله وزارة المعارف، وقد أثبته البرك في أحد تقاريره، وهو أص جدّ خطير، يجب أن يسارع ولاة أمورنا إلى إيجاد حل حاسم له ، اتقاء كما يولده من النتائج الخطيرة .

وقد قامت الصيحة من جانب الأمة و برلمانها بضرورة إصلاح هذا النوع من التعليم ، وكانت النتيجة التي وصل إليها عقلاء الأمة ونوابها أن هذا النوع من التعليم يجب أن تختص به و زارة المعارف وحدها لا أن تشترك فيه مجالس المديريات ، والتعليم الأؤلى في بلاد العالم المتحضر يخضع للحكومة وحدها ، وإذا كانت بعض الحكومات تجعل التعليم الفني والتعليم العمال خاضعا لبعض المقاطعات والهيئات الحزة ، فإنها تؤثر نفسها بالتعليم الإلزامي ، فهو حجر الزاوية في كان البلد ، وهو يتطلب رعاية خاصة في المسائل العمرانية والصحية ، يضاف إلى هذا أنه لا يصح لنها أن نتغاضي عن حقيقة واقعة في بلادنا ، وهي أن كثيرا من أعضاء مجالس مديرياتنا ، في وقتنا الحاضر ، وغم ما هم عليه من شديد الفيرة وحسن التصرف له يصلوا بعد إلى الدرجة التي يصح أن نكل فيها إليهم شؤون التعليم ، فاذا كان التعليم الأقلى في البلاد الراقية خاصها لوزارة المعارف ، فن باب أولى يجب أن يخضع لها في بلادنا ، وإذا ارتقت عاصرا التعليم ، و برزوا فيه ، كان من المكن بعد ذلك أن نفكر في إحالة هذا النوع من التعليم الأفرني إليهم ، أو إشراكهم فيه .

专业

وهناك شيء ثان، هو أن الحكومة قد أسرعت في إعداد المدرّسين فاختارت عددا لا يصلح لأن نكل إليه أمر هذا التعليم ؛ وما ذلك إلا للوثبة التي اتخذتها بعض الحكومات في زيادة عدد المدارس الإلزامية، دون استعداد، وتهيئة المدرّسين اللازمين لهذا التوسع ، و إنا نطالب بحسن انتقاء المعلمين، و بالتدرّج في فتح هذه المدارس، تدرّجا يناسب وجود الأكفاء منهم ، و إيجاد المعاهد التي تخرج هؤلاء المدارس، تدرّجا يناسب وجود الأكفاء منهم ، و إيجاد المعاهد التي تخرج هؤلاء المدرّسين، ومن الأسف لم يوجد إلا قليل جدا من المعلمين الأكفاء للتعليم الأولى. نقير لن ألا نسمى في هذا الزخرف ، وألا نعرض هذه القشور، دون أن تطمئن إلى اللب، وهو المعلم .



وهناك ملاحظة أخرى ، هى أنه يجب أن يطمئن القائمون بأمر التعليم فينا إلى الغاية من التعليم الإنزامى، وتحديد أهدافه ، فان اضطراب الحكومات السابقة في معرفة هذه الغاية ، وعدم تحديد أهدافها كان السبب الأكبر في اضطراب العمل وتعدد المناهج ، وفي أن هذا التعليم لم يؤت ثمرته المرجوة في مدى سبعة عشر عاما مضت ،

وهناك مسألة لا تزال تترجح بين آراء كثيرة ، وأفكار متباينة، وهي هل يكون التعليم الأولى يوما كاملا أو نصف يوم ؟ ، وقد ارتأى بعضهم: أن يكون التعليم يوما كاملا بدل نصف اليوم، المعمول به في المكاتب الإلزامية ، وارتأى بعضهم: أن تكون المدة مدة التعليم على هذا الأساس ثلاث سنوات ، كا آرنأى بعضهم: أن تكون المدة ثلاث سسنوات بيوم كامل، ثم سنتين أخريين بنصف يوم، حتى يكون للطفل بعد مرور ثلاث سنوات من تعليمه القدرة على مشاركة أبيه في الحقل، أوفى أشغاله الخاصة ، وإنى أدعو إلى تنوع مناهج التعليم الإلزامي في المناطق المختلفة ، وفق ما تدعو الخاصة ، وإنى أدعو إلى تنوع مناهج التعليم الإلزامي في المناطق المختلفة ، وفق ما تدعو

إليــه ظروف البيئة، وآستعدادها لنوع من التعليم دون غيره ، فيكون التعليم الزراعي مثلاً في جهة زراعية ، كما يكون التعليم الصناعي الأولى في جهة صناعية .

كا أدعو إلى العناية بالحالة الصحية لأطفال تلك المكاتب الإلزامية ، وأن تلائم مبانيها الشروط الصحية مع البساطة وقله النفقات ، وألا تكنظ الفصول بالتلاميذ اكتظاظا يمنع المصلم من مراقبة هؤلاء الأطفال ، ويعوقهم من الانتفاع بقسط معقول من الثقافة المدرسية، وألا يرهق المعلم بواجبات كثيرة ، لا يتمكن من أدائها على الوجه الأكل، وأن يرتفع عنه هذا السوء في حالته المادية ، وأن يشترك في بلحان إصلاح هذا التعليم .

of No. of

ولقد ثبت أن التلميد في بعض البلاد الأجنبية ينسى ما أخذه من التعليم الابتدائي البسيط بعد سنوات قليلة من خروجه من المدرسة ؛ إذا كان لا يتصل بمعلوماته في القراءة والكتابة . وإذا كان الأمركذلك في البلاد الأجنبية الراقية أفلا ترى أن أقل ما نظمع فيه في بلادنا هو أن يكون التعليم الابتدائي كله نظريا وعمليا إجباريا، وبالمجان ؟ ، حتى تحقق معنى محسو الأمية ، وحتى نؤهل أبناءنا للعمل في معترك الحياة بمخصول من المعلومات نظمتن اليه .

أما المحاولة في الاكتفاء بالتعليم الإلزامي الحالى بدرجته المتواضعة فهذه لا تجدى ولا تغنى؛ لأن هذا النعليم لا يحقق أملاء فإنه من الهزال بدرجة أنه لا يؤدى إلى محو الأمية، ولا يحقق ما تصبو إليه البلاد .

تلك ملاحظات يكفى أن نوجه الأنظار إليها . وأعنقد أن على وزارة المعارف ومجلس التعليم الأعلى واجبا نحو هذا التعليم ، هو أول الواجبات فى التعليم فى مصر . و إنا نرقب بكل إلحاح أن يبت أولو الأمر فى أمر هذا التعليم الإلزامى، وملاحظة الأسس التى تحدّثنا عنها آنفا ، و إذا لم تجد الوزارة حلا شافيا لهذا النوع من التعليم نغير لنا ألا نضيع أموال الأمة سدى ،

\*

ولا تترك موضوع المدارس الأولية دون أن نشير إلى نقطة أحرى يجب أن تكون محل بحث رجال التعليم، وهي التي وقفت عندها الآن وزارة المعارف، لاتبدى فيها رأيا صريحا، تلك هي إيجاد مدارس أولية كثيرة للزراعة، والصناعة، والتجارة، تكون محلية في تعليمها، مع مراعاة بيئة المدارس الأولية التي يجانبها، وتكون بذلك منفذا لأولئك الأطفال الذين أنموا الدراسة الأولية والإلزامية، وهم سواد الأمة وفقراؤها، حتى يجدوا لأنفسهم استعدادا بسيطا يمكنهم من الاستمرار والعمل فيا درج عليه آباؤهم و بيئاتهم، دون أن يغيروا من حالتهم المعيشية شيئا .

فعلى رجال التعليم الإخصائيين أن يجمثوا وأن يفترروا: أمن المصلحة لتنفيذ هذه الرغبة الصحيحة أن يطيلوا مدة الدراسة من ثلاث سنين مثلا إلى خمس سنوات كاملة بيوم كامل، وتكون السنتان الأخيرتان للتخصص في شيء من الصناعة أو المعلومات الأولية لبيئة الأطفال، أم أن يكتفوا بثلاث سنين مثلا للتعليم الأولى بيوم كامل وسنتين بنصف يوم كامل، تكونان أساسا لرفع مستوى التعليم الذي يعود على الطفل وعلى وسطة بالفائدة المناسبة لحالة ؟ .

على رجال التعليم أن ينظروا فى هذا الأمر، وأن يجدوا له حلا سريعا، يمكن الطبقات الفقيرة فى الأمة من أن تكون قادرة على الكفاح فى حياتها البسيطة، دون إرهاق لأولئك الفقراء، ولقدرة البلاد المالية .

وما دمنا فى شأن النعليم الأولى ، وهـو من أهم مراحل التعليم ، فيجب البت فى نقطة أخرى ، علىجانب من الأهمية ، وهى هل يكون النعليم الأولى مستقلا بذاته ، أو أنه مرحلة للتعليم الابتدائى ؟ ، حتى يمكن بذلك إيجاد التناسق بين التعليمين ، أو العدول عن هذا الناسق ، والاكتفاء بتعليم أولى مستقل ، يرمى إلى عبو الأمية ، وإلى شيء من الثقافة البسيطة ، وإلى تهذيب الأخلاق الشخصية والقومية ، وأن توجد له تلك المرحلة النهائيـــة، وهى ذلك المقصد الذى سبق أن قلناه وهو التعليم الزراعى ، أو الصنــاعى، أو التجارى البسيط ، ذلك هو ما نريده ، وما ينتظر من المسئولين أن يبتوا فى أمره .

و إنى مازلت أكرر أنسا مع استقلالنا بطابع مصرى خاص ، لا زلنا نرجو أن يكون أولو الأمر فينا قد أحاطوا علما بأسباب النهضات التي قامت بها الأمم الفتية ، وظهرت نتائجها الباهرة في أسرع الأوقات كالأمة التركية والإبطائية واليابائية .

واذا ارتأينا إشراف و زارة المعارف على جميع المكاتب العامة دون مجالس المديريات، فإنا نطلب سياقا لهذا المنطق أن تبحث و زارة المعارف: هل من المفيد أن تكل الإشراف الصحي على التلاميذ لوزارة الصحة وحدها وإذ هي المختصة بالشؤون الصحية في هذا البلد ؟..

ويرى هذا الرأى كثير من نؤاب الأمة ومفكريها .

### التعليم الابتدائى والثانوى

يجب أن يتجه التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيق ثلك الغايات الثلاث التي ذكرناها، والتي يجدر أن تكون رائد كل معلم ، وهي القوة البدنية، والقوة الخلقية، والفؤة العقلية، ويجدد ربنا أيضا في هذه المرحلة ألا تحشو ذهن الناميذ بما لا يناسب إدراكه ، ولا يتفق مع استعداده وحاجاته، ويكفى أن يلقن معلومات عامة شاسب كل مرحلة من مراحل التعليم ، وكافية لأن تعدّد للكفاح في هذه الحياة وراء رزقه ونفع وطنه، و بعد مرحلة الثقافة يجب أن يتسع أمامه أفق المعلومات، وأن تكون دفيقة وافية، استعدادا لمرحلة التخصيص والتوسع ،

ولا يخفى أن التعليم الثقافي أهمية كبرى، لا تقل عن أهمية المدارس العالية ؛ لأنه عجب أن يتسع للسواد الأعظم من الأمة، وأن تيسر له ، وقد أثبتت لذا الحوادث في مصر وغيرها أن عددا كبيرا نمن لم تسعهم المدارس العالية، ووقفوا عند حدّ الثقافة العامة في البلاد، قد برزوا بجدهم ونشاطهم واستعدادهم، وظهر منهم كثير من ذوى النبوغ؛ الذين وصلوا إلى أسمى المراتب، وأرفع الدرجات، ولكن بكل أسف تعرف وزارة المعارف أنها لم تقرر إلى الآن لهذا النوع مبادئ ثابتة، يحسن الاطمئنان إليها، وأنها ما زالت في دور التجارب مرب عشرات السنين، فهي لم تطمئن إلى وأى في اتصال هذا النعلم الوعد، عنه التعليم الأولى، كما أنها لم تطمئن في اتصال بين التعليم الثانوي والتعليم العالى، ولم تبد إلى الآن وأيا قاطعا في أن تفتح الباب على مصراعية لجميع متخرجي المدارس الثانوية المحارس عالية كافية لأن تفتق دون البعض ، كما أنها لم ثبت في أمر إيجاد مدارس عالية كافية لأن تستوعب من تخرجهم المدارس الثانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه تستوعب من تخرجهم المدارس الثانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية ، حتى تعدهم للدارس النانوية ، ولم ثبت في أمر من يحسن قبولهم للتوجيه في المدارس الثانوية ، حتى تعدهم للدارس العالية ،

وأمام هذا التبليل لا تدرى وزارة المعارف أمام الشكاوى المتعددة من التلاميذ وأولياء أمورهم ماذا تفعل ؟، أتكثر من المدارس الابتدائية والثانوية ، وأمامها المدارس العالية لاتستطيع أن تقبل إلا عددا محدودا؟، مع ملاحظة عدد كل فصل من فصول سنى الجامعة ، أم تكثر من المدارس العالية ، وتأخذ فيها من أتم الدراسة الثانوية ؟ أم تكثر من المدارس العالية ، وتأخذ فيها من أتم الدراسة الثانوية ؟ أم تكتفى أمام حالتها المالية بعدد محدود من المدارس العالية ، دون أن تجد الحريجي المدارس الثانوية ، أو المدارس الابتدائية منفذا من تعلم أعلى ، يلجئون إليه بعد إتمام دراستهم ؟

و إنى أسائل هنا كل منصف : أمن الضرورى في التعليم الشانوى إلى اتنهاء الدراسة الثقافية أن تملا أذهان التلاميذ بمعلومات كثيرة متنوعة ، على حساب الرياضة البدنية ودروس الأخلاق؟ . وهل من الضرورى في دروس الثقافة أن يدرس للطالب نوع من المعلومات، لا ضرورة له ولا فائدة منه ؟ . و إنى أتحدّى كل شخص يمكنه أن واحدا من ألف تلميذ يعلم بعد خروجه من المدارس الثانوية ، في دور الثقافة معنى "اللوغارتم" — مثلا — ما هو؟ وما الغرض منه ؟ . إني موقن بأن أولئك الذين لم يستمروا في دراسة الهندسة العليا لا يعلمون شيئا عما يسمونه "اللوغارتم" .

وهناك أمور أخرى كثر فيها التخبط، واضطربت فيها الأفكار، لم تصل فيها الوزارة إلى رأى سديد حاسم ، وأرجو أن تجد من مجلس التعليم الأعلى ما تستحقه من رعاية وعناية ، ونكتفى هنا بذكر الأمثلة الآتية :

(1) إن أمر التعليم الابتدائى قد استقر من سنوات طويلة على مذة التعليم محدودة . لكن أمر التعليم الثانوى فى بلادنا عجيب ؛ فلقد حرت عليه السنون الطوال وهو قلق لا يستقر على حال ؛ وطالما كان محل تجارب ، وعرضة التغيير والتبديل ، مع أنه هو والتعليم الابتدائى عصب الكمّلة الساحقة من الأمة وعمودها الفقرى ؛ إذ عليه يقوم كان سوادها الغالب ، وطالما أخرج التعليم الثانوى فى الأمم الأخرى ، بل

فى بلادنا رجالا أوتوا من المعلومات العامة ما أعدّهم للكفاح فى الحياة ، ووصلوا بفضل ثقافتهم إلى البروز والنبوغ ، بل وصلوا إلى أسمى المراتب ، وأعلى المراكز الحرّة، عن جدارة واستحقاق .

و إنى أعرض على القارئ صورة موجزة لحالة تعليمنا الثانوى ، وما هو عليه من التقلفل والتخبط، ولم تبت وزارة المعارف في شأنه إلى الآن برأى سديد حاسم .

كان هـ النعام النعام الثانوى على أربع سنوات، درج عليها آمادا طويلة، وقد المحصرت جهوده وسراميه في الثقافة العامة دون غيرها ؛ إذ لم يكن له إلا شهادة واحدة، وهي شهادة الدراسة الثانوية ، وكانت النهاية الصخرى لدرجة النجاح في الانتقال، وفي الشهادة ، ٣ . / ، أى اثنتي عشرة درجة من عشرين في كل علم وفي ولم تكن هناك ملاحق للراسبين في هذه الامتحانات سواء كانت للنقل، أو المحصول على الشهادة ، ثم تغير هذا النظام بآخر، جعل مدّة الدراسة خمس سنوات، دون المساس بدرجات الانتقال، أوبعدم وجود ملاحق للامتحانات، وكان التعليم كلدالثقافة العامة، ثم ما نلبث أن رأينا هذا النظام قد تغير، وأصبحت مدّة النعليم ثلاث سنوات، شهرت فيه شهادة الكفاءة بعد انتهاء سنتين من الدراسة، ثم عاد إلى أربع سنوات، ظهرت فيه شهادة الكفاءة بعد انتهاء سنتين من الدراسة، يعقبهما انقسام التعليم إلى قسمين : علمي وأدبي، ثم انتهى الأمر بتغيير هذا النظام يعقبهما انقسام التعليم الذن شعب : علمية، ورياضية، وأدبية ، وقد حذفت شهادة الكفاءة ، ويريدون الآن تغيير هذا النظام ! .

(٢) هذا ناريخ موجز فوق ما يعلمه الناس من تغيير في نسبة درجات النجاح في الامتحانات ، و إيجاد ملاحق للراسبين ، ولا أريد أن أبحث هل كان هـذا الاضـطراب المتواصـل للصلحة العـامة، أم الضغط السياسـة ، أم لتنافس الأحزاب السياسية؟ .

سانت الحال، واضطرب هذا النوع من التعليم في بلادنا ، وهو بحق أساس كل تعليم لشبابنا، الذي أعددناه للكفاح العملى، في النواحي الاقتصادية، أو الزراعية، أو التجارية، أو في النواحي الحرة الأخرى، وهي كثيرة متنوعة، ويجب أن نوليما القسط الوافر من عنايتنا؛ فهي وحدها التي يتوقف عليها رفع مستوى ثقافة الشعب، وهي وحدها التي تفذى أكبر عدد في مصر، والتي نبغ فيها فريق من شعوب أخرى في المال، والصناعة، والتجارة، والإدارة، نبوعًا صار مضرب الأمثال.

(٣) لم تستفتر وزارة المعارف كما قلنا إلى الآن على حال من هذا التعليم الحيوى ، وأمام هذه الحالة المحزنة قامت وزارة المعارف أخيرا بالتفكير في حلَّ مرماه إيجاد نوعين للتعليم الثانوى : أحدهما ثانوى كأمل ، يعد الشاب للتعليم الحامعي والعالى ، والآخر ثانوى متوسط لا يؤهل تلجامعة ، وإنما يحتضن من لا يؤهله استعداده العلمي فعلق بالحامعة ، فينصرف بعده إلى الحياة العملية ، أو إلى المدارس الفنية ، كدارس الزراعة المتوسطة ، والتجارة الراقية ، والهندسة التطبيقية ، وعلى أن تكون هده المدارس الثانوية المتوسطة ، التي تنشئها الوزارة هي وحدها التي تغذى التعليم الفني .

( ﴾ ) ثم فكرت الوزارة -- على ما يظهر -- فى بعض إصلاحات فى التعليم الثانوى الكامل، أهمها إعداد بعض المدارس الثانوية تخصص للنابغين من الطلبة، أغنياء كأبوا أو فقراء .

قد يكون هذا الرأى حسنا من جميع نواحيه ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد بعض المدارس للنابغين حتى يوجد التنافس بين الأكفاء ، وحتى يرتفع التعليم بإيجاد بيئة من مستو يات متقاربة ، لا تعرقل المعلم والمتعلمين ، وترتفع بالتعليم إلى رفع مستواه .

لكن هل لقائل أن يقول : إن هـذه كالها نظريات وتجارب قد تخفق كا أخفقت النجارب من قبل ، و يساعده مارآه من هذا التبلبل المستمر الذي يجعله

لا يطمئن إلى هـذا النظام الجـديد ، وأن يكون أمره من أقله إلى آخره تجربة لا يقرّها المستقبل، وقد نضيع من أوقاتنا ونفقاتنا فيهـا شيئاكثيرا، نحن حريصون عليه . وقد تخفق هـذه الفكرة كما أخفقت جميع النظم الدراسية الثانوية السابقة ، وكما أخفق النعليم الإلزامي من قبل ! .

بل قد يرد بخاطر الناقد أن التعليم الثانوى بأر بع سنوات كاملة هو أقل مدة تجب للثقافة العامة ، وهو في هذا المدى العامل المشترك لرفع مستوى ثقافة الشعب، ولا يسلم الثاقد بإيجاد نوعين من التعلم الثانوى، أحدهما كامل، والآخر متوسط، فهناك إذن اعتراضات كثيرة على تقسيم مدة الدراسة الثقافية، وجعلها على نوعين مختلفين ، وربما كان من فائدة الأمة توحيد دراسة الثقافة العامة، وجعل مدّتها أربع سنوات على الأقل، ولا ضرورة لايجاد نوعين مختلفين فيها .

ورب سائل يسأل : كيف يمكن الوصول إلى معرفة استعداد الشاب إلى المحاق بالجامعة ، أو عدم استعداده؟ إلا إذا كان التلاميذ جميعا في صراحل السنوات المخصصة للثقافة العامة في بيئات متساوية ، تساعد على مقياس درجاتهم ومؤهلاتهم ، فقد يمكن كا يرى رجال النعليم والتربية أن يبرز استعداد شاب بعد التعليم الابتدائى ، كما يمكن أن يظهر نبوغه في مدى سنوات الثقافة ، كما يجوز أن تخدد جذوة هذا الاستعداد في أثناء مدة الدراسة نفسها .

ومن ناحية ثالثة تريد الوزارة إيجاد مدرستين، أو ثلاث للنابغين من بين مدارس التعليم الثانوى الكامل، وإمدادها بمعلمين ممتازين. أفلا يجوز أيضا أن تكون هذه الفكرة محل انتقاد؟ بل محل إخفاق من الوجهة العملية، ومن جهة الواقع، ولو أنها من الوجهة النظرية لا غبار عليها، إذ كيف يمكن تحقيق هذه الفكرة؟، وانتقاء النابغين من بين تلاميذ هـذا القطر شاق عسير، بل مستحيل، وأين يكوب مقر هائين المدرستين مثلا ؟ وإذا قلب بجعل واحدة في القاهرة، وأخرى في الإسكندرية، فكيف يمكن لنابغي مدارس القطر الأخرى الانتفاع بميزات هائين المدرسستين ؟

وهل لنا أن نخشى أن ينتهى أمرهما يأن تكونا للحظوظين وذوى النفوذ؟ ومن صادفهم حسن الطالع بوجودهم في دائرة واحدة من هاتين المدرستين، فيحرم منهما من كانوا أولى منهم وأجدر، وقعد بهم حظهم العائر عن أن يكون موطنهم قريبا من إحدى داتين المدرستين .

ويقيني بعد الذي رأيناه من تكرار أمثال هذه المشاريع، وتكرار إخفاقها، وتكرار التفتير عند الضرورة التنضحيات، التي قامت بهما الأمة، واحتياجنا الشديد إلى التقتير عند الضرورة في الأموال، لمشاريع أخرى ناجحة، لم يعمل شيء فيهما . يقيني أنه يجدر بالوزارة إذا أرادت أن توجد مشروعا كتب له البقاء والنفع أن تتمهل في أمره، فلا تقضى فيه بين يوم وليلة، وألا تكتفي يعسوض الأمر على مجلس التعليم الأعلى فإن الأمر جد خطير، ويكفى ما قاسيناه من تجارب في أمر هذا التعليم الثانوي .

ورأيى أن هذا النوع من التعليم هو من أهم الأمور الحيوية للبلاد، وإذا كانت الفوانين، وبعضها أقل أهمية من مشروع المدارس الثانوية، لا تنفذ إلا بعد مداولة البيلان، واشتراك الأمة فيها، بواسطة نؤابها وشيوخها اشتراكا فعليا، وإذا كانت بعض الأمم لا تفكر فى تقديم مشروعات قوانينها للبيلان إلا بعد عرضها على الشعب كله؛ يقتلها بحثا ونقددا، وإذا كانت حكومتنا المصرية نفسها قد رضيت الشعب كله؛ يقتلها بحثا ونقدا، وإذا كانت حكومتنا المصرية نفسها قد رضيت ألا تبت فى أمن الأحكام العرفية إلا بعد مشاورة لجنة الأحكام العرفية فى البيلان، أفلا يجب عرض هذا المشروع على رجال التعليم جميعا، وعلى أولى الفكر جميعا ؟، مدعوما بوجهة نظر الحكومة، وأدلتها، وتجاريب الأمم الأخرى فى أمن هذا التعليم مدعوما بوجهة نظر الحكومة، وأدلتها، وتجاريب الأمم الأخرى فى أمن هذا التعليم الثانوى، وأن توضح للناس الفوارق بين بيئة الأمنة المصرية والبيئات الأجتبية، وكيف اختارت ما اختارت، ثم تسمع ما يوجه إليها من ملاحظات المفكرين، ورجال التعليم جميعا، ثم تفحص ذلك كله، ثم تسمع ما يوجه إليها من ملاحظات المفكرين، ورجال التعليم جميعا، ثم تفحص ذلك كله، ثم تعرضه على شبلس التعليم الأعلى، حتى يقترو بعد ذلك ما يراه وما أتى اليه من مقترحات، فيكون ما يقرره أمرا ثابت مفيدا، فلك تب له النجاح والذوام.

\* \*

ومن الأمور التي تدعو إلى النظر في أمر التعليم ما نراه من تحميل البرامج موضوعات، قد لا تكون الحاجة ماسة لهـــا في التعليم الابتدائي وفي الثقافة العامة، بل قد تؤذي الطالب في استعداده، وتصدّه عن حب العملم والتعليم . وطالما شكا الناس من اكتظاظ هــذه البرامج بمــا لا يفيد ولا يفني . وما ذلك كله إلا لأن الذبن يقومون بوضع هذه البرائج يمتُّون إلى أنواع مختلفة من العلوم، كلُّ يريد تغليب ما اختص يه من علم أو فن . فهناك و ياضي يريد أن يضع في برامج الندريس أقصى ما يستطيع من العلوم الرياضية، وفروعها، أو فروع فروعها، حتى صرنا نرى في الثقافة العامة مايسمي <sup>25</sup>اللوغارتمات٬٬ وما شاكلها . وأي نفع للثقافة العامة من أمثال هذه اللوغارتمات؟ وهل رافقت التلميذ بعد أن خرج من مرحلة هذه الثقافة إلى الحياة العملية؟! وهناك معلم العلوم الطبيعية يبغى أن يوضع في منهاج الثقافة تفصيلات في التاريخ الطبيعي مثلا من حيوان ونبات و جماد ، على أبعـــد مدى في تلك العلوم ، حتى ليكاد المرء يعتقد أن الناميذ طالب في إحدى كليات الحامعة . وهناك علماء اللغة يريدون أن يحشوا أذهان الطلبة بقواءد الغوية مرهقة في النحو والصرف وعلوم البلاغة، وهي لبست ضرورية في هـــذه الحياة العامة، وكان الأولى بدل التعمق في هذه القواعد الدقيقة العكوف على المطالعات والمكاتبات والمنتخبات الأدبية والإنشاء، وهكذا. وهكذا، مما نراه وتحس به في سائر العلوم .

وعلى هــذا كان من الضرورى أن يبت فى أمر هذه البرامج أناس لهم نظرتهم العامة، وهى لتجه بهم إلى الموازنة بين العلوم والفنون المختلفة، والاكتفاء بما يرتفع به الطالب فى الثقافة العامة، وترك التفصيلات الدقيقة، التي لا أثر لها فى الحياة العامة إلى الجهود الشخصية، وإلى الكليات، وإلى التوجيه الى هذه الكليات.

4.4

(ه) واللغات الأجنبية تحتاج إلى تفكير وعناية؛ فقد كثر فيهما التخبط، واضطربت فيها البرامج؛ فإنك تجد الوزارة في حيرة من أمرها، وأمامها تقار يرعدة

من رجال التعليم : أيكون تعليم اللغة الأجنبية بعد السنة الأولى من التعليم الابتدائى ، أم بعد السنة الثانية ؟ حتى يكون الطفل قد ألم بقسط من اللغة العربية ، وهى لغة الوطن ، وهل يكون تعليم اللغة الإضافية في المدارس الثانوية من بدء السنة الثانية ؟ أم قبل ذلك ؟ أم بعده ا ؟ ، وهل تكون هذه اللغة مقصورة على أنواع من التخصص دون أنواع أخرى ؟ أم أن النظام القائم الآن يلائم حال مصر ؟ .

إن الحق الذي لا مراء فيه هو أن اللغة الأجنبية بنوعيها، سواء كانت أصلية أو إضافية هي في مدارسنا الحكومية على غاية من الضعف ، حتى أصبح المتخرج في مدارسنا عاجزا عن التعبير عن آرائه البسيطة، وغير قادر على أن يكتب خطابا بأية لغة ،

فالذى يصح أن تعسى به الوزارة ، وقد أصبح أمن اللغات الأجنبية عظيم الخطر في عصورنا الحاضرة ، هو أن تعيد التفكير في أمن اللغات الأجنبية ، وأن لتعرف أسباب هدذا الضعف فتتلافاها : أهي آتية من المعلم؟ أم من الناميذ؟ أم من البيئة؟ مع العلم بأن أساس الثروات في أيامنا هذه تكاد تكون محصورة في النجارة والصناعة ، ولا يرجى لها النجاح في بلادنا إلا باللغات الحية ، الكثيرة الانتشار في العالم .

\* \*

و إذا كانت وزارة المعارف تحس بكثرة ضغط المتعلمين على المدارس الثانوية ، وترى وجوب صرف الكثيرين منهم عن الوصول إلى الجامعة ، لعدم استعدادهم الفكرى والعلمى ، فهلا ترى فى الوقت نفسه - وهى تريد صرف الكثيرين إلى المدارس الفنية - أن من واجبها أن تكثر من هذه المدارس ؟ حتى تصبح قادرة على أن تضم جميع من لم يصل بهم الحفظ إلى الجامعة ، و بذلك تفتح أبواب الرزق المتعلمين على اختلاف درجاتهم ، واختلاف حظوظهم فى الاستعداد والكفاية ! .

هذا الذي أراه، وأرجو أن يكون محل عناية الوزارة ومجلس التعليم الأعلى .

# التعلميم الجامعي

قلنا: إن التعليم الإلزامى فى بلادنا قد أخفق، و إن وزارة المعارف فى عهودها الماصية لم تصل إلى وضع ثابت فى التعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى . والوزارة إلى الآن تعترف بأنها لم تصل إلى حلول نهائية. ونحن فى حاجة ماسة إلى الاستقرار فى هذه المراحل الثلاث، و إلى وضع نهج قويم يحقق أطاع البلد وآماله .

ومن الحطأ الفادح ما نراه فى برامج تعاليمنا . فهى نتجه إلى حشو أدمغة الطلبة بنظريات عملية جافة، بعيدة البعد كله عن التطبيق العلمى . ولقد قاست فرنسا، ونادى علماؤها بأن من أسباب تأخرها فى مضار الحياة والكفاح أنها اعتمدت على حشو أدمغة الطلبة بنظريات العملوم، دون أن تهي ً لهم أسسباب التطبيق العملى، ودون أن تعنى بالرياضات البدنية العناية الكافية، فأصبح التلميذ وقد انتهى من سنى دراسته عالة على الهيئة الاجتماعية، وكثر بذلك التعطل، وقل الإنتاج .

كان من تتيجة هــذه الفوضى أن الجامعة، معكونها حديثة العهد فى بلادنا، لاحظت بكل أسف أن المدارس الثانوية قــد هبط فيها مســتوى التعليم، وأن التلاميذ أصبحوا غير قادرين فى الغالب على ملاحقة الدراسة فى كليات الجامعة.

وهنا نسائل أنفسنا: هل عجن التلاميذ في المدارس الثانوية كان سببه قلة عدد سنى الدراسة؟ مع ملاحظة أن بعض البلاد الأجنبية تجعل مدة الدراسة في المدارس الثانوية خمس سنوات أو ستا أو سبعا ، أم هل كان سبب العيجز فساد البرامج ، وعدم ملاعمتها لما يجب أن يكون؟ ، أم كان السبب عجز المدرسين عن أن يقوموا بواجبهم؟ ، أم كان السبب فوضى النعلم ، وعدم المراقبة اللازمة؟ ، أم كان السبب هذه الأسباب مجتمعة؟ ، أم أن مستوى النعلم لم يببط؟ .

إنى أترك هذا لوزارة المعارف، ومجلس تعليمها الأعلى، ومكتب بحوثها الفنية؛ كا أتركه لإدارة الحاسعة، لعل هؤلاء جميعا يصلون إلى معرفة الداه، فيضعوا الدواء الناجع، وتلك مهمة كبرى، بل هي أكبر مهمة حيوية وطنية في بلادنا، يتوقف عليها مستقبلنا القريب والبعيد، إن الأمر جد لا هزل، والواجب أن نولي هذه المسألة أكبر عناية في وجودنا الحالي .

والذى نرجوه بإخلاص، هو أن نصل إلى تعليم يحقق المبادئ الشلائة التى أسلفنا ذكرها، و يجعل من الطالب شخصية قوية، ماديا وأدبيا وعلميا، وأن نربى فيه فكرة الاستقلال الشخصى، وتحل المسئونية، وأن يكون مواطنا قادرا على الكفاح والمفاصرة، معتمدا على شخصه، وكفايته الذاتية، لاأن يكون مستذكرا تعاليم نظرية، تجعله عاجزا عن العمل، وعاطلا عن أن يستمر في أعمال بيئته، ثم يزول مع الزمن ما تلقنه واستظهره من قواعد، لا نفع فيها ولا فائدة .

وله ذا كان من الضرورى أن يفكر ولاة أسورنا في سنى الدراسة العامة في المدارس الثانوية، وهي سنو الثقافة العامة، وفي المواد والأساليب التي يجب أن تلقي إليهم، ثم في تحديد مدّة التوجيه، أهى سنة أم سنتان؟ وهل يجوز مثلا عند جعل مدة التوجيه سنتين أن يكتفي بهما عن السنة الإعدادية مثلا في بعض كليات الحامعة؟ ويشرط أن تكون هناك رقابة فعالة من الحامعة مع وزارة المعارف على مدة التوجيه ، وجعلها كفيلة بأن ينتقل الشاب منها إلى الحامعة ، قادرا على أن يحتمل تعاليم الحامعة من يوم أن يؤمها، إذ لا يحفى أن تعليم المدارس الثانوية هو في الغالب استظهار لما يلق لهم من العلوم، دون نقاش أو بحث أو تقرير. أما الحامعة فهمتها المناقشة والنقد بطريقة تبعل الطالب يستظهر ما يلقى إليه من العلوم قضية مسامة ، وإنما مهمتها المناقشة والنقد بطريقة تبعل الطالب يملك فنه، قبل أن يملكه هذا الفن ، و يستقل في تفكيره وفي معلوماته ، استقلال الرجل الذي يحل أكل عدّة في معترك هذه الحياة ، وهو الرجل الذي يعنى عليه رقى البلد، وظهوره بمظهر العلم الناضج الصحيح الكامل .

يجب أن تكون الجامعة — حتى تكون جديرة بهذا الاسم، ملاذ الوطن، ومثابة العلم الصحيح، وقد وصل غيرنا إلى جعلها تؤدّى رسائتها الحقيقية، وهى أن تغذى الفن بالعلم، فيرقى الفن، بفضل علم الجامعات، وما تمدّه من معين مبتكراتها و بحوشها، حتى تقود الأمة قيادة صحيحة، وترقى بها في مدارج الفسلاح، ولا تقنصر مهمة الجامعة على تغذية الفن بالعلم، ودراسة الصناءات المتنوّعة، والاختراءات المتعدّدة، وفيها تكون المعاهد، ودور البحث والابتكار، بل بضاف إلى مهمة الجامعة تلك الرسالة القوية المقدّسة، وهي رسالة الوطنية الصحيحة القائمة على المصلحة القومية دون غيرها، فإذا قامت الجامعة بتكوين الرجال في العلم، والفن، قوّة الخلق، وقوّة الوطنية الوطنية العلم، والفن، قوّة الخلق، وقوّة الوطنية الحقة، فقد أدّت رسالتها على أكل وجه.

ولا يغيبن عن الفارئ أن كان للجامعات أقوى الأثر في نهوض الأمم العظيمة . فإن رفعة ألمانيا — مثلا — ووصولها إلى الدرجة التي نشاهدها، إنما كان لجامعاتها التي قامت على هذه الأسس، بفضل تعاليم فلاسفتها ومفكريها أمثال وكنت وتفشت وتفشت وتعيم مكونت وتعميم تكونت وتعميم الفرن الثامن عشر ، و بفضل هؤلاء وغيرهم تكونت الجامعات على أسس صالحة سايمة ، أذت رسالتها على أكل وجه ، وما قلناه عن ألمانيا يقال على انجلترا وأمريكا واليابان وغيرها من الأم ، التي بذت غيرها في العلم والفن والمنعة .

وهنا لابد لن من أن فلاحظ أن الأم التي ارتفت جامعاتها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تخصيص العلماء للعلم والبحث طول حياتهم . ومن أكبر الأذى أن ينتقل الأستاذ إلى الوظائف الإدارية أو السياسية ، كما نرى في بلادنا ليكونوا وزراء أو وكلاء وزارات ، وغيرذلك ، مما جعل الناس عندنا لايرون إلا أساتذة من الشبان ، حتى إذا ما نضجوا أو قربوا من النضج أخرجناهم من معاهدهم بالمغريات ، وهذا شر عظيم ؛ فالأستاذ يجب أن يبق ، وأن يرق في منصبه ؛ ولا ضرر بالمغريات ، وهذا شر عظيم ؛ فالأستاذ يجب أن يبق ، وأن يرق في منصبه ؛ ولا ضرر إذا وصل إلى راتب وكيل و زارة أو و زير ؛ بل أكثر من ذلك ، دون أن يزايل مهنته ، هذا هو ما تفعله الأمم التي تريد أن تحيا حياة علمية صحيحة ، أساسها مرانة الأساتذة ، و بحوثهم المستفيضة و مخترعاتهم .

# تعمليم الفتاة

قد ذكرنا في أمر التعليم ما يتسع له هــذا الكتّاب . ولا نخال القــارئ إلا أنه فهم أنأغلب ما ذكرناه يتناول تمليم الفتي والفتاة . وفي الحق إن تعليم الفتاة في نظري لا يتساوى في الأهمية مع تعليم الفتي فحسب، و إنما هو في نظري ربما كان أمسّ بحاجة البلاد من تعليم الفتى؛ ذلك بأن الفتاة تصبح أمّا . والأتم - كما قلنا – هي المعلم الأول . وهي التي بمركزها هــذا تغذي الطفل ماديا ، وتغذي عقله في أثـــاء طفولته، وتنطبع صورتها في عقله، ويتكوّن وهو عجينة وفق ما توحيه إليـه، وما تروضه عليه من علم أو جهل . ولا ينسي واحد منا مهما بلفت سنَّه تأثير ما أوحى إليه في طفولته من حقائق أو خرافات . وكلنا جزأ الآن بما يكون قد سمعه تمــا يؤلم النفس من مثبطات للهمم، ومعوقات للتربية الصحيحة، والرجولة الحُمَّة . فطالما أسرف بعض شباننا، بفضل نقص تعلم الأمهات في فهم الحقائق، مادية كانت أو علمية ، أدبية أو فنية ؛ فأسرفوا في حقوقهم نحو أنفسهم ، وواجباتهم نحو والديهم ، ونحو وطنهم ، ونحو تعليمهم ، ونحو سلوكهم ، وأسباب رقيهم وكرامتهم . وماذلك كله إلا بتلك السموم التي غرستها أمهاتهم في طفولتهم، وعاستهم كيف يكون الكذب والنفاق؟، وكيف يكون الرياء؟، وكيف يكون الخوف؟، وكيف يكون الكسل والجهل؟. ذلك كله يشعرنا بما لاشك فيه أن للأم أكبر الأثر في تكو ين الطفل، والطفل هو رجل المستقبل . وهي التي تصون المنزل وتدبر شؤونه . وليس على الرجل من واجب إلا سعيه خارج المنزل، ومجاهدته الحياة حتى يحفظ أسرته، وما رزقه الله من أطفال؛ وأن يسكن في بيته بعد عنائه الشديد إلى زوجه، تسرَّى عنه الحم والحزن، وتبث في نفسه الراحة والهناءة . تلك الزوجة التي هي بحق صاحبة المملكة الصغوى ، وهي البيت . يرجو الزوج منها جمالها الأدبي والفكري قبل جمالها المـــادي؛ فالجمال المادي وقتي زائل، أما الجمال الأدبي والثقافي فهو باق ما بقبت المسرأة، يرتغي معهاكلما تقدّمت في السن، فتزداد جمالا، و يزداد زوجها لها تقديرا واحتراما .

\* \*

لهـذا كنت من أنصار تعليم الفتــاة . و بعبارة أخرى مر... أنصار تهيئــة الزوجة الصالحـــة .

ولكن على أى نحو يكون هذا التعليم ؟.

من الأمور التي اتفق عليها رجال النعليم ، وعلماء النفس والاجتماع أن للرأة في هذه الحياة رسالة ؟ إن اتفقت مع رسالة الرجل في بعض نواحيها فإنها تختلف عنها في مناح أخرى ، وطالما تناقش الناس في المفاضلة بين الرجل والمرأة ، من حيث الاستعداد والكفاية في هذا الوجود ، وإذ كان هذا الكابلا يتسع لبحث كهذا فانني أعان عن يقسين أن لكل جنس من الجنسين مجالا للعمل ، وأن لكل منهما رسالة لا يصح أن نفاضل فيا بينهما ، بيد أنه يجب بهيئة الفتي لتنفيذ رسالته ، كا يجب تهيئة الفتاة لتنفيذ رسالتها ، ولا تكون هذه التهيئة إلا بمعرفة خصائص كل جنس ، وإنماء ملكاته التي فطره الله عليها ، فالرجل للعمل والكفاح الشديد الذي يناسب قواه الجسمية والعقلية ، والمرأة خلقت لتكون ربة المنزل ، ومعلمة الأطفال ؛ وخلقت فوق ذلك لأشياء كثيرة ، منها بث الهناءة ، وإبراز الفن والجال في هذه الحياة ، وبعث الرحمة بين النفوس والعواطف الحساسة في مظاهر الوجود .

وعلى هذا يجب أن يكون مر المفهوم إذا اتفق تعليم الفتاة مع تعليم الفتى في المعلومات العامة التي لاغنى عنها، للوصول، الى حد من الثقافة يغتبط به – أن توجه الفتاة بصفة أساسية بعد ثقافتها العامة إلى الزواج، وإدارة المنزل، وصيانة الأولاد، وبعبارة أخرى إلى تكوين أسرة صالحة، ونسل سليم.

ومن المبادئ التي لا تحتاج الى تدليل أنه يجب أن يكون التعليم الثانوى المبنات إلى حد الثقافة غيره للفتيان؛ فإن الفتيات في غير حاجة إلى دراسة كثير من الهندسة والجهر والكيمياء مثلا ، لكى يصرن أمهات صالحات ، بل يجب أن يعوض عن التعمق فى هذه العاوم بدراسة علوم وفنون أخرى، تحتاج إليها الفناة كالنصوير. والموسيق، والنطريز، وإدارة المنزل، والتمريض، وعلوم الأخلاق، والدين والناريخ الوطنى، وغير ذلك، تما يجب على الفناة أن تحيط به علما، لتكون هي نعم السند للمنزل وللوطن.

و إذا كان الأمركذاك أصبح من الضرورى أن نكثر من هذا النوع من المدارس الثانوية النسوية إلى دور الثقافة العامة؛ فهو المطلوب، وفيه الكفاية لتهيئة الزوجة الصالحة ، فإن أحسن النساء للحياة الزوجية وراحة المنزل هن من تعلمن تعليما نسويا ، جمع بين المعلومات العامة ، وتربية الأخلاق، وحسن إدارة المنزل، ورعاية الإطفال، مع الاحتفاظ بأنوئتهن، ورق شعورهن الأدبى والفنى .

واذا أرادت بعض الفتيات ــ مع ذلك ــ أن يكن في مستوى من العلم يشتركن في م الرجل و يزاحمنه فإنى لا أرى داعيا لمنعهن من تلق هذه العلوم ، و يحسن أن تفتح لحؤلاء أبواب التخصص المتنوعة ، حتى يحكن بعد ذلك بأنفسهن على المستقبل: إن كان نوع من التعليم قد أفاد المرأة في معترك الحياة، فيستمر الفتيات على تلقيه ؟ أو أنهن قد صدمن بخيمة الأمل، فيتنجى الفتيات من تلقاء أنفسهن عن تلقي علم خاص، أو مهنة خاصة ،

لا تغلقوا أبواب العلم فى وجوه الفتيات، واتركوهن للتزاحم فى هذه الحياة . فإن خير حل لتوجيه الفتيات هو ما يصادفنه من نجاح أو خيبة، بفضل التزاحم فى هذه الدنيا؛ والبقاء للأصلح . فكما أن هناك ميادين يئوب الرجل منها بخيبة الأمل لأنه لا يصلح لها، فكذلك هناك ميادين أخرى تنتهى حتما بخيبة المرأة فى الكفاح فيها، لعدم استعدادها الطبيعى لها ،

افعلوا كافعلت أم أخرى، واتركوا للفتاة حق طلب التخصص فى العلوم الطبيعية والكيمائيسة ، والطب ، والمحاماة ، والآداب، والفنون ، فإذا أمكن لها أن تشق طريقها فى هدفه الأعمال ، ودلت التجارب على أن لها بابا واسمعا فى هذا الميدان

أو يعضه ، ورزقا يقدوم بمكافأتها ، وشهرة لتساوى فيها مع الرجال ، أمكن القول شجاحها ، أما إذا دلت التجارب على غير ذلك فسيحجم الفتيات من تلقاء أنفسهن عن ولوج هذا الباب، بحكم النتائج الفعلية، لا بحكم النظم والقوانين .

\*

واذا كنت من المحبذين لتعليم الفناة ، لحفظ حياة الزوجية ، وكيان البيت و إدارته ، وصيانة النسل، ورفع المستوى الأدبي والدين للا ُسر، والساعدة على فهم معنى الفن والجمال؛ وإذا كنت لاأود منع الفتيات من الارتفاء في العلوم؛ وأحبذ تركهن تحت رحمة النتائج الفعلية، فإنى على كل حال أرجو العمل على المحافظة على تقاليدهن القومية في هذه المعاهد، وألا نسرف معهن في حرية يكون مآلها انهيار خلقنا الوطني والقومي والتقاليد المحترمة ، التي لا غني عنها لأمة تريد حفظ كانها وبقاء شخصيتها . وأرجو أن لتساعد الأمة والحكومة على أن تبث في أوساطنًا عدم تهيئــة المرأة للخلاعة وشرب الخمور ، والرقص والمقامرة ؛ فإن هذه أمراض فتاكة لا يلبق سُنا أن نرى بين فتياتنا ونسائنا من تسوّل لهن نفوسهن ارتكاب هذه المو بقات . كما يجب أن تتساعد الأمية والحكومة على ألا تتسرب أمثال هذه الموبقات إلى أوساطنا المصرية، وأن تعتبرها عيو با فضاحة، لا يلبق بنـــا أن ترتكبها، وألا يساعد الشبان أو الأزواج أو الاخوة أو الأقارب النتات أو الزوجات أو القريات أو يحرّضوهن ، لصفات الرجولة مر. ﴿ عزة النفس وحيويتها وكرامتها ٤ فأوني وأجدر أن تكون الفتيات والنساء بمعزل عما نشكو منه ، وقد شكت أمم أخرى من قبل ، واعترفت بأنها أودت في صميمها من جراء هذا الداء العضال.

\* \*

ولا يفوتنا في هذا المقام – متى تكلمنا عن تربية الفتاة – أن نقول: إن ماسبق أن ذكرناه يتناول بنوع خاص تربية الفتيات اللواتي هن من الطبقة العليا، ومن الطبقة الوسطى . وهذا النوع محتاج مهما أوتى من ذكاء وفطنة وتربيـة إلى صنف من

القتيات يخدمن المنازل، و يلاحظن الأطفال في الوقت الذي تكون فيه صاحبة المنزل منصرفة إلى عمل آخر . وإذا كانت الأم في تربية ولدها ــ ذكرا كان أو أنثى ــ تَعَذَّيهِ تَعَذَّيةِ مَادَيَّةً وَعَلَيْةً وَخَلَقَيَّةً، فَهِي لا يَكَنَّهَا أَنْ تَصَّلَ إِلَى مَا تَبْغي إلا إذا اعتمدت في كثير من الأحيان على أولئك الفتيات أو النسوة اللائي يكن في أغلب الأحابين مع الطفل في تربيته وتغذيته وتوجيهه التوجيــه الصحيح . لهذا ولفقرنا في هذا النوع فقرا شديدا اضطرت أسر كثيرة - كادت تكون كل الطبقة العليا والأغلبية الساحقة من الطبقة الوسطى - إلى الاستعانة بفتيات ونسوة، أجنبيات يتكلم نفة بلاده سِدأ التكلم بلفة أجنبية . ومن سموء حظ البلد أن نرى الآباء والأمهات يفخرون بأن أبناءهم بدءوا ينطقون بلغة أجنبية قبــل أن ينطقوا بلغة الوطن . ويترتب على هــذا أن ببدأ تكوين الطفــل في تفكيره وذوقه بروح أجنبي أو روح مختلط مشـوش، لاندري أهــو أجنبي أو وطني . و إذا كنا متفقين مع وزارة التعليم على أن اللغة الأجنبية لا تكون إلا بعد أن يحظى الطفل بالتكلم والتفكير بلغته الأصلية ، فمن الواجب إذن أن ندعوها الى أن تسخو في تعليم بنات طبقات الشعب الفقيرة ، والنهوض بهنّ إلى مستوى يجعلهن قادرات على حسن إدارة بيوتهن ، وقادرات على أن يكنّ بين الأسر الراقية خيرمعوان على تربية الطفل وتدريبه على النطق بلغته العربية والتفكير بوعي عربي مستقم، يحوى كثيرا من مبادئ حب أبويه و بلاده وتاريخه ودينه .

إن الحالة الحاضرة تدعو إلى الإشفاق والحزن العميق ، فلا أكاد أرى فى أسرتنا المصرية الراقية أو المتوسطة أطفالا إلا وهم يتكلمون بلغة غير لغة بالادهم، و يفكرون بتفكير غير تفكير أمتهم بما قد يؤدى إلى زوال الشخصية الوطنية ، بوضع هذه البذرة الخبيئة فى تفكير الطفل وضميره ، وقد لا تكون الأم والمدرسة بعدها قادرتين على عو هذا الأذى الذي انغرس فى نفوس الأطفال ،

وأريد أن أضرب لك مثلا حصل معى، وكان له آثره العميق في نفسى: فنذ سنوات طويلة كان أحد أبنائي طفلا خرج من سن الرضاعة بمدة قصيرة ، وكانت له مربية أجنبية ، فكان يتكلم بلغة أجنبية دون أن يعرف شيئا من لغمة أبويه ، وكنت أسير معه يوما في بعض الشوارع، فلما لمحت مسجدا من المساجد سالته عن هذا البناء؛ فأجابني برطانة أجنبية : إنه "كنيسة محدية"!. والقارئ يدرك أن هذا الجواب كان طعنة في قلبي ، لم أثرقد بعمدها في إخراج المربية الأجنبية ، حتى عاد الطفل إلى إدراك لغته الوطنية ، ودينه الوطني ، هذا مع العلم باني لم اظفر وقتئذ بمربية الطفل إلى إدراك لغته الوطنية ، ودينه الوطني ، هذا مع العلم باني لم اظفر وقتئذ بمربية مصرية ، قادرة على قيادة هذا الطفل وصيانته ، وقد قبلت أن تكون رعايته بين مصرية ، قادرة على قيادة هذا الطفل وصيانته ، وقد قبلت أن تكون رعايته بين يدى والدته ، وأنا عليم بهذا النقص في رقابته ، نظرا لمشاغلها البيتية التي لتطلب يدى والحهد والعناية .

لهذا كنت قد شرعت في وزارة المعارف سنة ١٩٣٦ في إنشاء معاهد تخرج هذا النوع من الفتيات، وأوجدت فعلا مدرستين: إحداهما في القاهرة، والأخرى في الإسكندرية ، وأملي أن تسعى الوزارة في تعميم هذا النوع من التعليم في جميع بنادر القطر؛ فإن الحاجة ماسة له كل المساس، والحاجة ملحة كل الإلحاح، ويجب أن يستمر هذا النوع من التعليم وينتشر جنبا إلى جنب مع تعليم بنات الأسر الراقية والمتوسطة ، فإن الأم مهما أوتيت من تعليم وتهذيب إذا لم تكن بجانبها مربية لأطفالها أو حاضنة تكفل الطفل في أكثر أوقات النهار ، كانت فائدة الأم مربية لأطفالها أو حاضنة تكفل الطفل في أكثر أوقات النهار ، كانت فائدة الأم في المراقبة عقيمة إذا هي لحأت الى مربية أجنبية ، أو إلى مربية وطنية جاهلة ، في نفسها في حاجة إلى التربية والتهذيب .

### توحيد الثقافية

إن من مصلحة كل بلد، ومن مصلحة بلدنا بنوع خاص، توحيد طرائق النعلم والتربية ، حتى تكون عقلية الشعب على غرار واحد، وألا تكون هناك عقليات متنافرة وثقافات في أصولها مختلفة متضاربة ، فإنه إذا تعدّدت الثقافات المختلفة بين ظهرا نينا أصبحنا وكأننا جاليات مختلفة، رغم كوئنا من جنس واحد ؛ وفي هذا من الضرر بالوطن ما فيه، ونشاهد كل آن من مظاهره ما يؤلم كل غيور على بلده .

وأعتقد أنه من الضرورى ومن المفيد للبلد فى توحيد ثقافتها أن يتعلم المصريون جميعا فى المدارس الابتدائية والثانوية الى أن يتهوا إلى صحلة الثقافة العامة، و بعدئذ يحصل التوجيه ، بحيث يشمل هذا التوجيه إعداد من يتلقى العلوم الدينية والشرعية ، حتى يكون بعد ذلك أهاد الأن يلحق بإحدى كليات الأزهر ، بعد أن ينال قسطا وافرا فى التوجيه ، يؤهله لدخول إحدى كليات الحامعة المصرية بعد تمضية مدة التوجيه ، و بهذا تكون المدارس الابتدائية والنانوية إلى دور الثقافة المصريين كافة، لا فرق بين أزهرى وغير أزهرى ،

و ينجم عن هـذا النوحيد عاملان مهمان : أولها توحيد الثقافة بين المصريين كافة وتقريب أذهانهم، حتى يكونوا كتلة وطنية واحدة، يغترفون من العلم والدين مافيه صلاحهم وتهيئتهم لمستقبل يفيد الوطن، بدل أن يتتهوا الى عقليات متباعدة، حتى لكأنهم جاليات مختلفة، وهم أبناء شعب واحد وأمة واحدة .

والآخر أن في هـذا العمل فائدة كبرى للا زهريين أنفسهم ؛ فإنهم بعـد أن يتخصصوا في سنى التوجيه ، على النحو الذي نراه ، ثم ينالوا شهادتهم الأزهرية بصبحون أكفاء لأى عمل يرونه لمصلحتهم ، و يكونون قد درسوا مواد مدنية مختلفة بما فيها لغـات أجنبية حيـة ، فيستطيعون أن يشـقوا لأنفسهم سـبل العيش ، ويؤدوا رسالتهم فى همذه الحياة . بل إن الطالب الأزهرى بهدذا الإعداد يمكنه فى أمر الوعظ والإرشاد مثلا أن يؤدى أكبر خدمة لتفق والأوساط التى نعيش فيها الآن، سواء داخل مصر، أو فى البلدان النائية التى يجب على مصر أن تؤدى فيها رسالتها الدينية ، ولكى تكون هدذه الرسالة كاملة مجدية يجدر بنا أن نزؤد الواعظ المرشد بنصيب وافر من التقافة المدنية، والتقاليد المدنية المحترمة بجانب ثقافته الدينية .

وينجم عن هــذا أن يكون التعليم في المدارس الابتدائية والشانوية جامعا بين الدروس التي تؤخذ الآن مع قسط مناسب في اللغة العربية وآدابها والعلوم الدينية .



وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالنظر في أمر توحيد الثقافة، وهي أننا لا نرى ما يسوغ إيجاد معاهد ثلاثة لتعليم اللغة العربية، وهي كابة الآداب بالحامعة، ودار العلوم بوزارة المعارف، وكابة اللغة العربية بالأزهر. فاذا توحدت طرق التعليم كا أسلفنا، أصبحنا في غير حاجة إلى وجود هده الأنواع الثلاثة المتمائلة، وصار من الواجب أن تُوحد كلها في معهد واحد، لما في ذلك من توحيد ثقافة المعلم، وتوفير تلك النفقات الباهظة التي نحن في غني عنها، و يمكن أن تخصصها فيا هو أجدى وأنفع، وبهذا يزول الاضطراب الفائم بين هذه المعاهد الثلاثة، الذي جعلها كأنها شيع وأحزاب!

### فى الأزهــــر

وهنا لا بد لنا من أن ننادى بكل صراحة بضرورة تهيئة المعلم الديني الكفء، وتهيئة المؤلفات صغيرها وكبيرها في كليات الأزهر، على وضع يلائم تفكير العصر الحاضر. ذلك لأن طريقة التعليم ليست في ذاتها من الدين، فالمؤلفات ليست هي الدين، وإنما هي وسيلة لتعليم الدين، كاللغة فإنها وسيلة للتفاهم. فاذا بحثنا في تيسير اللغسة لتكون أداة سهلة للتفاهم كوسيلة له، فكذلك يجب إعادة النظر

فى المؤلفات الشرعية فى لفتها، وموضوعها وتنسيقها، ووضع المؤلفات على درجات متفاوتة، منها المختصر، ومنها الموسوعات الشرعية، بحيث نسهل للطالب طريقة فهم العلوم الشرعية، على أكل وجه وأيسره.

واعتقادي أننا إذا وصلناإلى حل هذه المعضلة ،وأهبنا بعلمائنا الشرعيين وغيرهم أن يقوموا بهذا العمل الحليل، ابتغاءوجه الله ومرضاته فاننا نكون قد أدّينا خدمة جليلة للأمة المصرية وللاُّمم العربية، ولأمم الإسلام كافة ، بتيسير فهــم دينهم في مختلف العلوم الشرعية ، دون احتياج الى إفناء أعمار الطلاب وصحتهم في مناقشات طويلة، و بحوث مضنية، بين تآليف عتيقة بالية، ومتون، وشروح، وحواش، وتقارير بتعبيرات معقدة، لا يصبح أن تكون في زماننا هــذا . و إني مع اعتقادي بأن أقوم طريق في تعليم الأزهريين هو أن يكونوا إلى درجة الثقافة في المدارس العامة، ثم يتخصصوا بعد ذلك في كلياتهم على نظام الوقت الحاضر، من معلم يؤدّى وأجبه على أفضــل طريقة تعليمية وصل إليها علماء التربيــة والتعلم ، ومن كتاب جمع المعلومات الأزهرية بتعبيرات سملة مستساغة ، لا نرى مانعا من استبقاء طريقة التعليم العامة بمحاضرات ودراسات في متناول متوسطى الفهم والاستعداد، وفي متناول الغرباء الذين لا يتكلمون اللغة العربية، ولا يستطيعون مجاراة التعليم النظامي الذي نؤهنا عنمه في منهاج نظامه الدقيق، وتعاليمه الكثيرة، ومعلوماته الواسعة . و يكون لهذا النوع من التعليم شهادات خاصة، غير الشهادات النظامية الدقيقة التي مخرج العلماء حقا .

هل يرضى المنصف أن تبقى كتب الدراسة فى الأزهر على ما هى عليه منذ أجيال وعصور؟ نرى فيها الفكرة الواحدة مبعثرة ، متناثرة فى أبواب مختلفة ، و بتعبيرات معقدة . وهل من الانصاف ونحن مسئولون أمام طلاب الأزهر ومستقبلهم أن نرى فى الكتب القديمة المتداولة إلى الآن موضوعات لا يصح أن تكون موجودة؟ ،

ولا يصح أن تلقى على الطلبة ونشغل عقولهم بها؟ كسألة زواج الإنسى بالجنبة ، أو زواج الإنسى بإنسان البحر! وغير ذلك كثير مما يطول شرحه، ولا يصح إباحة ذكره ، ولا يصح أن نطوح بعقول الناشئين للخوض في هذه المؤلفات التي تحوى أشياء أثبت العلم عدم ملاءمتها للواقع والمعقول، وهي لا تمت بشيء في أمر الدين؛ فان المسألة تعليم و وسائل تفهيم ، و إن إصراراً على استمرار هذه الكتب قد يوجد في رُوع الناس أن هذه المعلومات تمت بشيء إلى الدين، والدين منها براء .

و يكفى أن نعرف من طرق التعليم الحالية فى الأزهر أن قامت حركة أخيرة ترمى إلى مساواة المتخرجين فى الأزهر بإخوانهم خريجى دار العلوم، وكلية الآداب، وتكرر الطلب فى أن يقوموا بتدريس اللغة العربية وآدابها فى مدارس الحكومة أسوة بغيرهم ، و بعد الصبحات المتكررة اضطرت الحكومة إلى عمل مسابقة بين خريجى هذه المعاهد الثلاثة ، وكانت النتيجة مع الأسف الشديد أنه لم ينجح واحد من الأزهر فى سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ ! .

و يجب علينا هنا أن نعلن الحقيقة مهما تكن مُرة المذاق، وأن نسائل أنفسنا: هل أدّى الأزهر رسالته في العصور الأخيرة ؟ .

إن الذي يعرفه الجميع هو أن الجامعة المصرية لم تصل بعد إلى درجة من الكمال نغتبط بها . لكنها رغم حداثة عهد دها قد أخرجت للناس في بضع سنين رجالا، تسابقوا في ترجمة الكتب النافعة، وفي تأليف المؤلفات التي اختصوا بها في الآداب، والقوانين ، والزراعة ، والطب، والتجارة والصناعة، وما إلى ذلك ، ولم تر إمتاجا يضارع هذا الإنتاج من جانب رجال الأزهر وكبار عامائه ، أولئك الذين كما نرجو منهم الشيء الكثير، والذين اكتفوا بذلك التراث الضخم، وتلك الكنوز الثمينة التي تركتها لنا الأجيال الماضية، ولم يضيفوا إليها شيئا يذكر ، ففى أصول الدين مثلا ما الذي أخرجه لنا علماء الأزهر في مائة عام من بحوث، ومؤلفات، وطرائق تعليم، لتفق وما يتطلبه التقدّم الانساني ؟.

وفى الفقه الإسلامى نريد أن نعرف إنتاج سادتنا الأزهربين فى كل باب من أبوابه، وفصل من فصوله? . فهل قاموا بمثل ماقام به أسلافنا وبنوا فوق ما بنوا؟ أم أنهم اكتفوا بالقديم ؟ كأن ليس فى الإمكان أبدع مماكان، وكأن البشرية ترجع القهقرى بدل أن تنقدم! .

أين الرسائل، والمؤلفات، والموسوعات الحديثة، في العبادات والمعاملات ؟ وأين التنافس الذي كان يجب أن يكون بين العلماء خدمة للدين والإنسانية ؟! هل أسعفونا بمحصول جديد في المنطق مثلاً ؟ أم لا نزال على ما ارتآه أرسطاطاليس في تلك الكتب العتبقة التي وصل آباؤنا إلى ترجمتها ؟ ولم نقم نحن كما قام غيرنا بمتحيصها وشهذيهما والتعليق عليها بتفكير العصور الحاضرة ؟

وأين تفاسير القرآن الشريف على النمط الذي يرجوه التقدّم والعسلم الحديث ، فقد حرنا في أمرنا ، وعزّ علينا معرفة ديننا ؟!

وأين كتب الحديث التي يطمئن المرء إلى صحتها وسهولة البحث فيها، بما يتفق وروج العصر الحاضر ؟

ومثل ذلك يقال عن التوحيد، والأخلاق، والتاريخ، والفلسفة .

بل أين معاجم اللغة العربية ؟ وقد كنا نرجو من رجال الأزهر أن يخرجوها للناس سائغة ، متفقة مع حاجة العصور الحاضرة، فضاع رجاؤنا واضطررنا إلى الالتجاء فى لغتنا – لغة قرآننا – إلى معاجم المستشرقين الأجانب والآباء اليسوعيين، أولئك الذين ضربوا فى المعارف بسهم، ومدّوا معاهدهم بمؤلفاتهم فى كل علم وفن .

كَمَّا نُوجِو أَن يَخْرِج لِنَا الأَرْهِرِ — وقد مضى على تأسيسه ألف سنة — من المؤلفات والبحوث الدقيقة في علومه المختلفة ما يحقق أطاع العالم الإسلامي. بل كتا

نرجو ونطعع أن يخرج لنا أمثال الفارابى ، وابن سينا ، وابن رشد في الفلسفة ، والطبرى، وابن خلدون، والمقريزى في التاريخ، وعبد الله بن المقفع ، وعبد الحميد الكاتب في الأدب ، وغير هؤلاء في النوحيد والفقه والنفسير والحديث والمنطق ، وما إلى ذلك مما يمارسه الأزهر ويقوم به ،

الحق إننا نرجو أن ينتج الأزهر إنتاجا يليق به، وبما يُنفق عليه من أموال، وبما نعلقه عليه من أموال، وبما نعلقه عليه من آمال، وقد أصبح موئل مسلمي الأرض، ومرجع آمالهم فيما يختص بأمور دينهم، وإنا نخشي أن يطول هذا العقم والاتكال على ما تركه لنا آباؤنا الأقلون، فتسوء الحال، وتضيع الآمال.

ومن واجبنا أن نفكر فى تلك الشبيبة الأزهرية التى هى منا، ترجو العلم ولتحرق شوقا إليه، فيجب أن نرعاها وأن ننهض بتعايمها تعليم صحيحا كاملا، متفقا معالدين والعقل، وأحدث النظم التعليمية، وأن نؤهلها حقا لخدمة دينها ودنياها، لحدمة نفسها، وخدمة العلم، وخدمة الوطن، والعالم الإسلامي بوسائل مجدية، لا بالاكتفاء بمؤلفات القرون الوسطى، وهي وان تكن أساس النهضة الإسلامية، وإن تكن من الكنوز التي نحجب بها ونفخر، أصبحت في زماننا هذا دون ما تطمع إليه آمالنا، في التعليم الديني الصحيح.

#### دروس اللغـــة العربيـــة

وأرى في دروس اللغة العربية أن يكثر من الاستفادة من دروس المطالعة والانشاء؛ لأنها دروس عملية يحتاج إليها الطالب في حياته العملية، دون الإكثار من دروس النحو والصرف والبلاغة؛ لأنها نظريات لا يُحتاج إليها عمليا. وإنى أعترف اعترافا صريحا بأن رجال اللغة والأدب في أوقاتنا الحاضرة قد خدموا اللغة العربية خدمة جُلّى، ورفعوا من شأنها كثيرا، وهذبوها تهذيبا يناسب تفكيرنا الحاضر

ونحن نرجو أن تعطى اللغــة العربية نصيبها من العناية لأنها اللغــة القومية . كما نرجو أن اأخذ بأيدى رجالها، حتى نجزيهم على ما يبذلون بعض الجزاء .

#### تيسير الكتابة

وإذ كنا الآن في أمر اللغة العربية — وهي أساس تفكيرنا ووسيلة ثقافتنا — أفلا يرى القيائمون بأمر هذه اللغة الشريفة أن في كتاباتها صعوبات، من السهل تلافيها دون أن نمس أصل اللغة ؟ . إنى عند ما أكتب في هذا الموضوع أشعر بأني أصبر عن رأى الكثيرين من أولئك الذين يفارون على اللغة العربية ، و يودّون تثبيت دعامًها عند العرب؛ كايريدون تسميل النكام بها لدى الأعاجم الذين يودّون النكلم باللغة العربية .

وليس بخاف أن العرب، ككل أمة أخرى، سعوا فى نشر لغتهم فى العالم .
ولا تنتشر لغة بين الناس إلا إذا سهلت لهـم طريق معرفتها. وأهم أسباب انتشار
اللغات وضع المعاجم المتقنة، وتسهيل كتابة اللغة ، ولا أنكر أن فى كتابة لغتنا عقبات،
يجب علينا أن نعمل على تذليلها ، فاللغة - كما قلنا - وسيلة الفهم لا غاية فى العلم،
ويجب أن تكون الوسيلة سهلة حتى نصل إلى العلم والفهم وهما غاية اللغة .

ولهذا أرى أنه من الضرورى أن تكون لجنة من علماء قادرين، حتى يتمكنوا من بحث أقرب الوسائل لتسهيل كتابة اللغة، تسهيلا لا يمس جوهرها، دون أن تكون هناك طفرة تزرى بأمر اللغة ، فإذا ما انتهينا من أمور مقررة، اعتنقها الناس جميعا وأمكننا بعد ذلك أن نفكر في مرحلة أخرى لا تؤذى اللغة ، بل تحفظ لها كانها وانتشارها؛ فن المسائل التي لا تحتاج إلى كثير من البحث أن تقوم الحكومة نفسها

بإلغاء حروف الناج . وسنتكلم عنها فيها بعد . إنما الذي أريده هنا وهو الذي سيكون موضوع بحث اللجنة ، هو أن تكون مهمتها إيجاد بعض التسهيلات في عقبات لامعني لوجودها .

فمثلاكامة '' الرحمن '' لم لا تكتب هكذا '' الرحمان '' مطابقة لمما ننطق به ، كما تكتب كامة الرحيم بالياء ؟ .

ومثلا "كف، ودف، " لم لا تكتب الهمزة فيهما على واو عند ضم الهمزة، وعلى ألف عند فتحها، وعلى ياء عند كسرها ؟، وهل هناك مسوّع للوضع الحاضر، وفيه من العقبات لأبناء اللغة ما فيه؟ .

ومثلاكامة "أولئك" فيها "واو" حيث لا مدً، وليس فيها ألف مع اللام مع وجوب مدّ اللام، أفلا يمكن أن تكتب كما تنطق بها هكذا: "وَلائك"؟.

و بهذه المناسبة نقول: ألا تجد اللجنة وسيلة تقضى بأن كل همزة مضمومة تكون على واو، ومفتوحة تكون على ألف، ومكسورة تكون على ياء، سواء كانت في أوّل الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها ؟ .

تلك أمثلة قصيرة بسيطة ، إصلاحها سهل ميسور ، ونتائجها عظيمة الفائدة في تسهيل كتابة اللغة ، و يكفى ما نرى في اللغة العربية من صعوبات جمة أخرى، كتنوّع حروفها في بدء الكلمات، وفي وسطها وفي آخرها، ثم تعدّد جموع التكسير، وهو أمر لا نظاير له في اللغات الأجنبية ،

إلى لا أقصد طفرة في الإصلاح؛ وإنما أقصد أن نحذف كثيرا من الاستثناءات التي لا مستوغ لها، والتي نعوق التلاميذ والطلاب من صحة الكتابة، وتصد الأجانب عن تعليم لغتنا . وفي تعليم الأجانب لغة البلاد استهواء للأفئدة ، وفتح للقلوب، كما تفعل الأمم الأخرى في نشر لغتها ، وتبذل الأموال الطائلة في تحقيق هذه الغاية . .

\*

ولا أدرى ما الفائده في أن تخلق للغة العرب صعوبة فوق صعوبتها الموجودة، بأن تخرع شيئا لم يعرفه أحد من قبل اسمه حروف الناج؟ . وقد رئى عند وضع هذه الحروف أن تكون في مبدأ كل جملة ، وثبت أن ضررها كبير، ولا نفع فيها مطلقا، حتى إن الأمة لم تألفها في صحفها وفي مؤلفاتها ، ولكن ألومت بها الإدارات الحكومية إلزاما ، فصارت عبئا ثقيلا على حروف الهجاء ، وعلى القارئين، وعلى دور الطباعة ، وقد بعدنا بذلك عن الفكرة التي ترمى إلى تسميل قراءة اللغة العربية ، كما بعدنا عن المؤلفات العربية في البلدان الأخرى التي لم تقبل هذا النوع من العسر والتضييق ، وبينا البلد و الأجبية تسعى في محو الأحرف الكبيرة التي تبدأ بها الجمل ناتي نحن في آخر الزمن ونخلق هذه الحروف التي لا مسوع لوجودها . ولا أدرى لم تبق هذه وبينا الآن ؟ وهي غير جديرة باسم الناج ، وتباعد بيننا و بين الأمم العربية الأخرى ، وأملنا في الحكومة ألا تتردد في محو هذه الأحرف ، إراحة للقارئين ، وتبسيرا للكاتبين .

中中

ونحن نرجو أن نفكر مليتًا فى أمر رسم الآيات الكريمة وكتابتها فى المصحف الشريف، حتى لا نرى كثيرا من قراء كتاب الله يلحنون فى قراءته، وحتى لا نرى الأعاجم بوجه خاص يكثرون من اللهن بناء على هذا الرسم المتداول بين الناس .

أرجو أن تفكر اللجنة فيما أقول صيانة لكتاب الله ، وسعيا فى قراءته على الوجه الصحوري ذلك لاعتقادى أن القرآن الكريم يجب أن يقرأ على أكل وجه وأصحه ، ويساعدنا على ذلك ما نعتقده من أن قدسية الكتاب الكريم فى لفظه لا فى رسمه ، وأنه نزل وحيا على نبينا الأمى الكريم غير مكتوب ، فسطره العرب ، فالقدسية إذا فى ضبط النطق به ، وإن السمى فى وضع رسمه على الوجه الذى يصون نطقه المفدس ، إنما هو سعى جليل ، فيه على ما أرى خدمة للدين، وثواب عند الله .

### المعجم اللغموي

إن مصر والبلدان العربية تلجأ في معرفة معانى الكلمات إلى المعاجم القديمة ، التي أوجدها علماء اللغة العربية في القرون المساضية ، وهي من الصعوبة بحيث نجد العربي كغيره يحث عن معنى الكلمة في معجم لغة أجنبية في لحظات قصيرة ، و يعانى ما يعانى عند البحث في معنى كلمة عربية ، فضلا عن أن بعض المعاجم المختصرة مع سهولة البحث فيما لا تأتى بالمعانى الوافية المطلوبة ، ولا شك أن الأمم الحية تعمل على نشر لغتها بين الشعوب الأخرى ، وهي لذلك تسعى ما أمكن في تيسير سسبلها ووسائلها ، و إيجاد معجم على هذا النوع فضلا عن أنه يمكن العربي من سهولة البحث والاطلاع ، يساعد الأجنبي على إدراك معانى هذه اللغة وصراميها ، في غير عناء، والاصعوبة ولا تكلف .

لهذا كونت لجنة في سنة ١٩٣٩ مذكنت وزير المعارف لوضع معجم يكشف فيه عن الكامة باعتبار الحروف الأولى الأساسية، وأن يكون المعنى ظاهرا واسخا، مختصرا وافيا، وأن يكون المعجم مزينا بالصور، وأن يكون على ثلاث درجات على الأقل : معجم "الجيب" المختصر لمستوى تلاميذ المدارس الابتدائية، ومعجم الوسيط لمستوى أرقى من ذلك إلى المرحلة التعليمية النهائية، ومعجم جامع لجميع كلمات اللغة العربية لمن يودون التوسيع والتخصص في أمر اللغة العربية . وأن يكون هذا المعجم بدرجاته الثلاث سهل التعبير، دقيق الوضع، منقن الطبع والصياغة، جامعا لصور النباتات والحيوان والجماد، كل معجم بما يناسبه .

وقد باشرت المجنبة عملها ثم انقطعت وقتا ما ، وهى الآن تجنبة فى وضع المعجم الوسيط ، وأرجو الله أن يحقق هذه الخدمة القومية الكبرى للنهوض باللغة العربية الكريمة .

وهنا تعترضنا مشكلة أرجو ألا تعوق هذه المعاجم ، وهي مسميات المحترءات ، والأشياء الحديثة، التي لم تكن اللغة تعرفها من قبل . وقد اختلف في أمرها العلماء

عندنا، وسيختلفون أجيالا طويلة؛ إذ يرى بعضهم أن تؤخذ الكامة الأجنبية الحديثة بوضعها الحاضر، ويرى بعضهم أن توضع في قالب عربي، ووزن عربي، ويرى الآخرون أن يؤخذ من اللغمة العربية القديمة ما به يمكن وضع اسم لحمذه المسميات، وإنى لا أعتقد أن المجمع اللغوى يبت في أمر هدفه المسميات، فأنها عمل أجيال طويلة، ولا يصح أن تكون عائقا دون إظهار هذا المعجم على هدفه السرعة ؛ ذلك لأننا إن وقفنا حتى نوجد للمغترعات أسماء، تستسيغها الأمم العربية جماء، فاننا لن نصل إلى وضع هذه المعاجم التى تنادى بها الضرورة، والذي أريده وأرجو أن يكون رائد القائمين بأمر هدفه المعاجم أن تتناول ألفاظ اللغة العربية الموبية الموجودة من قبل، وأن يحوى المعجم الكبير جميع ألفاظ اللغة العربية أو المستعربة الموجودة في الكتب العربية من قبل، أما الأسماء الحديثة والتي عليها الخلاف بين علماء اللغة فيجب أن توضع لها أقرب الأسماء إلى اللغة العربية ، أو أسماؤها بلغتها العربية المعاجم ولم يتقيدوا بها، العربية المختلفة، تدل على أنها كلمات دخيلة، لم يقرها أصحاب المعاجم ولم يتقيدوا بها، وأغياه هي متروكة للزمن، حتى إذا صقلها التعامل، واختيرت الكلمة بصفة نهائية على وضع نها في أمكن إقرارها فيا بعد، وإدخالها ضمن هيكل اللغة العربية .

تلك ضرورة قضت بها الحاجة القصوى؛ إذ لا يمكن أن تكون لنا معاجم خالية من تعريف لكامة البرلمان مثلا ، والديموقراطية ، والارستقراطية ، والكربون ، والأوكسيجين، والفيتامين، والترام ، إلى غير ذلك من الكلمات الكنيرة التي يجب أن تدخل في قواميسنا ومعاجمنا، كالأدوات الميكانيكية والكهر بائية، والمخترعات الكيائية، والأدوية ، وأسماء الأعلام في الجغرافية، وأسماء الملوك والمدن .

وهــذا شأن الأكاديمية الفرنسية مثلا ؛ فان ألفاظا كثيرة من اللغة الفرنسية لتداولها الألسـن والمجلات والمؤلفات ، وتصبح في صميم اللغة الفرنسية قبــل أن تقرّها الأكاديمية . يجب أن يكون شأننا على هـذا الوضع ، فلا نعطل لفتنا الأصلية ولا نعرقل انتشارها . ولكل عامل أن يضع قواميس في كل علم وفن ، وأن يضع الأسماء لهذه المسميات الحديثة إلى أن يصقلها الزمن ، فتدخل في وزن الألفاظ العربية وكلماتها ، ولمجمع اللفة ، أو للا مة بعد ذلك ، أن تستقر على كلمة في وزن عربي مقبول ، أو أن تجد لها من ألفاظ اللغة العربية الأصلية ما يصلح للتعبير ،

وما دمنا نعلم العلوم بلغتنا العربيــة وهى لغتنا القومية، وما دامت الحاجة ماسة إلى أن تدرس هــذه العلوم وأساليبها للحياة، فيجب ألا تبق لغتنا موسومة بالجمد والضيق والتأخر.

ولا عيب على اللغة العربية ، انما العيب على أجيالنا الحاضرة. فاللغة كائن ، إما أن يتقدّم و ينمو ، و يساير الحياة العلميسة والفنية بايجاد أسماء المسميات الحديثة التي تنمو وتكثر مع تقدّم الزمن ، وتقدّم العلوم، و إما أن يقصر همه على الماضي ، فتضمر اللغة، وتضعف وتموت، وتصبح من اللغات البائدة .

ولم يرغيرنا عيبا في أن يتدرج بلغته مع تقدّم الزمن، وأن يجد الأسماء للسميات الحديثة . وها كم الأنجايزية والفرنسية والألمانية وغيرها، تفترض من اللغة اليونانية أو اللاتينية أو من مزيج منهما معا ماترى حاجة إليه، في توسعة لغتها ونمائها وملاءمتها لتقدّم العلوم والفنون، كما اقتبست من قبل كلمات من اللغة العربية، ولم تر تلك الأم على نفسها غضاضة من أن تسدّ تلك الحاجة الملحة بواسطة كلمات أجنبية عنها . كذلك كان شأن اللغة العربية نفسها في بدء وجودها فانها لم ترغضاضة أن تغتبس من لغات الأعاجم أسماء لمسميات وضعتها، وصقلتها حتى صارت جزءا من كانها، وورد بعضما في القرآن الشريف كالسندس ، والاستبرق ، والأباريق . كانها، وورد بعضما في القرآن الشريف كالسندس ، والاستبرق ، والأباريق . فكيف نقف بعد هذا كله دون أن نميلا هذا الفراغ العلمي في لغتنا ؟ اعتقادا منا بأن اقتباس كلمة أجنبية لمسمى حديث يعد عيبا على اللغة، و إخلالا الوجودها .

وهذا وهم لا مسوع له ؛ فاللغة واسطة المعرفة لا غاية . والتفاهم في هذا العالم يجب أن يكون بلغات كاملة . وكل لغة محتاجة إلى مسايرة الزمن . ولغتنا العربية من أغنى لغات العالم ، وأسماها تعبيرا ، وأدقها دلالة على ما يدور بخلدك ، وما يهجس في نفسك . فلم نعوق هذه اللغة الكريمة في أمر العلوم والفنون عن مسايرة الزمن ، وأسلافنا قد سايره الزمن ، وأسلافنا قد سايره ؟ ! .

لقد أتى على اللغة العربية حين من الدهر كانت تمدّ اللغات الأخرى لا بألفاظ الأدب والحكمة فحسب، و إنما بألفاظ العلوم والفنون كذلك، ولم تتردّد الأممالأجنبية فأن تأخذ من اللغة العربية كثيرا من الألفاظ الطبية، والرياضية، والنباتية، والفلكية، وهي موجودة في هذه اللغات إلى الان؛ فلم نحجم عن هذا التضامن في إيجاد وسائل التفاهم العلمي والفني ؟! .

#### الموسوعات

و إذا كانت الحاجة - كافلنا - علمة فى وضع المعاجم العربية على الفط الحديث الذى يحقق جميع أطاعنا ، فإنى أكنفى بهذا ، ولا أرى الحاجة ماسة إلى ما يقول به البعض من التفكير فى موسوعة عربية تجمع بين دفتيها جميع المعلومات الإنسانية من فنية وعلمية وفقهية ورياضية وكيائية ، فلقد سبقنا غيرنا فى وضع موسوعات ، دلت التجارب على أنها عاجزة عن أن تستوعب ضروب العلم والفن بصفة جامعة ، ذلك لأن الموسوعة بهذا الوضع نتطاب نفقات طائلة ، و وقتا طويلا من عشرات السنين ، والعلوم متجددة متقدمة ، وهاكم - مثلا - الموسوعة الفرنسية الكبرى مضى عليها عشرات السنين ، وصارت قديمة لا ينتفع بها فى العلم و الفن ، كما أن بلادا كثيرة ، أكبر من بلادنا ، وأضخم منها ثروة ، وأوسع علما لم تفكر فى أمثال هذه الموسوعات ، لم ينجح فيها على ما أظن ، إلا الموسوعة البريطانية ، لكثرة عدد المتعلمين والفارئين للغة الانجليزية ، من بريطانيين وأمريكانيين ؛ هذا غير ما تكلفته من أموال والفارئين للغة الانجليزية ، من بريطانيين وأمريكانيين ؛ هذا غير ما تكلفته من أموال

طائلة ؛ وله ـ ذا كان الأولى عدم التفكير في مثل هذا العمل ، والاكتفاء بالمعاجم التي تدل على الكلمة وعلى معناها ؛ بوضع مختصر مفيد، و يوضح الفائدة دون أن نزج بأنفسنا في عمل هائل لا يمكننا أن نقوم باعبائه ، وأرى تشجيع الموسوعات الخاصة بكل علم وفن ؛ فهي كفيلة بسد الحاجة ، مع تكرار طبعها وتصحيحها ، وفق حاجات الزمن وتقدم العلوم ، وأرجو الله أن يحقق آمالنا في إيجاد موسوعات في الطب مثلا ، وأخرى في الميكانيكا ، والكيمياء ، والكهر باء ، والفلك ؛ فهي أجدى وأنفع من النفكير في موسوعة عامة ، إذا انتهينا من جزئها الأخير نجد جزأها الأول قد أصبح من النفكير في حاجة إلى تغيير وتبديل ، وتكاليف ، نحن أحوج إليها في شؤ ون الإصلاح والعمران .

وللتدليل على صواب ما أقول ، أعرض على القارئ أن هناك الموسوعة الإسلامية ، وقد سعى بعض شبابنا الغيورين في ترجمها إلى اللغة العربية — وهى ذات مجلدات كثيرة صخصة ، وهناك موسوعة "دلوز" مثلا في شرح القانون الفرنسي ، وصل أعداد أجزائها إلى أر بعدة وأربعين ، وملعقاتها إلى تسعة عشر مجلدا ، وأصبحت عتيقة لا تفي بغرض ، فإذا فكرنا في وضع موسوعة عامة في القوانين ، وفي الناريخ الإسلامي ، أو في التاريخ العمل موسوعة عامة بنهل يمكننا أن تنهض جذا العمل المضني الشاق؟ ، وهو يتطلب جهودا وعلماء ، تنوه جا ماليات البلاد العربية جمعاء ، المضني الشاق؟ ، وهو يتطلب جهودا وعلماء ، تنوه جا ماليات البلاد العربية جمعاء ، موسوعات ، ومؤلفات خاصة لكل علم وفن ، قد يترك أمر القيام بها للأ قواد تبعا موسوعات ، ومؤلفات خاصة لكل علم وفن ، قد يترك أمر القيام بها للأ قواد تبعا لتقدّم العلوم والفنون ، أما المعاجم اللغوية النلائة التي سبق أن ذكرتها فهي التي يجب لتنوم بها الحكومات العربية ، وأقيف الحكومة المصرية ، في أسرع وقت ؛ تسميلا للتكلمين مها ، وصيانة لحذه اللغة من الاندار والفناء ،

#### الفنون الجميلة

بالعلم يستطيع الإنسان أن يكتشف أسرارهذا الكون، و يستخدم قوى الطبيعة، بقدر ما يسسمح به رقى معلوماته واتساع ذهنه . لكن هناك شيئا آخر له خطره في رقى الإنسان و رفعته، وهو معرفة جمال الطبيعة، وتقديرهذا الجال، وتأثيره في النفس الإنسانية لتربية ذوقها . وتربية هذا الذوق للإنسان أمر لا يشك فيه أحد؛ فإن الإنسان إذا اكتمل علمه، دون أن يكون فيه ملكة الذوق، وتقدير الجمال يصبح إنسانا آليا، و إن شئت قلت : يصبح جسما بلا روح .

على أن تربية الذوق ومعرفة الجمال وتقديره ، كل هــذا يعود بالفائدة على العلم نفسه . فطالم كان الرقى فى الذوق وفى تقدير الجمال أداة صالحة ، ووسيلة فعــالة فى ترقية الغنم والابتكار ، فكم رأينا أناسا برزوا فى العلم، وحرموا الذوق، فلم يكل علمهم، ولم يؤت ثمراته التى ترجوها منهم البلاد.

لهذا كان لزاما على من وكل إليهم أمر التعليم والتهذيب ، أن يعنوا إلى جانب ذلك بالفنون الجميسلة ، كما عنيت بها جميع البلاد الراقية، فرفعتها إلى منزلة ساميسة في الحضارة، والثقافة، والوطنية .

وقد أصبحت الفنون الجميلة معروفة كما كانت معروفة منذ القدم، فنها الموسيق والغناء، والتمثيل، والرسم، والنصوير، والنحت، وهندسة البناء، والزخارف، وغير ذلك مما هو معروف لدى الكافة، ولكل أمة خصائص في الفن الجميل؛ فهناك أمة برزت في فن، أو فنون محدودة، وأمم أحرى برزت في فنون أخرى، ولا يتسع مجال هذا الكتاب لشرح خصائص كل أمة، في أمر هذه الفنون الجميلة.

إنما الذي عرفت به الأمة المصرية منذ القدم أنها امتازت بفن المعار، والنحت، و زخرفة البناء والأثاث ، سواء في أيام الفراعنة أو في القرون التي تلتها حتى في عصورنا الحاضرة ، وكم رأينا في كتب العرب الأفدمين ما امتازوا به في الموسيقي

والأغانى ؛ وها هى ذى الكتب القيمة بين أيدينا تشعرنا بماكانوا عليه من تقدّم عجيب . فما الذى يمنعنا ، والمصرى بفطرته عامل صبور دقيق، فيه الاستعداد الخفى الكامل، ولا يحتاج إلا إلى تنبيه و إرشاد – أن نوقظ فيه هذه الملكات التي امتاز جا في غابر الزمان؟ .

ولا ننكرأن الحكومة في أدوارها المخلتفة، وإن قاست ببعض الجهود في هذه النواحي، لا تزال في أول الشوط، وإن أعمالنا لم تنتج إلى الآن ما نرجوه من الدقة الكافية، والكفاية الممنازة التي يجب أن يصل إليها المصرى ، فإننا مازلنا إلى وقتنا الحاضر، مقادين تقليدا غيركامل، وإلى قوى الرجاء في أن نصبح كما قلت مبتكرين مستقلين في فننا ؛ يُؤخذ عنا ، كما ناخذ نحن الآن عن الغير ، لا ننكر أنسا سعينا في إنشاء مدارس ومعاهد لبعض الفنون، كما أنشانا معارض ، ولكن والأسف مل، نفوسنا لاتزال أعمال القن فينا أعمالا أؤلية، تدعو إلى اهتمام الشعب، وعناية الحكومة،

فثلا هل يمكننا أن نقول: إن فينا الآن موسيق وطنية راقية، أو غناء رافيا، يليق بأمة راقية، و يصور العواطف تصويرا دقيقا حساسا، يؤثر في النفوس تأثيرا عميقا؟ أم هي أغان أكثرها مبتــذل، لا يرفى النفس ولا العاطفة، ولا يدفع إلى الهمــة والاقدام، وسمو الإحساس الوطني، أغان للتسلية والعبث والمجون.

وما يقال عن الموسيق والغناء يقال عن التمثيل وعن الزخوفة والتصوير؛ فنلك أمو و أقلية في بلادنا ، ولبعض مواطنينا العذر إذا آثروا الفنون الغربية على ما ظهر من فنون مصرية هزيلة ، وترجو الله أن يهيىء لنا من يرقى بهذه الفنون الجميلة ، وينهض بها إلى المستوى اللائق ،

لا نرى فى بلادنا طرازا وطنيا ثابتا للا بنية وأثاثها يمكن أن يجذب إليه النفوس. وتفخر به البلاد، بل نرى أطرزة مختلفة، هى خليط تكليط ملابسنا . لا نعرف لنا كيانا وشخصية، أو طابعا وطنيا نستقر عليه، وناخذ أنفسنا به .

وأذكر لهذه المناسبة أني تشرفت حين كنت وزيرا للعارف سنة ١٩٣٩ بمقابلة المنفور له الملك و فؤاد الأؤل " ، وعرضت عليه ما في البلاد من فوضى في المعار، وفي الأينية وأطرزتها ، وشرحت له ما نخشاه من منبَّة انتشار ذلك الطواز الذي يسمونه بالطراز الحديث، وهو لايدل على شيء من الفن، ولا على شيء من الروعة، بل هو يفسد الذوق ، و يضيع على البــلاد طابعها العربي الذي تمتـــاز به، و يفقد مصر مكانتها الشرقية ، كزعيمة للا مم العربية . واقترحت أن يتفضل جلالته بتشجيع إحياء طرازعربي بسيط، يكون في متناول الأغنياء، ومتوسطي الحال وفقرائهم، وأن تعمل مسابقة حتى نصل إلى طراز خاص في أينيتنا ، وفي أثاث منازلنا ، يتفق وحاجة البلاد، وأن نسمي هـذا الطراز " طراز نؤاد الأؤل"، على نحو ما نرى في البلاد الغربية من طراز لو يس الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، وطواز النهضة، وطراز الإمبراطورية ، وغير ذلك فقبل رحمه الله الفكرة وحبذها ، وقال : لكن الطراز المطلوب يجب أن يتفق مع ذوق الشعب، وأن يستسيغه و يقبله، لا أن يلزم به إزامًا . فأجبته : إن هذا هو الوضع السليم ، ولذلك وجب أن تعمل مسابقة عالمية ، يتفق وذوقها . وفعلا قمت بإعلان مسابقة دولية ، نشرت بلغات متعدّدة ، و بمكافآت مالية ضخمة ، وحدّد موعد افتتاح هذا المعرض العالمي في القاهرة ، في مدى سنة . أى في شهر إبريل سنة ١٩٣٧ ، وقدِّم رجال الفن في مصر وأوربا وأمريكا نماذج استعدادا هُذا المعرض . ولكن المنية عاجلت المغفورله "الملك فؤاد الأوِّل" ، وحال تغيير الحكومات دون تنفيذ هذا المشروع .

إننا في أشد الحاجة إلى أن نبرز وجودنا في الناحية الفنية ، وأن نسعى في استقلال هدذا الوجود ورقيه ، حتى يكون لنا على ممتر الزمان طابع شرق خاص، تكون به مصر جديرة بزعامة الأمم الشرقية والإسلامية ، فيا الذي يمنعنا مشلا من إيجاد طراز عربي سهل النفقات والتكاليف، يتفق ومزاجنا، ومناخ بلادنا؟،

وما الذي يمنع بعدد ذلك مر... تعميمه في جهمات القطـــر، أو على الأقـــل في مدنه الكبيرة ؟

وما الذي يحول دون أن تكون شوارع كثيرة في القاهرة مثلا من هذا الطراز العربي ؟! كذلك لا يوجد مانع من تعميم الطراز الفرعوني في بعض الأحياء، التي تتسم بطابع فرعوني ، كشارع الأهرام .

إننا تركنا الأمور في بلادنا فوضى ، فكم من مساحات من الأرض حـول القاهرة ستبنى، ولم نعن بأمر تخطيطها ؛ كما تركنا رمل الأسكندرية من قبل حتى قامت فيه الأبنية ، بطرقات ملتوية ، وكادت تشبه طرقات المقابر ، ولم نعن بأن ننشئ فيها ميادين أو متنزهات ،

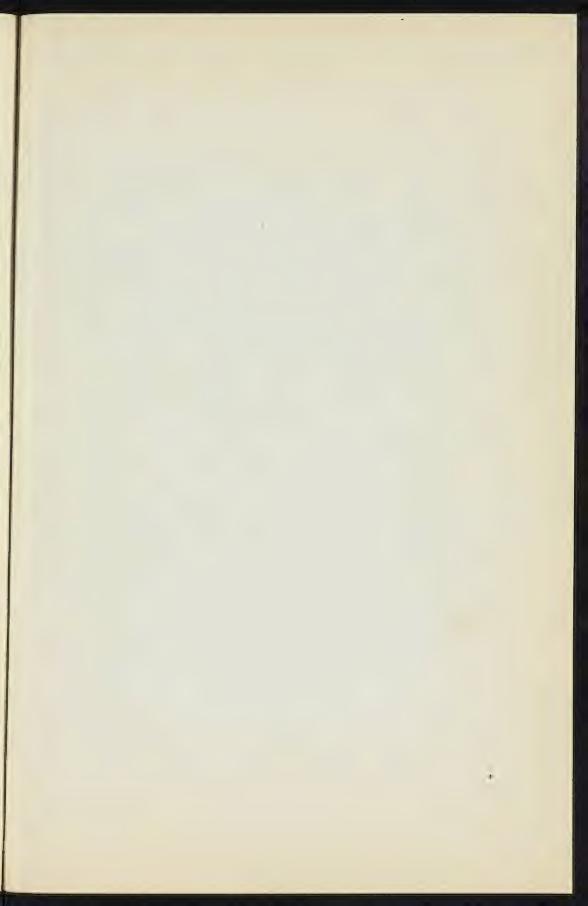
والأنكى من ذلك كله أنت ترا الفوضى تنخر سوسها فى أهم ميادين القاهرة والإسكندرية وشوارعها . فنرى المنازل بعضها مرتفع، و بعضها منحفض ؛ بل نرى المنشآت الحديثة الضخمة لا يتفق ارتفاع طبقاتها مع ارتفاع طبقات البناء المجاور لها . ونرى الشرفات أيضا ليست على خط واحد فى بيتين متجاورين ، حتى أصبحت هذه المبانى فى مجموعها تجرح النظر ، وتؤذى الذوق السايم .

ولكى أدلك على أن للبيئة أثرا فى تكوين الذوق أذكر بهذه المناسبة أن المرحوم "عدلى يكن باشا"، قد عرفنى فى لندن بشخص من كبار صناع الجواهر وتجارها فى باريس، كان يقيم خارج أوربا، وأخوه يقيم فى باريس، حدّثنى هذا التاجر أنه يأتى من مقامه رغم بعد الشقة كل سنة ليقيم فى باريس مسقط رأسه ثلاثة أشهر فى السنة، وأنه يوالى هذه الزيارات الباريسية خيفة أن يفقد ذوقه الباريسي ، فهناك الجوء وهناك الصناعة ، وهناك الذوق، وهناك الشوارع والمنتديات ، وهناك دور التمثيل والفن، وهناك الحدائق والمتنزهات، وهناك ألوان من الفن مجتمعة ، هذه البيئة المنظمة تكون فى نفسه قوة فنية ؛ تساعده فى إتقان صناعته و رقى فنه ، ولقد أصاب هذا التاجر

كبد الحقيقة ، فالذوق في الشخص أثر أو نتيجة لمؤثرات مختلفة في البيئة التي تحيط به ، فإذا كانت هذه البيئة مباءة للفن الجميل كانت حافزا قو يا لدقة الحس ، ورقة العاطفة ، وتهذيب النفس .

أنواع الفنون متنوعة ، وكلها متضافرة على دقة الإنسان وتهذيب ذوقه ، فهل تتفق معى على أن تنظيم هذه الفنون من رسم ، وتصوير ، ونحت ، وبناء ، وأثاث ، ولباس ، وشعر ، وتعثيل ، وغناء ، كل أولئك يوحى إلى النفس أن تكون مه هفة الحس ، بالغة الشعور ، إلى من الذين يقولون : إن لكل شيء في هذا الوجود فنا ، فكما أن الصناعات فنونها ، والمنمثيل والغناء فنونه ، كذلك الخطابة فن والمكلام فن ، فكما أن الصناعات فنونها ، والمنمثيل والغناء فنونه ، كذلك الخطابة أن والمكلام فن ، والمعرب عما يدور بخاطرك فن ، والإعداد الطعام فن ، ولطريقة الأكل والشرب في ، والمحاورات والمناقشات فن ، لا يصح أن يغفل الرجل الشرق شيئا من هذا فق ، فيجب أن نقوم أنفسنا ، تقو يما تشجعه حكوماتنا ، و يجعلنا نفخر بحق بأننا أحيينا سالف نبوغنا ، وأضفنا إليه نبوغا يتفق مع تدرج الإنسان في مراقي الحياة - ومسايرته للزمن والتقدم والعمران ،

# البالب المحاس حالتنا الاجتاعية



# الباب المحمس

الحالة الاجتماعية لكل أمة نتيجة لأسباب قديمة متعاقبة وظروف متنوعة ، أوصلتها إلى ماهي عليه ، وهي في الغالب نتيجة لأسباب دينية ؟ وسياسية ، وتعليمية واقتصادية ، تلك الأسباب مجتمعة تكون ما عليه الأمة من بيشة اجتماعية ، وقد تكون الأسباب مستقيمة ظاهرة رشيدة ، فتكون الأسة على هذا الوضع ، وقد تكون الأسباب خبيئة ذميمة ، تهبط بالأمة إلى مستوى الانحطاط والانحلال ،

كانت أمتنا المصرية من قديم الزمان محل أطاع الفانحين والمغيرين بحا حباها الله من مميزات، قل أن توجد في غيرها من الأقطار، سواء أكانت تلك الميزات في خصوبة أرضها، أم في اعتدال مناخها، أم توسطها بين قارات العالم القديم، ومما يؤلم النفس أن هذه الأمة وقد أثبت لها التاريخ استعدادا في الرقى، ونزوعا إلى الرفعة والمجد، كانت من أتعس الأمم حظا بسبب هذه المميزات التي يندر أن تكون في قطر من الأقطار الأخرى، فتوالت عليها الغارات القاسية، والمظالم الأجنبية، والمتصت غيراتها، وهيض جناحها، بما لا يدع مجالا للشك في أن المظالم التي وقعت على هذه الأمة في أجيال متعددة كانت تكفى لإخماد أنفياس أية أمة على وجه الأرض فترول من الوجود.

قام فى مصر فى القرون الماضية حكام طغاة، لم يخشوا الله ولم يرعوا الذمة ، غرّ بوها، ووقفوا حجر عثرة فى سبيل رقيها و يقظتها، إلى أن تلقفها تشمد على الكبير فسعى فى رفع شأنها، ونهض بمشروعات كثيرة متنوعة فى التعليم والجندية والعمران ، و بعد وفاته تعثرت مصر فى خطواتها، سواء بعمل ولاة أمورها أو بمطامع الأجانب فيها، إلى أن أتى إسماعيــل باشا وأراد أن يجعلها جزءا من أور با بمــا قام به من إصلاحات عمرانية، وانتهى الأمر باحتلال الانجليز مصر .

وكان عدد سكان البلاد وقت أن تسلمنها وشمحد على باشاء تافها مزريا، لايتفق مع ماكانت عليه البلاد من خصوبة وقدرة ؛ فلم يكن سكانها يتجاوزون مليونين ونصف مليون من النفوس ، وكان من طبيعة احتلال الانجليز بلادنا أن اتجهت جهودهم إلى عملين أساسيين :

(أ ولهما) أن يكون التعليم خاصا بإخراج موظفين لا متعلمين بالمعني الصحيح.

(وثانيهما) العناية بأصر الإنتاج الزراعى من شق النرع ، وضبط النيل بالخزانات والقناطر، وتحسين الرى ، وغير ذلك مما يؤدى إلى استغلال خصو بة الأرض ، والإكثار من منتجاتها ، ولم تعن الدولة المحتلة بالسعى في أن يكون الفكر المصرى منتجا إنتاج الأمم التي تسعى لأن تحكم نفسها بنفسها ، وهو أمر طبيعى تقتضيه طبائع الأمم الغالبة مع الأمم المغلوبة ، سواء أكان ذلك في شكل استعار ، أم احتسلال ، أم حماية أم انتداب ، فإن هذه الألوان المختلفة من السيطرة الأجنبية لا يمكن أن تؤدى بطبيعتها إلى تأسيد الأمم المغلوبة لكى نتبوأ المقعد اللائق بهما ، فكان هناك نزاع في المطامع : الأمة لها مثلها العليا، والمحتلون لهم غايتهم التي يرمون إليها ، ونحن لا ننكر أنه كان من آثار هذا النظام كثرة الإنتاج ، وضبط النيل والارتفاع بمياهه ، وضبط الأمن العام ، وأن ذلك كله أنتج نسلا متزايدا ، فوثبت الأمة من أقل من سبعة عشر مليونا ، ملايين من الأنفس في سنة ١٨٨٣ إلى ما زاد الآن مما يربى على سبعة عشر مليونا ، وثربية صحيحة ، وعموانا سليا .

أردنا فى فترات الاحتلال، وفى الأيام التى تلته إلى الآن، أن ننظم شؤوننا، فكان التنظيم أعرج سقيا، لم يصل بنا إلى ما نصبو إليه من رفعة ومجد، ومن الضروري

لرفع شأن هـذه الأمة أن توضع الإصلاح براجج محـددة ، تقوم بتنفيذها بنشاط وإخلاص أيد وطنيـة حازمة حكيمة ، مهما تنوعت الحكومات . حتى يمكننا \_ وهذا الشعب طيب الأرومة \_أن نرتفع إلى ما يليق باستعدادنا ، وما نرنو إلى تحقيقه من غايات وآمال .

لا ننكر رغم المساعى المتوالية التي عملت في الأوقات الأخيرة أننا لازلنا في فوضى أدت إلى مانشكو منه من ضعف في الحسم، وضعف في العقل، وضعف في الخلق. ولا أبالغ إذا قلت: إننا على ضعف شديد في عقائدنا الدينية، رغم تلك المظاهر التي نتجلى أمام أعيننا. ولا ذنب للأمة في هذا كله، بل هو ذنب ما رزحنا تحت أثقاله حقبة من الزمن. ذنب للظالم والجهالات وقد أحمدت نفوسنا، وحبست عقولنا، وخلقت فينا صنوفا من الضعف والفقر والجهل.

ولولا أن لنا في هذه الأمة آمالا كبارا لاكتفينا بأن نعيش عيشة الأنعام، عيشة الأذلاء، الذين يقنعون في حياتهم بملء بطونهم، و إشباع شهواتهم .

إن للائمة المصرية هذا الاستعداد الكريم؛ فلم لا يكون منا فريق يسمو بجسمه وعقاله وخلقه؟ ولم لا يكون منا فريق يهب جهاوده ومواهبه لرفع هاذا الشعب وتنظيمه؟ ولم لا يكون منا فريق يعيش بين مواطنيه شهيد الواجب والنظام والعلم والصدق، في سبيل هذا الشعب الكريم ؟ .

ولكى ندرك مانحن عليه في حالتنا الاجتماعية يجب أن نتعرف الأسباب الحقيقية التي أدّت بنا إلى ما تحن فيه مما يثير الهم والحزن .



إن أهم المظاهر في حالة الأمة الاجتماعية هي ما عليمه من علم أو جهل ، من فقر أو غني، من صحة أو مرض ، فهذه المظاهر وغيرها كالحفاء والتسول والتشرد والإجرام ، يرجع أكبر الأسباب في وجودها ، إلى الحالة الاقتصادية فوجب على

القائم ببحث الحالة الاجتماعية في بلد ما ومعالجة هذه الأمراض ، أن يتعرّف مدى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الحالة الاقتصادية ، وهذه الحالة الاجتماعية ،

وهناك حالات اجتماعية لا تمت إلى انحطاط الحالة الاقتصادية بسبب ، بل قد يكون رفع مستوى الحالة الاقتصادية من الأسباب التي تؤدّى إلى أمراض اجتماعية ، كالتواكل والجبن ، والترف، والنعومة ، والعبث والحبون ، كل هذه أيضا أمراض خلفية لها علاجها الخاص ، ولهذا كان من أهم ما يجب أن تقوم به الحكومة إصلاح الحالة الاجتماعية في البلد ،

وما رأيت يتضع لك أن أمور الشؤون الاجتماعية متغلغلة في اختصاصات و زارات كثيرة . فكان من الحكمة والواجب أن شضافر هدده الوزارات التي لها اتصال بالشؤون الاجتماعية في بحث هذه الأمراض الاجتماعية ، ووجب لذلك أن تزود وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة قوية ، وفنيين أخصائيين ممر تخرجوا في كليات، أومدارس عالية ، ثم تخصصوا في علم الاجتماع ، وفن التربية وعلم النفس ، حتى يرجى لمثل هذه الوزارة فلاح ،

أما إذا أردنا أن نقلد الأمم الراقية بأن نوجد شيئا اسمه وزارة الشؤون الاجتماعية ، هزيلة في ميزانيتها ، هزيلة في قدرة موظفيها وعدم مخصصهم ، وأن نكدس في هذه الوزارة موظفين ، لا يعلمون شيئا من أمور التربية والاجتماع وعلم النفس ، وأن نجعل هـذه الوزارة مباءة للحظوظين والمحاسيب وناقصي الكفاية ، فأولى ألا تكون لنا وزارة ، وألا نجل الأمة أموالا هي في غنى عن تجل أثقالها .

قلت : إن على الحكومة بوجه عام، ووزارة الشؤون الاجتماعية بوجه خاص تبعة خطيرة في انقاء الأمراض الاجتماعية ، حسية كانت أو معنوية ، فلنبحث الآن في بعض هذه الأمراض، وكيف نعمل على علاجها بحكمة وسداد .

#### ١ - مستوى المعيشة:

إن من أهم ما يوجه النظر في مصر غويؤثر في حالتها الاجتماعية - حالتها الاقتصادية . فالتنا الاقتصادية معقدة ، أوجدت لن مشكلات جمة ، ففيها مشكلة الجهل والاثمية ، وفيها مشكلة الفقر ، ومشكلة المرض ، ومشكلة التسوّل ، ومشكلة الحفاء ، كل هذه وغيرها حالات اجتماعية ، العمامل المؤثر فيها مستوى المعيشة في البلاد ، ولا نبالغ إذا قلنا ؛ إرن لحالة البلاد الاقتصادية أثرا كبيرا في أسباب الإجرام ، ونرى في مصر شيئا آخر عجبا ، نرى بين شبابنا المتعملين كثيرين من الإجرام ، ونرى في مصر شيئا آخر عجبا ، نرى بين شبابنا المتعملين كثيرين من في المتعملين ، ولما تصل نسبة المتعملين منهم إلى أكثر من ١٣٠٠ من سكان القطر ، فكيف تكون الحال إذا وصلنا فكيف تكون حالنا إذا وصلنا إلى نشر التعليم كما يفعل غيرنا من الشعوب الأخرى ؟!

وهل من المصلحة أن نفتح أبواب العلم للشباب، ينهلون من مناهله، و يغترفون من فيضه، وفي هـذا الشأن بخطًا من فيضه، وفي هـذا الشأن بخطًا والسعة؛ أم أن من المصلحة أن نسير في أمر التعليم سيرا وثيدا، حتى لا لتقل كاهل الأمة بالبـذل وهي عاجزة عنه، وحتى لا يزيد عدد المتعطلين، وعدد الغاضبين ، بل عدد البائسين ؟ .

وثما يزيد آلامنا أننا أمة كثيرة العدد ، كثيرة النسل ، فقد كان عدد السكان فى سنة ١٨٠٠ (٣٤٦٠٢٠٠)، ثم وثبوا فى أقل من قرن ونصف قرن إلى أكثر من سبعة عشر مليونا – كما رأيت فى الباب الأقول من الكتاب – رغم كثرة الوفيات التى سنذكرها فيها بعد ، تلك وثبة نخشى أن نؤدى فى القريب العاجل إلى كارثة إن لم نتداركها بحكة وسداد ،

و يرى بعض رجال العلم أن بلدا هــذا شأنه لا تزيد مساحة أراضــيه الزراعية والقابلة للزراعة على ٨٣٦٢٠٢١ فدانا ـــكما فصلنا في هــذا الكتاب ـــ لا يمكن ان يغدنى غذا، صحيحا أكثر من اثنى عشر مليونا من الأنفس، واقترحوا علاجا لما نحن فيه من أزمة زيادة السكان تحديد النسل بسق تشريعات، تدعو إلى مدم تيسير الزواج، وإلى الإقلال من المواليد.

ونكرر أن هـذه فكرة خاطئة الخطأ كله؛ فإنها لا لتفق مع عاداتنا وتقاليدنا .
ولا نتفق مع الحرية الشخصية، وكرامة الإنسان، ولا نرضى بها كأمة تريد أن انبوأ
مقعد صدق بين الأمم، ولا حياة لأمة لم انتخذ للمياة عدّتها، وأقوى عدّة للحياة
نسل سليم، وجيش قوى عديد ،

إن الأمم الحية تسعى إلى زيادة النسل، حتى يكر جيشها، وتتسع رقعتها، ويقوى سلطانها . وإذا كان بعضها قد فكر في الإقسلال من عدد السكان بتعقيم المرضى، والمعتوهين، وبعض معتادى الإجرام، فذلك ليكون النسل سليا معافى، من الوجهة الجسمية، ومن الوجهة الخلقية ، ولقد أوجدت هذه الأمم نظا تقضى باتخاذ إجراءات من شأنها تعقيم المصابين بهذه الأمراض بعد همص دقيق، وتحقيق نريه، وأن يكون الأمر في التعقيم موكولا إلى أحكام محاكم خاصة ، وإنى من الذين قد يحبذون هذه الطريقة، ويودون لو أمكن أن نطهر بلادنا من نسل مريض بأمراض جسمانية، تأتى إلى الولد من أبيمه أو أمد، أو أمراض عقلية، يتواونها الأبناء عن الآباء، أو بأمراض خلقية، تأتى من أولئك الذين تعودوا أنواعا خطيرة من الإجرام وصاروا شراعلى الحيشة الاجتماعية ، إنى قد أرضى بهذه الطريقة، وأود لو أمكن تطهير بلادنا من هذه العناصر اللى تلوث النسل، فإن العناصر الخبيئة عالة على الهيئة الاجتماعية، وكلها ضرر لا خير فيمه ، ولكن يجب أن يصون نسلنا برعاية الأطفال الذين يوت منهم كل عام عدد عظم ، وشفاء المرضى الذين تمتسلىء بهم المستشفيات ودور الأطباء ،

لسنا نحبذ كثرة السكان للكثرة العددية، و إنما ننادى بضرورة الإكثار من العناصر الطبية السليمة، التي تفيد البلاد وتستفيد، أما ترك الأمر على عواهنه، وفتح المجال لتناسل المرضى الذين لايرجى شفاؤهم، والمعتوهين الذين يكونون وذراريهم وصمة على البلاد، ومعتادى الإجرام الخطرين على الأمن وعلى الخلق، فإن هذا يجب الا يكون؛ إذ ليس من وجوده، إلا الخطر الدائم.

قلنا: إن سكاننا في ازدياد، و إن ثروتنا في انحطاط، ومستوى المعيشة في البلاد ضئيل هنريل ، و إن الواجب الوطني يقضى بالإكثار من المواطنين الأصحاء، في سبب تلك الأزمة التي نراها في حالتنا الاجتماعية ؟ .

إلى أعتقد أن أهم سبب في أزمتنا الحاضرة كما قلنا ضيق مجالنا الحيسوى مع فاننا ما زلنا نكاد نعيش كماكان يعيش آباؤنا في القرون الوسطى على الزراعة وحدها على فاننا لم نصل فيها إلى الدرجة التي وصل إليها غيرنا، ولم نوجه جهدنا إلى تطور هذا العالم في إنماء الثروة به فما زلنا نؤمن بحا نادى به "الفيز يوقراطيون" في القرن الثامن عشر بمبدأ كان منتشرا في ذلك الوقت ، وهو أن الزراعة مصدر الثروة، لكن الأمر في أواخرالقرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، قد قلب الأوضاع بازدهار الصناعة والتجارة، وتنوع الأعمال الحرة، فغير من مظاهر العيش و بدل، فنطورت الحياة الاجتماعية تبعا لتطور الحياة الاقتصادية، وأصبحت الأمم الفقيرة غنية بفضل الحياة الاجتماعية وأضبعا، وأضبعها ، وأصبحنا نرى الأمم الزراعية الحضة أفقر الأمم جماء، وأضعفها في ميدان التنافس العالمي، والدفاع عن نفسها .

إن هذا التنافس العالمي حدا بالأمم الزراعية إلى أن تولى الصناعة والتجارة عناية خاصة . فلم لا نجارى نحن هذه الأمم في أخذت به ، ونعطى الصناعة والتجارة قسطها من العناية التي نعطيها الزراعة؟ و إنا لنحمد الله أن كانت الحرب الماضية درسا فاسيا لنا ، فأخذنا في إحياء بعض الصناعات والتجارات الوطنية ، وكانت الحرب الحالية نذيرا اضطرنا إلى أن نفكر في صناعات وطنية ، يكننا بها أن نعيش بعض العيش نذيرا اضطرنا إلى أن نفكر في صناعات وطنية ، يكننا بها أن نعيش بعض العيش

إذا سدّت أمامنا السبل الخارجية. ونرجو أن تتبح لنا هذه النذر الوسائل الكفيله بالتشار الصناعة والتجارة عندنا، على النحو الذي قامت به الأمم الفتية الناهضة؛ والذي ذكرنا طرفا منه في هذا الكتّاب.

#### ٢ - الحفاء - النسول - التشرد:

من السهل على زائر أى بلد أن يحكم حكا صحيحا على مستواه الاجتماعى ، دون حاجة إلى فحص دقيق ؛ فإن ظواهم الحال قد تشعره بما عليه أمة من رفعة أو انحطاط ، وقد يكون فى الغالب من مظاهم انحطاط الأم كثرة المتشردين ، وكثرة المتسولين ، وكثرة الحفاة ، بقطع النظر عما إذا كان أفراد الأمة كلهم فقراه ، وأن بها بعض الأثرياء الذين لا يقاسمون الشعب مناعبه وآلامه ، وفى كل أمة بوجد أثرياء قسل عددهم أو كثر ، لكنهم أمام السواد الأعظم من الشعب لا يكونون شيئا مذكورا . فالعبرة فى فقر الشعب وانحطاطه بفقر السواد الأعظم وانحطاطه .

هناك عوارض انحطاط في الأمم، وهي أمراض اجتماعية منها: الحفاء، والتسول، والتشرد، وتجنح الحكومات إلى منع هذه الظواهر الفاضحة خيفة أن يحكم عليها زائروها حكما فاسيا، وخيفة ما ينجم عنها من أمراض اجتماعية، وصحية، وخلقية، فالحفاء مثلا قد يكون سببا في أمراض صحية، كما يكون التشرد والتسول سببا في أمراض خلقية، كا يكون التشرد والتسول سببا في أمراض خلقية، كالنشل، والسرقة، وارتكاب جرائم أخرى .

إن هــذه الأمراض نتيجة حتمية لمرض واحد هو ضعف الحالة الاقتصادية في البلاد . فضعف الحالة الاقتصادية يدفع الفقراء والمعوزين الى التسؤل الحسب عيشهــم ، كما يدفع غيرهم إلى التشرد، ويدفع الكثيرين من الشعب إلى الحفاء . ولا يمكن لقائون أن يمنع هذه الأدواء إلا إذا منعت أسبابها ،

والحكومة قادرة على أن تطارد الحفاة والمتسؤلين والمتشردين ، إن أرادت . ولكن كيف يكنها أن تطارد المتشردين والمتسؤلين مثلا إذا كانوا عاجزين فعلا عن الحصول على قوتهم البومى إلا إذا أدخلتهم فى ملاجئ! كما لا يمكنها أن تقاوم الحفاء بشكل جدى إلا إذا أعطت هؤلاء الحفاة – وهم الجمهرة الغالبة فى البلد – أحذية ، قد يبعونها عقب نيلها! ، مع العلم بأن كثيرا من الفلاحين لهم أحذية لا يلبسونها إلا حين دخولهم مدينة من المدن، أو مقابلة أحدا لحكام، و يمشون فى بلادهم وعلى الجسور والطرق العامة حفاة، لا يريدون استهلاك أحذيتهم ، ولا يدرون ما يجره عليهم هذا الحفاء من أمراض .

فالوسياة الناجعة هي السعى في رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب ماديا وأدبيا؛ بوسائل فعالة ؛ ورفع المستوى المادى بكون بإنماء تروة البلاد، وإيجاد الأعمال الحزة النافعة الواسعة التي يمكنها أن تستوعب الناس جميعا في المدن والقرى، و رفع المستوى الأدبى يكون بتعليم الشعب أن له كرامة يجب أن يحتفظ بها، ندفعه إلى أن يرتفع بنفسه عن التسول أو التشرد أو الحفاء، وأن يفهم ما في ذلك كله من أسباب الضعة والأمراض ، فالفقر والحهل إذن هما من أهم أسباب هذه الأمراض ، وخير علاج لجا نشر العلم، ورفع المستوى الاقتصادى .

نعم إن فريقا من المتسولين يتخذون النسول صناعة رابحة ، ولا وسيلة للخلاص من هؤلاء والضرب على أيديهم ، إلا صرامة الفانون، ويقظة الشرطة ، ولكن ثمة فريقا آخر أقعده المرض، وأضعفته الشيخوخة ، وخير علاج لهؤلاء أن تحتضنهم الملاجئ التي تقوم الحكومة بإعدادها وإنشائها ، وثمة أيضا فريق نكبه الزمن بالوان من البؤس والشقاء، فلم يجد له عملا يقتات منه ، ولا يُجدى مع هذا النوع صرامة الفانون، وقسوة العقاب، فالواجب أن نرفع مستوى عيشهم، وأن نفتح لهم مجال العمل، حتى يعيشوا عيش الكفاف، في راحة وهدوء واطمئنان ،

و وسائل رفع مستوى المعيشة قد بحرفتها الأمم التي أرادت أن تعيش عيشة راضية فى ظل العزة ، والأخلاق الكريمة ، وسارت فى هــذا المضار فوصلت إلى المستوى اللائق بالأمم القوية العزيزة، وقد بسطنا أهم هذه الوسائل في هذا الكتاب.

## ٣ - الأمراض:

فى مصر أمراض جسيمة ، يجب علينا أن نسعى فى الخلاص منها ، ومن هذه الأمراض البلهارسيا ، وقد بلغت نسبة المصابين بها نحو ١٨٠/ من مجموع سكان القطر، بل بلغت فى بعض مناطق الوجه البحرى نحو ٥٩١/ ، و رفض قبول عدد كبير من المقترعين للندمة المسكرية ، لعدم صلاحيتهم بسبب إصابة عدد هائل منهم برض البلهارسيا ،

ولا يخفى أن البلهارسيا مرض طفيلي انتشر في كثير من بقاع العالم، على أنواع مختلفة؛ فهو في إفريقية، وفي اليابان، والصين، والفيليبين، وأمريكا الحنوبية، وهو أيضا في العراق، وفلسطين، واليمن.

ولهذا الداء خطره، فهو يفتك بالمثانة والكبد، والكلى، والأمعاء، وله أدوار: أولها: فقس الديدان داخل جسم المصاب، وثانيها: خروج البويضات من بول المصاب و برازه في الترع والمراوى ، وثالثها: خروج الأجنة من هذه البو يضات تسبح في الماء، وتبحث عن قواقع معينة تسكن اليها، ورابعها: أن تتحول الأجنة إلى مذنبات تخرج من القواقع، وتسبح في الماء لتدخل جسم الإنسان من طريق الجلد،

وللوقاية من هذا الداء يجب اتفاء العدوى ، ولن يكون ذلك إلا بوقاية مجارى المياه من التلؤث، وقتل جنين البلهارسيا، و إبادة القواقع التي يمكن أن يأوى اليها الجنين ، وقد قامت الحكومة بتجارب في كفاح هذا الداء في مديرية الفيدوم، و إقليم كوم أمبو، وعملت تجارب كثيرة في إبادة هذه القواقع بالمواد السامة، أهمها كبريتات النحاس، أو تظهير مجارى المياه، أو بالعملين معا .

هــذاكله حسن ، ولكنه غيركاف ولا مجــد ، فسنت الحكومة مشروعات قوامين ، تفضى بمنع السكان من تلويث الترع ومجارى المياه، وتقضى أيضا بمنع تلؤث مياه الشرب في القرى والمدن، وبتطهير الحجاري العــامة في المساجد ، ولا يخفى أنه مهما عملت الحكومة من احتياطات في التشريع ، وفي الوعظ والإرشاد فلا يرجى من هذه الأعمال خير مادام الأهلون لا يؤمنون بقواعد الصحة ، وهم متواكلون، يأنفون أن يخضعوا لقواعد العلم، وأسباب العدوى .

تقوم الحكومات يجهود طيبة، وتبذل نفقات هائلة، في تطهير النرع والمراوى. ولكن ذلك لا يغنى كل الغناء إذا لم يكن للأمة من نفسها رادع، يحدوها إلى الامتناع من تلويث هذه المباءات بالتبؤل، أو بالتبرز، أو غسل الملابس، ولا يكون ذلك إلا بوساطة وزارة الشؤون الاجتماعية، متكاتفة مع سائر الوزارات، و بإنشاء مراكل اجتماعية تسمى في محو الاقمية، وفي تعليم أولئك الجهلاء بعض قواعد الصحة، التي بها اجتماعية تسمى في محو الأقمية، وفي تعليم أولئك الجهلاء بعض قواعد الصحة، التي بها يمكنهم أن يعرفوا ما هي الأمراض، وطريق الإصابة بها حتى يتقوها .

ولهذا إذا أردت أن لتني المرض اتفاء صحيحا، فلن يكون ذلك إلا بتفهيم الشعب من طريق تثقيفه وتفهيمه ، فإن هذا يوفر عليك كثيرا من العناء والنفقات الأخرى ، ولهذا كان إصلاح القرية ، ونشر المدارس اللبلية الأقلية لمكبار السنّ ومتوسطيهم — رجالا ونساء — أمرا ضرور يا لامعدى عنه ، وقد فلت في بعض أجزاء هذا الكتاب إن المراكز الاجتماعية أهميسة كبيرة في القرى ، و إن لتكوينها الإداري أهميسة كبيرة أيضا ، و إن لتكوينها الإداري أهميسة كبيرة أيضا ، و إن لتكوينها الإداري أهميسة كبيرة أيضا ، و إن لإشراك الأهمالي في مجالس قروية مع الإخصائيين من رجال الحكومة في النهوض بأمر هذه القرى أهمية كبيرة من الوجهات المحتمدة ، ومن الوجهات الاجتماعيسة الأخرى ، كالأمن ، والتعماون والتآخي ، والإرشادات الزراعيسة ، الاجتماعيسة الأخرى ، كالأمن ، والتعماون والتآخي ، والإرشادات الزراعيسة ،

والعقبة الكؤود التي تعرقل نمونا الاجتماعي، ورقينا العمراني والصحي، ما نراه من الحلول الارتجائية، ومن تنافس الوزارات، كلّ يسمى في الاعتداء على اختصاص الآخرين، بدل أن لتضامن القوى، ولتعاون الجهود في تحقيق الغاية المنشودة من هدنا العمل الحيوى، الذي هو العمود الفقرى للأمة المصرية ، ففي هذا المركز

الاجتماعي عمل تعليمي، وعمل صحى، وعمل زراعي، وعمل أخلاقي، وعمل للأمن الديمام . فهل أصبحنا عاجرين عن أن تركز قوى متعــددة متضافرة لعمل واحد، نتجه وجهة واحدة، وتشرف عليها رقابة واحدة؟ .

نحن لا نحتاج فى هذا المركز إلا إلى بناء بسيط، يتعاون الأهلون والحكومة على إيجاده ، ورقابة إدارية حكومية مع مجلس قروى ، و إشراف مباشر من طبيب وطبيبة، وفنى اجتماعى، يكون من رجال الزراعة أو من غيرها .

ولا شك أن هسده المراكر تكون خطوة طيبة في دعوة الناس إلى العناية بمياه الشرب ، وتطهير ملابسهم ، وإرشادهم الى تنظيف مساكنهم ، وبهدذا نصون صحتهم، ونرق بمستوى المعيشة، وننهض بوسائل العمران. فاذا يمنع إذن من النهوض بهذا العمل الجليل؟ وماذا يمنع من أن نضع برنامجا عمليا قو يمسا تشرف عليه وزارة خاصة الإشراف العملي، وتتضافر على تحقيقه الوزارات المختلفة؟ .

واذا تكلمت عن البلهارسيا فإنى قد انتخذتها مثالا من أمثلة عديدة ، فهناك فى البلد أمراض الرمد الحبيبي والصديدى ، وقد وصل عدد المصابين به فى القطر المصرى إلى أكثر من ٩٣ / من السكان ، وظهر فى إحصاء سنة ١٩٣٩ أن نسبة ما يحدثه الرمد الصديدى الحاد من أسباب العمى فى الحالات التى كشف عليها فى وحدات الرمد ١٩٣١ / ، فقد كانت مجموع أسباب العمى فى إحصاء سنة ١٩٣٩ بوحدات الرمد ٧٤١٦ ، كان المصابون منهم بالرمد الصديدى الحاد ومضاعفاته ٣٩٣٩ ، معظمهم من عامة الشعب وفقرائه ، وأسباب هذا المرض كا لا يخفى قذارة الأطفال والرجال ، والنساء ، وكثرة الذباب مع شدة الحز ، وعدم العناية بالنظافة الواجبة فى أعين المضابين .

ولقد عملت مؤتمرات دولية رمدية ، و بذلت الحكومة أموالا كثيرة فى علاج المصابين ، ولكن ماذا ينفع هذا كله إذا لم يوجد فى الشعب دافـــع من ذاته يجمله وهو فى قريته وحقــله على النظافة بمــاء نظيف ، وعلى طرد الذباب عن عينـــه ، ذلك الذباب الذي ينقل العدوى بهدا المرض الشنيع ، حتى أصبحت بلادنا ولها قصب السبق في ارتفاع نسبة العميان والمصابين بالرمد الحبيي والصديدى ؟! فعم ، لا تجدى تلك الجهود التي تشكر عليها الحكومات المختلفة ، والتي لا ننكرها إذا لم نندارك أسباب المرض في بيئته بتعليم الاهابين طرق المناعة والوقاية ، ألم تر ما يحزنك إذا مروت بالقرى ؟! تجد الأطفال وعيونهم قذرة يسيل منها القذى أحبانا ، والصديد أحيانا ، ويتراكم الذباب على هذه الحوهرة الثينة ، يغدو و يروح ، مجلا بالميكر و بات والأمراض الفتاكة ، وآباؤهم وأمهاتهم لاهون ، لا يدركون مغبة هذا الإهمال الشائن ؛ لأنهم لا يعلمون من أص الصحة شيئا، ولا يمكن أن تصل إليهم احتياطات الطب والأطباء ، بل ربحا يطمئنون إلى هذه الحال الذهبية ، خوف ما تجرى على الطفل عيون العواذل والحاسدين! .

ألا تعتقد معى أن اتقاء هذه الأمراض خير من علاجها قبل وقوعها بعد فوات الوقت ؟ ، ولن يكون ذلك إلا بفضل المراكز الاجتماعية في القرى ، تنتشل هذه الأمة من الوهدة التي سقطت فيها .

وقل مثل ذلك عن مرض الأنكاستوما ، والأمراض الصدرية ، والمسلاريا والبلاجرا، والأمراض الجلدية ، وغير ذلك من الأمراض المتوطنة في بلادنا، كل ذلك لا يمكن اتفاؤه إلا بوزارة شؤون اجتماعية ، مر تكرة على اخصائيين ، وتشترك مع الأهلين وتعاونهم في رفع مستواهم الصحى والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ولها من القؤة ما يمكنها أن تنفذ ما يجب تنفيذه بطريقة علمية مجدية .

4- 4-

إن كلة الشعب عندنا لا تعنى كثيرا بسرعة النداوى، أفلا يكون من واجبنا أن ندخل في روعها ضرورة انقاء الأمراض، والعمل على فهم هذه الأمراض، وأسبابها ولتانجها، حتى نبادر بانقائها، وإذا حم القضاء ووقع الأهاون في مرض أمكنهم أن يسرعوا بالتداوى منه؟،

لقد وصل كثير من عامة الشعب إلى حالة يرون فيها أن الأدوية بالمجان لا فائدة منها، وأنهم لا يقدمون إلا على النداوى بأدوية مرتفعة النمن ، بل إن كثيرا منهم يمنع من النداوى اكتفاء بالنصائح الفروية التى تلقى إليهم من شيوخ الفلاحين ، ألم يكن من الراجب أن نبعدهم عن هذه الخرافات ، وأن نعلمهم كيف يتقون الأمراض ، وكيف يمنعون عن أجسامهم وأبنائهم تلك العدوى المريرة ؟ .

إذا فهمت ذلك فهمت أمرا هاما ، وجب على الحكومة أن تقوم به ، وهوالإكثار من المراكز القروية ، والعناية بأسر الطفولة ، والأمومة قبل الولادة و بعدها ، وقد بلغت وفيات الأطفال في بلادنا حدا مفزعا ، فقسد كانت نسبة وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة في إحصاء المواليد بمصر في سنة ١٩١٩ : ١٢٨ في الألف، ثم ارتفعت في سنة ١٩٢٧ في الألف، وفي سنة ١٩٣٩ الى ١٩٦١ في الألف، فلم تغن الجهود الصحية فتيلا، مع بقاء حالة الأمية والجهل راسخة في هذه الفرى ،

ولكى تعلم ما يصيب كل طبيب من عدد السكان فى بعض البلاد الرافية أعرض عليك جدولا يريك عناية هذه البلاد بأمر الصحة ، ومنه ترى أنه فى سنة ١٩٢٧ خص كل طبيب من عدد السكان فى البلاد الآتية ما ياتى :

أسيحة	المستعبة
ا ألمانيا ١٥٦٢	فرنسا السانة
انجلة المانية	الدائمارك ٨٢٤١
الولايات المتحدة ٧٨٦	الخيب من من الخيا

أما فى مصر وفى يوليــه من سنة ١٩٤٠ فإنه لم يوجد إلا طبيب واحد لكل ١٩٤٠ نســمة . ويكاد الأطباء جميعهم يقيمون فى العاصمة والمدن دون القرى . أضف الى ذلك أن الفقراء لا يعنون بأمر صحتهم ، قبل الإصابة أو بعدها .

ولذلك ترى الحكومة كل ما جاهدت فى قطع أسباب الأمراض أصبح عملها هباء ؛ فإذا قامت بردم بركة مشالا لمنع المكرو بات والبعوض الذى يتراكم ويتوالد فى المستنقعات تجــد الفلاحين يحفرون مستنقعات جديدة أخرى ، وهم لاهون لا يعلمون من أخر الأمراض شيئا .

ومما يحزنك أن تعلم أن نسبة الوفيات في الأمة المصرية قد وصلت الى حة لا تجاربها فيه أمة أخرى، كما ترى في الإحصاء الآتي :

,	
نسبة الوفيات في مصر و بعض البلاد الأجنبية في سنة ١٩٣٨	
ف الألف ا تشيكوسلوفاكيا ١٢٫٨	في الألف
	٠٩٠٠ ١٠٠٠ ٤٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
المائيا ١١٫٧٠	المناب المناب المرابع
انجلترا وويلز ٣٠١١	سيلان ٢١
سـويسرا ١١٦٦	رومانیک ۱۹٫۲
السيويد ٥١١	اليابات ١٧٦٤
الولايات المتحدة ٢٠٦١	يوغوســـالافيــا ٢,٥١
نيوز يلسدة ٥٠١	فرنسا برنسا
الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	فلف طين ١٥٠
أستراك ٢٠١٠	ايطاليا سور۱۳٫۹
ڪندا و	بولنه المراا

ترى من هذا ما يؤلم النفس، وأن مصر أكثر بلاد الدنيا نسبة في الوفيات حتى ضارب أكثر من الهند .

اتحاد جنوب افريقية ... ٥٥٥

هولندة ...

اليونان ... سي ٢٠١١

المجالات ... الله على الما

و إذا أضفنا إلى وسائل العلاج من الأمراض والوقاية منها تقدوية الأجسام ونشاطها بالرياضة البدنية كما ذكرنا في باب التعليم، أمكننا أن نصور أجسامنا، وأن نختفظ بسلالة هذه الأمة، سليمة صحيحة.

#### ع ـ مياه الشرب:

وإذا أردنا أن تحفظ هـذا الشعب من الأمراض التي تسبيها المياه الآسنة ، كالبلهارسيا وغيرها ، فلا يكفى أن نطهر الترع ، ونقتل القواقع ، ولا يكفى أن نسن القوانين لمنع الناس أن يلوثوا الترع والمراوى بالبول والبراز ، أو الاستحام ، أو غسل الملابس ، بل لا يكفى أن تقوم الدعايات بمنع هـذا التلوث ، ولا يكفى فوق ذلك أن نعلم الفلاحين حقيقة الأمراض التي تسبيها المياه الملوثة ، بل يجب فوق ذلك كله أن نهي للفلاحين أنفسهم منابع مياه طاهرة نقية ، تمكنهم من أن يشربوا ، وأن ينقسلوا ، وأن ينظفوا أوعيتهم وملابسهم ، وبغير ذلك يكون الحرج ، ولا تتحقق الغاية المرجوة .

وثقد رُقى أن إمداد سكان القطر بجموعات من المياه الصالحة تكلف الأمة نحو عشرين مليونا من الجنبهات مقسمة على سنوات طويلة ، وأصبحنا في حالة لا يمكن معها أن نصبر حتى توجد هذه المجموعات والوحدات المائية التي تغذى الساكنين ، فالواجب يقتضينا أن نسعى في إيجاد أعمال ولو وقتية لمدّ السكان بمياه الشرب الصالحة قدر الضرورة ، حتى تتم المشروعات الكبرى الدائمة ، وقد ثبت من حالة أراضينا أن منطقتي مديرية الفيوم ، وشمال خط عرض المحلة الكبرى لا يمكنهما أن نتخذيا بمياه آبار ارتوازية ، نظرا لأرن تلك الأراضي ملحية ، فن الواجب أن يسعى الساعون في إغاثها بالمياه الصالحة من المجموعات الكبرية في المدريات ،

لكن ماذا يمنع من المبادرة إلى إيجاد آبار ارتوازية بمضخات صغيرة في جميع قرى الوجه القبلي ، والبلاد البحرية التي تقع جنوب خط عرض المحلة الكبرى ، على أن تكون هذه المضخات الوقتية قلبلة الكلفة ، إلى أن يعمل برنامج ثابت في سنوات محددة ، يمكن به إعداد جميع بلاد القطر بمياه المشروعات الكبرى الثابتة ، كما أنه يجب على الحكومات أن تبادر من الآن إلى إيجاد آبار ارتوازية في جميع القرى المنعزلة يجب على الحكومات أن تبادر من الآن إلى إيجاد آبار ارتوازية في جميع القرى المنعزلة

البعيدة عنــد سفح الجبال ، وهي التي لا يمكن أن تصل إليهــا للشروعات الكبيرة الدائمة ولو في المستقبل البعيد .

واعتقادى أن الحكومة لو وضعت برنامجا ثابتا باعتادات ثابتة فى كل سنة من ميزانية الدولة، للبادرة إلى عمل الآبار الارتوازية الصغيرة الصحية، فى المناطق التى تصلح لها، مع الاستمرار فى تنفيذ مشاريع تغذية البلاد بجموعات مياه ثابتة — إنها لو اسعفت البلد بالمضخات والآبار الارتوازية الصغيرة مؤقتا، صيانة لهم ولصحتهم، و إبعادا لهم عن الترع والمراوى — لكان فى ذلك فوائد جمة، و إن مصاريف هذه الابار الارتوازية ، ولوكان عملها إلى أجل محدود لا تعتبر نفقات ضائعة، إذ تصون بها صحة الساكنين ، و يمكن أن نتضافر مصالح الحكومة ومجالس المديريات على سرعة إنجاز تلك الآبار الارتوازية الصغيرة، ولو على غرار ما قامت به مديرية القليوبية فى ناحية السفاينة بمركز طوخ ، و إن القيام بهذا العمل قبل انتظار المشاريع الكبرى فى ناحية الوجوب، وينبغى أن يتمشى جنبا إلى جنب مع مشروع منع تلوث الترع والمراوى والبرك والمستنقعات، و إلا أصبحت الجهود ضائعة لا خير فيها ، الترع والمراوى والبرك والمستنقعات، و إلا أصبحت الجهود ضائعة لا خير فيها ،

# انتشار الأمية في البادد :

لا يرجى خير من حالة اجتماعية ما لم تمح الأمية الفاشية في البلاد . وقد أفردنا في شأن التعليم بابا خاصا يمكن الرجوع إليه . إنما الذي يهمنا هنا من الناحية الاجتماعية أنه لا يصح الاقتصار على بث التعليم بين الناشئين، وإنما يجب بذل الجهد في محو الأمية بعمل سريع، يتناول الفلاحين والعال كما يتناول الناشئين؛ لآنه مما يؤلم النفس أن ترى أمة ناهضة كأمة الترك مثلا سعت في محو الأمية بين الفلاحين والعال بمدارس ليلية ، و بذلت جهودا جبارة حتى تمكنت من نشر القراءة والكتابة بين الناشئين وغيرهم ، فإن محو الأمية يتطلب هذه الجهود العاجلة ، وسيكون شاقا بطيئا إذا اكتفينا بنشر العلم بين الأطفال، وتدرجنا معهم حتى يصيروا رجالا ،

ألا ترى أنه مما يحز في النفس و يطاطئ الرأس؛ أن بصرك لا يقدع على أية صحيفة يومية إلا ترى كل يوم إعلانات بفقد أختام أصحابها رجال ونساء؟! أفلا تشعرك هذه الإعلانات التي تقرؤها صباحا ومساء بشيء كثير من الألم، و بشيء كثير من فقدان الطمأنينة كثير مما نحن فيده من وهن وضعف ، و بشيء كثير من فقدان الطمأنينة في المعاملات ، والعدلاقات بين الناس ، حتى أصبحوا عاجزين عن أن يضعوا إمضاء إنهم في العقود؟!

و يترتبعلى هذا الجهل المزرى، وتلك الجهالة المطبقة أن تضطرب المعاملات، وشعب المحاكم في استكشاف صحة العقود أو فسادها . وقد سارت المحاكم على أنه إذا قامت دعوى معتمدة على هذه العقود كان على صاحب الختم المتظلم أن يثبت عدم توقيعه بختمه . وأعتقد أن هذه خطة قضائية لا يمكنك أن تقول بعصمتها وبعدها عن النقد، وإنما هي وسيلة لاستقرار الأحكام وعقاب المهملين إن أهملوا أنضهم ، لكنا نعلم أن أغلية الجهلاء متواكلون، فلا نضمن سلامة العقود من العبث إلا بحو الأمية ، وعدم وجود تلك الوصة في الصحف ، وهي ضياع الحبث إلا بحو الأمية ، وعدم وجود تلك الوصة في الصحف ، وهي ضياع أختام الجاهلين .

ألا ترى أنه لضان صحة المقود وصحة المعاملات يجب الإسراع في محو الأسية، ولضان صحة الانتخابات وغيرها يجب كذلك محو الأمية !.

واعتقادى أنه يجب أن تتضافر جهود الأمة والحكومة في مفالية هـــذا الداء الذي تفشى بين ظهرانينا وهو الأمية. ولا حياة لأمة تطميح الى الرقى والحاه والعظمة إلا إذا انتشر نور العلم بين ربوعها، فأضاء الظلمات، ومحا الحهالات.

و إذا قلت في باب التعليم بوجوب انفراد وزارة المعارف بالتعليم الأولى والإلزامي ولو إلى أجل، فلا أقول بهذا الوجوب في أمر تعليم الأميين الكبار؛ فهو أمر يصبح أن تشترك فيمه وزارة المعارف مع البلديات ومجالس المديريات والمجالس المحليمة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . فهنى إذا انتشرت مراكزها الاجتماعية ، وانتشرت الحالس القروية في البلاد، أمكن أن نصل في محو الأمية إلى علاج سريع حاسم، كما فعلت تركيا في السنوات الأخيرة .

### نتيجة البحوث السابقة :

إذا نظرنا إلى أمراضنا الاجتماعية السابقة، سواء أكانت أمراضا جسدية أم اقتصادية أم أمراض جهل ، رأينا أن من الواجب علينا أن ننهض بالقسرى و بالفلاح والعامل نهوضا عاما شاملا يتناول وقايته من الأمراض وعلاجه منها ، فلا يجدى كثيرا أن نبذل النفقات الكثيرة في مداواة مرض الفلاح والعامل بتطهير النزع والمراوى ، ونهمل نواحى الدواء الأخرى كانوقاية والعسلاج ، ورفع المستوى الثقافي والخلق ، فالإصلاح يحوى عناصر مختلفة، إن لم نعرها جميعا جانب الاهتام أصبح الإصلاح قليل الأثر ضئيل الجدوى .

وقد انعقدت مؤتمرات دولية لرفع شأن الفلاح من جميع نواحيه المختلفة؛ وكان من أثرها أن رُقى ضرورة إنشاء مراكز اجتماعية تشرف على عدد محمدود من أهالى القرى ، ثم أخذت هذه الفكرة تنتشر ، واعتنقتها بلاد البلقارس وأخصها يوغوسلافيا ،كذلك نفذت في بلاد الهند، فآتت تمراثها وظهرت فوائدها .

له المسذا كان من أهم الأعمال التي يجب أن تكون في مصر إيجاد هذه المواكر الاجتماعية؛ الاجتماعية، وهي من أهم الحدمات التي يجب أن تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية؛ فان حسذا المشروع إن لم يكن أول مشروعاتها، وأول واجباتها فأولى بهذه الوزارة ألا تكون .

قلت: إن المراكر الاجتماعية فى القرى أهم ما يتجه إليه تفكير المصرى ، وقد نادى به كثير فى البلاد الأجنبية ، وثمن اشتغلوا بهــذا الموضوع وأظهروا فيــه همة تشكر الدكتور عبد الواحد بك الوكيل ، وقد تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ما قام به هو وغيره من بحوث ومحاضرات، وبحثت فيما يلائم مصر من هذه المرا كر الاجتماعية، وأوجدت لها برنامجا خاصا يلائم حال بلادنا، وانتهت – مراعاة لحالة البسلاد الاقتصادية – إلى الإكتفاء بوجود مراكز إجتماعية لكل عشرة آلاف نسمة يكون فيها أخصائي اجتماعي وراعي للإرشاد فيما هـو خاص بالزراعة والشؤون الاجتماعية، وأن يكون في هذا المركز طبيب بفيم في تلك الجهة، وزائرة صحية لتولى أعمال التوليد، ورعاية الأطفال والأمهات، وأن يوجد ممرض ومرضة بحانب الطبيب، وموظف صغيريتولى الأعمال الكانية.

و إلى من الذين يعتقدون أن من الواجب إيجاد هذه المراكز الاجتاعية وتعميمها قدر طافة البلاد الاقتصادية ، واعتبار هذا العمل من أجل الأعمال التي يصح أن تقوم بها حكومة جديرة بهذا الاسم ، مع تعميم المجالس البلدية والمحلية والقروية ، وجعل هذه المراكز متصلة بهذه المجالس ، و إشراك الحكومة وهذه المجالس والأهلين للنهوض معا بدائرة المركز الاجتماعي ، فإذا تمت هذه العملية بصدق واخلاص وكفاية ولو تدريجيا — وصلنا إلى تحقيق الفوائد الأساسية الآتية :

( أَوْلا ) تعويد أهالى هـذا المركز أن يقوموا على مصالح أنفسهم بأنفسهم وبأقل النفقات، مع تشجيع هؤلاء الناس بوسائل التشجيع المــادية والأدبية .

(ثاني) المحافظة على صحة الأهلين، ووقايتهم من الأمراض الكثيرة، بتفهيمهم مضار المياه الآسنة والملؤثة في الترع والمراوى، ومراقبة تطهير مآخذ المياه .

( ثالث ) السعى فى إيجاد ماء نتى طاهى يتمكن الفلاح به من أن يشرب، أو يغسل بدنه وملابسه وأدوات منزله ،

(رابع) تكاتف المراكر الاجتماعية والمجالس القروية في محو الأمية بين الأهلين، ورفع ثقافتهم إلى المستوى الذي يفهمون به معنى هذه الحياة، وأسباب الأمراض التي تنتاب الفلاح، وهي كثيرة منشرة في البلاد و بحالة مزعجة .

(خامسا) إفهام الفاترخ وسائل العلاج من الأمراض التي تنتابه فيما لو أصيب بمرض، لا أن يترك نفســه كما هو الآن يهجر الطبيب، ويكره الطبيب، ويتــداوى بالأدوية الخرافية القديمة .

(سادسا) هذه المراكز الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتكوين النقابات المختلفة، وغرس بذور التعاون والتضامن بين الأفراد، وتقعهم بنعمة الوفاق والوئام.

(سابعاً) إذا وصلنا جهاده المراكر الاجتماعية إلى رفع مستوى الفلاح صحياً وثقافياً وأدبيا أصبح الفلاح في حالة صحية وعقلية تجعله أكثر مناعة وأعظم حظا، فيكثر الانتاج حتما تبعا لسلامة صحته وعقله، ويرتفع أجره تبعا لكثرة إنتاجه.

ولكن ما الحيلة ولم يفهم الناس فوائد تحقيق ما ترى إليه فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية والمجالس القدروية ؟ و إذا كان الناس لم يفهموا هدذا المعنى السامى فإن فى الحكومات من لا يريدون أن يفهموه . ذلك لأن هذا المركز الذى تشترك فيه المجالس البلدية والقروية ، ويشترك فيه رجال الطب و رجال الزراعة ، صار عرضة لتنافس الوزارات المختلفة ، هناك و زارة الداخلية تريد أن تكون لهما اليد الطولى ، وهناك وزارة السؤون وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تكون لهما اليد الطولى ، الاجتماعية تريد أن تكون لها الكلمة العليا ، هذه إرادات متنوعة المتنافس ولتطاحن عوضا عن أن تتضامن ، والأمة ضحية هذا التنافس المحقوت ، ولا تبغى إلا تحقيق حدد الفكرة التي لا منقذ للفلاح سوى إنجازها ، فنرجو أن نجمع قلومنا حاكين وحكومين على أن ننهض بهذا البلد ، دون أن نفكر في الاستمتاع بالسيطرة على هذا الأمن الحيوى الذي تصبو الأمة إلى تحقيق النفع فية ،

و إذا كان أمر المراكز الاجتماعية في القرى و بين الفلاحيين من الأهمية بمكان، وأخذ الناس بها في بلاد تشبه بلادنا ، فلا بد لنا من نشر هذا النظام وتعميمه في المدن بين العال والطبقة الفقيرة ، ولقد سعت حكوماتنا في إنشاء ما يعود بالنفع

على الفقراء والضعفاء في العاصمة وغيرها من المدن، لكن سعيها كان من الضعف والهزّال والتفكك بخبث لا يفيد .

إذا فهمت حكوماتنا أهمية هـذه المراكز الاجتماعية فهما صحيحا ، وأشركت معنها المجالس البلدية والفروية والأهلبن، وتمكنت بهذا كله من رفع مستوى القرية صحيا واجتماعيا وثقافيا — إذا فهمت ذلك كله وتفذته على وجهه الصحيح ، كان لزاما عليها أن تفكر في أن تجعل المراكز الاجتماعية المنبئة في قرى المركز تابعـة لمركز اجتماعي في عاصمة المركز، وأن تكون هناك صلة قوية بين هـذا المركز المركزي، والمراكز المركزي، والمراكز المركزي،

وقد تدعو المصلحة إلى أن نترك أمن المواكر الاجتماعية القروية، والإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن نجعمل من اختصاص وزارة الصحة الإشراف الفعلي على مستشفيات المراكر ومستشفيات المديريات، بشرط أن تكون الصاة تامة وثيقة بين جميع هذه المستشفيات .

# ۲ – اضطراب التشريع:

شرائع كل أمة من أهم أسباب تكوين عقليتها ، و إذا نظرنا إلى شؤوننا نراها تدار بشرائع متنوعة : الشريعة الإسلامية ، وهي شريعة دين البلاد الرسمي ، وشريعة المحاكم المختلطة، وشريعة المحاكم الأهلية، وشرائع أخرى لكثير من مجالس ملية ، الله يعلم كم قاسينا من تنافض أحكامها، وكيف طغى بعضها على اختصاص البعض الاخر، وكم كان للتقاليد وللسياسة من قوى طمست معالم العلم، وحارت في أمرها العقول، وضاعت بسبها حقوق ! .

و إنى و إن كنت لا أريد أن أحيى المــاضى بمساوئه أود أن أعـرض على القارئ طرفا من فوضى التشريع، لا يزال باقيا فى يلادنا . لنَّا قوانين نعمل بها أو نخضع لها إن شئت، ولا أدرى كيف نفهمها إذا اجتمعت، وتأنس لها أمرجتنا وعقولنا . و يكنى أن أضرب للقارئ مثلين :

ترى الأحكام الشرعية المعمول بها الآن تمنع الوصية لوارث إطلاقا، ولا تبيحها لأجنبي إلا بقدر الثلث من التركة، وهي في الوقت نفسه تبيح وقف الرجل جميع أملاكه، ولو على أحد ورثته ؛ وهذا يؤدّى حتما إلى تجريد باقي الورثة تجويدا تاما، ولا ترى في ذلك مساسا بواجب العدل الذي قضى به شرعنا السهاوي، معتمدة في هذا الباب على ما يسمونه : أن الوقف صدقة، وأنه لبس تمليكا لأحد، و بهذا يجرّد الوارث مما يستحق بأمر الله في باب التوريث الشرعي ، ولا يمكن أن مثل هذه الحلول ترضى الله، أو ترضى العقل السلم .

وترى الأحكام الشرعيسة غير ممنوعة من الحكم بتفسيق من يتعامل بالفوائد ولوكان مقترضا . فيكفى فى نظر النص الشرعى لعزل ناظر الوقف باعتباره فاسقا أن يقترض من البنك العقارى مثلا قليلا من النقود تكلة لنمن أرض اشتراها، أو اضطر إلى شرائها، أوكانت له وخشى ضياعها بنزع الملكية ، وقد حكمت المحاكم الشرعية فعلا في مثل هذه الحالات بعزل نظار الأوقاف ، بينها ترى في الوقت نفسه أن قضاءنا الأهلى يحكم بالفوائد القانونية ، و باسم ولى الأمر ، فهل توجد بعد هذا فوضى في حالتنا النشر يعية أكثر من هذه الحال ؟ .

إننا نطاب فى تشريعاتنا وأمورنا خططا قويمة معقولة، وإدارة حازمة، ترفع من شأن هذا التفكير الذى فشا فى بلادنا، هذا التفكير الملتوى، وهو حتما نتيجة لتعليم منتو. ولا يمكن لأمة أن تنهض إلا اذا أخذنا أطفالنا وشباننا على التفكير القويم، والاستنتاج المنطق السلم .

ويطول بنا المقام لو توسعنا في هذا الموضوع، فنجتزئ بما قدّمنا .

# ٧ - الــزواج :

وما دمنا نحبذ كثرة النسل الفوى الصالح لمصلحة عامة لامفتر من التفكير فيها والاهتمام بأمرها ، كان من المعقول تحبيذ الزواج في الحدود التي تضعها القوانين ، حتى لا ندفع الشباب الذي تقوم أمامه عراقيل الزواج إلى أن يقع في مرض اجتماعي ابتليت به بعض البلاد الأخرى ، وهو ظهور الأولاد غير الشرعيين ، وانتشار الأمراض التناسلية .

ولكن إذا أردنا إصلاحا حقيقيا في أمر الزواج وجب علينا أن نسعى قدر الطاقة في منع تعدّد الزوجات، إلا بسبب حالات فهرية كمرض الزوجة أو عقمها ، و يجب أن يكون التصريح بتعدّد الزوجات قاعا على أحكام يصدرها قضاء مختص ، وحدة الفكرة هي من أهم أسباب رقى الأمم ، فطالما كان تعدد الزوجات سببا في إيجاد البغضاء والتشاحن في الأسرة الواحدة ، وطالما كان سببا في خصومات شهدتها المحاكم شرعية وأهلية ومختلطة ؛ خصومات أدّت إلى جرائم ، وانهيار مستقبل أسركتيرة فضلا عن عدم تبادل المودّة والحب بين الزوح و زوجاته ،

و يلاحظ أن الأمة التركية في عهدها القديم قبل نهضتها الحديثة، وقبل ظهور قانونها المدنى الذي يحتم عدم تعدّد الزوجات، قد كانت بالفعل أيام حكم سلاطين آل عثمان تكاد لاتعرف تعدّد الزوجات مع أنها أمة إسلامية، وكان مستواها الخلق بين الأسر فحذا السبب مصونا محترما أرفع من مركز الأسر الإسلامية الأخرى، التي أباحت تعدّد الزوجات بلا قيد ولا شرط، هذا إلى أن تعدّد الزوجات من طبيعته الإكار من النسل ، وثروة الزوج الرقيقية لا تمكنه من تربية الأطفال ، وصيانة صحتهم وأخلاقهم ، ولا شك عندى في أن أكثر أولئك المتشردين والمتسولين من صبيان الأزقة والشوارع هم من أولئك الذين أسرف آباؤهم في تعدّد الزوجات، فأهملت تربيتهم و رعايتهم ، إما لضآلة الثروة ، أو للبغضاء التي تقسوم بين هؤلاء الأطفال و بين زوجة حديثة ، لا ترى من عواطفها ما يدفعها إلى العناية بأمرهم .

إن الإكتفاء بزوجة واحدة، وحظر تعدّد الزوجات بلا ضرورة من أهم دعائم الرقى الاجتماعي في البلاد .

وإذ كما في أمر الزواج وجب على الفاقين بأمورنا أن يسعوا في الإقلال من المهور، وفي التباعد عن الزهو والزخرف في مراسم الزواج وحفلاته، فطالما تداعت بيوت بسبب هذا التظاهر الممقوت، وهذا التنافس بين الجهلاء، ومن الواجب ألا يكتب في وثيقة الزواج أكثر من مبلغ معقول تحدده الحكومة، كما أن من الواجب أيضا أن تبث الحكومة بين الناس بوسائل الدعاية المختلفة التنافس على الإقلال من مظاهر البذخ، وأن تعطى تلك النفقات الضائعة للعروسين لتكون نواة لمنتقبلهما ومجهودهما في سبيل الحياة المقبلة.



ولقد ظهرت في مصر أخيرا أعراض مرض اجتاعي لا تبشر بخير كثير؛ ذلك لأن الزواج بجب أن يكون مفهوما على أنه رابطة روحية مقدسة ، الغرض منها تكوين أسرة طاهرة شريفة ، وإيجاد نسل نافع لأهله و وطنه ، فمن الواجب ألا يكون أساس الزواج مجرد نتيجة حب خاطف ، لا أساس له من الخلق ، وإنفاق المشارب والبيئات ، كما لا يجب أن يكون الغرض من الزواج السمى وراء مصلحة مادية ، فإن الزواج أطهر وأقدس من أن يكون عملا تجاريا ، وإن زواجا كهذا لا يرتكز على الفضيلة والحب السلم ، وتكافؤ الزوجين وتضامنهما في إنشاء عش طاهر وذرية صالحة ، لمو زواج لاحظ له من البقاء ، كما لاحظ له من السعادة والحناءة والكرامة ،



وفى أمر الزواج مسألة توجب النفكير العميق ، فإن لها خطرها فى حالة بلادنا لاسجا فى الوقت الحاضر، تلك هى مسألة الزواج بالأجنبيات . نعم قامت الحكومة بمنع المتزوج من أجنبية من التوظف فى وظائف سياسية . لكما مع ذلك شاهدنا فى هذا الحيل الحاضر زيادة فى زواج المصريين بأجنبيات . وهذه مسألة توجب القلق إذا لم نتخذ للأمر عدّته على طريقة واسعة لمنع انتشاره، بتشر يعات تحدّ من أمره، وبقيام نهضة عامة ، يقوم بها قادة الرأى فينا .

إن الذى تشاهده أرب الشاب المصرى يتزقج بشابة أجنبية ، وهى بطبيعة الحال و إن كانت فى بعض الأحيان من مستوى كف المستواه ، لكنها فى أغلب الأحيان فى مستوى أحط كثيرا من مستواه ، وهى على كل حال تختلف عنه جنسا ولغة ودينا، وترى فيه — ولوكان ببذها فى عراقة أصله ، وسمة مكانة أسرته — أنه أحط منها قدرا، لأنها تتمى إلى أمة أرق من أمته ، نظرا إلى ماكانت عليه مصر فى وضعها السياسى، الذى هبط بها إلى مستوى سحيق .

و يلاحظ فوق ما سبق في أغلب حالات هذا الزواج المختلط أن الزوجة تحن دائمًا إلى أصلها، وهذا أمر طبيعي، فتوجد في بيئة الحياة الزوجية نظاما يضعف من حدة حب الزوج لوطنه، و إذا لم يضعف منه شيئا فهو يشرك معه حب الزوج نفسه لوطن زوجته، وفي هذا مالا تخفي مغبته على أحد، خصوصا بين أولئك الرجال الذين نبط بهم أمر إدارة هذا البلد، وولاية أمره في الأعمال السياسية والاقتصادية والإدارية .

أضف إلى ذلك مسألة له خطورتها هي تمرة هدذا الزواج، و بعبارة أخرى أبناء هذا الزواج . فكم لاحظنا أن هؤلاء الأبناء الذين هم تمرة الزواج المختلط إن أوتوا حظا من النباهة والذكاء فإنك ترى فيهم حالة توجب الحزن والأسى، فلا تدرى همل هم مسلمون أم غير مسلمين ، و بعبارة أخرى همل دينهم الحقيق الا تدرى همل هم مسلمون أم غير مسلمين ، و بعبارة أخرى همل دينهم الحقيق — لا الرسمى — هودين أبيهم أم دين أمهم ؟ ، أم هو خليط بين الدينين ؟ ، ولا تدرى أهم يتكلمون اللغة العربية بتفكير عربى ؟ ، أم غلبت عليهم الرطانة وطغى عليهم التفكير الأجنبي ؟ ، بل لا تدرى وهؤلاء ذرية أب مسلم ، بماذا يتسمون ؟ ، وقد نسى التفكير الأجنبي ؟ ، بل لا تدرى وهؤلاء ذرية أب مسلم ، بماذا يتسمون ؟ ، وقد نسى بعضهم نفسه ، وتقاليده ، وجيرته وعشيرته فسمى أولاده بأسماء غربية بحتة ، الإيقبل بعضهم نفسه ، وتقاليده ، وجيرته وعشيرته فسمى أولاده بأسماء غربية بحتة ، الإيقبل

أن يتسمى بها مصرى أو مصرية يعيش بين ظهرانينا ، وينتسب إلى هـــــذا البلد الذي يأوى إليه و يغذيه .

وقد لا أكون مبالغا إذا قلت: إن كثرة الزواج بالأجنبيات وخاصة باللواتي لم تكن من مستوى رفيع في الأصل أو في التربية بحريمة وطنية لا يصبح إغفالها وإن كانت في الأصل خضوعا لعواطف القلب أو حب الاستمتاع ، أقول جريمة وطنية ؟ لأن الأصر إذا اتسع في الزواج من أجنبيات ، وخصوصا بين أفراد الطبقة المستنبرة أو التي يسمونها بالراقية ، فهذا يكون مصير بناتنا من هذه الطبقة بعد أن يهجرهن شباب طبقتهن ؟ ألا تحس أن هذا الزواج من أجنبية إنما هو الأثرة وحب الذات ، في أقبح صوره ، وأوخم عواقبه ؟ .

وهنا لا بدّ لى أن أذكر إحصاء قد يكون له بعض الفائدة فى هذا الموضوع، فلقد دل إحصاء سكان مصر على أن تعدادهم كما ترى فى الجدول الآتى :

إناث	ذكور _	ا ا	إناث	ذكور	نة
V4V4	VVA	1950	V179	V1 - 7	1977
۸٤٠٨٠٠	A444	192.	V£17	V4.5A	194.
			V777	V097	1977

فأنت تري من عدد سكان القطر أن الإناث أكثر عددا من الذكور .

وقد يأخذك العجب إذا علمت أن الإحصاءات الرسمية مع كونها تدل على زيادة مواليد الذكور على مواليد الإناث في كل سنة، فإنها تدل على الوفيات في الذكور أكثر منها في الإناث؛ بمعنى أن نسبة وفيات الذكور في كل سنة أعلى من نسبة وفيات الإناث ، مما ترتب عليه أن النتيجه النهائية في سكان القطر أن ازداد عدد الإناث وقل عدد الذكور .

#### فلقد دل إحصاء مواليد مصر في السنوات الآتية على ما يأتي :

إناث	ذكور	ā:	إناث	ذكور_	س_نة
77774V 778991	77.774 777.77	1980	7.1509 7.150977	77717£ 727770	1977

#### ولكن دل إحصاء الوفيات في السنوات المذكورة على ما يأتي :

انات	ذكور	س_نة	إناث	ذكور	ā;
191911 713317	74044.	1920	17·AV-	19000	1944

فانت ترى مما سبق أنه و إن كان عدد مواليد مصر ذكورا أكثر منه في كل سنة عن مواليد الإناث، فان تسبة وفيات الذكور أكثر من نسبة وفيات الإناث، مما ترتب عليه أن زاد عدد الإناث في كل سنة عن عدد الذكور.

فإذا استمرت الحال هكذا، وازداد عب الحياة المصرية بما نتطلبه من جهود شاقة عسيرة فى سبيل العيش والعمل، ومن جيوش تذود عن حياض الوطن، وتدفع عنه غوائل الزمن، ومن تضحيات جديدة فى حروب قد نضطر إلى خوض غمارها، والاصطلاء بنارها، وقام بعض شباننا بالزواج من الأجنبيات، وعملنا على الإقلال من تعدد الزوجات، في الذي يؤول إليه أمرنا في هذا البلد؟ لا شك أن العقى تكون وخيمة إذا لم نتداركها في حزم وقؤة وسداد.

وأعتقد أن الدواء الناجع لا يكون إلا بإيجاد نظام يمنع الشاب من العمل في وظائف الحكومة إطلاقا إذاكان متزوّجا بأجنبية ، كما أعتقد أن من الواجب

أن يعمل أولياء أمور الفنيات على تربيتهن تربية صالحة، ترفعهن إلى مستوى الفنيات الأجنبيات المتعلمات؛ فالتربية وحدها كفيلة بإيجاد الزوجة الصالحة، وتهيئة البيت الصالح، الذي يجعل الزوج يأوى إلى بيته، لا أن يهجره إلى المقاهى، ومحال اللهو والميسر، أو إلى الزواج بأجنبيات ،

#### ٨ - الطالاق:

إن كثرة الطلاق في أمة أزمة أخلاقية لابد من السعى إلى تلافيها، وكثيرا ما كان الطلاق في بلادنا سببا في خصومات كثيرة، وقضايا متنوعة، وتضحيات متكررة، شهدتها المحاكم على اختلاف أنواعها، فهل من وسيلة للحد من سلطة الزوج إذا أساء استعال هذا الحق في الطلاق؟ وقد أسرف بعض الناس في الطلاق إلى درجة ممقوتة كدنا نعتقد أن بعضهم يرى أن الزواج متعة وقتية، أو عرض وقتى يغير فيه ويبدل، كا يشاء له الهوى دون رفيب أو حسيب .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة ، ووصمة خلقية نأبي أن تكون في بلادنا على مظاهرها القائمة الآن. وقد يكون من أسباب تلافي هذا المرض الاجتماعي العناية بالرعاية والتربية وحسن اختيار الزوجين بعضهما لبعض ، اختيارا يمليه العقل قبل أن تمليه العاطفة الهوجاء. و يكون هذا المسمى مفيدا من بعض الوجوه، ولكن الدعاية والتربية بطيئتان، وقد لا تؤديان إلى الغرض الذي يرمى إليه العقلاء من الحد في حق الطلاق، مع علمنا بأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق.

و إنى أرى بعد ما رأيت من أمر فظائع الطلاق، وما جرته على الأسر الكثيرة من أضرار مادية وأدبية، من تفكك وأنحلال، وعلى الأبناء من إهمال في أمر التعليم والنربية؛ أن أعرض على ولاة أمورنا فكرتين، علهما ينالان من العناية ماهما جديرتان به . (أولاهما) أنه يجب أن يكون للزوجة - بحكم القانون - الحق في أن تطالب مطلقها بتعويض إذا ارتكب الطلاق بلاسبب مقبول و يجب أن يكون التعويض كافيا رادعا لحؤلاء الذين يسرفون في أمر الطلاق ، و يتركون زوجاتهم في الفقر والفاقة بعد أن نالوا منهن حظهم ، وامتصوا زهرة شبابهن ونضارته .

إن أحكام المحاكم الحاكم قد جرت إلى الآن على رفض الحمكم بتمو يض الزوجة ؛ اعتمادا على أن الطلاق حق شرعى للزوج يتصرف فيه كما يشاء، و يوقعه في أى وقت شاء . وقد تكون الزوجة أمضت شبابها وأفنته في خدمة زوجها ، وكونت مستقبلها على حياتها الزوجية . فكيف نسميح عقلا ودينا وقانونا بهذا الوضع الشائن، الذي يعبث بحقوق الزوجة وقدسيتها؟ ، و يجعل الزوجة عرضة للفقر والفاقة والمهانة، دون أن يفكر الشارع في أمرها ، ودون أن يصونها من السيقوط في مهاوى الرذيلة بحكم الضرورة والحاجة .

أخذ القضاء المدنى بنظرية قويمة اسمها "إساءة استمال الحق" . ويعتقد الكثير أن هذه النظرية معروفة في الشرع الإسلامي، ويقول نبينا الكريم : "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" . وقام المؤلفون في العصور الحاضرة منادين بأن إساءة استمال الحق في أي تعاقد تجعله منافيا للنظام الاجتماعي؛ وإن إساءة استمال أي حق ليست سوى نزاع بين الحق والأخلاق؛ فوجب أن تسود الأخلاق متى كان الحق يتنافى مع الفضيلة وحسن الحلق. فإذا كان الأمر كذلك، وكانت شريعتنا لا تأباه ، يتنافى مع الفضيلة للزوجات من هذا العسف الذي يستعمله الأزواج أن يكون في بلادنا تشريع يسمح للحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعو يضات كفيلة بصيانة في بلادنا تشريع يسمح للحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعو يضات كفيلة بصيانة مستقبل زوجته وعرضها ، متى ثبت لهذه المحاكم أن الزوج قد أساء استمال حقه في الطلاق إساءة أدت إلى إيقاع الضرر بالزوجة، سواء أكان الضرر ماذيا أم أدبيا ؟!

(والأخرى) أن أمر الطلاق هــذا يجزنا إلى الكلام فى نقطة كان لهــا أثرها فى المحاكم وفى الرأى العــام المصرى ، تلك هى التى يتفق فيها الزوج مع زوجته على أن يطلقها نظير أجر معلوم، فهل هذا العمل شريف يرضى به ديننا القويم!

إن ثما يجرى به العمل في محاكمنا شيئا اسمه النخالع أو الطلاق بعوض . ولقد درجت محاكمنا الشرعية في أحكامها على أنه إذا اتفق الزوجان على الطلاق نظير مبلغ معين، وطلق الزوج زوجته على هذا الجُمُل وقع الطلاق باثنا ، ويسمى هذا النوع من الطلاق وخلعا واستحق العوض كله للزوج، ولو تناول كل ثروة الزوجة، تلك أحكام درجت عليها محاكمنا الشرعية ، واعتقادى أن هذه الأحكام قائمة على الرأى الراجح للفقها، وهي مع ذلك مخالفة صريحة للعدل، والدين منها براء ،

إذا كان الأمركذلك، وأن ديننا يأبي هذا العسف والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، فكيف تحكم محاكمنا الشرعية على هذا النحو الذي درجت عليه ؟ .

إن لحاكمنا الشرعية كل العسدر فيا حكت ؛ لأنها إنما حكت وتحكم بالرأى الراجح في المسدهب ، و بما ارتاته أغلبيسة فقهائنا وعلمائنا الأقدمين ، ولكي أبين الله منافاة ما ارتآه فقهاؤنا الأقدمون ومن أتى بعسدهم ، و براءة دينسا الحنيف من كل شدك في عدله ونصفته و بره ، أعرض عليك أمر ديننا ، وكيف تحقل عن قصده إلى ما نراه الآن من العمل بهذا الرأى ، الذي يمكن به ابتلاع ثروة كل زوجة ، ثريد الخلاص من زوجها ، أو يريد زوجها الخلاص منها .

دینت صریح فی حالة الزوج إذا أراد طلاق امرأته سلواء كرهها و برید طلاقها، أو أراد أن یترقع بغیرها؛ فقد قال الله تعالی فی كتابه الكریم فی أمر هذا الزوج الناشز: ﴿ و إِن أَرِدَتُمُ استبدالَ زُوجٍ مكانَ زُوجٍ وآتیتم إحداهنّ قِنطارا فلا تأخذُوا منه شیئا أتأخذونه بُهنانًا و إنما مُبینا . وكیف تأخذونه وقد أفضی بعضُكم إلی بعضٍ وأخذُن منكم میثاقًا غلیظا ﴾ . وقد أجمع الفقهاء والمفسرون على أن دين الله هذا صريح فى أن الزوج إذا أراد استبدال اخرى بزوجته، لا يصبح له أن يأخذ من هذه التي انفق معها على الطلاق أى شيء، ولو كان قد أعطاها قنطارا من الذهب وهذا أسمى ما وصل إليه العدل بين الناس، ولا يمكن لأية شريعة أخرى أن تجد خلا أعدل منه -

أما إذا كانت الزوجة هي الناشر، أو كان الزوجان ناشز بن، فقد أجمع الفقهاء على أن أساس الحكم في هذه المسألة راجع إلى النص الكريم الآتي :

رَ الطلاقُ مَرَتَانَ فَإِمَسَاكُ بَمَعَـرُوفِ أَو تَسْرِيحِ بِإِحْسَانَ، وَلَا يَحْلَى لَكُمْ أَنْ تَأْخَذُوا مِمَا آتِيتَمُوهُ نِّ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَخَافًا أَلاَ يُقَيّا حُدُودَ الله ، فإن خَفَتْم أَنْ لا يُقيّا حدودَ اللهِ فلا جُنَاحِ عليها فيما افتدت به ، تلك حدودُ الله فلا تَمْتَدُوها ومن يتعدّ حدودَ اللهِ فأولئك هم الظالمون ﴾ .

انظر كيف نهى الله سبحانه وتعالى فى هذه الحالة عن أن يأخذ الزوج أكثر مما دفعه إلى زوجته من الصداق، فإن كلمة الافتداء التى أت فى هذه الآية الشريفة، أتت مقيدة بما قبلها حيث ذكر الله سبحانه وتعالى : ﴿ مَمَا آ يَسْمُوهُن ﴾ ولم يقل سبحانه : ولا يحل لكم أن تأخذوا منهن شيئا ؛ فالتعبير الكريم بقوله : ﴿ مَمَا آ يَسْمُوهُن ﴾ صريح فى أن الافتداء يكون ضمن ما قدّمه الزوج لزوجته لا أكثر ، وقد أتت هذه الآية الشريفة بتعبيرات شديدة هى : ﴿ ولا يحل لكم ﴾ . ﴿ تلك حدودُ الله فلا تعندوها ﴾ ، ﴿ ومن يتمدّ حدودَ الله فأولئك هم الظالمون ﴾ ، كل هذا واضح الدلالة في تحريم أخذ شيء من الزوجة الناشر عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها ، في تحريم أخذ شيء من الزوجة الناشر عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها ، و إن جميع المفسرين وأغلبية الفقهاء قد فهموا كتاب الله على هذا النحو الذي فهمناه ، وقد تأيد هذا الذي نفهمه ويفهمه الناس جميعا من كتاب الله تعالى بأول حادثة فى الخلع ؛ وقد حدثت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ذلك أنه روى عن نبينا عليه السلام أن (تجميلة بنت سلول) كأنت زوجا دد لثابت بن قيس" بفاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : لا أعتب على نابت في دين ولا خلق ، لكني أخشى الكفر في الإسلام اشدة بغضى إياه ، فقال عليه السلام : «أثردَين عليه حديقته التي أصدقك ؟ » قالت : "نعم ، وزيادة "، فقال صلى الله عليه وسلم : «أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته » ، فأخذها وخلّى سبيلها ، وهذا أول خلع في الإسلام ،

فإذا كان الأمركذلك فكيف تحكم محاكمنا الشرعية بصحة عوض الطلاق أو المبلغ المتعاقد عليه فيه مهما بلغت قيمته ، حتى لو أتى على كل ثروة الزوجة ، مع براءة الزوج من مؤخر الصداق ومن نفقة العدة ؟! .

أتى كل هذا من أن فريقا من الأئمة والفقهاء قال بحرمة أخذ شيء إذا كان الزوج هو الناشز، و بحرمة ما زاد عما قدّمه الزوج من الصداق إذا كانت الزوجة هي الناشز، اعتمادا على ما سبق لنها ذكره من قول الله تعالى في كتابه الكرج، ومن سنة رسوله فيا حكم به ، ثم تدرّج بعض الفقهاء واعتبروا أخذ الزائد مكروها ، ثم تدرّجوا إلى اعتباره خلاف الأولى ، وانتهى الرأى الراجح إلى اعتبار أخذ الزائد مخالفة ديئية ، اعتباره خلاف الأولى ، وانتهى الرأى الراجح إلى اعتبار أخذ الزائد مخالفة ديئية ، لكنم قالوا بضرو رة احترام التعاقد و إرادة المتعاقدين ، وأن الزوج إذا أخذ أكثر على استحقه فإنما يكون قد امتلكه " بسبب خبيت " . و بعبارة أخرى أصبح الرأى الراجح أن أخذ الزوج ما لا يستحقه مخلور ديانة ، لكن القضاء يحكم به احتراما للتعاقد، و يكون أمر الزوج في الآخرة بينه و بين ر به .

أمام هذه الحالة التي يعترف الفقهاء أنفسهم أنها لاترضي الله و رسوله ، وأن سبب المتلاك ما لا يستحقه الزوج في أمر الطلاق "سبب خبيث" ألا يجوز لنا بل بجب علينا أن ننادى بضرورة وضع تشريع ، يحقق الرأى المرجوح ، و يبطل أى عقد قام به زوج طلق زوجته ، وأخذ عليها مينافا بالترامها بعوض كبير أو صغير إذا كان هو الناشر ، و إبطال كل ما زاد من التعاقد على ما آناه الزوج زوجته من صداق ، إذا كانت الزوجة هي الناشر ، متفقين في هذا مع ما يسميه قانوننا المدنى من أن سبب هذا التعاقد غير مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة ، واعتادا على ما سمى الفقهاء أنفسهم مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة ، واعتادا على ما سمى الفقهاء أنفسهم

فى القرون المساضية من أن سببه كان خبينا، والمعنى فى التعبيرين واحد، فنحن هنا متفقون مع الفقهاء الأقدمين على أن سبب الملكية الجائر هو سبب خبيث، ومتفقون مع القانون المدنى على أن سبب هذا التعاقد الظالم هو سبب غير مشروع لمخالفته النظام، والآداب العامة.

إن ما ارتآه ديننا في هــذه المسألة في كتاب الله الكريم وسنة رسوله هو أرقى ما يصل إليه التمدّن والعدل في أي عصر من العصور ، وأي عدل أقوم وأقوى من ذلك العدل الذي يقرر أن الزوج إذا كان هو الناشز، وهو الذي يرغب في الطلاق، لا يصح له أن ياخذ من زوجته شبئا بعد أن أضاع عليها شبابها، وزهرة حياتها ؟، وأي عدل أرقى وأقوم من حكم الله تعالى في أنه لا يجوز للزوج في حالة نشوز زوجته، ورغبتها في الطلاق ــ لا يجوز له أن يأخذ أكثر مما آناه إياها من الصداق، حتى يرجع له ما دفعه، و به يمكن أن يترقرج بزوجة أخرى .

فأى عدل أرقى من هذا كله؟ ، ونحن لا نريد إلا أن يفهم الناس عدل الله وسنة رسوله ، لا أن يفهم الناس خطأ أن ديننا يجيز للزوج أن يقتل امرأته بهذا الجور والظلم ، وأن يستسبغ أكل أموالها بالباطل ولوكانت كل ثروتها ، ولوكان هو الناشز الذى يريد الطلاق الايجوز في شرعة العقل ، والعدل ، والدين أن يرى الناس في محاكمنا أن زوجا أراد أن يتخلص من زوجته التي يكرهها ، أوهى أرادت أن لتخلص منه لأنها تكرهه ، وقد ابتركثيرا من مالها في أثناء الزواج ، فيأخذ على زوجته عهدا بأن تدفع إليه أجر الطلاق مبلغا قد كان في بعض الحالات خمسة وأر بعين ألفا من الجنهات ، والبسطاء الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله قد يظنون خطأ بناء على الرأى الراجح من الفقهاء أن هذا الطهم هو إرادة الله ! وحاشا أن نضع ديننا هذا الوضع ، فإن حكم دينيا ظاهر الوضوح بما قدمنا من كتاب الله وسنة رسوله ، و يجب أن يفهم الناس أن الزواج في الإسلام لم يكن في أى وقت من الأوقات علية تجارية ، و إنما هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى هو الناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى القور المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى المناس في كل باد وفي كل جيل ، فلوم كل باد وفي كله كله وكله كله وكله كله وكله المن

ف شأنه : ﴿ وَمِن آيَاتُهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنَ أَنْفُسِكُمْ أَرْوَاجًا لِتُسَكِّنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بِينكم مودّةً ورحمة ﴾ .

الزواج رابطة روحية مقدّسة، حتى أوجب ديننا فيه الكفاءة بين الزوجين ، وجعل للا قربين حق طلب الفرقة لعدم كفاءة الزوج ، كاوضع ديننا الفويم محزمات في الزواج ، كرمة زواج الابنة ، والأخت ، والأم، و بنت الأخ و بنت الأخت عافظة على الآداب السامية وعلى النسل ، الزواج في الإسلام رابطة مقدّسة ، وقد بولغ في تكريمه حتى إن الفقهاء أنفسهم رأوا أنه يستحب أن يعقد في المسجد لأنه عبادة ، فكيف جاز بعد هذا كله أن نسكت على بعض المحرّمات الأدبية والدينية؟ ، وتركها تستمر تحت سئار الدين تخر في نظامنا الاجتماعي ، وآدابنا العامة إلى هذه الدرجة المقوتة ؟ .

# ٩ - الأزياء:

نحن نطالب بأن تكون لنا شخصية ، وأن يكون لنا طابع قومى ، ومن عوامل الشخصية والطابع القومى أن يكون للبلد زى عام يعبر عن شخصيته الظاهرة ، لا أن تكون خليطا من لباس يشعر النفس بما فى هذا البلد من تفكك وانفصام ، ولا يكون رمن المظهر الوحدة التى تتراءى لنا عند الأمم الراقية ، و إذا سعينا فى تضامن أفراد الشعب و توحيد ثقافتهم حتى يكونوا نثاج بوتقة واحدة تحس باحساس واحد، وننذوق الأمور على نحسو واحد ، وتتركز فيهم الوحدة الوطنية بمعانيها ومظاهرها المتعددة ، فإن من الواجب علينا أن نتمثل هذه الوحدة أيضا فى الأزياء ،

ليس الأمر مقصورا على أن أزياءنا مختلفة مجرّد اختلاف، ولكنها بوجه عام غير مقبولة بل غير معقولة ، أفلا ترى عند ما يقع بصرك على جمهور من النساس مارين أنهسم يكادون يكونون مر. أم مختلفة ؟! فهناك من يرتدى الملابس الأفرنجية ، ومن يرتدى الجبة والقفطان ، ومن يضع عليها شالا من الكشمير

أو غيره ، ومن يرتدى الجلباب ، ومن يرتدى غير ذلك من أشباء أخرى كثيرة ، أفلا نتفق معى على أن ذلك الذي يرتدى الجبة والقفطان مثلا إنما يعرقل بلباسه هذا نشاطه وهمته ، وأن رجلا يحل شالا وجبة وقفطانا وحزاما إنما هو في الحقيقة كن يرتدى أغطية السرير وقت نومه ؟ . إنسا نحتاج في زمننا هذا إلى عمل ، والعمل يتطلب النشاط ، قهل يقوم العمل والنشاط من رجل هذا الباسه؟ ، وجب عليه أن يسمير بخطا واسعة ، وأن يركض عند الحاجة ، و وجب عليه أن يركب الحيل والدراجات عند اللاوم ، و وجب عليه أن يكون يقظا متنبها ، فوضع هذه الألبسة المتنوعة الثقيلة في وقت نحن في حاجة فيه إلى النشاط ألا يجعل الشخص الملاحف بالشال ، والمرتدى هذا النوع من الملابس في غفلة من العمل لا يبغى حراكا ، يؤثر النوم والتثاؤب عوضا عن السعى والقفز والحركة النشيطة الدائبة ،

قلت فيما سبق : إن الأمة يجب أن تكون رياضية قوية ، فهل يتفق بث الرياضة وتنفيذها بين الناس وهذا النوع من اللباس الذي يشل حركة الشاب، ويضعف حركة الرجل ؟! .

هــذا مع العلم بأنه لا يجوز أن نلق فى رُوع الناس أن نوع الأزياء يمت بشىء إلى الأمو ر الدينية . ولم يكن فى زمن الأنبياء ولا الرسل هذا النوع الذى نرتديه . فيجب علينا إذن ألا نتقيــد بالتقاليد الضارة ، وأن نعرف أنن أحرار فى اختيار اللباس الذى يلائم بلادنا، والزى الذى يتفق مع النشاط والذوق السليم .

و إن أردت صراحة أقوى من هـذا قلت لك : إن هـذا الزى المركب من الحبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحوكة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرقى المطلوب للبـلاد والقوة التى نطلبها لشانئا ورجالنا ! .

وأضيف أن هذا الزى الذي طغى وانتشر بين المدنيين ورجال الدين على السواء، قد جعل من بعضنا أناسا يرتكبون المحرّمات و يتناولون المنكرات علنا، و يفهم الناس فيهم أنهم رجال دين؛ فتتزعزع عقيدة الناس في استقامة رجال الدين. وكان الأولى والأجدر أن نحتفظ برجال الدين العاملين؛ وأن نصونهم حتى لا يشترك معهم في الزي من يفترفون الموبقات، ويرتكبون المحزمات؛ و بهدا نبعدهم عن مسالك التهم ومظان الشبهات.

لهذا كان الشباب على حق فى أن يطّرحوا هذا الزى . ونقد سعى كثير من الأزهريين — كما سعى من قبــل شباب دار العلوم — فى أن يلبســوا لباسا يتفق وما يتطلبه الإنسان من سرعة ونشاط وعزم وقــؤة ؛ والدين الحنيف يدعــو إلى التمسك بهذه الفضائل .

وأعتقد أنعلى القائمين بأمرنا أن يُولوا هذه الفكرة عنايتهم، وأن يسعوا في تذكير الناس بأن واجب القوة والعمل يقضي بنبذ هذا الزي، وهو مدعاة الخمول والكسل.

إنى لا أستسبغ فى أمة واحدة أن يكون فيها هذا التعدد من الأزياء . في المعنى فى أن أمة واحدة تنقسم فى زيها إلى نوع يسمونه بلديا، والآخر بدويا؟ . وكما يجب أن يتساوى الناس فى الحقوق والواجبات الوطنية من وظائف وتجنيد وغيره، كذلك يجب أن يحى هذا الفارق، وألا يسمح بوجوده فى هذا البلد الذى يجب أن يغذينا بماء واحد، وبتعليم واحد، وتربية واحدة، وآمال واحدة، وآلام واحدة . يجب أن يكون حالنا فى أزيائنا متحدة ، كما يجب أن تتحد فى ظروف حياتنا .

لم لا يكون للدهماء نوع من اللباس قليل الكلفة، ينم عن شيء من النشاط وفيه شيء من اللشاط وفيه شيء من الحياء ؟ كالسروال الذي يرتديه بعض أهالي الإسكندرية، وهو يؤدى أكثر ثما يؤديه الجلباب من ستر ونشاط ، و يحفظ قيمة الانسان من حيث هو إنسان ، و يمكن أن يكون من نفس القاش والقيمة التي يتطلبها الجلباب .

نحن لا نريد زخرفا، ولا نريد تكليف الدهماء بما لا يطيقون، و إنما نريد شيئا، فيه نوع من الحياء و باعث على النشاط والعمل والسرعة . لقد خلق الله الإنسان بساقين مستقلتين نعمل كل واحدة منهما على حدة؛ فلم لا يكون اللباس مناسبا لهـذا الخلق، و بهذا يجرى صاحبهما كما يشاء، و يتساق الأشجار كما يشاء، و يركب العربات كما يشاء، لا أن يكون عرضة لأن يُعلق جلبابه أو قفطانه أو جبته في عربة أو سيارة، أو في قطار السكك الحديدية أو الترام مثلا، فتضيع حياته و يذبل وجوده!

قد يظن البعض أنى أحض على تقليد الفرنجة، وهــذا خطأ فاضح؛ إنما الذى أحض عليه هو اتحادنا في الملبس بما يتفق وطبيعة الانسان، وطبيعة البلد والواجبات التي لتطلبها السرعة، و يتطلبها العمل؛ و يتطلبها النشاط.

كما قد يظن البعض أنى أريد دكاتورية تلزم الناس باتخاذ لباس مخصوص وحاشا أن يتجه فكرى إلى هذا النوع من الاستبداد، أو إلى ما يسمى بالاستبداد، ولو كان موجها إلى الحير، فإنى لا أرى أن الإصلاح فى مثل هذا الأمر يكون بنظم وقوانين، و إنما الذى أريده هو نشر الدعاية، و إرشاد الناس إلى ما فيه مصلحة المجموع، وتسهيل الأمور لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود، فتى آستساغ الناس هذه الفكرة حاكمين ومحكومين بفضل الإرشاد والتشجيع أمكن الوصول إلى توحيد الزي، توحيدا يتفق وحاجاتنا اليومية، و يحفظ كرامة الإنسان.



وأمر لباس الرأس يحتاج إلى تفكير ، فلا يعارضنا أحد في ان هذا الطربوش الذي نلبسه أو العامة التي نلبسها ، ليسا من صنع أجدادنا الأولين ، وإنما هما دخيلان ، قيل : إنهماطبعا الانسان بطابع قومى ، وصارا لنا لباسا قوميا ، وإلى لا أدرى إذا كان لباس الرأس هذا قد اعتبرناه لباسا قوميا ، وهو غير مفيد بل ضار ؛ أفلا يكون من الأولى واللائق بنا أن تسعى في تحسين كل تقليد صار بما تراه متفقا مع حالة بلادنا وما يرتضيه أهل الزمن من سرعة ونشاط ؟

ما الذي نراه مفيدا في الطربوش وهو لا ينفع صيفا ولا شياء؟ . في الصيف لا يمنع وهي الشمس ، ولا الأخطار المحدقة بالضعفاء من قيظ الصيف وشدة الحرب ؟ ألا تأخذك الرأفة والرحمة بهدذا الجندي الذي يقف ولاحراك به وسط ميدان من الميادين العامة ، تضربه أشعة الشمس في وجهه وعنقه ؟ ! ألا ترق لحاله وهو على هذا الوضع معذب مضني ؟ .

ألا تأخذك الشفقة بهؤلاء الجنود الذين يقومون بمناورات عسكرية فى وسط الصحراء؟ ، وهم يلبسون هذا الطربوش فى الصيف ، يُسيل عرقهم على جوانب رءوسهم ، حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى أن تضيف عليه شيئا آخر، يقيهم الأذى من أشعة الشمس، فصار على رأسهم ضغنا على إبالة .

ألا تأخذك الرحمة برجل كهل ضعيف، أو طفل صغير، يمشى فى الطرقات وقت الصيف، وحرارة الشمس تحرقه بأشعتها، أو تسيخن صدوف الطربوش، فتسبب أمراضًا، آباء الأطفال أدري بها؟ .

وقل لى بربك ما فائدة هذه العامة التقيلة الحمل، السريعة التفكك؟، وهي شائدة تلف وتنفك بأقل حركة، تحيط بهدذا الطربوش المغربي التقيل، وطالما آذت بحرارتها أولئك الذين يحلونها، ولا يرى العقل السليم من حلها أية فائدة .

أو لاتأخذك الرحمة بأولئك الفلاحين الذين يقضون طول يومهم، يشتغلون في الحقل أو تحت وهج الشمس، ولا عاصم لهم إلا هذه والطاقية "، التي لا تفيدهم شيئا، بل هي تحرق وجوههم وجلودهم وكان يمكن أن نرشدهم إلى لباس رأس آخر، يصنع من قاش رخيص، يصدّ عنهم وعن جوانب وجوههم وأقفيتهم تلك الحرارة الشديدة، التي لا يدرك قوتها إلا من عاناها!

وفى الشتاء كيف يمنع الطربوش والعامة والطاقية قطرات الماء؟، ألم تلاحظ إذا أنزلتنا الساء رذاذا من مطر أن الناس يصبحون في حالة توجب السيخرية والاشفاق؛ فكالهم إما أن يقفوا داخل الأماكن أو أن يضعوا على رءوسهم أقمشة أو ورقا بما لا يصبح أن يكون مظهرا لأمة محترمة!

كل هذا النقص نعائيه ولا نفكر في تلافيه ، ونقول إنها تقاليد يجب أن تحترم ، وأن ليس في الامكان أبدع مما كان . وفات أولئك الناقدين أن الزمن يتطور ، وأن الانسان يسعى دائما في راحة ذاته ، وفي تلبية ما يجب عليه عمله ، متفقا مع سعادته وهناءته ، ودفع الضرعن نفسه . ومن دواعي هذا التطور أن نرقى في أز بالنا ولباسنا ، كا نرقى في علومنا وفنوننا ، وكا نرقى في إحساسنا وآمالنا وأذواقنا ، فالرقى عام في كل فرع من فروع الحياة ، ويجب أن نسايره ، وناخذ حظنا من هــذا الوجود وما فيه من همة وعزم .

# . ١ - الأوسمة وألقاب الشرف :

لماكنت و زيرا للعارف سنة ١٩٣٩ زارى أحد أصدقائى الأجانب يزف الى الشرى قرب الإنعام على بوسام رفيع من دولة أجنبية صديقة، بناء على طلب ممثلها في مصر . وقد أتى إلى مسرعا بعد أن علم من المثل نفسه بهذا النبأ السار .

ولا أكتم – غير فخور – أنى أجبت الرسول بشكره على حسن عواطفه ، ورجوته أن يقوم عنى بتقديم عبارات الحمد لمشل الدولة الصديقة ، واعتذارى له عن عدم فبول هذا الوسام ، فدهش الصديق : كيف أرفضه وغيرى قد سعى سعى المجد ثلاث سنوات متواليات حتى ظفر بنيله؟، وظل ينافشني طويلا لعلى أقبل هذا المنح، وقد عرض على عرضا ، ولما وجد منى إصرارا تركني آسفا ،

قد يجوز أن يرى البعض في عملي هذا شذوذا عن المألوف، وخاصة اذاكان الوسام من دولة صديقة محترمة . لكن حجتى أمام نفسى كانت بسبيطة ، ذلك أن لوزارة المعارف مع بعضالدول صلات علمية وفنية ومادية، فكان من واجبى — وأنا أمين على هذه الوزارة — أن أحس باستقلالي نحو الغير استقلالا ترضاه النفس، ولا يكون لأحد على يد، يجوز أن تفسر في تصرفاتي العامة بمـــا أنا في غني عند .

على أنى لا أفهم فى الحقيقة معنى للأوسمة والألفاب الأجنبية فى كثير من الأحوال . فاذا كان الوسام تقدير الشخص المنعم عليه، وجب أن يصدر هذا التقدير عن بلده، وعن خدمات قام بها نحو وطنه ، وقد يفسر أحيانا سبب إسداء الوسام الأجنبي على غير ما يرجو المنعم عليه، فيسئ اليه بدل أن ينفعه .

واذاكان من الجائز أن يكون لإعطاء وسام أجنبي معنى مستساغ، أفلا يكون من أسمى المعانى أن يكتفى المنح عليه بحمله والانشاح به فى حفلات الدولة الأجنبية التى أسدته ؟. لا أن يطوف به مختالا فى الحفلات الرسمية الوطنية، وقد تصل به الحال إلى أن يؤثره على وسام وطنه، وفى هذا مساس بالشعور القومى والكرامة الوطنية!

أفهم فيمة الأوسمة الأجنبية إذا دلت على تقدير علمى أو فنى ؛ فليس للعلوم والفنون وطن ، وانحا هى ملك الانسانية جمعاء . أما أوسمة الوجاهة وألقابها فهى لا تدل على شيء سوى اعتراز قد يكون وليد الولفى، وقد يكون على حساب المصلحة الوطنية ؛ ولهذا فانى لا أفهم لها معنى يرفع صاحبها .

يظهر أن الأوسمة الأجنبية - ولها كل التقدير في أوطانها - قد أسرفت حكوماتها في منحها في البلاد الضعيفة؛ حتى ليخيل للإنسان أنها أصبحت خارج بلادها كا كانوا يقولون عن الشهادات العلمية الأجنبية المعدة للتصدير ولا يعمل بها إلا في الخارج لمحض الدعاية واكتساب محبة المستضعفين، وما أسهل مفاخرة الضعيف بعطف القوى عليه وحدبه! و ولهذا كان من النادر أن تفكر أمة ضعيفة في إعطاء أوسمتها لكبار رجال دولة قوية ، عدا بعض الموظف بن منهم لديه! . ولا أظن مع هذا أن هؤلاء يرصعون بها صدورهم في أعيادهم الوطنية أو في بلادهم هو يفاخرون بها كا نفعل نحن هنا في أقدس حفل وطني أو ديني للبلاد .

ألا يجدر بنا أن نضع حدا لهذه الحال المؤلمة، حتى لا نرى من بين المصريين «كوماندورا» أو «بارونا» أو «كونتا» أو «سيرا»، وأن نشرع للناس ما نتق به هـذا التهافت على الأوسمة الأجنبية؛ فإن لم نستطع فيجب على الأقل أن نضع لها حدودا وقيودا ، نصون بها البلاد من أن يضعها عاشقو الأوسمـة والألقاب من مواطنينا أمام الأمر الواقع!! .

أفهم أن يكون من المباح أن يتبادل رؤساء الدول الأوسمة ، وأن يُف دفوا بها كما يشاءون على رجال السلك السياسي، أو رجال البلاط فى زيارات رسمية، فضى بها العرف بين عاهلين، تقديرا لود متبادل، وصدافة بين دولتين، والأوسمة في هدذا للشأن لا تدل على أكثر من هذا ، ولكن من غير المفهوم أن يعطى وسام أو لقب أجنبي لمواطن أو نائب أو وزير أو موظف لا علاقة له بالمجاملات الدولية، ولا شأن له إلا في خدمة بلاده ؛ فان خدمها كان له منها التقدير والتشريف، و إن لم تعترف له بشيء من هذا كان من غير المعقول أن يلتمس هذا الشرف من يد أجنبية،



الآن وقد انتهيت من أمر الأوسمة الأجنبية،أرانى فحاجة للتكلم عن الأوسمة والألقاب المصرية .

قد يرى البعض المثل العليا فى الغاء الرتب والنياشين، وفى أن الناس سواسية؛ لا فضل لأحد على أحد إلا بالعمل الصالح ، وأن قد مضى على مصر فترات من الزمن كانت فيها علامات الشرف تلقى جزافا، حتى ضجر العقلاء، وانحطت علامات الشرف عن منزلة الشرف . لكن من العدل أن تقول: إن التفافل عن إسداء الحق لذويه وعن تفدير عمل العاملين لا ينهض دليلا على فساد الحق فى ذاته .

فن الحق أن ينال المحسن جزاءه والاعتراف بفضله ، كما ينال المسيى، عقابه ؛ ولهذا شرعت الجنمة والنار ، وإذا كان هذا حقا فتقدير عمل العاملين من أكبر البواعث على حفز الهمم وشحد العزائم في سبيل المصلحة العامة والتفاني في خدمتها.
وليست مصر في هـــذا المضار بأقل حاجة في تقــدير العاملين من أمم أخرى قو ية
عريقة عما لبثت تنظر إلى الأوسمة نظرة احترام وإجلال، من ظفر من أبنائها بشيء
منها كان كن امتلك الدنيا بأسرها.

ألم ترفى الحروب الطاحنة كيف يربو الجندى والمواطن إلى علامات شرف تعيد إليه سروره وقواه، وتخفف من مصابه وبلواه؟ . فاذا ترى من أثرفيا يقدّمه القائد أو رئيس الدولة من وسام لجندى قام بعمل عظيم، أو لمواطن بذل ماله أو فكره أو علمه أو روحه فى خدمة بلاده خدمة رائعة ؟ .

أظناك نتفق معى على أن تقدير الرجال واجب وطنى يبسق ما يق الإنسان إنسانا . ولا يضير هذا العمل الوطنى إلا العبث به والظلم فيسه ؟ فان الظلم مفسدة للانجاهات الانسانية ، ومضيعة لجهودها وأمنها وتفكيرها ، بل وطنيتها ، و وجود النظلم في هذا كله لا ينهض دليلا على عدم تقدير الجهود المجدية في ذاتها ؟ فالذنب ليس على العمل في ذاته ، و إنما هو ذنب العبث فيه والظلم في تقديره ، فمن الماء كل شيء حى ، ومع ذلك فقد يميت الماء بما يحمله من أكدار وما يحويه من مهلكات ، و إذا كان من حق الإنسان و واجبه أن يعيش المعانى السامية ، كان تقدير الوطن له من أسمى المعانى وأجداها ،

لكنى لست من المؤمنين بالألقاب ولا بأزيائها . ذلك لأن بلادنا تجنع إلى الديمقراطية الحقة ، وديننا الحنيف يحض عليها . وليست هذه الألقاب ولا أزياؤها من ضرورات الحياة في هذه البلاد ، ولا من أسباب حفز الهم بين أبنائها إلى ما فيه الخير والنفع . وأرى لهذا أن تحذف الألقاب ، وأن يكتفى في تقدير الرجال العاملين بالأوسمة المختلفة ، وقد سارت على هذا النهج سائر البلاد الشرقية وكثير من البلاد الأحرى ، و بذلك يستغنى عن الملابس الرسمية المؤركشة ، فهى مرهقة

فى تكاليفها، غير جميساة فى مظهرها ، تضايق لابسيها صيفا وشتاء . ولا معنى — عند غير رجال المسكرية \_ لهذه السيوف الذهبية التي لاندرى مبررا لوجودها ، ونحن فى زمن يحتاج إلى المساطة والقصد فى النفقات؛ والعالم الآن يسمى فى تحقيقهما . لهذا كله أرى أن تكون « بدلة السهرة» المخصصة الآن لغير الموظفين هى اللباس الرسمى العام الموظفين وغيرهم على السواء .

كما أرجو آلا بكون لحضرات العلماء وأهل الدين هذا اللباس المقوه بالذهب ؛ فهم أهل تقشف و و رع وتقوى . وأولى بهم وأجدر أن بعودوا إلى لباسهم البسيط مع إشارة تنم عما حازوه من أوسمة أو درجات علمية .

هذا ما أرجوه ، وأرجو أن يسمح الزمان بتحقيقه .



إذا أردنا أن نعدد أسباب النقص في حياتنا الاجتماعية فانه يتعذر علينا أن تحصيها . وها قد ذكرنا بعضا منها، و بقى كثير مما لا يتحفى على القائمين بأسر إصلاح الحالة الاجتماعية في هذا البلد .

فن أمراضنا الاجتماعية : البدع ، والتبذل في الأغاني والموسيق ، والفوضى في الإحسان ، وغيرذلك مما يطول شرحه .

(۱) الــزار - وهو وصمة عار في هــذه الأمة و رشاها عن خرافات فرعونية يجب أن تطرحها أمة تحترم نفسها في هــذا القرن العشرين ، و يظهر أن القوانين التي اتبعت في هــذه الحال لم نر لها صدى في كثير من عقدول عامة هذا الشعب ، والواجب أن يقتنع العامة بفساد هذا النوع من السخافات ، بل لا أبالغ إذا قلت : إن من وكل البهم نفاذ هذه التشريعات من رجال الشرطة يعتقدون صحة

هــذة الخرافة ، ولا أمل في تطهير الأمة من هذه الأدران إلا بالتمليم ، والاستمرار في الوعظ والارشاد، بطريقة حكيمة التسرب إلى نفوس الناس والتشبع بها .

(س) أر باب الطرق – أوائدك الذين يطوفون البلاد، ويؤثرون في عامة الشعب تأثيرا، الله أعلم بمداه، وأريد أن أفهم ما هي الفائدة للدين من وجود هذا النوع ؟ وأية خدمة إنسانية أو دينية قام بها هؤلاء الناس للشعب ؟ ، سوى ابتزاز ماله على غير فائدة أو جدوى ، وسوى تضليله وفسح الحجال الخرافات ، وإلى تقسيم هذه الأمة الى شيع وأحزاب مذهبية ، لا تعرف غايتها ، ولا ندرى ما الفائدة منها ؟! وهدل قام في رُوع المنصف أن أولئك القائمين بأمور الطرق يخدمون أنفسهم وهدل قام في رُوع المنصف أن أولئك القائمين عم أطهر الباس نفسا ، وأدناهم أو بلادهم ؟ وهل اقتنع الناس بأن هؤلاء الفائمين هم أطهر الباس نفسا ، وأدناهم إلى الدين من غيرهم ؟ أم هي صناعة لمن لا يمكنهم أن يشقوا لهم في الحياة سبيلا ، وأن يرتزقوا من عرق جيبهم في الكفاح والعمل بالكفاية التي يتطلبها العصر الحاضر؟!

إننا نربد شعبا قائما على الفهم الصحيح والعمل الشريف الذي يرتفع به الوطن ، و ينصفل به النسل ، حتى يصبح على استعداد لأن يكافح في الدنيا ، و يتزود للآخرة بالطرق المشروعة التي يقبلها العقل ، و يأص بها الدين الصحيح ، لا أن نخلق من البطالة وعدم الهمة والكفاية جماعات ، لا هم لهم إلا الكسب من الحياة السلبية ، و إن أدى هذا إلى وصم الأمة بما لا يليق بها أمام الله ، وأمام الناس الذين يفهمون معنى الحياة ومعنى العمل ومعنى العلم .

(ح) مظاهر الأفراح والأثراح – لايليق بأمة كأمتنا فى الوقت الحاضر أن يسرف أبناؤها فى مسائل الأفراح، والإنفاق عليها بما تنوء به ثرواتهم، لالغرض سوى الظهور بمظهر الثروة ، والله يعلم كم تكلفهم هذه المظاهر الخلابة التى تظهر عواقبها الوخيمة بعد الصحوة من غفوة الفرح المزعوم ، ولم لا يبدأ أغنياؤنا بان يكونوا مثلا صالحا فى الاعتدال وعدم الاسراف حتى يقتدى بهم رقيقو الحال ؟! ،

وكذلك الحال في أنراحنا : نرى مظاهر البدذخ والاسراف، وعرض الموائد على المعزين، كما نرى الصياح ولطم الخدود خلف الموتى مما يؤذى كل ذى عقسل سليم ، ويجعلنا أضحوكة أمام الزائرين يقيسون بهما درجة عقولنا ، ووضعنا الحقيق في مدارج المدنية والحضارة .

### ١٢ – الأغانى والموسيق :

ومن آثامنا الاجتماعية أيضا تلك الأغانى وهذه الموسيق. وهى فى طبيعتها تعبر عن أسمى شعور الانسان الكامل، وترقى إحساسه وتهذب نفسه، وتعبر عن كوامن روحه تعبيرا هو أبلغ بيانا من النطق، وقد ترقى بالناس إلى مدارج الكمال والفن الجميل، وتدفعهم إلى تهذيب نفوسهم، ورقة عواطفهم، وإرهاف حواسهم.

إن هـذه المعانى الجميلة التى يوحيها الغناء والموسيق قد انقلبت فى بلادنا الى عكس ما يريده الإنسان الكامل؛ فلا نرى إلا غناء محنثا، يساعد على انحطاط النفس وموت الاحساس والنبذل فى المعانى ؛ فوق أنه يخلق اليأس والمذلة والجبن وخور العزيمة ، ألا يحزنك أن ترى الرجل المغنى يتصنع النخنث والنشبه بالنساء؟! واعلان الحيزن واليأس والعبودية ، حتى لكأنك لا ترى أمامك وجلا يرتفع بعاطفتك وخيالك إلى مراقى السمو والخيال الخصيب، ويشعرك بما تعبر به النفس الراقية من عواطف سامية ، و إنما ينزل بك إلى الدرك الأسفل، من مهاوى الرذيلة والضلال والفساد!

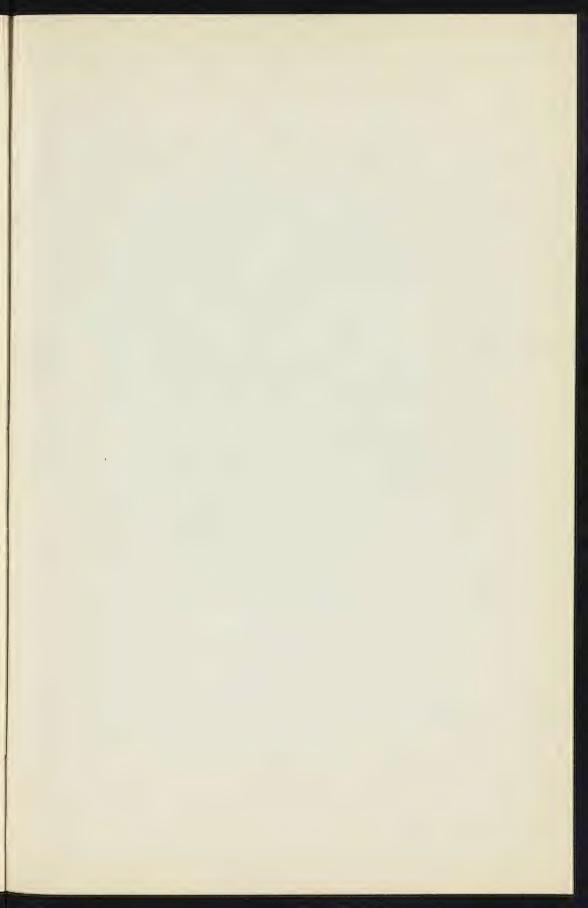
ومن الغريب أن هذا النوع المنحط من الغناء هو الذي يرضى جمهسرة السامعين، ويدفع بهم إلى الصياح والتأؤه والتصفيق ؛ حتى عف الذين يفهمون معنى الغناء والموسيق من سماعهما ، وحتى أصبح فريق كبير من المتعلمين يلجئون إلى سماع الأغانى الأجنبية ؛ يترقدون فيها كثيرا من معنى الحياة، ومعنى دقسة الأحساس ورقيه .

#### ١٣ - فوضى الاحسان:

وهذاك فوضى الاحسان ، ويجدر بالقائمين على أمر حياتنا الاجتماعية أن يوجهوا الاحسان توجها سليا صحيحا ؛ حتى لا يضن أولو الخير بمالحم ، وهم يريدون الخير ، فإن كشيرا من المحسنين — وأقصد متوسطى الحال بندوع خاص — يودولن لو تقربوا إلى الله بقليل من فضلة خيراتهم ؛ ولكنهم في كشير من الأحوال لا يعلمون ان كان ما يعطونه يصل إلى الخير أو أنه يصل إلى أيد غير طاهرة ، لهذا كان من الواجب أن نفكر في إيجاد نظام يقطع بأن فكرة الخير تصل إلى تحقيق الخير، حتى يطمئن الناس الى ما يجودون به ، وأن تضرب الحكومة بيد قوية على أولئك الذين يتغلغلون بين أقراد الشعب تحت أسماء جميات الخير، وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والاحسان . منتوعة ، أو مشاريع مجهولة لاحقيقة لها في الواقع ، فإن هذا كله ثما يساعد على اتساع الخير، وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والاحسان . وأن تراقب جميع الجمعيات الخيرية من اقبة دقيقة مستمرة ؛ حتى يعلم الناس جميعا أن البؤساء قد أخذوا قسطهم الكامل من خير المحسنين و برالموسرين ، ويدخل في هذه الجمعيات تلك التي تعرض على الناس أوراق " اليانصيب " وغير ذلك من وسائل ابتزاز أموال الناس ، الذين لا يعرفون من أمرها شيئا .

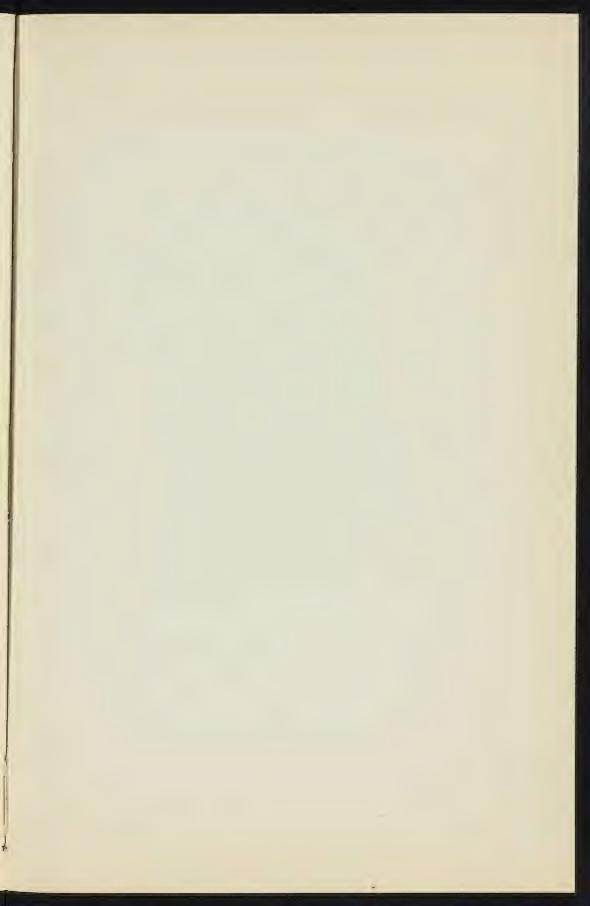
afr ats ats

هذا مجلل صغير، وأمثلة قصيرة محدودة في باب من أبواب الاصلاح الاجتماعي؛ وهي كثيرة متنوعة ، نرجو أن يحقق ولأن الأمور آمالنا فيها ، واعتقادى أن خير وسيلة لتهذيب أخلافنا وعاداتنا ، ومنسع الحرافات و رفع مستوى غنائنا وموسيقانا هو نشر التعليم نشرا عاما على الطوريقة التي ارتأيناها في باب التعليم ، وفيا ذكرناه هن من بعض الوسائل لاصلاح حالتنا الاجتماعية ، فان رفع مستوانا الثقافي والخلق من أهم الأسباب لتهذيب ذوقنا وتوجيمه نفوسنا إلى حب الخير والطموح والمجمد ، وإن الأم لم تصل إلى إصلاح شأنها في أمن العادات والتقاليد والذوق إلا بفضل التعليم الصحيح ، القائم على الأخلاق السليمة ، والله يهدينا سواء السبيل ،



# الرابالساوس

الخدمة العكرية — الرياضة البدئية — واحة جعنبوب وسلامة الوطن — استقلال الحبشـة وســــلامة الوطن — فلسطين العربية وســــــلامة البرطن .



# البال الساوس الدفاع الوطني

أثبت الواقع أن في الحروب الحديثة ظاهرتين بارزتين :

(أولاهما) انتهاك حرمة العرف والقانون الدولى، فبعد أن كانت الحرب تقوم على فواعد دولية ، وعرف دولى ، واستعداد للنزاع والصراع ، صار الاستعداد لها خفيا ، والنية مبيتة سنة أو سنوات طويلة ، تحيط بها الجاسوسية من كل جانب ، حتى تنفجر بشأة بما يسمونه بالحرب المفاجئة ، أو بالحرب الخاطفة ، التي لا تبق ولا تذر ، والتي تلتهم الأمم الوادعة التي تنام آمنة مطمئنة قريرة العسين ، فإذا هي تهاجم في جنع الظلام ، قبل أن تعرف سبب هذا الاعتداء ، حرب تضعف الأعصاب ، وتوجب الياس ، وقد تنتهى بضياع أمم بأسرها ، إذا لم تحتط لعوادى الدهر ، ونكث العهود ، فالحرب أصبحت في أيامنا لا ضابط لها ولا رابط ، وليس الدهر ، ونكث العهود ، فالحرب أصبحت في أيامنا لا ضابط لها ولا رابط ، وليس فيها شيء مما يسمونه ضميرا ، أو إنسانية ، بل هي الوحشية بعينها ؛ قلبت تقاليد الإنسان ظهرا على عقب ، وأصبح الناس في حل من أن يعتقدوا أنهم عرضة الخطر في كل آن .

والظاهرة الأخرى – أن الحرب كما قلنا لم تصبح بين جيوش لتقاتل ولتصارع، وإنما هي بين شعوب برمتها ، يعندي فيها شعب على شعب بكافة ما يملك من وسائل العدوان، وبجيع مرافقه الحيوية ومدخراته، من ثروة، وصناعة، وزراعة، بل ورفاهيسة وسعادة ، وأصبح العلم بكل أسف، وهو الذي يجب أن يستعان به في سبيل رفاهية الإنسانية و رفعتها وسعادتها، أصبح مسخرا في ابتكار أفظع وسائل التقتيل والتدمير، ولا زالت الأيام الأخيرة تنبئنا بتلك الغارات الفظيعة على دور

العلم والإنسانية ؛ فتخرب المدارس والملاجئ والمستشفيات ، وتقتــل الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى، بلا شفقة ولا رحمة ،

أمام هــذا الواقع الذي أصبحنا نشاهده ، ولا يصح بنا أن تنكره لأنه ظاهر ملموس ، ما الذي يجب علينا إزاءه ؟ وما الذي توجبه علينا الوطنية الحقة المنزهة عن شوائب الهوى؟ بل ما الذي توجبه علينا اليقظة ؛ و يلزمنا به واجبنا، نحو وجودنا ونحو هذا الوطن ؟

بلادنا واسعة الأرجاء ، لكن أرضها المزروعة مكتظة بالسكان ، وهى التى يقتات منها أهلوها ، قسمها الشهالي صغير ضيق ، يكنى لإيذائنا فيه حملة موجهة من إحدى جوانبه ، كما أن القسم الجنوبي أكثر ضيقا ، والنيل شريانه الحيوى ، يجرى بين سلسلتين من الحبال تكادان تلتقيان ، وليس فيسه متسع إلا لقليل من الأراضي الزراعية ، عماده الرئيسي خط حديدي واحد ، و ببلادنا مع ذلك مرافق حبوية هي أهداف لو عطلت تعطلت حياتها اليومية ، فيها الخزانات ، والكباري ، والفناطي ، وأدوات الاتصال البرقية ، والتليفونية ، كل هذا يجب علينا أن نفكر فيه ، كما نفكر في من نظر في مدننا وقرانا ، وهي تكاد تكون على خط واحد في الصعيد حذاء النبسل من الفاهي ألى أسوان .

يجب علينا أن نفكر فى حالنا ، وألا ندع أمرنا مبهما ، وحالتنا ضعيفة ، حتى إذا جد الجهد وجدنا أنفسنا بلا معيث أو مجير ، كما لا يليق بشرفنا و رجولتنا أن نكون عالة على حليفتنا ؛ فإن الاعتماد على الحليفة وحده بلا قؤة تؤيد هذا الحلف من جانبنا هو التبعية بعينها ، وكيف نرضى أن نلتمس من حلفائنا صيانة أموالنا ، وأرواحنا ، وأعراضنا ، دون أن نفكر فى أن الحروب المفاجئة قد لا تنتظر المدد من حليف قوى ، والكيان القومى نفسه لا يقبل هذا الوضع الشائن ؟ .

كل هذا مع العلم بأن خليفتنا لم تعرف بأنها دملة حربية برية، مع اعتقادنا بأنها من أفوى الأمم في أساطيلها وطائراتها . يضاف إلى هــذا أن مصر بعــدد سكانها يجب عليها أن تنظر إلى الأمم الأخرى التي تماثلها في كثرة العدد ، فتنتهى إلى الاقتناع بأن في مكنتها أن تهيى مع الزمن جيشا، لا يصبح أن يقل عن جيش صديقتها تركيا ، وعدد أبناء كل من البلدين يكاد يكون واحدا ، وتركيا ليست بأكثر ثروة من مصر، ولكنها الهمة القعساء دفعت هذه الأمة النبيلة ، والأمم الأخرى التي هي أقل عددا في السكان من مصر إلى تدبير جميع الوسائل المؤدية إلى الاحتفاظ بكانها واستقلالها وشرفها، وهو أثمن كل شيء في الوجود ،

يجب علينا إذن أن تستعد للدفاع عن بلادنا ، وأن نخلق في هذه الأمة جيلا جديدا صالحا لأن يحى ذمارها بما فيه من قوى مادية ومعنوية ، مع العلم أن مصرفي وسط العالم القديم ، وعلى نمر طرق المواصلات العالمية، وأن الحروب بين أمم العالم قد تعرضها في كل وقت إلى العمل على صيانة استقلالها وحريتها .

#### ما الذي يجب أن تكون مصرعليه ؟

يجب أن يكون أمر جيشها والدفاع عن كانها أؤل ما يثير قلقها واهتامها ، وأن تقتصد فى كل نفقاتها بالقدر الذى يسمح بأن تكون لها قوة تعينها وقت الشدائد ، وهى تكاد تكون متعاقبة متوالية لا تنقطع ، ومن العبث أن نظن أن سيأتى يوم تمنع فيه الحروب ما دام الإنسان إنسانا، مهما قام بين الأمم من معاهدات ، وانبث فيها من حكم وعظات ؛ فقد فات أوان هذه المعنويات أمام الواقع الملموس الذى لا نغش أنفسنا بالتعلى عن حقيقته .

إذا أردنا أن يكون لنا استقلال ، وأن تكون لناكرامة ، وأن نحيا حياة الأم التي تحس بوجودها ، يجب أن يكون نظامنا العام قائما على أسس جديدة ، يجب أن تكون لنا قوة ، وما دامت الحروب الآن بين شعوب لا بين جيوش ، فيجب أن تكون هذه الفؤة الدفاعية شاملة كل حياة الأمة . يجب أن تكون لنا قوة في المال ، وفي الإنتاج الزراعي ، والصناعي ، وفي التجارة ، والعلم ، والفن ، وفي الوطنية الخالية عن التُرهات والخصومات ، وأن نوجه جهودنا جميعها إلى أن تكون الأمة كتلة قوية متناسقة ، يعمل بعضها في ميدان الشرف، و يمدّه الآخرون بكل تلك القوى الكامنة، التي هي عماد الأنم وقت الشدائد .

و إننا إن أهبنا بالأمة أن تحسن استعال دستورها، ونحسن النصرف في إدارتها، وتحسن النصرف في تعليمها وتهد ذبها ، وتحسن التصرف في صدناعتها وتجارتها و إنحاء ثروتها ، إنحا نطاب ذلك كله لأن هذا من عناصر الدفاع الوطني ، والأمة التي تغفل عرب تقوية نفسها في كل فرع من فروع الحياة ، ونتواكل في تنظيم نفسها في جميع مرافقها ، إنحا هي أمة تفرط في وسائل دفاعها ، وتعسرض نفسها للهلاك ، يجب أن نحسن كل هذا ، وأن نفكر في إيجاد قرة حربيسة تمدها وسائلنا الحيوية ، واستعداداتنا الوطنية والشخصية ، ولكن كيف يكونهذا الحيش؟ .

إن تنظيم جيش كامل العدد والعدّة كاف للدفاع عن البلد وقت الشدائد، وليس من شأنى أن أخوض فى أمره، فهو شأن الفنيين الإخصائيين، إنما الذى أعنيه هنا هو ما يفكر فيه كل مواطن يفهم ، وكل ذى عقل، يدرك بوجه عام ما يحتاج إليه بلده .

إن الذى يحتاج إليه بلدنا فوق ما قدمت من حسن الإدارة والتنظيم، و إنماء الزراعة والصناعة ، والتجارة والزراعة ، هو إيجاد قوات برية وجوية و بحرية على أحدث طراز توصى به الفنون الحربية، وعلى أقصى ماتصل إليه جهودها و ثروتها. وضباط لا يقلون دربة ومعرفة بالفنون الحربية عن أرقى ضباط العالم .

و يجب أن يفهم أنه من السهل على أمة غنية أن تجنسد جنودا كثيرين، وأن تصنع أو تشترى معدّات حربية ، ولكن ليس من السهل أن تجد أمة بين عشمية وضحاها ضباطا يلبق بهم أن يجملوا هـذا الاسم ، وقوّادا يقودون الجيوش ، يجب لإخراج الضباط أن يثقفوا و يعلموا تعليما سسنوات طويلة ، يتدرّجون فيهـا إلى

المعاهد العليا، و يتمزنون النمرينات الكافية أسوة بأمثالهم فى البلاد الأخرى، التى ينبغ فيها الضباط، كما ينبغ العلماء والمخترعون . لهــذا كان لزاما علينا أن نفتح المدارس الحربية الراقية، وأن تكون الدراسات عميقة، فنهيئ لبلادنا العدد الكافى لكل فرقة من فرق الجيش . وكاما حصلنا على عدد أوجدنا له فرقته وسريته، وأحطنا ذلك بالتمرينات المستمرة.

يجب علينا أن نعنى بصحة البلد، حتى لانرى ما نراه الآن من المخزيات، بسبب ضعف صحة المجندين، وسوء تغذيتهم؛ فلم يكونوا أهلا للجندية وحمل لوائها، فالصحة العامة هي أساس الجندي، وأساس تعميم الجندية في البلاد. هذا كانت وزارة الصحة في الواقع وزارة دفاع وطنى . وكان علينا أن نعني بأمر صحة البلد وأمراضها المتوطنة، حتى نصل إلى إيجاد سلالة سليمة من شباب هذا الوطن ؛ تلك السلالة التي إن وجدت عناية اجتاعية، وعناية صحية، أمكنها حين الحاجة أن تلبي نداء الوطن ؛ وفلامه وأن تشديح كلها في الجندية ، وأن يكون لنا جيش تصح المباهاة بقوته ونظامه ودوبة ...

لا يفرنك مايذهب إليه البعض من أن لطائفة من الأم جيوشا جزارة الا تقوى الادناعلى صدّها؛ فإن بلادنا بحد الله محاطة من الجهة الغربية بصحراء ليبيا، ومن الجهة الشرقية بصحراء سيناء، وهما لنا سد له قيمته كبحر المانش لا نجلترا ، إن الطبيعة تساعد مصر ، فإذا أحسنت مصر استعدادها في تكوين جيش كامل العدة والسربة وجدت مع هذه القوة قوات أخرى تواجه بها المغير ، فالمغير يجب عليه أن يقدر ما في الصحراوين الشرقية والغربية من صعوبات وتكاليف الانتقال من مكانه إلى أن يوجد في مصر ، فهذه الحوائل والصعوبات إذا انضمت إليها سلسلة تحصينات متينة وجيش مدرب كأمل العدة ، أمكنها أن تدافع عن حماها، دفاعا محيدا، يكنها به أن تطمئن إلى مستقبلها ، فالأص إذن مبسور ، موكول إلى الهمة، ومضاء العزم ،

إن وسائل الدفاع كثيرة متنوعة ؛ من أهمها الآن لمصر طائرات ؛ فما الذى يمنعنا من أن نهبي لبلادنا قوة محترمة من الطيارين والطائرات ؟ ، وأن نعمل بقدر ما نطيق على إيجاد الصناعات الممكن عملها في شأن هذه الطائرات، و بلادنا بحدالله من أحسن أجواء العالم في تمرين الطيارين .

خون محتاجون إلى جيش قوى في الكيف قبل الكتم، يقوده ضباط مصريون محنكون؛ فما الذي يمنعنا أن نهي لهذا الحيش وسائله ، بقدر ما تسمح به وسائل البلاد وقدرتها في الانفاق على جيش مدرب محترم؛ مع علمنا أن العالم يكاد يكون في حرب مستمرة ؛ إما حرب واقعة ، أو حرب مهيأة ؟ .

يحن في حاجة إلى التفكير في إنشاء ما يمكننا إنشاؤه من مصانع للا سلحة والذخائر، وفي حاجة إلى المعدّات البحرية الكفيلة بالدفاع عن شواطئنا ، ولو بايجاد أسطول صغير من البواخر الصغيرة السريعة الفتاكة .

نحن محتاجون إلى إجراءات كفيلة بتوفير المواد الفذائية وخزنها عند الحاجة ، وبإيجاد مصانع تخرج لنا الأدوية وكافة ما يصل إليه علم الكيمياء من تلك المواد، التي لا غنى عنها للجيوش، وللرضى، جنودا ومدنيين ، كما نحتاج لتشريعات تصون منازلنا ومرافقنا العامة؛ حتى لا تكون عرضة لفتك المغيرين ؛ فما الذي يمنع مثلا من ألا يسمح ببناء جديد إلا بعد أن تهيأ له المخابئ الكفيلة بصيانة ساكنيه؟.

# الخدمة العسكرية

وهنا تمرض لنا مسألة لازالت موضع نقاش بين الناس، وهي الخدمة العسكرية الإجبارية ، فإن بعض البلاد جعلت الخدمة إلزامية ، معتمدة على أن الناس سواسية ، لا فرق بين غنى وفقير ، ولا يصح أن تكون بضعة در يهمات سببا في الفرار من شرف الجندية ، كما لا يصح أن يكون نيل هذا الشرف نصيب الفقير وحده ،

ويؤيد هــذا الرأى أن الحرب فى أوقاتنا الحــاضرة حرب شــعوب لا حرب حيوش، وأن الأمة بأسرها تصطلى بنارها وشــدتها؛ فوجب أن تكون الأمة كتلة واحدة، متراصة متآزرة، وأن يكون لكلّ واجبه واستعداده، في الدفاع عن وطنه،

وهناك رأى يكتفى بالنطوع فى الجيش ، وفى نظرى إن هؤلاء الذين يحبذون هذا الرأى الأخير سيقلعون عن رأيهم، كما فعلت المجلترا أخيرا، رغم ما يعتقدون من أن الثربية الحلقية، وما عليه الأمة من وطنية قوية، وما تحس به من واجب قومى بفضل التربية الحقة، وانتشار الرياضة البدنية؛ كل هذا كفيل بأن يدفع المتطوعين إلى مل، الصفوف وقت المحن ، للدفاع عن الوطن ، إنما الشيء البعيد عن تفكير الفريقين أن يفتر الغنى بدفع نقود و البدل " من واجبه الوطنى .

و إلى لا زلت، ولا أزال، أعتقد، أن الحندية يجب أن تكون للناس كافة، لينالوا جميعا شرفها . ولا يصح أن تكون المدارس العالية مثلا سببا في الإعفاء من هذا الشرف والواجب المقدس .

وقد ثبت أن كثيرا من الأمم ذات النظام الإجبارى فى الجندية هى من أرق أمم الأرض فى العلم ، والفنّ ، والفنّ ، والاختراع ، فلا معنى بعد ذلك لما يقال من أن الجندية تعوق الطالب عن محصوله العلمى ، فن ذا الذى يقول: إن المانيا وفرنسا مثلا – وهما من البلاد التى جعلت التجنيد إجباريا – قد أصبحنا من أقل الأمم حظا فى العلوم والفنون ؟ .

على أنى أعتقد أن تعميم التجنيد الإجبارى يؤدّى إلى غرضين ساميين :
( أقلمما ) الإخاء والمساواة بين الناس، و إيجاد هذا التعاطف والتواد الوطني

بين أبناء البلد الواحد ، يعتقد الكل أن لا فرق بين غنى وفقير ، ولا بين رفيح ووضيع، في هذا الواجب الأسمى . وأى شرف أرفع من الدفاع عن الوطن ؟ .

و إذا عممنا الجندية فأى مانع يمنع من جعل أمدها قصيرا ؟، فن الجائز أن تكون مدة الجندية سنة أو سنتين بدل خمس سنوات، كما يحوز جعل التعاليم الحربية العسكرية وتمريناتها فى أوقات، لا لتعارض مع ظروف الحياة العادية . وكل هذا معمول به فى بلادكثيرة .

لهذا أرجو أن يكون التعليم العسكرى إجباريا فى الحامعات والمدارس العليا . بل أرجو أن يكون فرعا من العلوم، التى يجب الامتحان فيها، وأن تكون لها درجات فى النقل وفى التخرج، مع النصريخ بضرب النار .

وأظن أننا لا نغتبط كثيرا بتلك المشاريع الضعيفة الهزيلة من التدريب العسكرى لطلبة الجامعة والمدارس العليا؛ فإنه - مع الأسف الشديد - لم يثمر الثمرة المطلوبة، التي رغب فيها وإضعو نظامة وأسمه .

كذلك يجب أن يكون في المدارس الثانوية شيء من هذا النظام العسكرى، وأقل منه نوعا في المدارس الابتدائية، يناسب أعمار التلاميذ ودراساتهم واستعدادهم، كما يمكن أن يوضع الروح العسكرى في نظام رياضي، يناسب الأطفال في المدارس الأقلية والإلزامية، وعلى الجملة ، فإن الذي لتطلبه الحالة الحاضرة، ويرجوه من يؤمنون بحب الوطن، ومركزه في هذا العالم، أن تجند الأمة كلها؛ كلَّ فيا خلق له .

## الرياضية البدنيية

و يحسن بنا أن نعترف بأن التجديد الإجبارى لا يؤتى غراته، ولا يستقر روحه القوى في البلاد، إلا إذا افترن به تمميم الرياضة البدنية، على وجه أكل، فقد حاولت بعض الحكومات إيجاد أندية رياضية كاملة العدة، متعددة في المدن والقرى، وأن يكون في القاهرة مثلا، للجامعة وللدارس بأنواعها أندية مختلفة قريبة، لكل مدرستين أو ثلاث منها ناد، به كافة ما يازم من أنواع الرياضة والتسلية، المناسبة لأعمار التلاميذ ومؤهلاتهم، وأن تكون هناك مسابقات وحفلات دورية، يعطى الفائقون من كل فريق ما يجب لتشجيعه، و بعبارة أخرى فإن الوقت قد حان لجعل الرياضة البدنية ركا من أركان الحياة العامة، في هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، لا أن تكون مقصورة على بضع حفلات رسمية آلية، لا قيمة لها، ولا أن تكون مقصورة على بعض على بعض الهواة من التلاميذ، وقد تكلمنا عن الرياضة في باب التعليم بما فيه الكفاية، على بعض الهواة من التلاميذ، وقد تكلمنا عن الرياضة في باب التعليم بما فيه الكفاية،

\* \*

كلهذا يحتاج إلى تنفيذ سريع، وإيجاد التعاون بين الوزارات المختلفة؛ كوزارة المعارف، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، لتحقيقه والتضافر على إبرازه، إلى حيز الوجود، وليعلم مواطنونا أن الأس جدّ لا هزل، وأن الخطر قد يكون داهما إذا نحن أغفلنا هذه الضرورات الحيوية، وأن بلادنا قد فرطت في أمورها زمنا طويلا؛ فلنتدبر في الأس، ولنحتط لما يضمره الزمن من أهوال ومفاجآت، قبل أن نندم، ولات ساعة مندم،

ولابد لناهنا من إبداء ملاحظة جديرة بالاهتمام؛ ذلك أننا، وقد فوجئنا بمعاهدة سنة١٩٣٦، و بالحرب التي تدور رحاها الآن، رأينا أنفسنا مضطرين إلى الإسراع في تكوين جيش لا تسمح لنها ماليتنا ومذخراتنا ومعلوماتنا العسكرية بالوصول به إلى ما يرضى ضمائرنا. وفوق ذلك كله تشاهد الإسراف الشائن في الأموال التي تنفق على الجيش من بعض النواحى. فالجندى المصرى الجمكم اقصاله وتعاونه مع الجندى الانجليزى أصبح يكلف الحكومة مبلف لا يتناسب مع ثروة البلاد. ولو بحثت في مستندات وزارة الدفاع ومحفوظاتها لتكشف لك الأمر عن حالة غيريبة، هي أن متوسط ما ينفق على الجندى المصرى يبلغ أضعاف ما ينفق على الجندى التركى ، والجندى الوناني، والجندى الفرنسي نفسه!

فأهيب بولاة أمورنا أن يتدبروا هــذا الشأن، وأن يعلموا أن بلادنا لا يمكنها أن نصل إلى التجنيد الإجبارى العــام، وأن تصل إلى جيش راق يمكنه الدفاع عن ذمام البلاد، إلا إذا اقتصدت في النفقات اقتصاد الأمة التركية مثلا، وسارعت إلى إيجاد الصناعات الغذائية والحربية، الممكن إنشاؤها في البلاد، وجهذا نهيئ لنفسنا جيشا كبيرا، أما إذا استمرت الحال على هذا المنوال فإني أجزم بأنها ستصبح عاجزة عن تهيئــة ذلك الحيش الكبير، وقــد بلغت نفقات الجيش المصرى الآن أقصى ما تستطيعه الأمة المصرية، من مأكولات من الخارج، لا تتفق وطبيعة الحندى المصرى، ولا تفيده، ومن معدّات حربية باهظة، ومن مبان، ومن عبث الحندى المصرى، ولا تفيده، ومن معدّات حربية باهظة، ومن مبان، ومن عبث في المقاولات للأعمال الحربية، التي تعمل ارتجالا، و بلا برنامج عام دقيق .

كل هذا يجب أن نحسن التصرف فيه ، وأن نوجد له رفابة نزيهة فعالة ، نطمئن إليها، حتى لا تضيع أموال الأمة سدى ، فيا لا يفيد ولا يجدى ، وأن يكون لنا برنامج محدود لسنوات معلومة ، ننفذ به مشروعات الدفاع بدقة و يقظة ، وأن نسعى سعيا حثيثا إلى إيجاد الصناعات الحربية الممكن عملها في مصر ، كالأدوات الحربية الصغيرة ، والمقذوفات ، وأجسام الطائرات ، وغير ذلك كثير، مما يجب الحربية الصغيرة ، والمقذوفات ، وأجسام الطائرات ، وغير ذلك كثير، مما يجب ألا نجلبه من الخارج بأثمان باهظة ، ولو أحسنا التصرف فيها لضاعفنا عدد الجيش ، دون زيادة في النفقات .

## واحة حفوب وسلامة الوطن

قلنا فى بعض فصول هــذا الكتّاب : إن لنــا آمالا قومية ، وأقدس هــذه الآمال دفاعنا الوطنى وســلامة بلادنا ، وضرورة السودان لنــا ، باعتباره أسرا حيويا لا غنى لمصرعنه ، فإذا كان الأمركذلك فهل لنــا أن نفكر فى سلامتنا من جميع نواحيها ؟

نحن من الغرب نجاور طرابلس . وقلنا : إن الصحراء الغربية حصن لنا من هذه الناحية . فهل لنا بعد هذه الحوادث المائلة أمامنا أن نعض أناملنا على ما فرطنا من ناحية الغرب ؟ وهل لنا أن نتأدى بأن تلك المعاهدة التي أعطت واحة جغبوب غيرنا كانت و بالا علينا، فأصبحنا مهذدين من هذه الناحية، تهديدا أدركا به مبلغ خطئنا وتفريطنا ؟ وهل لحليفتنا أن تعترف بأنها ارتكبت نحونا خطا عظيا بتسليم هذه الواحة ؟ و إنها لا نطمئن الاطمئنان كله إلا إذا انتزعنا هذه الشوكة من جانبنا ، و رددنا هذه الواحة إلى حظيرة الوطن ، حتى تكون بلادنا في هذه الناحية في أمن وسلامة .

#### استقلال الحبشة وسلامة الوطن

أضف إلى ذلك أن سلامتنا في الجنوب تقضى علينا أن نفكر في أمر الحبشة ، وأن يذكر بعضنا بعضا بمركزنا الفديم في هذه البلاد ، وأن يعرف المصريون أن الذي يملك طرابلس والحبشة يضع مصر في مركز لا يُحتمل ، فالدولة التي تملك هاتين الناحيتين تهدد مصر، وتجعلها بين شق الرحا ، وتدفعها إلى أن تغير على مصر لتجمع هذين البلدين ، وتكون منهما مع مصر والسودان مستعمرة واحدة ، فن مصلحة مصر الحيوية أن تكون الحبشة مستقلة بين أبنائها ، كما نرجو أن تكون طرابلس مستقلة ، فلبلادنا نفوذ أدبى روحى في الحبشة ، قد انقضى أجله بالاحتلال

الأجنبي . ولبلادنا مصالح في الحبشة قد ضاعت بالاحتلال الأجنبي . ولبلادنا منابع النيل الأزرق في الحبشة، تخشى أن تُهدّد فيها بسقوطها بين يدى دولة أجنبية .

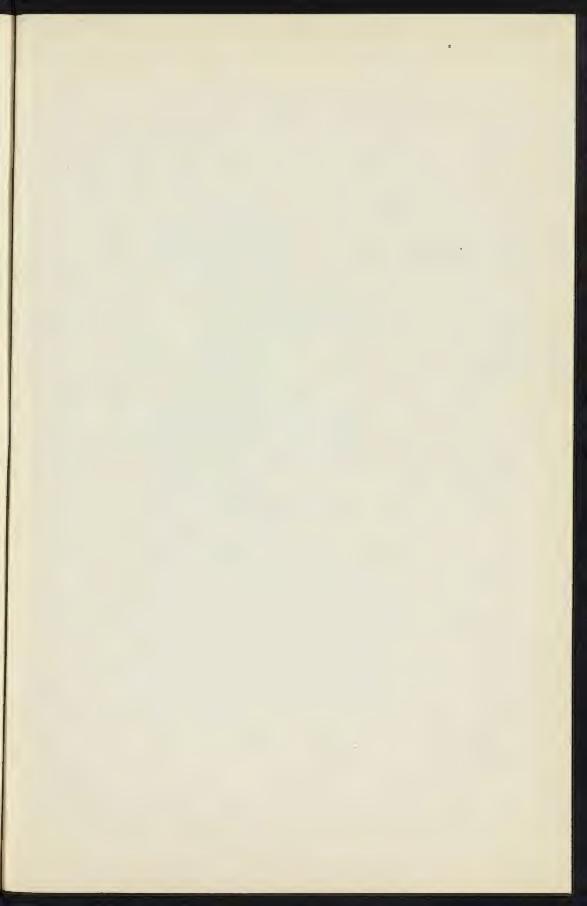
وسلامة بلادنا تقضى على رجال السياسة منا أن ينظروا بعين العطف الشديد إلى عودة بلاد الحبشة إلى أبنائها ، فإن فى استقلالها سلامة لنا ، واستردادا لحقوقنا ، وصيائة لمائنا ، ومتسعا انشاط أبنائنا ، وتبادل المنافع بين بلدين متجاورين ، يسهل بينهما التفاهم وحسن الحوار ، ويمنع بذلك تهديد ضياع البلد بتلك القوى الاستعارية ، التى نرجو ألا تمتد أصابعها إلى هذه الديار .

#### فلسطين العربية وسلامة الوطن

ونحن مناخون من الجهة الشمالية الشرقية لفلسطين، فيجب علينا أن نتواصي بالاحتفاظ بصحراء سيناء، وجعلها معقلا حصينا يدفع عنا غوائل المغيرين، ولقد أشبت الحرب الماضية في سنة ١٩١٤ فيمة هذه الصحراء العزيزة في صيانة بلادنا، كا نرجو ونعاهد أنفسنا على أن ندافع عن فلسطين العربية حتى نكون بجوار أهلينا وأصدقائنا ؛ فانه لا تقوم سلامة لنا إلا بسلام هذا البلد المنكود الحظ ، والذي نرجو أن ينجو من محته الحاضرة، وأن يتبوأ مقعده بين الأمم المستقلة ، فإن جرح فلسطين جرح لمصر ، وعدم إبقائها عربية تهديد لمصر نفسها في كيانها الاستقلالي والاقتصادي ، بمسلولين لا يقتصر أذاها على فلسطين نفسها ، بل يتعدّاه حتما إلى مصير البلاد العربية المجاورة جميعا، ويهددها في اقتصادها، وصناعتها وتجارتها ، وثروتها ، واستقلالها ، المجاورة جميعا، ويهددها في اقتصادها ، وصناعتها وتجارتها ، وثروتها ، واستقلالها ،

وترجو بفضل ثبات العرب والمسلمين ، وتضامتهم ، واتحاد كالمتهم أن تصل فلسطين إلى تحقيق آمالها وأمانيها، حتى تبتى عضوا نافعا في بناء العروبة والإسلام. البالالسالج السوقف

أصل الوقف — أمثلة من الشروط الغزيبة لبعض الواقفين — الأوقاف في عهد الماليك وتيد على الكبر — الوقف قبل الإسلام -- الوقف والمصلحة العامة ·



## البّابِّالِيّالِعِ الــوقف

فى يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ ألقيت محاضرة فى الوقف بالقاعة الكبرى لمحكة استثناف مصر الأهلية، ثم شفعتها بأخرى فى ١٦ من ديسمبر سنة١٩٧٧ بحكة مصر الابتدائية المختلطة، واحتملت في سبيل إبداء رأيي فى الوقف كثيرا من العنت، من رجال يرون إبقاء القديم على قدمه، مهما يكن فيه من أذى وأضرار ؛ فإن كثيرا منهم قد خرج عن جادة القصد، والاعتدال فى المناظرة، و لحاً إلى الطعن والتجريح.

لكنى أحمد الله على أن رأيت، بعد إلفاء الفكرة الصحيحة ونشرها بين الناس، أن كثيرا منهم قد عُنوا بأمر الوقف، وعالجه ذو و العلم والرأى السليم، فناصرونى بآرائهم القيمة، بالنشرات والكتب، وفي الصحف والمجلات والاجتماعات، وهب الناس بالشكوى من فساد أنظمة الوقف الأهلى ومضاره، فقدمت لمجلس النواب في ذلك الحين مشروع قانون بتنظيمه ، كما قدم بعض حضرات النواب مشاريع أخرى، ما ذال بعضها مطروحا أمام البرلمان لبحثه ،

ونظرًا إلى أن الوقف قد أصبح موضوع عناية الجمهور، لأنه يمس الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، رأيت من واجبي أن أعالج الموضوع من جديد، راجيا أن نصل إلى حل سريع يكفل لنا الخير، ونتقى به ما يشكو منه جميع المنصفين الذين لا يرمون إلا الى تحقيق مصلحة عامة، لا مصلحة شخصية ، وأملى أن يكون لما أبديه بعض المعولة لمن بيدهم مقاليد الأمو رفيا شرعوا فيه من إصلاح .

١ – أصل الوقف ، وهل هو من الدين ?

لم يأت ذكر للوقف في كتاب الله تعمالي، ولكنه حض في مواطن كثيرة على عمل الخير والبر بالفقراء والمساكين ، وكان أن تصدّق رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثالثة من الهجرة بسبعة بساتين في المدينة جعلها في سبيل الله .

أما جعل الصدقة أبدية، تحدّد مراميها وشرائطها بكتّاب وقف جلى ، فإنه لم يظهر عند المسلمين إلا في السينة السابعة من الهجرة ، ذلك أنه كان لعمر بن الخطاب أرض بخير ، تدعى " تُعقّ السابعة من الهجرة ، ذلك أنه كان لعمر بن الخطاب أرض بخير ، تدعى " تُعقّ الله قال الذي صلى الله عليه وسلم وقال له : "أصبت أرضا بخير، لم أصب مالا قط أنفس عندى منه فما تأمرنى ؟ "، نقال النبي صلى الله عليه وسلم "إن شئت حبست أصلها وتصدّفت بها"، فبيق عمر سنين إلى أن ولى الخلافة فوقفها، ونص في وقفه على أن "لا يباع أصلها ولا يوهب، ولا يورث، في الفقراء، والقربي، والرقاب، وفي سبيل الله، والضيف، وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يا كل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متموّل منه" ، ومن ذلك الناريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم، واستمرّ الناس من بعدهم ومن ذلك الناريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم، واستمرّ الناس من بعدهم

ومن ذلك التاريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم، واستمرّ الناس من بعدهم يقفون أموالهم .

هذا هو أصل الوقف، وأساسه، ومبدؤه في الإسلام .

وقد اختلف الأثمة والمجتهدون في شأنه اختلافا كبيرا، يمكن حصره في ثلاث فرق:

1 — ففريق برى عدم شرعية الوقف أصلا، ومنه القاضي "شريج" وهو من أكبر فقهاء الإسلام، ولاه "عمر بن الحطاب" قضاء الكوفة، واستمر فيسه ستين سنة — وقيل اثنين وسبعين — ومنه " اسماعيل بن السبع الكندى " ولاه الخليفة المهدى قضاء مصر، وحجة هذا الفريق أن الله تعالى فرض الفرائض في سورة النساء بآيات التوريث ثم أكدها بعد ذلك بقوله:

﴿ تلك حدودُ الله ومن يطبع اللهَ ورسولَه يُدخلُه جناتِ تجرى من تحتيها الأنهارُ خالِدين فيها وذلك الفوزُ العظيم، ومن يعصِ الله ورسولَه و يتعدُ حدودَه يدخلُه نارا خالِدا فيها وله عذابُ مُهين ﴾ .

و بعد أن نزلت آبات التوريث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا حبس بعد سورة النساء " .

وأضاف أصحاب هذا الرأى أن البسانين السبعة التي تصدّق بها النبي صلى الله عليه وسلم لم تفع حبسا عن فرائض الله تعالى لقوله : " إنا معشر الأنبياء لا نُورَث، ما تركناه صدقة "

كما قالوا عن أوقاف الصحابة: إن ماكان منها فى زمن رسول الله احتمل أنها كانت قبل نزول سورة النساء، فلم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى، وماكان بعد وقاته عليه السلام احتمل أن الورثة أمضوها بالإجازة .

ويما هو جدير بالذكر أن عرب بن الخطاب كان يريد أن يبيع أرض " ثمغ" بعد أن استشار رسول الله ، لكن نفسه أبت عليه أن ينقض ما كان بينه و بين رسول الله ، فأوفى بعهده ، وقال : " لولا أنى ذكرت صدفتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها " أضف ليه أن " المسور بن مخرمة " قال : " حضرت عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته ، وعنده المهاجرون ، فتركت ا عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته ، وعنده المهاجرون ، فتركت أي تركت الكلام سوأنا أريد أن أقول : يا أمير المؤمنين ، إنك تحتسب الخيروتنويه ، ولا ينوون مثل وله أخشى أن يأتى رجال قوم ، لا يحتسبون مشل حسبتك ، ولا ينوون مثل ولا في أخشى أن يأتى رجال قوم ، لا يحتسبون مشل حسبتك ، ولا ينوون مثل بينك ، فيحتجون بك ، فتنقطع المواريث ، ثم استحييت أن أفنات على المهاجرين .

كل هـذا قبل عن حبس الصـدقات ، أى عن الوقف الذى لم يقصـد به إلا الخير، والتقرب إلى الله تعـالى، لا عن هـذا النوع من الوقف الذى قصد به الهرب من آيات التوريث، والذى يسمونه الوقف الأهلى، أو الوقف على الذرية.

٢ - وفريق الإمام الأكبر " أبى حنيفة النعان " يرى عدم جواز الوقف ،
 وقيل عدم لزومه ، بمعنى أنه يرى عدم زوال الملك بالوقف، فيورث الموقوف،
 وللواقف أن يرجع فى وقفه، كما له أن يبيعه ، ولا يصبح الوقف فى نظر الإمام

أبي حنيفة " لازما إلا بإحدى طريقتين : قضاء القاضى بلزومه، لكونه مجتهدا فيه، أو إخراج الوقف مخرج الوصية، كأن يقول المالك : " إذا مت فقد وقفت دارى على جهة معينة ".

(٣) وفريق برى صحة الوقف ، ولزومه من وقت إنشائه . ولما كان الوقف — كما قلنا — غير مذكور فى كتاب الله ، ولم يأت عنه فى حديث رسوله سوى إباحة الحبس للصدقة ، اتسع الخلاف فى بعض أحكامه بين أثمة هذا الفريق ، فمن ذلك أن الإمام " عبدا" و " الشافعى " لا يجيزان للواقف أن يجعل وقفه كله أو بعضه على نفسه ، فإن فعل فالوقف باطل ، وغيرهما يجيزه ، وحجتهما أن الوقف صدقة فى سبيل الله ، فوجب إخراج المال ، وجعله خالصا له ، وإن شرط الانتفاع لنفسه يمنع كونه خالصا لله ، وإن شرط الانتفاع لنفسه يمنع كونه خالصا لله ، فيمنع جواز الوقف .

ومن ذلك أن الإمام " عبدا " يقول بعدم لزوم الوقف، ما لم يعين الواقف له وليا ، أى ناظرا يسلمه إليه ، والإمام " أبو يوسف " ، وغيره يقولون بلزوم الوقف من يوم إنشائه ، واو جعل الواقف نفسه وليا على وقفه .

ومن ذلك أن فريقا أجاز للمالك وقف ماله على من يريد بكامل حريته . وغيره يقول : <sup>90</sup> من وقف شيئا مضارة بوارثه كان وقفه باطلا ، لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه ، إذ هو لم يأذن إلا بماكان صدقة جارية ، ينتفع بها صاحبها ، لا ما جاء إلى جاريا ، وعقابا مستمرا ، وقد نهى الله تعالى و رسوله عن الضرر والضرار ، فالأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل باطلة من أصلها ، لا تنعقد بحال ، وذلك كالذي يقف على البنين من أولاده دون البنات ، وما أشبه ذلك ، فإن هذا لم يُرد التقرب إلى الله تعالى ، بل أراد المخالفة لأحكامه ، والمعاندة لما شرعه لعباده ، وكذا وقف من لا يجله على الوقف إلا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله تعالى ، وهو انتقال خروجه عن أملاكهم ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله تعالى ، وهو انتقال

الملك بالميراث، وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كما يشاء، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم إلى هذا الوقف، بل إلى الله عن وجل ".

ومنه أن الإمام ودأبا يوسف " يجيز وقف المشاع بخلاف الإمام و مجد " فإنه لا يجيزه، حتى إن الواقف لو وقف وقفا ثم استحق منه جزءشائع بطل الوقف كله.

ومنه أن جمهور الأئمة يقولون بضرورة تأبيد الوقف أى دوامه ، والإمام " مالك بن أنس " وأحد الرأيين لأبى يوسف يجديزان توقيت الوقف، و رجوعه إلى الورثة ، بعد انهاء المدة المقررة له ، أو بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها .

وحجة هذا الرأى الأخير أن التقرب إلى الله تعالى كما يجوز بالتصدق على جهة مؤبدة يجوز لحهة تنقطع .

ومنه أن الإمام مالكاً يرى أنه إذا شرط الواقف فى وقفه أنه إذا احتاج باعه، وأنفق ثمنه فى حاجاته صح شرطه، كما يصح شرطه إذا أباح الستحق أن يبيع نصيبه عند الحاجة .



إن هذه الاختلافات — وهى قليل من كثير — تدل على اجتهاد أثمـة الدين في ايجاد أحكام للوقف، بعد أن ثبت أنه لا يستمد وجوده من كتاب الله تعالى، و إنما هو آت من حديث رسول الله ، ذلك الحديث الذي أثبتناه فيا سبق، والذي لا يدل على شيء سوى مجرد إباحة حبس العين والتصدق بثمراتها .

ومتى كان حبس العين مباحا للصدقة، أى غير محظور، كان مثله مثل سائر المقود التي لايحرمها الشرع كالبيع، والإجارة، والهبة، وغيرها من صنوف المعاملات.

ولما لم يجد الأئمة أى نص عن الوقف فى كتاب الله تعالى ، ولم يكن أمامهم سوى الحض على الصدقات، وفعل الخمير بوجه عام، اختلفوا فى تفصيل أحكام الوقف، كما اختلفوا فى نوع الصدقة، ونوع الخير الذى يصح حبس العين عليه . كان من أثر ذلك أن رأينا الواقفين ، وليس أمامهم نصوص ثابتة من كتاب الله ، محددة لأحكام الوقف – و بعضهم من ذوى السطوة والبطش – قد جنعوا إلى التعلق بكل رأى بطلق لهم الحرية في تحقيق أغراضهم وشهواتهم ، التي لا يرضاها دين الله ، و يأباها العدل والضمير ، وعلى هذا جرى العمل على نخالفة قريق القاضى مشريخ " وفريق الإمام "أبى حيفة "، وعلى مخالفة الفريق الذي يقرر صحة الوقف ولزومه بشرط العدل ، وعدم مضارة الورثة ، وانتهى الأمر بفوز القائلين بجواز وقف الواقف على نفسه ، و بجواز أن يكون الواقف منوليا على وقفه ، و بجواز وقف المشاع ، و بتابيد الوقف ، وعدم توقيته ، و بحرية الواقف في وقفه ، و بحواز وقف ولو كان في ذلك حرمان الأولاده مما أحل الله لهم من الإرث ، ومعاندة الأوامره تعالى فيا أمر به من العدل والخير ، ومكارم الأخلاق ، وأصبحت هذه المنكرات مدقات يقصد بها كا يقولون التقرب إلى الله تعالى ، وهي ايست من القربة في شيء ، واغتبروا شرط الواقف كنص الشارع .

## ٧ \_ أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين

فمن شروط الواقفين الغربية ما جاء في كتاب وقف « مصطفى باشا الخازندار» من أنه لا يجوز للستحق أن يتزوج من غير أهل الوقف، و إن فعل فلا حق لزوجته وأولادها منه في الوقف المذكور (انظر الوقفية والتغيير الصادر في ٢٧ من ذي القعدة سنة ١٢٩٨ والمسجل بمحكمة مكة المكرمة تحت رقم ٤٣٨).

ومنها ما جاء فى كتاب وقف « خليل أغا » المصروف ، فإنه وقف وقفه على عتقائه، وشرط أنه لا ينبغى لأحد من مستحق الوقف (ذكراكان أو أنثى) أن يتزوج من غير مستحق فيه، وإذا لم يجد المستحق ذا أهلية من أهل الوقف للزواج به يشترى الناظر من يتزوج به و يعتقه ( والاسترقاق قد وتى زمانه! ) . وإذا تزوج أحد المستحقين فى الوقف من غير أهله صار محروما منه هو وذريته ( انظر الوقفية

الصادرة من محكة مصر الشرعية في ١٨ من شوال سنة ١٢٨٦ تحت وقم ٢٤٤ والوقفية الصادرة من محكة طنطا الشرعية والمسجلة بها في ١٥ من صفر سنة ١٣٩١ تحت رقم ٣١)

ومن ذلك أن وقف الشيخ « محمد أبو الأنوار السادات » جميع ماكان يملكه يوقفيات جمعها في حجة صادرة أمام محكمة مصر الشرصية في ١٨ من رمضان سنة ١٢١٨ وجعل وقفه كله بعدموته، وموت زوجته على عتقائه، وذريتهم، وحرم أهله وورثته الشرعيين جميعا حرمانا تاما بقوله :

" إن كل ما كان موجودا أو يوجد للواقف من أقاربه، عصبة كانوا أو ذوى رحم قرابة بعيدة أو قريبة، ذكوراكانوا أو إناثا، فإنهم لا دخل لهم في هذا الوقف لا بنظر، ولا بخدث، ولا باستحقاق، ولا بشبه استحقاق، ولا بوظيفة، ولا بأجرة ولا بإجارة، ولا بقبض، ولا بصرف، ولا بأخذ، ولا بعطاء، ولا بغير ذلك بوجه من الوجوه مطلقا ، ولو آلى الوقف لأى جهة فإنهم ممنوعون، مقطوعون عن ذلك، أبعدهم وأكد منعهم من ذلك جميعه، وذريتهم ونسلهم، وعقبهم ومن ينسب أبعدهم وأكد منعهم من ذلك جميعه، وذريتهم ونسلهم، وعقبهم ومن ينسب وجلال عظمتك، و بأسمائك كلها أن كل من سعى وأعان على إبطال هذا الشرط وجلال عظمتك، و بأسمائك كلها أن كل من سعى وأعان على إبطال هذا الشرط أن تنزل به البأس الشديد، في الدنيا والآخرة، وأن تسر بله في الخزى والخذلان والخسران، وأن تحشره مع أهل البغى والطغيان، والأخسرين أعمالا إنه سميع مجيب"،

هذا قليل من كثير، كأوقاف المنشاوي باشا، والشوار بي باشا وغيرهما .

فطالما رأينا من الواقفين من حرموا أولادهم الاستحقاق ، ومن حرّموا على روجاتهم الزواج بعد وفاتهم ، ولوكن في شرخ الشباب ، و إلا حرمن من الاستحقاق ، وطالما رأينا من يقف ماله على الأبناء دون البنات ، بل رأينا من يقف ماله على زوجته الجديدة الشابة ، ويحرم منه زوجته الأولى ، وأولادها ، وهي التي قاسمته الشطر الأقل من حياته ، راضية صابرة ، بما احتواه من شروخير ،

واذا كان عمل هؤلاء الواقفين غريبا ، فالأغرب منه أن يحترم مثل هذا العبث، و يعطى لهذه الآثام تقديس أو شبه تقديس ، فنظل نافذة على أنها قربة الى الله و رسوله ، وهي أبعد ما تكون عن رضا الله و رسوله .

### ٣ \_ الأوقاف في عهد الماليك ومحمد على الكبير:

كان من نتائج هذه الفوضى أن انتشر الوقف فى مصر أيام الهماليك، ووصل إلى حالة ضاق بسبهما بيت الممال . فلجأ «برقوق أنابك العساكر» إلى القضاة والعلماء فى حل الأوقاف، وجعهم ذذا الغرض فى ذى القعدة من سنة ٧٨٠ فكان جواب الشبيخ « سراج الدين البلقيني » ما يأتى :

"أما ما وقف على خديجة ، وعويشة ، ونظيمة (أى الوقف الأهلى) فنعم . وأما ما وقف على المدارس ، والعلماء ، والطلبة (أى الوقف الخيرى) فلا سببل إلى نقضه " . ويقول « السيوطى» في "حسن المحاضرة" : إن الأمر قد انفصل عن رأى البلقيني .

ولما تبوأ «محمد على» عرش مصر أمر في سنة ١٣٢٨ه (١٨١٣م) بيالغاء جميع الترامات الأطيان ، وكان بعضها موقوفا، وفك زمام البلاد، ثم وزع أطيانها على المزارعين ، على أن يقوموا بدفع خراجها للحكومة ، ورتب لللتزمين بدل ماكان لهم من الترامات تعويضا سنويا اسمه " فايض الالترام "، ومازاات وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على بعض الترامات الأوقاف الملغاة – تأخذ من الحكومة سنويا شفوائض "هذه الانترامات، وتدرجها في ميزانياتها ،

ثم رأى " عبد على باشا " بعد ذلك لزيادة عمران البلاد أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة، وهى التى كانت تسمى "بالأبعاديات"، لأنهاكانت خارجة \_ أى بعيدة \_ عن مساحة فك زمام سنة ١٣٢٨ ه، وأن يعفيهم من دفع ضرائب عنها، تشجيعا لهم على إصلاحها، وحنا على استغلالها، فبدأ بأن أصدر أمرا عاليا في ٤ من ذى الحجة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩ م) منح به شخصا اسمه "جور بجى

ولى الدين أغا " مائة فدان بلا مال من الأطيان " الخــرس " بناحية " شـــلقان " بمديرية القليوبية .

ثم توالت إنعاماته على كثير من الناس ، وصار هـذا النوع من الأطيان ملكا طلقا لأر بابه ، يتصرفون فيه كما يشاءون ، وهو الذى أطلق عليه فيما بعد اسم الأطيان والعشرية " أو " العشورية " وكان أن تصرف كثير من أصحابها بوقفها ، واتسع نطاق هذا الوقف مرة أخرى ، فأحس " عد على باشا " بضرره ، وسوء عقباه ، فعرض الأمر في سنة ١٢٦٦ ه ( ١٨٤٥ م ) على مفتى الاسكندرية ، و بعد صدور الفتوى الشرعية أصدر الباشا في ٩ من رجب من السنة المذكورة إرادة سنية بمنع الوقف من ذاك التاريخ .

و إنا ننشر هنا نص الفتوى، وترجمة الإرادة السنية، الصادرة باللفة التركية، وهما محفوظتان بدار المحفوظات المصرية بدفتر مجموعة أمور إدارة و إجراءات عملية مجلس أحكام مصرية بند المحاكم الشرعية، الصفحة ١٤٧ و ١٥٠، ومحفوظة بعين رقم ١ تركى .

#### 

#### الح\_\_\_واب

«الحمد لله . الوقف من الأمور التي وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد؛ فإن منهم من وسع فيسه كأبى يوسف ، فإنه قال بصحته ولزومه بجــرد القول، ومنهــم من توسط تحمد بن الحسن فإنه شرط لتمامه ولزومه تسليمه إلى متول كما بسط بيان ذلك مع بقية شروطه في معتبرات المذهب .

وأما الإمام "أبو حنيفة" فذكر الإمام "محمد بن الحسن" أن الوقف باطل عند أبى حنيفة ، سواء كان مؤبدا أو غير مؤبد . وذكر "شمس الأئمة الحلوانى" فى شرحه على "المبسوط" أن ظاهر الرواية عند أبى حنيفة أن الوقف باطل ، سواء وقف فى صحته أو فى مرضه، إلا أن يوصى به بعد وفاته، فيجوز من الثلث .

ووجه قوله ببطلانه ذهابه إلى أنه كان مشروعا فى أوّل الأمر، ، ثم نسخ بآية الميراث، لما جاء برواية "ابن عباس" رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليسه وسلم أنه قال : " لا حبس عن فرائض الله" . وعن شريح أنه قال : " جاء مجد صلى الله عليه وسلم بيع الحُبُسُ" .

وجع من المشايخ على أنه جائز عند أبى حنيفة لكنه غير لازم ؛ فيجوز له أن يرجع عنه فى حياته ، و يكون ميرانا عنه بعد وفاته ، كما بين فى مطولات المذهب ، وقد ذكر جمع من أرباب المعتبرات ، ومنهم صاحب "الدر المختبار" أن أمر الأمير مئى صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ أمره ، أى وجب امتثاله ، والامتناع عن مخالفته ، و إذا عرف هذا فإذا ورد أمر من ولى الأمر بمنع العامة من وقف أملاكهم ، وتحبيمها فيا يستقبل من الزمان ، سدد لذر يعة أغراضهم الفاسدة ، كما ذكر جاز له ذلك ، لأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية استنادا لما حكينا عن إما المذهب ، وضى الله عنه ، ولزم امتثال أمره والحذر من مخالفته ، والله ولى التوفيق .

حرره الفقير محمد بن محمود الحزايرلي مفتى الحنفية باسكندرية » .

#### $(\Upsilon)$

إرادة سنية صادرة لسعادة ( كتخدا باشا تركى " في ٩ من رجب سنة ١٢٦٢ هـ ترجمتها ( الحكومية الرسمية " كما يأتى :

ود إن أرباب الأغراض الذين ظهروا في زماننا هذا كل منهم مضر لعار الملك، وتشبئوا بدسائس، وحيل مغايرة ومخالفة لصيانة الأهالي والرعابا، ولا سيما بعض من الناس يمــاطلوا و يتساوفوا فى ديونهم ، و بزعمهم إبطال وتزييف المطلوبات العايدة إلى المبرى وإحرام و رئاهم بوقفهم أملاكهم وعقاراتهم ـــكا هومعلوم ـــ وعلى هذا الوجه يضر الملك والملة، كما هو ظاهر .

ومن كون من أخص آمالى، وأقصى مافى بالى، عمار الملك، وسد ورد خصوص محل أغراضهم الفاسدة، وأفكارهم الكاسدة، بموجب الشريعة الفراء، وأجراها، فقد استفتينا عن الكيفية من جهة الشريعة المطهرة، واستحصلنا فتوتين شريفة شرعية، ممهودين من طرف فضيلتو مفتى أفندى اسكندرية حالا، بخصوص مجوزات منع الأوقاف فيا بعد ولأجل الإجراء بموجبهم ومقتضاهم أرسلنا منهم فتوى إلى زاك أفندى مدير ديوانى باسكندرية والثانية أيضا مرسولة لف أمرى هذا لصوب نجابتكم فعند وصول الفتوى الشريفة المذكورة لتخذوا مضمون شريفها لصوب نجابتكم ويصير الإعلان والإشعار إلى من يجب بأن الوقف ممنوع من الحكومة المصرية من الآن، بمقتضى الفتوى الشريفة، كما هو مأمولى يا ولدنا " .

وقد أعلنت هذه الإرادة السنية فورا إلى قاضي مصر، و إلى جميع المديريات والمحافظات لتنفيذ ما جاء بها . ثم توالت الأيام ، وتغيرت الظروف والأحوال، فصدرت أوامر علية كثيرة، انتهت بالتصريح بالوقف، على الصورة التي نزاها الآن.

## ٤ – الوقف قبل الاسلام:

شاكان أساس الوقف في الاسلام لم يأت به كتاب الله تعالى، و إنما بني \_ كا رأينا \_ على الحديث النبوى الشريف، وهو على اختلاف الرواية في نصه وفى تاريخ صدوره، لم يخرج عن كونه إباحة حبس العين للصدقة في سبيل الله إذا شاء المالك ، أصبح الوقف بلا شك نوعا من أنواع التصرف في الملك كالبيع وغيم \_ كما قلنا \_ من الأعمال المدنية والاجتماعية ، فلا غرابة إذا فكر الناس

فيه مر قبل الاسلام . ففكرة الصدقة ، والاحسان والخير ، تلازم الإنسان في تفكيره من يوم أصبح إنسانا، يحس، ويفكر، ويسعى الى الخير .

لذلك عبد الناس قبل الاسلام إلى الحبس الخيرى، بعد أن فكروا في الحياة الآخرة وفي الثواب والعقاب، كما عمدوا بعد ذلك إلى نوع من الحبس على الذرية بعد أن تطور المجتمع إلى نظام الملكية الخاصة، وأراد استبقاءها في الذرارى.

لهذا وجدت الإرصادات في مصر في عهد الفراعنة؛ فكانوا يحبسون أملاكهم ليصرف ربعها على أرواحهم، ومقابرهم، وتماثيلهم وإنا نورد هنا ترجمة عهد كتب أحد أمراء الفراعنة أيام الأسرة الثانية عشرة إلى كهنة هيكل من هياكل صعيد مصر إذ قال :

«اتفاق بين الأمير "حابى طوق" سيدسيوط، وبين كهنة هيكل " آنو بيس" في شأن الخبز الأبيض، الذي يجب على كل واحد من هؤلاء أن يقدمه إلى تمثال الأمير تحت رعاية كاهن الروح في ١٨ من آوت، وهو يوم عيدواجا (عيد من أعياد الموتى) فوق العطايا، التي يجب على كل قبر تقديمها إلى سيده. وكذلك في شأن إيقاد النار والموكب الذي يجب عليهم عمله مع كاهن الروح، في أثناء قيام هذا بالصسلاة للتوفي و بينها هم يطوفون في زوايا الهيكل البحرية يوم إيقاد النار، فان وحقول الغير من كل حقل من حقول القبر، كما يهجم من باكورة محصول الإمارة مشل ما اعتاد كل شخص من حقول القبر، كما يهجم من باكورة محصول الإمارة مشل ما اعتاد كل شخص من سيوط أن يقدم من محصوله ، لأن كل فلاح يعطى دائما من باكورة محصوله للهيكل ...... الخ " ... من الخورة محصوله المهيكل ... النام النهيكل ... النام النهيكل ... النام النهيكل ... النام النهيكل ... النام " ... النام النهيكل ... النام " ... النام " ... النام " ... النام " ... النام النام كل فلاح يعطى دائما من باكورة محصوله للهيكل ... النام " ...

وكذلك دلت الآثار المصرية على أن أحد حكام بلاد النوبة في عهد رمسيس الرابع، اسمه "بنوت" حبس أرضا، ليُشترى بريعها كل سنة عجل يذبح على روحه، ثم ظهرت الإرصادات الخيرية بعد ذلك عند اليونان. ودلت آثارهم على أن امرأة اسمها " أريني" وقفت حديقتها على مدينة " أوجستنيس " لتقام فيها شعائر

دينية، وأن قائدًا يونانيا اسمه ° نسياس ° وقف أرضًا له على إقامة الشعائر الدينية لإَنْفُ هُ \* أَيُولُونَ ° .

ثم ظهررت بعد ذلك إرصادات خيرية عنمد الرومان في عهمد جمهوريتهم، واتسمع نطاقها بعد ظهور المسميحية، فأقامت لها الحكومة موظفا عموميا، يسهر على تنفيذ شروط الواقفين .

ثم انتشرت الأحباس فى أرجاء أورو با المسيحية على الملاجىء والمستشفيات والمسدارس والأديرة ، إلى أن وصلت فى القسون السابع عشر أيام حكم " لويس الشالث عشر " إلى ما يقرب من ثلث مساحة فرنسا ، ولم تنج هذه المملكة وقتشذ من أذى هذه الأحباس إلا بالشورة الكبرى ، فاعتبرتها من أملاك الدولة ، ثم وضعت بعد ذلك نظاما للا حباس ، يوفق بين فكرة الحسير ، وبين المصلحة العامة .

وما لنا نذهب بعيدا ، وقد ثبت من قول الفاضي "شريح": جاء مجمد ببيع "الحبس" أن الأوقاف كانت موجودة فعلافي بلاد العرب وقت ظهور الإسلام!.



أما عرب الوقف الأهلى فإن الرومان قد أخذوا بنظام الحبس على الذرية من طريق الإيصاء ، وبدأ الحبس عندهم على طبقة ، ثم على طبقات ، ولما انتهى أمر هذه الأحباس إلى إيذاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة أصدر الإمبراطور "جوستنيان" أمرا بحلها إذا تجاوزت أربع طبقات ،

استمسر هذا النسوع من الحبس على الذرية فى أوروبا أجيالا تحت اسم " استخلاف"، ثم اشتقوا منه صنفا اسمه "الأرشدية" وهو حبس جزء من أملاك الأشراف على أرشد الأسرة، تلقاء النكاليف التي لتطلبها مظاهر ألقاب الشرف، ويرثه الأرشد فالأرشد.

قلنا: إن هذه الحال استمرت في أوربا . وإن أمرها قد انتهى في فرنسا بالثورة الكبرى . ذلك أنها قضت عليها بمرسوم في ١٤ من نوفمبر سنة ١٧٩٢، لكن نظام " الأرشدية " قد عاد من جديد بعودة نظام الأشراف ، ثم لم يلبث أن زال، ولم يبق منه الآن في أوربا إلا قليل من آثاره .

\* \*

وضع نما تقدّم أن الحبس بنوعيه كان موجودا من قبل الإسلام والمسيحية ، وأن الحبس على الذرية كان عند غير المسلمين نوعا من الوصية ، منفصلا عن الإرصادات الخيرية ، فلا يئول إلى جهة بر لا تنقطع ، لكن المسلمين لما رأوا أنها لا تجوز لشخص في أكثر من الثلث ، ولا تجوز عند أهل السنة لوارث ، كما رأوا أنها لا تجوز لشخص غير موجود وقت الإيصاء ، اضطروا تحقيقا لأغراضهم المدنية الصرفة ، وحبا في الأثرة إلى الوقف المشروع أصلا للصدقة ، فسخروه في حبس أموالهم على أهليهم وعجو بيهم ، بأن يقفوا أموالهم شكلا على جهة بر لا تنقطع ، ويشترطوا في كتب وقفهم ألا يئول إلى هذه الجهة الخيرية شيء من ربع هذا الوقف ، الذي يسمونه خيريا المهدة بعد انقراض المستحقين من ورثة وغير ورثة ، وذريتهم ، ونسلهم ، وعقبهم ، طبقة بعد طبقة ، وجيلا بعد جيل ، حتى تخلو بقاع الأرض منهم جميعا ، و يدعون جهذه الحيلة أن الوقف على الذرية خيري ومشروع ، لأنه ينتهي الى جهة خيرية ، ولو لم يُعن الواقف بها ، ولم تكن في شيء من بواعث وقفه ، واستمرزنا على القول بعدم وهو الولم يُعن الأهلى ما لم ينته إلى جهة برلا تنقطع ، والى الفقراء عنذ عدم النص ، وعق الوقف الأهلى ما لم ينته إلى جهة برلا تنقطع ، والى الفقراء عنذ عدم النص ، وعق الوقف الأهلى ما لم ينته إلى جهة برلا تنقطع ، والى الفقراء عنذ عدم النص ، وعق الوقف الأهلى ما لم ينته إلى جهة برلا تنقطع ، والى الفقراء عنذ عدم النص ، وعقة الوقف الأهلى ما لم ينته إلى جهة برلا تنقطع ، والى الفقراء عند عدم النص ،

#### ه ـ الوقف والمصلحة العامة:

لا أريد أن أزيد على ما قلته شيئا فى أن الوقف عمل مدنى محض، وأن الخيرى منه مشروع مرغوب فيه، إذا أريد به التصدّق والتقرب إلى الله فعلا ، أما الأوقاف التى زاها الآن، والتى ليس فيها شىء من التصدّق والخير، والتى تحل فى ثناياها الظلم والجور، فهى جديرة بأن يعنى القائمون على مصلحة هذا البلد بأمرها و بمنع أذاها عنه ،

ومضار هذه الأوقاف كثيرة، نذكر بعضا منها :

(أولا) إن هذه الأوقاف قد انتشرت في السنوات الأخيرة، انتشارا يخشى منه على حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وإذا استمرت إباحة الوقف كما هي أصبحت أطيان مصر وعقاراتها وقفا محبوسا بعد زمن قصير، فتفقد بلادنا التقلة المالية، وتضعف في ميدان التعامل، إذ لا يخفي أن العين الموقوفة غير قابلة لأن تكون شمانا في المعاملات، فكلما خرجت عين من التعامل ضعفت لا محالة ثروة البلاد،

ولقد وصل الموقوف من الأطيان – طبق الإحصاء الرسمي – حتى سنة . ١٩٤٠ الى - ٣٩٢٧٠٠ فدان من أجود أطيان القطر .

هذا عدا العقارات والأراضي الفضاء، في القاهرة، والاسكندرية، والمدن الأخسري .

(ثانيا) إن انتقال الاستحقاق من طبقة إلى أخرى يؤدّى حتما إلى كثرة عدد المستحقين بتوالى السنين، فيقسم الربع، ويتضاءل النصيب جيلا بعد جيل، حتى يصل بالضرورة إلى تصيب تافه، قسد لا يعنى به المستحقون، ويستمر الناظر في قبض أجر النظر كاملا غير منقوص، وقد لا تكون له أية صلة بالمواقف وبالمستحقين.

ولقد وصل الأمر في سنة ١٩٢٧ إلى أن صار عدد المستحقين في وقف «تربانه» مثلا بالاسكندرية ٤٣٨ مستحقا ، وأصبح نصيب بعضهم سنين قرشا في السنة . مع أن إيراد الوقف كان في سنة ١٩٢٧ — ٢٥٠٠ جنيه ، وكان عدد المستحقين في السنة نفسها في وقف "على كتخدا الخربوطلي " ٩٥ مستحقا، وأصبح نصيب أحدهم ٣١١ مليا في السنة ، وكان ربع الوقف ١٧١٢ جنيها .

وأعتقد أن الاستحقاقات متى وصلت بحكم الزمن، وتعاقب الطبقات إلى هذه الدرجة من الضآلة والوهن فقدت الغرض الذى أراده الواقف بها من وقفه، دون أن يفقد الناظر شيئا من أجر النظر، فيصبح الوقف لمصلحة الناظر عليه، وقد يكون غريبا عن أهل الواقف.

(الشا) إن في بعض الأوقاف مضارة صارخة بالورثة الشرعيين، وإن المشاهد الملموس أن البؤس والشقاء يلازمان الكثير من المستحقين، ولوكانوا و رثة ، ذلك أن الواقف قد حصر إدارة الوقف عادة ف شخص واحد ، فالمستحقون محرومون من إدارة هذه الأوقاف ، فاصبحوا في حكم المحجو رعليهم ، وقد يكونون من أوفر الناس نشاطا، وأقواهم عقلا، وأعفهم نفسا، لكنهم بحكم إرداة الواقف وظلمه قد استكانوا، واعتمدوا على ما يمن به الناظر عليهم من غلة الوقف، فأصبحوا عالة على الميئة الاجتماعية، بعد أن أضعفتهم البطالة، وأفسدتهم الجدة، بل إن منهم من نكبوا بنظار يعمدون الى إفساد أخلاقهم أو تهديدهم ، حتى لا يقو وا على مراقبتهم، بنظار يعمدون الى إفساد أخلاقهم أو تهديدهم ، حتى لا يقو وا على مراقبتهم، أو خاصمتهم .

(رابعا) الوقف مؤثر فى قزة الإنتاج أسوأ تأثير ، وهذا مشاهد فى الأعيان الموقوفة ، ذلك أن ربعها بعد خصم أجر النظر ، ومصاريف الإدارة والتعمير ، مهما تكن فى أيد أمينة أقل بكثير من غلة أملاك حرة أخرى تماثلها ، سواء أكانت أطيانا أم عقارات . هذا إلى المصاريف الباهظة التى تدفع فى المخاصمات أمام المحاكم ، وفى أتعاب الحامين ، وفى تعطيل أعمال المستحقين ، متى ظهر لهم من أعمال النظار ما يدعو إلى طلب النصفة والعدل ، أمام الهيئات القضائية .

\* \*

أمام هذا الواقع المائل أمام أعيننا كل يوم نرى أنه لا مناص من الحكم بأن الوقف قد أصبح فى وضعه الحاضر على حالة من الفوضى أخرجته عن سبب الترخيص به ، وأبعدته البعدكله عما أراده الله و رسوله من الصدقات وفعل الخيرات.

ولقد ثبت مما سبق أن الوقف من الأمور التي ليست محل إجماع، وأنه موضع اجتهاد، كما قال بذلك صراحة الإمام « أبو حنيفة » وغيره ، ومتى كان الأمر كذلك فللحاكم الشرعى على رأيهم أن يامر في شأنه بما يراد، بقدر الضرورة، متفقا مع المصاحة العامة .

أضف إلى ذلك أن الوقف عمل مدنى صرف ؛ ويكون حراما فى كشير من الأحوال ؛ لا يرضى الله و رسوله ، و يضر بالمصلحة العامة ، و يؤثر على قوّة الإنتاج ، وفى الأخلاق ، و يفسد بين المرء وأخيه ، بما يولده بينهما من البغضاء والتشاحن .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعها يمكنني أن أقول :

إن فكرة الوقف في ذاتها جديرة بالنظر ، و إن من بين أسباب الوقف ما هو خليق الاعتبار والتقدير ، فللوقف أحيانا في بلاد كبلادنا في حالتها التي هي عليها مستوغات ، ولهذا فإني لا أقول بمنعه بتانا ، إنما أريد أن أجرتده من مساوئه ، على اعتباره نوعا من أنواع التصرفات ، وأريد أن أقيم و زنا لإرادة المالك ، إذا لم يسمئ المي ورثته أو إلى وطنه ، فن ذا الذي ينكر على المالك حقه ؟ ، متى رأى في بلدنا هذا وفي أمتنا هذه ولده سفيها ، أوضعيف الإرادة ، فأن يحافظ على تركته باستبقاء عذه الثروة إلى من يلي هذا الولد ، وخاصة إذا نحن لا حظنا أن أمتنا في وضعها الحاضر، ونظامها الحاضر، لم تصل بعد من المناعة إلى مستوى يحيها من المرابين ، ومن ذا الذي ينكر على الممالك حقه بعد أن كد وتعب في اقتناء ثروته في أن يؤثر ومن ذا الذي ينكر على الممالك حقه بعد أن كد وتعب في اقتناء ثروته في أن يؤثر عادلا ومن ذا الذي ينكر على الم جديرا بعطفه ، أو مكافأته ، أو تشجيعه ، تشجيعا عادلا صادخة بورثته ؟ ! .

و إن نحن أوصدنا في وجه المالك كل هذه السبل خشينا أن نطفي في نقسه روح النشاط، والعمل، والادخار؛ فنسئ إلى المصلحة العامة، من حيث نريد النفع. فذه الاعتبارات وغيرها أرى أن يكون نظام الوقف على الأسس الآتية :

(أوّلا) تنظيم الوقف الأهلي الجديد :

١ – للالله أن يقف ماله كله أو بعضه ؛ بشرط عدم حرمان الوارث القريب من أكثر من ثلث ماكان يتول إليه بالميراث؛ وما زاد عن هذا الثلث يعتبر مضارة بالورثة ، فالهم أن يبطلوه بحكم الفضاء، و بحضور النيابة العمومية ، و يقصد بالوارث

القريب من يرث بالفرض أو بالتعصيب ، وكان في درجة الموقوف عليه أو أقرب منه إلى الواقف ، فمثلا يجوز لابن الواقف ، أو بنته أو أبيه ، أو أمه ، أو زوجته إبطال ما زاد عن ثلث تركته فيا وقفه على آخر، ولوكان من أبنائه أو زوجاته ، ولا يجوز لأخيه ، أو ابن عمه إن كان أحدهما وارثا إبطال مازاد عن ثلث التركة ، فيا وقفه على ابنته ، أو بناته ، أو زوجته ،

٢ — يجب توقيت الوقف؛ فينتهى من نفسه، بعد مدّة يمينها القانون بعد وفاة الواقف إلى ملك خالص الموقوف عليهم، أو لمن يعينهم الواقف في كتاب وقفه، مع مراعاة عدم المضارة بالورثة كما قدّمنا.

٣ — كل مستحق فى وقف يعتبر بحكم القانون ناظرا على نصيبه ، ولا يجوز عزله من هذا النظر بحال ، ولا تنتزع ولا يته عليه إلا لوليه ، أو وصيه ، إن كان قاصرا ، أو للقيم إن كان محجورا عليه ، أو لوكله إن كان غائبا ، غيبة منقطعة ، أو لحارس قضائى يقدر القضاء الحاجة إليه عند تنازع المستحقين فى الانتفاع بمال موقوف مشاع ، كما يحصل بين المالكين .

لاستحقين بالشيوع أن يقتسموا أعيان الوقف قسمة انتفاع بالتراضى
 أو بحكم قضائى . ولا يجوز نقض هذه القسمة إلا بأسباب طارئة تسوغه ، كترع ملكية جزء من الوقف ، أو انقراض إحدى طبقات المستحقين مع تغيير الأنصبة .

(ثانياً) تنظيم الوقف الخيرى الجديد:

١ – لا يقبل اشهاد بوقف خيرى إلا في عين مفرزة غير مشاعة .

٣ - لا يقبل إشهاد بوقف خيرى إلا إذا كانت الجهة، أو الجهات الخيرية
 هي المستحقة في ربعه من تاريخ إنشائه، أو من يوم وفاة الواقف.

- لا يجـوز أن يكون الوقف الخيرى في أكثر من ثلث التركة إذا كان للواقف وارث.
- ٤ يجوز أن يكون الوقف الخيرى مؤقتا أو مؤ بدا على جهة بِر لا تنقطع .
- ه لا يصبح الوقف الخيرى على جهـة خارجة عر\_ الملكة المصرية ،
   إلا بموافقة العران .

## ( ثالث ) تنظيم الأوقاف المتعدّدة :

إذا أنشأ الواقف بعد العمل بالقانون أوقافا متعدّدة ، بدئ بتنفيذ الوقف الخيرى في دائرة الأحكام السابقة ، ثم ينفذ الوقف الأهلى في الباقي مع اعتبار مجموع الوقفين ، في عدم المضارة بالورثة الأقربين .

(رأبع) يعتبر باطلاكل شرط من شروط الواقفين، يكون مخالفا الآداب أو النظام العام ؛ فانكان الشرط أساسا وسيبا في إنشاء الوقف يحكم بإبطال الوقف نفسه .

## (خامسا) تنظيم الوقف الأهلي القديم :

١ – كل وقف أهلى صادر قبل العمل بالقانون المنظم للأوقاف، ومضت على إنشائه المدة التي قررها لانتهائه بصبح ملكا للستحقين فيه؛ بشرط عدم المضارة بالورثة الأقربين فيا زاد عن ثلث التركة ، فإن هذا يرجع إليهم، وتقضى به المحاكم بحضور النيابة العمومية .

٣ – لا يجوز للشخص الذي آل اليه الوقف القديم ملكا – سواء بانتهاء مذته أو ببطلانه – أن يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو بغير ذلك من أنواع التصرف ولا يجوز نزع ملكيته أو تقرير أى حق عليه بأى وجه من الوجوه، إلا وفاء لديون يجوز التنفيذ بها على الأعيان الموقوفة كالديون المترتبة على الوقف قبل إنشائه وكالضرائب العامة .

و يستمر هذا المنع مدى حياة من آل اليه الملك ، ولا يسأل و رثته عن ديونه الخاصة إلا فيما و رثوه عنه خارجا عن العين التي آنحل وقفها .

و ينتفع الشخص الذي آل الهـــه الوقف ملكا بالقوانين التي تحمى المستحقين في الوقف في مسائل الحجز على استحقاقاتهم .

الوقف الأهلى الصادر قبل العمل بالقانون ولم تكن قد مضت على انشائه المدة التي عينها الانتهائه يخضع للأحكام الخاصة بالوقف الجديد، والأحكام الفقرتين السابقتين .

中中

تلك قواعد عامة أردت بها الإصلاح لوجه الله والوطن، و بلاحظ أنى جعلت لانتهاء الوقف مدة معينة لا طبقات معينة، تيسيرا للناس فى معاملاتهم؛ حتى بعلموا من كتاب الوقف نفسه وقت انتهائه، بلا حاجة إلى معرفة الطبقات، وحتى ينقضى وقف المين كله دفعة واحدة، لاأن يئول بعضه ملكا، ويبقى البانى وقفا مشاعا، شبعا لموت بعض الطبقات، دون البعض الآخر، ولاعتبارات أخرى لها قيمتها.

كا أنى تركت بعض المسائل الثانوية لحكة الشارع وتنظيمه، يضع لها أحكاما منطبقة على العدل والإنصاف؛ كوجود مرتبات لجهة خيرية، أو لأشخاص معينين، يرجع بعد وفاتهم أو وفاة ورئتهم إلى أصل الوقف، فان هذه الحالات يسهل حلها بوسائل عادلة، لا يتسع هذا الكتاب لبسطها متى حسنت النية، وأريد الاصلاح المنشود، والخلاص مما تحويه الأوقاف الحالية، من مظالم ومضار، لاتخفى على أحد،

李安

كا يلاحظ أنى قصدت عدم المساس بالأوقاف الخيرية القديمة لأسباب :
منها \_ أن هـذه الأوقاف الخيرية قد مضى على بعضها سنوات طويلة ، فن
الصعب أن نفتح أبواب القضاء في منازعات قد تُقضى في الغالب الى استحالة
معرفة الزائد عن الناث في التركة .

ومنها — أن انشاء الأوقاف الخيرية كان فى الغالب بدافع إحساس خيرى شريف . وأصحاب هذه الأوقاف قد يغلب على الظن أنهم لم يحرموا ورثتهم من اكثر من ثلث تركاتهم .

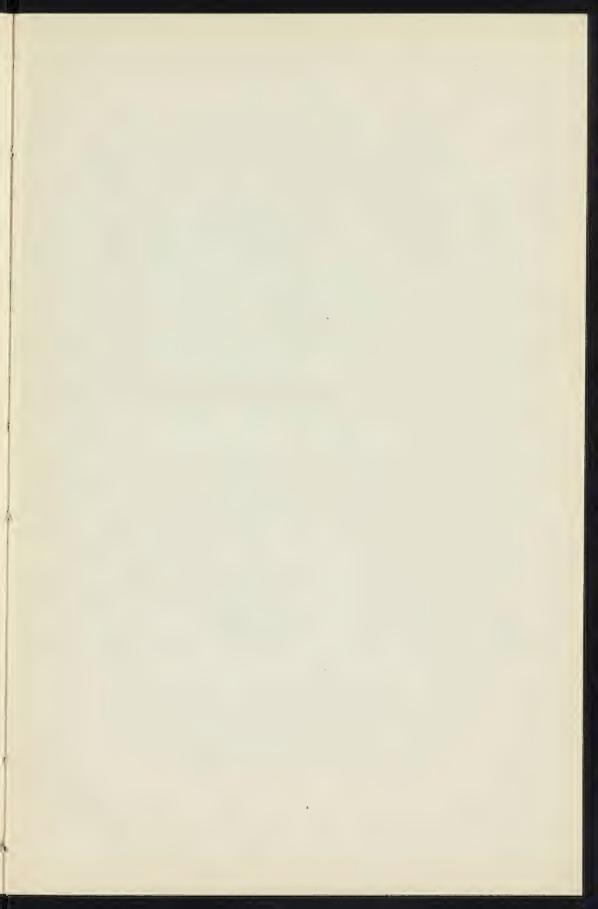
ومنها – أن جهة البر في الأوقاف الخيرية كالمساجد والمسدارس والملاجئ والمستشفيات قد سارت منذ قام وجودها على إيراد معين سنوات طويلة . ويخشى اذا نحن سعينا في ابطال جزء من هذه الأوقاف أن تشل حركتها، وأن تتغير معالمها، فتعطل أغراضها، وهي من المصلحة العامة . فمن هذه المصلحة إذن استبقاء الأعمال الخيرية القديمة بالحالة التي هي عليها الآن .



هــذا في نظرى ما يجب أن يكون عليه نظام الوقف في مصر، بعد أن عمت الشكوى من كل غيور على بلده وعلى حقوق الضعفاء، وبعــد أن ظهر أن مضار الوقف غير مقصورة على الأشخاص، واتما تتناول النظام نفسه، والحجر على المستحقين وإهدار إنسانيتهم، وإبتزاز أموالهم بلا مستوغ .

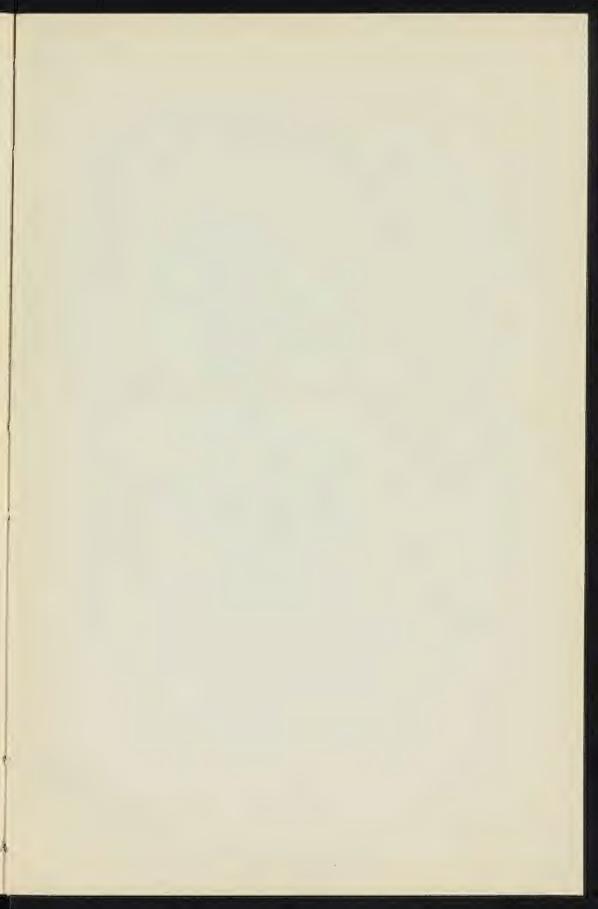
و إلى لمطمئن النفس إلى أنه يجب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؟ فيستطيع المالكون أن يقفوا أموالهم على من يريدون، في دائرة الحق والعدل، كما يستطيعون ابقاء العين مدة لا تمكن الضعفاء والمسرفين من الأبناء أن يعبثوا بها ، وتعطى الحق لمن يئول إليه الملك بعد انتهاء الوقف أن يقفه من جديد، وبرسوم جديدة، متى وجد حاجة لذلك .

و بهذا نصون بلادنا من كل أذى ، يمكن أن يمسها في حالتها المسالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، و يأباه دين الله ، الذي يحض على الرقى ، و يساير العقل والعدل ، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .



الباب الثان مصر والبداد العربية

\_\_\_\_



# البائتيانان

## مصر والسالاد العربية

كان الشرق مهبط المدنيات والأديان . بزغت منه شمس العلوم والعرفان ؛ فانتشر ضوءها في أرجاء العالم. وكان للشرق قوّة وسلطان، وعلوم وفلسفة، وممالك ودول ؛ فما الذي دهاه في أيامنا هذه حتى وصل إلى حالته التي نراها ونحس بها ؟!

انظر إلى مصور العالم ترججبا ، أمامك البحر الأبيض المتوسط، ففي شماله نرى أثما غالبة سيدة، ونرى في جنو به وبعض من شرقه أثما مغلوبة مسودة ، نرى تلك الأمم التي كانت عريقة في المدنية والسؤدد أصبحت وكأنها لم تكن شيئا مذكورا! ونرى الحظ قد أفل نجه ، وانحدر إلى أمم ، لم تكن شيئا في الأزمان الغابرة ،

إذا بحثت ودققت النظر عامت أن السبب في هذا كله راجع إلى الجهل؛ فهو الذي حطم المدائن، ومحا العزة، وأزال السيادة، وولد الظلم، والعسف بين الناس، وعلى ض أهليها لظلم الظالمين، واعتداء المعتدين، بل إذا بحثت عرب الحقيقة في الحروب القائمة الآن بين ظهرانينا، في أوقاتنا الحاضرة، علمت أنها ترجع في الغالب إلى تزاحم الأمم القوية، الأمم الظافرة، على النهام تلك العنيمة الباردة التي اعتبرها الأقوياء حقا هُم، يتخاطفونها جميعا، ويتزاحمون عليها بالسيف والنار، ألا وهي الشرق و بلاد العرب، تلك البلاد التي أصبحت مأكلة الفاتحين، وهدف المستعمرين،

لكا تحدد الله على أن قد تنبه الشرق بعض التنبه ، وعرف بعض أمراضه ، فأراد أن يشفى نفسه منها، ونهض تهضة مباركة ، دلت على أنه سائر في طريق قويم ،

وعلى أنه لا بد له من استرجاع حقوقه المهضومة، والنهوض في سلم الرقى والتقدّم،

بعد سكون طويل كاد يكون موتا، نعم، نهض الشرق والعرب بعض النهوض،
أملا في أن يكونوا عضوا نافعا في جسم الانسانية، وأن يكونوا أحرارا في جمعيسة
الأحرار، الذين يعيشون على وجه الأرض. ولا يبعد أن يأتى يوم، يكون فيه ميزان
السلم في هذا العالم معلقا على إرادة العرب والمسلمين، وتضامنهم وقوتهم، وهم
الابريدون فتحا ولاظلما، وانما يهيمون بجريتهم، ولا يطلبون إلا رد الحق لذويه،
فليست لهم مطامع استعارية، أو رغبة في الاعتبداء على حقوق الوادعين، و إنما
غاية ما يطلبون أن يعيشوا بسلام، في عالم يسوده الحق والسلام.

و إن مركز مصر لينبئ بخير عظيم ومستقبل باهر . و إن الخير يناديها بأن نتبوأ مكانها اللائق بها بين الأمم العربية والإسلامية ؛ ألا وهو الزعامة التي يطلبها لها الجميع . تلك الزعامة الحقة ، بما لها من مركز ممتاز في رفعة الكرة الأرضية ، و بما لها من عدد في السكان وتزايدهم ، و بما لها من ثروة ظاهرة وكامنة ، وثقافة تهيئها إلى أن نتولى تلك الزعامة عن جدازة واستحقاق .

إن الأسباب كلها مهيأة لزعامة مصر ، ويقيني أنه لا ينقص مصر إلا أن تنهض بنفسها أوّلا نهضة قوية ، بما حباها الله من وسائل سهلة نافعة ، وليس عليها إلا أن تنظم شؤونها ، وأن تحقق ما يرجوه لها أصدقاؤها ، من نظم دستورية صادقة وادارية قويمة ، وأن تستغل مرافقها استغلالا نافعا ، وأن تتجه كلها صفا وإحدا لتحقيق المبادئ القومية السليمة ، فإذا حققت هذه المبادئ ونشطت ، ودافعت واستعدت الاستعداد الكافى في مناحي الحياة المختلفة – علمية كانت أو صناعية أو زراعية ، أو تجارية ، أو ثقافية ، أو فنية – أمكنها أن تسترجع مجدها القديم ، كاملا غير منقوص ، وحلت بلا أدنى صعو بة الحل المهيا لها ، والذي يعرضه أصدقاؤها العرب والمسلمون عن طيب خاطر ،

ولا مرية فى أنى عند ما قمت بتحريرهـذا الكتاب وضعت فيه مبادئ قومية أعتقد أنها لخير مصر، وأنها من الوسائل الفعالة للنهوض بها إلى مستوى رفيع، متى أمكن تحقيق هذه المبادئ، وأمكن تنفيذها على الوجه الأكل .

\* \*

وما هو الهـــدف الذى يجب على مصر إزاء الأمم العربية والإسلامية بعـــد أن تستكل وسائل نهوضها ، وأرب تســير على خطا الأمم التى عن جانبها وأصبحت مهيبة محترمة ؟ .

لا أمل يرجى لمصر إلا اذا بدأت بتحقيق واجباتها نحو نفسها . فإذا ما تحققت هدذ المبادئ أو سارت مصر في تحقيقها فعلا ، كان من أوجب واجباتها أن تُعير الأمم الشقيقة قسطا كبيرا من عنايتها ، وألا تغفل لحظة عن تنفيذ رسائتها المقدسة نحو هذه الأمم ، فالعرب أمة واحدة رغم كل خلاف على أصل العناصر ، هم يؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغدة واحدة هي اللغة العدربية ، وقد انفق كثير من علماء الاجتماع على أن العناصر منداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه الا باللغة التي وحدت طرائق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات ، والتقاليد والاحساس ، وأصبحت بذلك عند سائر الناس أصل العنصر وعلامته المهزة ،

وها هى ذى الصيحة ترتفع من جوانب منعقدة بأن الدول القدوية لا تبغى بحركاتها إلا أن تحق الحق، بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع إلى عنصر واحد، أى إلى لغة واحدة، لتتألف منها كتلة واحدة، لتعاون على النهوض بالانسانية، وتساعد على إقرار السلم والرفاهية.

فاذا كانت حجمة هذه الدول فيها تذهب إليه مجرّد الانفاق في اللغة، أفلا يكون أولى بالشعوب العربية أن تعمل على تأليف كتلة واحدة منها ، وقد اجتمع لها من أسباب الامتراج فوق رابطة اللغة روابط أخرى ، تكفى كل واحدة منها لأن تكون باعثا عليه وحافزا له ، فإنه فضلا عن أن أسباب النفاهم بين هذه الشعوب سهلة ميسورة — لأنها كما قدمنا تتكلم لغة واحدة — فإنها أمم متجاورة ، أسباب الاتصال بينها كأسباب النفاهم سهلة ميسورة ، كما تربطها عقيدة واحدة ، هى الدين الاسلامي ، الذي هو الطابع الغالب لهذه الشعوب العربية ، وهى لذلك تعتبر نفسها وبحق أمة واحدة ، وشرقا واحدا .

فلا خلاف إذن في أن أسباب الامتزاج بين تلك الشعوب موجودة متوافرة ، وأن الروابط فوية لا انفصام لها . انما الذي يجب أن يكون موضع تفكيرنا هو : كيف يتم هذا الامتزاج الذي يسميه بعضهم حلفا عربيا ، ويسميه آخرون جامعة عربية ، وقد فكر بعضهم في إيجاد جامعة إسلامية ، وغير ذلك ، من الأسماء التي يعنينا منها الوضع العملي أكثر مما يعنينا الوضع النظرى ؟ .

يفكر البعض في أن توحد الشمعوب العربية ، وأن تضم أشمتاتها تحت لواء واحد ، ولست أثرد في القول : إن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية ، المجمع أشتاتها تحت راية واحدة ، أو مملكة أو أمبراطورية واحدة — است أثرد في أن أعلن أن هذه فكرة خاطئة ، وغير قابلة للتنفيذ ، وغير مجدية ، ولا يصبح اضاعة الوقت في مناقشتها ، أو مجرد التفكير فيها ، فإن مشروعا كهذا كان من تفكير الأزمنة الغابرة ، التي عقاها الدهر ، وافي مقتنع بعدم إمكان تحقيقه ، اقتناعي بأن ضروه أكثر من نفعه ، بل لا نفع فيه على الاطلاق ،

فكل أمة من الأمم التي ستتألف منها هذه المجموعة رغم حب كل واحدة منها لأخواتها تريد حمّا أن تحتفظ باستقلالها ، وهذا حق يجب علينا أن نشجعه ، وما أظن عربيا أو مسلما يرضي لبلاده أن تنزل عن سيادتها ، وان فكرنا في غير ذلك فانما نريد أن تخلق أسبابا للشقاق والنزاع بين تلك الأمم، بدلا من توثيق عرا المودة والإخاء فيا بينها ،

ثم كيف ياترى يمكن مثلا أن تحكم هذه الأمم باقطارها المتباعدة ، وطرق المواصلات بينها على ما نعلم ، وهى مختلفة الاختسلاف كله فى أمزجتها ودرجات ثقافتها، رغم اتجاد لغثها وغقائدها ؟!

لا نستطيع أن ننكر أن في تلك الأقطار اختلافا عظيما في درجة نموها الثقافي والفكرى . فنها ما يصلح الآن للحكم النيابي، ومنها ما لا بدله من التدرج فيه؛ هذا كله فضلا عما يوجد في تلك الأقطار من العناصر التوافة لتولى الحكم ، وهذا يؤدى إلى تنازع وتطاحن وخصام ، وإن التاريخ القسديم لشاهد عدل على ما يجره ضم أقطار مختلفة من متاعب وأضرار ، وأقرب شاهد على مانقول ما آلت إليه الامبراطورية العثمانية ، من ضعف ، ونقص في الأموال والرجال ، ويجد الأتراك ربهم اليوم على أن خلصهم من مسئوليات جسام ، وأصبحوا في أيامنا الحاضرة أرفع شأنا ، وأعن جانبا ،

إنما الذي يجب أن نفكر فيه جديا ونسعى إلى تحقيقه، هو تضامن تلك الأمم العربية، وتعاونها في كل ما يعود عليها بالخير، من ثقافة؛ وتجارة، وصناعة، وشؤون دفاع، ومن تسميل التبادل بين هذه الأمم فيها لا يمس استقلال كل واحدة منها، سياسيا أو جغرافيا.

ومصر قد حباها الله ميزات متعدّدة، تعترف بها شقيقاتها العربية والإسلامية، تعترف لهما بالزعامة السياسية والثقافية والروحية ، وغير ذلك مما تمتاز به مصر ، و إن وجود الأزهر الشريف، والمعاهد العلمية والجامعة المصرية — اذا أضفنا الى هذا كله نشاط الأمة المصرية وحدبها على شقيقاتها — كان ذلك كله أكبر عون لهم جميعا على الرفعة والعظمة والقوة، والتدرج في مدارج الفلاح .

فلم لا تكون هذه الروابط الكنيرة الوثيقة بين مصر وشقيقاتها، التي تشاطرها العنصرية واللغة والدين ؟ كتلك الروابط التي تجع مثلا بين انجلترا والأمم التي تتكلم اللغة الانجليزية، والتي تؤلف ممها الامبراطورية البريطانية كأستراليا ونيوزيلنده، وكندا وجنوب إفريقية ؛ مع احتفاظ كل أمة من الأمم العربية باستقلالها السياسي ، والجغوافي استقلالا تاما كاملا .

وها هى ذى مصر قد فنحت أبواب معاهدها الدينية والعلمية لأبناء الأقطار العربية والاسلامية من زمن مديد ، ونالت قسطا أوقى أيام المغفور له الملك منواد الأقل" ولا زالت تسعى من بعده فى عهد مليكا «القاروق" فى تشجيع هذه الحركة ، فاصبح لدينا الآن طلاب من تركيا و إيران والأفغان ، والصين واليابان، والملابو وجاوه ، وغيرها من الأقطار النائية ، بجانب أبناء العراق والمجاز واليمن والشام والمغرب ، كما أن مصر ترسل العلماء والأسائذة إلى تلك الأقطار ، وتمدها بالكتب والمجلات والصحف ، وتلك بلا ريب قؤة عظيمة لمصر والأمم العربية بالكتب والمجلات والصحف ، وتلك بلا ريب قؤة عظيمة لمصر والأمم العربية كالها، مستندة إلى أخواتها الأمم الإسلامية فى أنحاء العالم .

وفوق ذلك كله فإن على مصر أن تفكر فى إنشاء مدارس مصرية فى الأقطار العربية والإسلامية ، فنحن أولى من هذه الارساليات الأجنبية التى يعرفها الناس. جميعا، ويعرفون ما تنشئه من معاهد، وما تنفقه من أموال .

فإذا ما قدّرنا هذه الفوائد الجمة، كان السبيل أمامنا ميسرا لتحقيق المثل العليا التي نتفق واستعداد الأحم العربية والإسلامية، ولاسترجاع ذلك الحجد الذي ضيعناه، بانقسامنا على أنفسنا ، وانغاسنا في المهاترات الحزبية والمنازعات الشخصية : قما من أمة فقدت مثلها العليا إلا فقدت معها استقلالها، وشخصيتها؟ وكيانها .

و إذا كان العالم الآن يضطرب في أتوَّن من الحقد والظلم، أفلا يكون الأولى بن أن نجد ونعمل ونرق ؟ حتى نظهر للإنسانيسة جمعاء استعدادنا لاسترداد هذه القوة، وذلك المجد القديم في المستقبل القريب؟! .

وهنا لا بدّ لنا من ملاحظة جديرة بالاعتبار، وهي أن بعضهم يريد أن يتبط همتنا ، وأن يلوين عن قصدنا، وأن يمنعنا عن الوصول إلى هدفنا الأسمى، فيزعم أنف السنا من العناصر الراقية التي يصح لهما أن تطمع في الوصول إلى درجات الإنسانية السامية ، ولا شيء أوهى من هذه التهمة، التي لا سند لها من الحق ، فقد أثبت التاريخ القريب والبعيد أن العنصر العربي في عصور كثيرة من أسمى العناصر وأنقاها ، لا يعيبه إلا هذا العارض الوقتي الذي أدّى به إلى ما هو عليه اليوم من ضعف لا بدّ أن يزول ، متى اتحدت الفلوب ، وشحدت الهمم ، وساد العلم والعدل .

ومصرنا هذه فرعونية الماضى ، عربية الحاضر ، كانت في الأزمنة الغابرة سيدة هذا العالم في العلوم والفنون ، والفلسفة والسياسة ، مما لاترى حاجة لبسطه ، في حين كان غيرها يسكن الكهوف والغابات ، و إذا نظرنا لمصر العربية فها هو ذا تاريخ العرب ساطع ناصع ، يدل على ماكان عليمه العرب من ذكاء ونبل و إقدام، وتقدم في العلوم والسياسة ، والفلسفة والاختراع ، فعلوم الفراعنة وفنونها قد آقتيسها اليونان ، وعلوم العرب وفلسفتهم قد أخذها عنهم الأو ربيون ، واتخذوها دعامة لنهضتهم ، التي أغرت تمارها ، التي نشاهدها الآن ،

إن الأمة المصرية طالما آمتزجت بما جاورها من الأمم من فجر الناريخ إلى الآن بأسباب التجارة والهجرة ، وكانت أبواب مصر مفتحة على مصراعها من جهة القصير و برزخ السويس بنوع خاص ، فهازج الأمم المتوافقة في العنصر، أو المتقاربة فيه لايضيرها في شيء، بل ربما أفادها فائدة كبرى، بحكم التلقيح والاختيار الجنسي، ثم طبعت مصر من حل فيها بطابع بيئتها ، ومن جته في بوتقتها الحاصة، حتى آلت إلى هـذا الوضع المصرى الصميم، ذلك الذي نراه الآن، كاكان في الأجيال الماضية.

وما يقال عن مصر يقال مثله عن العراق والحجاز والشام وغيرها . فاننا لا ننسى ما كانت عليه أمم الأشور بين والبابليين والفينيقيين والكلدانيين، والدول الأموية، والعباسية ، وبلاد الأندلس وغيرها من عظمة ورفعة . فانظر إلى الميراث الضخم، الذى يدل دلالة واضحة على أن الأمم الحالية هى هذا العنصر الهـتزج، الذكى، الطاهر، القادر، وإن كان قد تخلف عن تبقء مكانه اللائق في خدمة الإنسانية، وفي ميدان الحضارة والمدنية في الوقت الحاضر، فليس ذلك راجعا الى أنه أقل استعدادا من غيره من العناصر، التي تتمتع اليوم بالحاه والسلطان، وإنما هذا راجع إلى أسباب كثيرة، مخربة هدامة، أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن، ولا ينقصنا إلا أن نتدارك ما فات، وأن نسير في معترك الحياة، موفورى القوة والكرامة، فنصل حما إلى ما نبتغيه،

و إن تضامن الأمم العربية والإسلامية يدعو إلى أن نفكر في أمر فلسطين، وغيرها، من الأمم التي يريد الغرباء استعارها، وطرد أهايها من ديارهم.

على العرب والمسلمين كافة أن يتعاونوا لمنع هذه الكوارث الحائمة بهم، وأن يعلموا أن وجود أوطان أجنبية وسط الأقطار العربية يؤدى حمّا إلى تمزيق شمل العرب، وإيذائهم في حياتهم الاقتصادية والسياسية ، علينا جميعا أن نتعاون، تعاونا صادقا على إنقاذ العالم العربي مما هو فيه ، ولا يكون ذلك إلا بالعلم، والمثابرة على العمل والتضامن ،

وليعلم كل انسان منا أن كل كارثة تصيب إحدى الأمم الشرقية تصيبنا جميعا ، وأن ما يصيب فلسلطين من استعار الصهيونية لهو ظلم صارخ ، وكارثة كبيرة ينال شررها مصر، وجميع البلاد المحيطة بهاذا البلد المنكود الحظ .

وأطالب العــرب أن يواصلوا جهــودهم التي بذلوها حتى تكال بالنجاح . ولا يضيع حق وراءه مطالب .

+ +

حَكُمُلَ طبع آب " مبادئ في السياسة المصرية " بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الثلاثاء ٧ رجب سنة ١٣٦١ (٢١ يوليه سنة ١٩٤٢) ما المحد للديم ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصدرية

(مطبعة دار الكتب المضرية ٥/١٩٤٢-٢٢)

